

278
10/2

511

10

1000

اب ح ده

حدادی

س

ابجد هـ و ز ح ط ی ک ل م ن ک س ع ذ ص ق ی ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ
۱ ۴ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۴ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۴ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

كتاب المذهب
تأليف اخوي يوسف اكيم مطران البعلبكى البعلبكى اخناوى

بسم الاب

Michel Houari

حاکم الحسری

تعریف الاقنوم اند جوهر قهری قائم بذاته و کذلک اند الاقنوم لا یتقال
 لکن قهری لکن الحیر و القهر لا یتقال لهما اقنوم یک سند فحصل
 من ذلک لک اقنوم ذی سند ای یقال له ذی سند و لا ینعکس
 ای السند لا یتقال له اقنوم هذا تعریف الاقنوم

بسم الابن الربيع والابن العلاء امين

فاتحت الكتاب

الحمد لله الذي اوجد بكلمته الناطقة الجوهرية ماهيات
الكاينات بالابداع. وكونها بنظام عجيب تحت عموم الاجناس
وخصوص الانواع. واقام لها فصولا تمتاز بها انواع جواهرها
وتتعدد كما يجد المحدث. بما انه فوق كل حكم وصانعت
الصناع. ولحق بها الاعراض الخاصة والعامات لفعلا. مفاعيلها
فصولها في عالم الكون والوجود لبقا عين انواعا بالتسلسل
والاتباع. وذلك فضل منه بمقتضى النسخ والوجود المذاع. فله
ينبغي التسبيح والسجود. لانه الحق المعبود واليه المآب
والارنجاع امين

اما بعد فيقول العبد الفقير الى ربه الغنى. المنته عن ندي
ومساو. والذليل الحقير اسير كما وصمت ومساو. يواكهم
القسيس الراهب القانوف المنضوي تحت لواء القديس
مار فاسيليوس العظيم من جمع رهبان مار يوحنا. انى
لما ريت بعضا من الطلبة يتوقون جدا الى العلم المنطيقى.
لانه العلم السامى والفضل المرقى. ولكن اما ان يصدهم
عند اصحاب بعض المؤلفين الموزن بالخلل. امانة
يرد عليهم اسبابهم فيه لما فى الاسهاب من الهلك. وقد

لان

٢
مختار الثاني في اقسام الخاصة
الفصل الخامس في العرض العام

الفت الثاني

في المحولات اى المقولات العشر

الباب الاول في سوايق المحولات وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في المتواطئة الاسماء

الفصل الثاني في الاسماء المشتركة

الفصل الثالث في السام المتشابهة والمتشككة

الفصل الرابع المناسبة

الفصل الخامس في المتباينة والمترافة والنحو اى الاوصاف

الباب الثاني في المحولات اى المقولات العشر وهو احدى عشر فصلاً

الفصل الاول في الجوهر

الفصل الثاني في العرض

الفصل الثالث في الكمية

الفصل الرابع في الكيفية

الفصل الخامس في الاضافات

الفصل السادس في الفاعلية

الفصل السابع في المفعولية

الفصل الثامن في مقولة متى

الفصل التاسع في الاين

الفصل الحادي عشر	في الملك
الباب الثالث	في لواحق المقولات
الباب الفصل الاول	في المتقابلات
الفصل الثاني	في المتقدم والمناخر
الفصل الثالث	في احوال الوجود بجملة وهي الوجود بالمعينة
الفصل الرابع	في الحركة وانواعها
الفصل الخامس	في احوال التملك

الفت الثالث

في الحدود والقسم

الباب الاول	في الحدود ويشتمل على مقدمة وستة فصول
المقدمة	في الدلالة والعلامات واقسامها
الفصل الاول	في ماهية الحد مطلقاً سبق واحد قبل الاخر
الفصل الثاني	في تقسيم الحد بحسب مادته وفي دلالة الحدود وفيه خمسة اجزاء
الفصل الثالث	في تقسيم الحد الى معنوي ولفظي ونسطيني
الجزء الاول	في دلالة كل واحد من الحدود الثلاثة المذكورة بطريق الاجمال
الجزء الثاني	في دلالة الحد المعنوي
الجزء الثالث	في دلالة الحد اللفظي
الجزء الرابع	في دلالة الحد المكتوب
الجزء الخامس	في تقسيم الحد بتعدد صورته وفيه سبعة اجزاء
الفصل الرابع	في تقسيم الحد بنوع صورته وفيه سبعة اجزاء

وهو ما يسمونه بالحد

الجزء الاول في تقسيم الحد الى اعيان واذهان
الجزء الثاني في تقسيم الحد الى موجب وسالب
الجزء الثالث في تقسيم الحد الى مضاف ومطابق
الجزء الرابع في تقسيم الحد الى خاص وعام
الجزء الخامس في تقسيم الحد الى جمعي وموزع
الجزء السادس في تقسيم الحد الى مندرج ومشتك ومناسب
الجزء السابع في تقسيم الحد الى حملي وشامل وعالي عند الشامل
الفصل الخامس في تقسيم الحد بتصور حالة الدالات وفيه اربعة اجزاء
الجزء الاول في تقسيم الحد الى محصل وغير محصل
الجزء الثاني في تقسيم الحد الى معين ومبين
الجزء الثالث في تقسيم الحد الى مولوجج
الجزء الرابع في تقسيم الحد الى موصوف وصفت
الفصل السادس في تقسيم الحد بالنظر الى مناسبتها مع بعضها وفيه ثلثة اجزاء
الجزء الاول في تقسيم الحد الى متعلق وغير متعلق
الجزء الثاني في تقسيم الحد الى منعكس وغير منعكس
الجزء الثالث في تقسيم الحدود المتقابلت
الباب الثاني في ملحقات الحدود
الفصل الاول في الفرض والتقدير وفيه ثمانية اجزاء
الجزء الاول في تقسيم الفرض الى مادي وصوري
الجزء الثاني في تقسيم الفرض المادي الى باطن وخارج
الجزء الثالث في تقسيم الفرض الصوري الى حقيقي وبجاري

جزء الرابع في تقسيم الفرض الحقيقي الى مفرد ولك

جزء الخامس في تقسيم الفرض الصوري الى محال معين وغير معين وموزع

جزء السادس في تقسيم الفرض الصوري الموزع تلهو غير تام

جزء السابع في تقسيم الفرض الصوري الى بسيط وشخصي مطلق

جزء الثامن يتضمن التنبيه فيما يجب التعميم منه في اخذ الفروض

الفصل الثاني في الحال والعدول والتوسيع وفيه جزان

الجزء الاول في الحال والعدول

الجزء الثاني في التوسيع والانتشار

الفصل الثالث في الباقي والملاحظات المحدودة وفيه ثلث اجزاء

الجزء الاول في المحص

الجزء الثاني في عطف البيان والبدل

الجزء الثالث في النعت والتاكيد

الباب الثالث في اللفظ وانواعه ويقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول في تعريب اللفظ واقسامه

الفصل الثاني في الاسم

الفصل الثالث في الطم

الفصل الرابع في الامة

الباب الرابع في القول وفيه اربعة فصول

الفصل الاول في القول اجمالاً

الفصل الثاني في القول الشارح وفيه جزان

الجزء الاول في الحد

الجزء الثاني في الرسم
الفصل الثالث في التقسيم

القسم الثاني

في التصديق الى الله الحكيم وما يتعلق به وهو ثلث مقالات

المقالة الاولى

في ماهية القضية وصورها وكميتها وكيفيتها وخواصها وتقسيمها وهي عشرة ابواب

الباب الاول في ماهية القضية وشرح اسمائها

الباب الثاني في مادة القضية

الباب الثالث في صورة القضية

الباب الرابع في القضية

الباب الخامس في كنية القضية

الباب السادس في خاصة القضية

الباب السابع في تقسيم القضية وفيه فصلان

الفصل الاول في تقسيم القضية اولا الى بسيطة ومولدة

الفصل الثاني في تقسيم مطلق القضية

ثانيا الى ما تقسم الى بحسب موادها وصورها وكيفيتها وخواصها

وجوهرها وامكانها وامتناعها وعدولها وتخصيلها وغيري ذلك

الباب الثاني في القضية الكمالية وهو سبعة فصول

الفصل الاول في الاجزاء التي تقوم منها القضايا الكمالية

الفصل الثاني في القضايا الموجبة والسالبة من الكمليات
الفصل الثالث في القضايا الصادقة والكاذبة من الكمليات
الفصل الرابع في القضايا المحصلة والمعدولة من الكمليات
الفصل الخامس الفصل الحما في الفرق ما بين العدول والسلب
الفصل السادس في ذكر القضية الشخصية والمحصورة والمهملية من الكمليات
الفصل السابع في القضايا المطلقة والموجودة من الكمليات
الباب التاسع في حقيقة القضايا المولفة بوجه الإجمال
الفصل الأول في القضية الشرطية
الفصل الثاني في القضية المتصلة
الفصل الثالث في القضية المنفصلة
الفصل الرابع في بيان كميات القضيتين المتصلة والمنفصلة
~~الفصل الخامس~~ من حيث خصوصهما وحصرهما وإظهار أثر بيان
جوانبها ونفي ذلك
الفصل الخامس في القضية السببية
الفصل السادس في القضية العطفية
الباب العاشر في النظم الثاني قسمي القضايا المولفة وهي
القضايا الواجب تفسيرها

المقالة الثانية

في لواحق القضايا وأحكامها وفيه ثلث أبواب
الباب الأول في مقابلة القضايا وهو خمسة فصول

الفصل الأول في ماهية التقابل وافسامه وشروطه في الوجودات الثمانية
الفصل الثاني في النوع الأول من التقابل البسيط وابطاح قواعده
الفصل الثالث في التضاد وهو النوع الثاني من التقابل
الفصل الرابع في التناقض وهو النوع الرابع من التقابل
الفصل الخامس في تلخيص ما تقدم ذكره في الفصول السابقة

ويشتمل على سؤالات في التناقض
الباب الثاني في تساوي القضايا المتقابلات
الباب الثالث في العكس وهو ثلث فصول
الفصل الأول في ماهية العكس وافسامه
الفصل الثاني في قواعد العكس أي شروط جريانه على القضايا
الفصل الثالث في عكس القضايا الموجدية والشرطية

المقالة الثالثة

في النوع الثالث من نوعي الحكم وهو الفن والنظام

الباب الأول في نظام الطبيعي
الباب الثاني في النظام الاختياري

القسم الثالث

فيما يتعلق بالفعل الثالث من العقل وهو الانتقال الفكري

المقالة الأولى

في القياس اجمالاً وهي خمسة ابواب

الباب الاول في لمحة المدعوة استدلالاً وافصافها

الفصل الاول في القياس التمثيلي

الفصل الثاني في القياس الاستقالي

الفصل الثالث في القياس الاضماري

الفصل الرابع يشمل على بقيت انواع الاستدلال مما هو قديم

للاصناف المقدمة ذكرها

الباب الثاني في حد القياس

وفي طريقة ايجاز الى الموط

الباب الثالث في مادة القياس اجمالاً التي هي احد مبادئ الباطنة

الباب الرابع الباطنة في صورة القياس

الباب الخامس في قواعد القياس وهي مبادئ الخارجية

الفصل الاول في اصول القياس

الفصل الثاني في مبادئ القياسات المقومة

الفصل الثالث في قوانين القياسات الخصوصية

الفصل الرابع في مبادئ القياسات المطلقة

الفصل الخامس في خواص القياس

الفصل السادس في تقسيم القياس

المقالة الثانية

في القياس البرهاني والجدي والمغالطي تشمل على اربعة ابواب

الباب

الباب الأول في ايراد المواد التي تتركب منها الاقيسة المذكورة بطريق الاحمال

الباب الثاني في القياس البرهاني وهو سبعة فصول

الفصل الأول في تعريف القياس البرهاني واليتقني

الفصل الثاني في اقسام المقدمات البقينة المولف منها البرهان

الفصل الثالث في اقسام البرهان

تسمية بالبرهان

الفصل الرابع في بيان سبب تسمية قسمي القياس البرهاني بالمتبني والاول في شرح

الفصل الخامس في القضايا البرهانية

حد اوسط

الفصل السادس في اقسام العلل وتفصيل دخولها في البرهانين البراهيني بمعنى

الفصل السابع في ايراد الامثلة من العلل المذكورة ووقوعها احداً اوسط في البرهان

الباب الثالث في القياس الجدي وفيه ستة فصول

الفصل الأول في انواع المقدمات المولف منها القياس الجدي واقسامه

الفصل الثاني في تعريف القياس الجدي واقسامه والغرض منه

الفصل الثالث في مباحاة القضايا الجدية واماكنها

الرابع الفصل في اقسام معادن المباحث الجدية واماكنها

اجزاء

الفصل الخامس في ايراد طرائق استعمال المعادن لاستخراج الدلالة وهو اربعة

الجزء الاول في طرائق استعمال الاماكن التي لتقدير مابداً الجدي

الجزء الثاني في طرائق استعمال المعادن التي لتقدير مابداً الجدي

الجزء الثالث في طرائق استعمال المعادن التي لاثبات مشقة الخاصة

الجزء الرابع في طرائق الاستعمال التي لاثبات مسيلة العرض العام

الباب الرابع في القياس المغالطي وفيه ثلثة فصول

الفصل الأول في ماهية القياس المغالطي

الفصل الثاني في أماكن خطأ القياس بالنظر إلى مادته
الناشئة عن الاتيأس اللفظي
الفصل الثالث في أماكن خطأ القياس الناشئة عن الاتيأس
المعنوي

الباب الرابع في النتائج أجمالاً وفيه أربعة فصول
الفصل الأول في حقيقة النتيجة
الفصل الثاني في تقسيم النتيجة
الفصل الثالث في أحكام النتيجة
الفصل الرابع في قواعد النتائج أي قوانينها

ثم فهرس الكتاب

والله الموفق
إلى الصواب

س
ع

المقدمة

في تعريف المنطق واقسامه وموضوعه وجنسه وفي
الافعال الثلاثة العقلية وشبهها الى خمسة فصول

الفصل الاول

في تعريف المنطق واقسامه

المنطق يعرف عند عامة الفلاسفة بأنه آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. ولفظه هذا
التعريف لا بد من ان تبسط مقدمة لا يوضح مفهومه.
تقول ان المراد من الآلة هي الواسطة بين الفاعل
والمنفعل عند في ايجاد اثره اليه كالقدوم والانتشار
للنجار فانها واسطة بينه وبين الخشب في وصول
اثره اليه والقانون يراى به امراً كلياً أي استأ وقاعدة
كلية منطبقة ومصدرة على جميع جزئيات ذلك
الشيء المسمى على هذا القانون حتى ان جميع جزئيات
الموضوع تعرف من هذا القانون كقول النجاة الفاعل
مرفوع فان ذلك امر كلي منطبق على جميع جزئيات
الفاعل وتعرف احكام جميع افراده منه حتى يعرف
ان زيداً مرفوع في قولنا ضرب زيداً فاذا عرفت
غلاء نقول ان المنطق دعى آلة لانه واسطة بين
القوة العاقلة أي الذهن النطقي وبين المطالب

١٥
الاعتسابية الى العلوم الرياضية . حيث انه واسطة والى
لاكتسابها موصلا اثر القوة العاقلة وهو الإدراك الى
المطالب المذكورة . فمن ثم كان واسطة بين الذهن والعلوم
الاعتسابية . وبالتالي الى منهاجا لجميع العلوم لانه
بابها ومدخلها وموضع مناقبتها وبه تحدد وتقسم و
تستنتج وترتب مقاصدها وموضوعاتها **وانما** دعى
قانونا لان مسايله قوانين كلية منطبقة على جميع
جنسياتها كما اذا عرفنا السالبة الكلية وهى قولنا لاشى
من الانسان يحس تنعكس سالبة دائما عرفنا منه بان
قولنا المذكور وهى لاشى من الانسان يحس ينعكس الى
لاشى للحس بانسان دائما **والمراد** من العصبية هو عصم
افعال الذهن الثالثة عن الخطا فى التصور والحكم
والتصديق كمن يتصور متوهها بان كل موجود مشار
اليه والى جهته . وان الاجسام امتلأها اوز تتنزه
الى فضاء محدود لا يتناها ويعتقد بذاك ويحكم به
مصدقا مع انه فاسد . فالقانون الصناعى المذكور
الى المنطق يعصم افعال الذهن عن مثل هذا الخطا
والذلل . لانه يقيد الغلط مما يخول من الرشد لتمييز
الرأى الصائب عن الكاذب والمحقق من الباطل **وانما** قيد
يقوله تعصم بقوله مراعتها اشارة الى ان المنطق ليس
هو نفسه يعصم عن الخطا فى الفكر . بل مراعاة افعاله

١٥
 أي استعماله بمذمات أفعاله وقوانينه هي الذهن
 وتقيد الغلط والخطأ في صواب الفكر لا المنطق نفسه
 والألم يعرض للمنطقي خطأ وذلك في الفكر. وليس
 كذلك لأن ربما يعرض له الزيغان عن الصواب والميل
 إلى الخطأ لا هال الآلة المذكورة ويعتقد غير الحق
 حقاً وما ليس بخير خيراً. وما ليس بصواب صواباً
 وهكذا يضل بفكره فهذا هو مفهوم التعريف وأما احترازا
قوله آلة جنس يشهد له آلة كيف ما كانت **وقوله**
 قانونية يخرج الآلة الجزئية لأرباب الصنایع **وما قوله**
 تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم
 القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ
 والزيغ في الفكر. بد في المقال كالنحو والصرف والفصا
 واماثلها. حيث إن المنطق إنما هو دعى منطقاً لاشتقاقه
 من النطق العقلي لا الخارج من الفهم. لأنه يعصم النطق
 الباطن الذهني عن الخطأ ويرسم قواعد لصحته **واما**
 لأن هذا التعريف ربما لأن كونه آلة عارض من عوارضه
 فإن الذاتي للشيء إنما هو يكون في نفسه والآلية للمنطق
 ليست له في نفسه بل بالنسبة إلى غيره من العلوم
أو كان ربما لأنه تعريف بالغاية إذ غاية المنطق هي معرفة
 الدوم في عمل الأقوال المنطقية لعصم الذهن عن الخطأ
 بالخطأ بالفكر في تكميلها وتكميلها. وغاية الشيء هي شى خارج

عن الشئ والتعريف بالخارج **وعرفه اخرون** بانه
علم بعضهم افعال الذهن عن الخطا **وامنصف** قسمان
طبيعي وصناعي **المنطق الطبيعي** ويدعى منطقاً ذاتياً
هو العقل البشري نفسه والنور الطبيعي المغروس
في كل انسان من الطبع حيث انه يبر يقدر العقل ان
يحد الشئ ويقسمه ويقايسه وينظمه بدليل الطبيعة
قايدته. وذلك دون معرفته قوانينه الحد والتقسيم والقياس
والنظام. **المنطق الصناعي** ويدعى عملياً ايضاً هو
ملكة التحديد والتقسيم والاستدلال والترتيب

الفصل الثاني

في علم المنطق

للمنطق اربع علم كالمغالب المعلولات غايته وهي ما
يصير لاجلها المعلول وهي في البناء مثلاً كانشراح
السكنى الذي لاجلها يصير البناء وعلته فاعلية وهي
المبدأ والسبب الموجود لذلالة المعلول كالبناء بالنسبة
الى البناء. وعلته مادية وهي على الخصوص ما يتركب منها
ذلك المعلول ويقوم. كالحجارة والطسا والخشب بالنسبة
الى البناء وعلته صورية وهي ما تقيم الشئ في نوع وجوده
كالهيئة ولا نقان بالنسبة الى المكان. وانما قلنا غالب المعلولات
لاكلها احترازاً من المادة والصورة لان المادة ليس لها علت

مادية

مادية ولا الصورة علت صورية اذ لا يوجد مادة للمادة ولا
 صورة للصورة والا للزم التسلسل. فاذا تقدر ذلك نقول
اولاً ان علت المنطق الغاية هي معرفة الرسوم في عمل
 الاقوال المنطقية اى معرفة الامور لتكميد الحكر
 والتقسيم والاستدلال والنظام مستقيماً **ثانياً** علت
 الفاعلية هي الفلاسفة الذين اخترعوا طريق هذا
 العلم بمبادئ افعال العقل وامثالها واخصهم ارسطو
ثالثاً علت المادية هي المحدود والاقوال المنطقية التي
 يشتغل بها هذا العلم. الصناعي ويتبصر بها ايضاً
 المنطق الطبيعي اى العقل البشرى نفسه **رابعاً** علت
 الصورية التي تقيمه في نوع وجوده المنطقي هي تركيب
 الاقوال المنطقية بحسب رسوم هذه الصناعة وقوانينها
 على انه اذ كانت علت الصورية هي ما تقيم الشيء في
 نوع وجوده كالنفس الناطقة التي هي علت صوريت
 للانسان لكونها تقيمه في نوع وجود الانسان فمن كانت
 استقامة تركيب الاقوال المنطقية اعنى الحد والقسم
 والاستدلال والترتيب واناليها بحسب رسوم الصناعة
 المنطقية علت صوريت مجازياً لها لانها تقيمه في وجودها
 المنطقي

الفصل الثالث

في موضوع المنطق المادى والصورة

اعلم ان موضوع كل علم هو ما يبحث فيه ذلك العلم واليه
تنسب جميع الامور التي ينظر فيها وهو نوعان مادي
وصوري فالمادي هو ما يبحث عنه ذلك العلم ولا يمنع ان يبحث
عنه علم اخر. وذلك كالجسم الطبيعي الذي يبحث عنه العلم
الطبيعي. ومع ذلك يبحث عنه العلم الطبي ايضا ويكون
بالنسبة الى العلم الصناعي يصنفين بعيد وقريب **والقريب**
هو على الخصوص المراد باسم الموضوع المادي وهو ما تدبر
عليه الصناعة العملية قوانينها حال الفعل والعمل
ففي التجارة **مثلا** هو كالخشب المعد لصناعة التجارة
والبعيد هو ما يتعلق به مرهات الصناعة كجميع الخشب
بالنسبة الى الصناعة المذكورة **الصوري** هو ما يتعين
لواحد وهو حالة نوعيت ينتظر تحتها الموضوع المادي
ومن عاداته ان يعلم بتعين الموضوع المادي. وتقيده بالفاظ
الحثية نحو من حيث هو. مثلا للجسم الطبيعي هو موضوع
الطب صوريا بحسبها هو قابل الشفا ومن حيث هو قابل
الشفا. اما نظرا الى العلم الصناعي فهو الصورة الواجبة
للادخال على الموضوع المادي عن رسوم ذلك العلم
وقوانينه فاذا تقرر ذلك نقول. انه لقد اختلف الفلاسفة
سنة في موضوع المنطق المادي **القريب** **والاصح**
ان موضوعه المادي **القريب** هو المعقولات الثانية
اي ماهيات الاشياء **كافة** بحسبها هي معقولات **الاولى**
ثالثا وليبيان

وجسما هو **ثانيا** بمعنى موضوع ويكون ذلك

وملزوم وغير ذلك مما يتكرب منه
الاولى اي ماهيات الاشياء **كافة**

وكل جزء وجنس ونوع وحد الكبر والصغر **وملزم**
للقول المنطوق. واما البعيد فهو المعقولات
الاولى وليبيان

ولبيان ذلك اعلم ان الذهن يعقد الاشياء **اولاً** ثم يتصرف
فيها بان يحكم على بعضها ويجرد بعضها حقايقا عن
بعضها وعند عوارض خارجة عن حقيقتها ويقايسها
ويناسبها. وهكذا يعقد البعض موضوعاً والبعض
عمولاً والبعض كلاً. والبعض جزءاً والبعض جزءاً
أكبر والبعض جزءاً اصغر. وغير ذلك. فتكون هذه
الاشياء بحسب التعقد الاول معقولات اولى وبحسب
التعقد الثاني معقولات ثانية. وهي هذه اى المعقولات
الثانية التي ينظر اليها المنطق لذاته وتذكر عليها
الصناعة قوانينها ويتركب منها القول المنطقي لبيان
الحق ونفي الغلط. فهي اذاً بحسب التعقد الاول
موضوع المنطق المادى البعيد وبحسب التعقد الثاني
موضوعه القريب

اما موضوع الصوري فهو استقامة القول المنطقي
الواجب ادخالها على هذا القول من رسوم المنطق
الدليل على ذلك كون موضوع العلم العلمى الصوري
هو الصورة الواجبة الادخال على الموضوع المادى
عن رسوم ذلك العلم مثلاً موضوع النحو الصوري
هو حسن الاعراب الواجب الدخول على القول من
رسوم النحو. فاذاً موضوع المنطق الصوري هو
استقامة القول المنطقي العملية الواجب ادخالها على

هذا القول من رسوم المنطق وهي القوة المبيّنة للحق
ومنافية الغلط في الحكم. على أنه إذا كان القول المنطقي
من حيث أنه متصف بالاستقامة عن رسوم المنطق.
وموضع الحق. فيفصل المنطق من سائر العلوم فتكون
إذا هذه الاستقامة موضوع الصور **و**

الفصل الرابع

في بيان جنس المنطق

أتماما تقدم بيانه في الفصل السابق. قد اتضح لنا
فصل المنطق حيث أن المنطق كسائر الملكات. يأخذ
الفصل بالنظر إلى الموضوع فيكون **فصل** الذي يفصله
ويميزه من الملكات العلمية هو موضوع الصور
أي استقامت القول المنطقي الواجب إدخالها على
هذا القول من رسوم المنطق هو أمانا هو جنس
فنقول أن الجميع يعترفون أن المنطق هو ملكة عقلية
لكونه قسما من أقسام الفلسفة ولكن أيت ملكة من
ملكات العقل هو حيث أن الملكة تكون في العقل على
ثلاثة أنواع **أولها** صادقة دائما وتدعى فضيلة العقل
وهذه تميل بالعقل دائما إلى الصدق كالفرس والعلم
ثانيها كاذبة دائما وتدعى رزية العقل وهذه ملكة
تميل بالعقل دائما إلى الكذب كالبدعة والغلط **ثالثا**

غيرا

مخيرة او متوسط ما بين الصدق والكذب اي خيرة
الى الامرين بالسوية. وتدعى قوة العقل. وذلك
كالرأى والايهان البشري الذي هو كما نعلم علماً
غير يقيني ثم ان فضيلة العقل اما ان تستكن
في معرفة موضوعها. اما لا تستكن فان كان الاول
فتدعى فضيلة نظرية. لان الفضيلة النظرية هي
التي تستكن في معرفة موضوعها ولا تمتد الى
العمل. وان كان الثاني فهي عملية لافضيلة العملية
هي ما لا تستقر بمعرفة موضوعها بل تمتد الى العمل.
وفضائل العقل عند الفلاسفة خمسة وهي **اولا**
الفهم **ثانياً** الحكمة **ثالثاً** العلم **رابعاً** الصناعة **خامساً**

الفطنة. فاذا قدر ذلك فنقول ان المنطق ليس هو قوة العقل بالحري ليس
هو منزلية العقل. بل هو فضيلة عقلية. لانه ملكة يميل
بالعقل دائماً الى الصدق لكونه يقدم قوانين اذا اتبعنا
نذكر الحق دائماً فيكون اذا فضيلة العقل ولكن الى
اية فضيلة من الفضائل العقلية الخمس يرجع فحجب
انه ليس هو فهماً ولا حكمة. ولا فطنة. بل علم وصناعة
اما انه علم فلانه ملكة برهانية والبرهان **العقل** العلم مولد
كقول الفيلسوف واما انه صناعة فلانه الصناعة
ملكته فتعلم بمعياري يدستور رهن واما هل هو
عام نظري ام عملي فنقول انه يصدق في الامران وذلك

والى ان المنطق يحد ويقسم ويقايس مقاصده وموضوعه بمعياري رهن

بين مما اوردنا التميز الفضيحة النظرية عن العملية
والحالات - المنطق اذ يسلمنا احكاما في ترتيب الحد
والتقسيم والاستدلال لا يسلمنا ذلك لنقف به لعمل .
واذ يعلمنا قايلا الحد والمحدود ولا يمتزان في العيان .
والجنس اعم من الفصل . وامثالها لا يعلمنا ذلك لنعمل
بالعلم فهو اذا علم نظري وعملي معا و و و و و

والمحللان. المنطق. اذ يسلمنا احكاما في تركيب الجحد

والتقسيم والاستدلال لا يسلمان ذلك لنقود به العمل.

واذ يعلمنا قليلاً الحُد والمحدود ولا يمتزجان في العيان.

والمجنس اعلم من الفصل . وامثالها لا يعلمنا ذلك لنعمل

بالنعم فهو إذا علم نظرك وعمای معاد و و و و و

الفصل الخامس

في افهام العقليّة الثالث

اعلم ان الغرض من المنطق هو ادراك الجواهرات اى

معرفته صحة الفكر يتحصيها المجموعات التصورية

والتصديقت. وهذا يمكن أن يحصل عليه الإنسان

لا بعد علمه بحقائق الاشياء. والى الان العلم بحقائق

الاشياء انما تحصل وتتصل اليه بافعال العقل الثالث

حيث ان الانسان يعلم ما كان عليه من حقايق الاشياء

لهذه الأفعال. فلما نزل هذا هذا بظلام وحين

فقد ان تنظر موضوع كل شيء من

قوله ان فعل الزهراء - الا هم - فنه - وانته

[illegible]

ای قلعه المندریه علی بلند آغا اصول و اصول

والنصير هو فقد عفى يصد الي

العقد موضوعه ينظر بسيط خال من كل حكم اي

بغی

بغير ان يحكم على الموضوع بشئ او يسلب عنه شئاً
كتصور الحيوان بغير ان يحكم عليه انه ناطق او غير
ناطق. التصديق هو فعل عقلي يحكم به العقل
ما انه كذا اما ايجاباً او سلباً كقولك انه يحكم ان هذا
حيوان ناطق او ليس ناطق **الانتقال الفكري** هو فعل
عقلي ينتقل به بالذهن من اشياء شتى اخر كقولك كل
حيوان ناطق قابل العلم والانسان حيوان ناطق.
فالانسان قابل العلم. وانما دعي انتقالاً فكرياً لان
العقل ينتقل به من تصديق الى تصديق اخر لانه من
صدق ان كل حيوان ناطق قابل العلم وصدق ان
الانسان حيوان ناطق صدق ايضاً ان الانسان قابل العلم
اعلم ان كل من المجهول التصوري والتصديقي يدرج
ويعلم بمعلومات سابقة عليه تناسبه بحيث ترتب
ترتيباً مخصوصاً لها لاجل يتادى العلم بهذا المجهول
اي بواسطة هذا الترتيب المخصوص يتوصل العقل
الى معرفة الشئ المجهول. وهذا الترتيب بالاصطلاح هو
جعل الاشياء المتعددة بسبب ترتيب اي تقديم ما يجب
تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره بحيث يكون لبعضها
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر اي يكون بحيث
يصح ان يقال هذا مقدم وذلك مؤخر. كتقدم الجنس على
الفصل في التصورات. والكبرى على الصغرى عند عامة

الفلاسفة أو الصغرى على الكبرى عند فلاسفة العرب
في التصديقات. فمتى ثم اذا حاولنا معرفة صحة الفكر بتحصيل
المجهول التصوري من المعلومة التصورية. مثلاً اذا
رأينا تحصيل معرفة تصور الإنسان. وعرفنا الحيوان الناطق
أى عرفنا ان الحيوان هو جسم نام حساساً مختاراً
بالارادة. وان الناطق هو ما كان ذا نفس ناطقة روحية
عاقلة متفهمه طبعاً. وربناهما بان قدمنا الحيوان واخبرنا
الناطق وذلك ان الحيوان ما به الاشتراك والناطق ما به
الامتياز. وما به الاشتراك مقدم على ما به الامتياز. فمتى
هذا الترتيب يتوصل الذهن الى صحة تصور الإنسان
وهكذا اذا دمننا معرفة الفكر بتحصيل المجهول التصديقي
من المعلومات التصديقية. مثلاً اذا رأينا التصديق
بان العالم حدث وسطنا لفظ المتغيرين طرفي المطلوب
وحكمنا بان لا متغير حدث والعالم متغير فيحصل
لنا التصديق بحدوث العالم **و**

فنظر المنطقي اذا متوجد في هذه المعلومات وكيفية تأ
ليفها. وتاديهما الى هذه المجهولات المطلوبة. وقد جرت
العادة عند الفلاسفة بان يسمى الامر المؤلف من المعلومات
التصويرية على هيئة التأليف الخاص المتقدم بيانه
الموصل الى التصور قولاً شارحاً وهذا على اقسام منه حد
ومنه مركب والمؤلف من المعلومات التصديقية على هيئة

التأليف

تأليف الخاص المتقدم بيانه الموصول الى التصديق حجة
وهذا على اقسام ايضا فمنه قياسا ومنه استقراء او
تمثيل وغير ذلك. وقد يقع الخلل في كل احد من
الامرين اعني القول الشارح والحجة. تارة من جهة
المعلومات التي يكون منها التأليف. تارة من جهة تأليفها
وتارة جهتها. فقصارى المنطق ان يعرفنا المعلومات
المناسبة لمطلوب مطلوب. وهيئة تأليفها الموصول
اليه اى الى ادراك المطلوب وانواع الخلل الواقع فيها
وعلى هذا النحو يحصل لنا المنطق **اولا** العلم بالتصور
والمواد التي منها يكون الحد الحقيقي. الذى يفيد ما هيته
تصور الشئ والتشبيه به القريب منه الذى يسمى
سكنا. والفاسد الذى لا فائدة في معرفته الا اجتنابه
ثانيا يحصل لنا العلم ايضا بالقياس البرهاني الذى
يفيد التصديق للحقيقى بالشئ. وبالقريب منه الذى
يسمى قياسا جدليا والبعيد عنه الذى يسمى خطأ **ثالثا**
والفاسد الذى يسمى مغالطيا الذى انما الفائدة منه
هي اجتنابه **رابع** ومما تقدم ذكره اعلم **اولا** ان حصول
صورة الشئ في الذهن ينقسم الى قسمين احدهما القول
الشارح والاخذ بالحجة والمعلوم فثمان ايضا احدهما
معلوم تصوري والاخذ معلوم تصديقي والمجهول كذلك
اى ينقسم الى قسمين اى الى مجهول تصوري ومجهول

[illegible]

القسم الاول

وہذا ملحق کا بیہنا فی العیقہ بیت بارشاد انصہ

الفن الأول

وشرحها و فیه باب است و و و و و و و و و و و

الباب الاول

في الطبقات اجمالاً وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في تقسيم الطب اجمالاً وتعريفه

الطب اجمالاً هو ما يطلق او يدل على كثيرين كالانسان
والفرس ويقسم الى قسمين مولف وبسيط فالطب المولف
هو ما يورد بالفاظ متعددة ويوجد في كثيرين كالحيوان
الناطق **وامّا الطب البسيط** فهو ما يورد بالفاظ يلفظت
واحدة كالنسان وفرس يطلق على كثيرين من وجه ما
الوجوه الالئية ولذلك يكون بخمسة اصناف **اولا** كل
بالعلئية كالعلت المبدعة الطبيعية ويراد به البارئ
تعالى الذي هو العلة الاولى الضرورية لجميع الطائيات
وغیرها من العلل الثانية كالشمس وامثالها **ثانياً** كل
بالتشديد ويراد به الشيع المماثل كثيرين وذلك كاشباح
المصنوعات في عقد المعمار او في عقد الصانع مثلاً
كشيع البيت في عقد البناء وكاشباح جميع البرايا في
عقد البارئ على مذهب افلاطون **ثالثاً** كل بالدلالة
ويراد به اللفظ الدال على كثيرين سواء كان دالاً للاشياء
كاللفظ الطب بالنسبة الى البرئ والبحري والكوي
او بالمناسبة كذی صحة بالنسبة الى الانسان
المعافي والنبيض الطيب والدواء المصحح او بالمشابهة
كالرجل بالنسبة الى الحيوان ولجلد كاسياتي تفصيل
ذلك في الفن الثاني من الباب الاول في سوايق المحولات
رابعاً كل بالوجود وهو ما كان وجوده متقشاً في

كثيرين

كثيرين كالطبيعة الإنسانية في بطرس وبولس وغيرها
ويدعى كلياً بالتصوير أيضاً وذلك لأن العقل يتصوره
موجوداً في كثيرين **خامساً** كل بالتحديد أو بالقول وهو
ما يقال على كثيرين بالتواطي والتعدد كالإنسان في
بطرس وبولس وقد رجع عامة الفلاسفة أقسام الكل
الخمس المذكورة إلى ثلثة أقسام أي **أولاً** إلى الكل
قبل كثيرين وهو الشبح العام المتقدم على أفراد
الطبيعة كلها . وهذا هو عين الكل بالتعليل والتثليل
لكون الذات الإلهية الماخوذة هكذا تصدر أشياء
كثيرة أي تميزها مماثلثة وشبهت بالشبح والمثال
المتصور في العقل الإلهي **ثانياً** إلى كل بعد
كثيرين وهو المعنى أو اللفظ العام على أفراد كثيرة
متشابهة . حيث أن هذا الكل يتصوره العقل
بعد إبراز أفراد كثيرة متشابهة . وهذا هو عين
الكل بالدلالة **ثالثاً** إلى كل في كثيرين وهو
الطبيعة الكائنة في أفراد كثيرة متشابهة وهذا
هو نفس الكليين الآخرين من الخمسة المذكورة
وهما الكل بالوجود والكل بالتحديد **رابعاً**
فهذه هي الأقسام الثلاثة التي ترجع إليها الأقسام
الخمس والقسم الأخير منها هو المزدوج . وهذا
المبحوث عند الحكماء ويتبصر به عندهم بوجهين

أولاً نظراً إلى كونه موجوفاً في كثيرين ويدعى كلياً بالوجود
وكليلاً **الهيئاً ثانياً** إلى كونه مقولاً وعمولاً على كثيرين
ويدعى كلياً بالتحديد وكلياً منطيقياً ويعترف بأنه واحد
قابل أن يقال على كثيرين أم يوجد في كثيرين متواطياً
وشياً فشيئاً **فقوله** واحد لكونه الطي يجب أن يكون واحداً
لا متعدداً. ويكون هذا الواحد قابل الاشتراك مع
كثيرين حيث أن الطي بحصد اللفظ هو الذي معناه
الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه. وأما
قوله قابل أن يكون الخ. ليكون التعريف جامعاً للطى
الوهمى كالشمس والقمر لأنه ليس من شرط لوازم تصور
الطى أن يكون بالفعل في كثيرين. أو أن يقال عليهم
بالفعل. بل يكفي إمكانه وجوده أو قوله ولذا طبيعة
الشمس هي كونه يمكن وجودها بمشيئة البارئ
تعالى في شمس كثيرة وأن يقال على شمس كثيرة
وقوله متواطياً إلى أن يقال ويوجد بمعنى واحد
في كثيرين. وبهذا يخرج الطى بالدلالة اعنى المشتقة
بالاسم وأمثالها لأنها لا تقال على كثيرين بمعنى
واحد كما ستقف على ذلك في مكانه وإنما قيد الطى
بقوله أن يكون مقولاً شيئاً فشيئاً الذى معناه أن يقال
على كثيرين أو يوجد في كثيرين بالتعدد والتقسيم
ليكون الحكم مانعاً دخول الطبيعة الإلهية التي لا يصدق

عليها

عليها تعريف الطلي وبالتالي ليست بطلية . وان
كانت في كثيرين وتحمل على كثيرين وهم الاقارب
الالهية الثلاثة من حيث انها ليست منقسمة فيهم بل
واحدة في الجميع كما يحقق ذلك الايمان . ومن هذا عرفت
ان الطلي يستدعي له اربعة شروط **اولا** الوحدانية
ثانيا قابلية الوجود في كثيرين او التحمل على كثيرين
ثالثا التواطؤ **رابعا** التقسيم والتعدد

الفصل الثاني

في تقسيم الطليات الخمس بطريق الاجمال

ان بديريوس قدر الطلي المعرف انفاً وحصة في خمسة
اقسام وهي جنس ونوع وفصل وخاصية وعرض
عام . وانما الحصة في العدد المذكور ولم تكون زائدة
ولا ناقصة وذلك لان الطلي المذكور اذا نسبناه الى
ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام ماهيتها او
داخلاً فيها او خارجاً عنها فان كان **الاول** فهو النفع
كل انسان بالنسبة الى زيد وعمر وغيرهما فانه تمام
ماهيتهم . وان كان **الثاني** فلا يخلو اما ان يكون
مقولاً في جواب ما هو اول . **الاول** الجنس كالحب
بالنسبة الى الانسان والفرس والاسد . **والثاني**
الفصل كالناطق بالنسبة الى زيد وعمر . وان

كان الثالث فلا يخلو اما ان يكون في جواب اى شى
 هو اولاً . الاول هو الخاصية كالضاحكة بالنسبة
 الى زيد وعمر والتالى العرض العام كالماش بالنسبة
 اليها ومن ذلك علم ان الثالث الاول ذاتيات . والاشتان
 الاخيريات عرضيات **والطلى** الذاتى هو ما لا يمكن بدونه
 وجود الشى ولا فله . وقد عرفت ان هذا اما ان
 الطبيعة كلها فيدعى نوعاً كالانسانية . واما انه
 قسم الطبيعة الاعم فيدعى جنساً كالحوانية .
 اما من الطبيعة الاخصا والمميز فيدعى فصلاً كالناطقية
والطلى العرضى هو ما يمكن فله الشى بدونه وهو
 ضربان **اول** ضرورى يدعى خاصية كقوة الضحك
 فى الانسان **ثانياً** ممكن ويدعى عرضاً عاماً كالعلم
 بالنسبة للانسان **اعلم** انه قد يعرف الذاتى بان ما
 يفتقر اليه الشى فى ذاته وماهية مثل الحيوان
 للانسان فان الانسان لا يتحقق فى ماهية الا ان
 يكون حيواناً . واما ما يفتقر اليه الشى فى وجوده
 لا فى ماهيته فليس يذاتى . مثل كون الجسم متناهياً
 وكون الانسان مولوداً فان الجسم لا يفتقر فى
 جسيمة الى ان يكون متناهياً ولا الانسان
 فى انسانيته الى ان يكون مولوداً . ولذلك يمكن
 ان يسلب التناهى عن الجسم والولادة عن
 الانسان

في التصور فيصور جسم غير متناه في واتساعات
غير مولود. ولا يمكن ان يتصور انسان ليس بحيوان

الباب الثاني

في الطليات الخمس **تفصيل** وفيه خمس فصول

الفصل الاول

في الجنس **وشجرة برفير يوس**

الجنس يعرف كما عرفت برفير يوس والفيلسوف

بانه واحد قابل ان يقال على كثيرين مختلفين بالحقا يق

في جواب ما هو **قوله** واحد بمنزلة جنس يتناول

الطليات الخمس والباقي فصل لان **قوله** مقول مميز

الجنس المنطقي من الجنس الالهي الذي الذي يعرف

بانه موجود لا مقول **وقوله** مختلفين بالحقا يق يخرج

النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقا يق **وقوله**

في جواب ما هو **تنبيه** اعلم ان الفرق ما بين الجنس

الالهي والمنطقي فالجنس المنطقي هو ما يورد بلفظ

مولف من موضوع وصورة كقولك حيوان ولون. والجنس

الالهي هو ما يورد بلفظ مجرد دال على الصورة فقط

كقولك حيوانية ولونية. فانتهج اذا من ذلك ان الاشياء

ذات وجوهه. مقول على كثيرين مختلفين بالحقا يق

الطليات الخمس = الباقية لانها ليست بمفصلة في جود

كالحيوان واللون والشجر والنجم وامثالها هو جنس
 منطقي. وكل شئ مجرد موجود في كثيرين مختلفين يا
 كحافيق هو جنس الالهي كالحيوانية واللونية وقس
 على هذا في باقي الطليات **والجنس** ينقسم **اولاً** الى
 ثلث اضرب **اولاً** الى جنس اعم ويدعى جنساً
 اعلى او جنس الاجناس او ما ليس فوقه جنس
 كالجوهر **ثانياً** الى جنس تحت غيره او يدعى ايضاً
 جنساً وسيطاً او متوسطاً. وهو ما كان نوعاً لما فوقه
 وجنساً لما تحته. كالحى فانه جنس بالنسبة الى
 الحيوان والنبات ونوع بالنسبة الى الجسم **ثالثاً**
 الى جنس اخص ويدعى جنساً سافلاً وحظيماً
 او محطاً تحت الغير وهو ما لا يكون تحته جنس
 اخذ البتة بد انواع فقط كالحيوان بالنسبة الى
 الانسان والقدس وبقية انواع الحيوان ينقسم **ثانياً**
 الى بعيد وقريب فالجنس البعيد هو ما توسط
 بينه وبين جنس اخر كالحى مثلاً فانه جنس
 بعيد للانسان لكون الحيوان يتوسط بينه وبين الانسا
واما الجنس القريب فهو ما لا يتوسط بينه
 وبين انواع جنس اخذ البتة كالحيوان بالنسبة
 الى الانسان والقدس وغيرهما. فانه لا يوجد بينه
 وبينهما جنس البتة ولكي تفهم ذلك ففهم جيداً
 عليك

عليه بهذا الجدول المنقوش امامه الضمير
جداً لطلب الكمال فهم الطقيات والمحصولات ويدعى



واما لماذا تدعى هذه الشجرة بالتسميات المذكورة
فتقول ان المراد بالدرج الالهية هي الاوصاف الذاتية
المحمولة على كل موجود ولكن هذه الاوصاف الذات
تية هي غير متساوية بالرتبة بل مندرجت بالرتبة
حيث ان البعض فوق اى ان درجة اعلى من
الآخرى. وهذه الدرجة فوق تلك الدرجة كما يبان
مثلاً في الحيوان الذى هو اعلى من الانسان والحي

هو فوق الحيوان او اعلى منه . فمن ثم هذه الرتبة المشابهة
 وضع رتبة الدرج تدعى درجاً ولكن هذه الاوصاف و
 الكالات الذاتية تطلق لا على الامور المادية فقط .
 بل على الروحانية الالهية ايضاً تدعى الهية وللوها
 مشابهة تفريع الشجرة تلك تتضمن اصلاً و فروعاً عند
 فروع واعصان وعند الاعصان اوراق و الاوراق تفريع
 الازهار والثمار هكذا هذه الشجرة الرمزية فانها
 تتضمن اصلاً وهو الجوهر وعند تفريع الفروع المذكورة .
 فللهذه المشابهة تدعى شجرة ولكن اول من وضعها
 بر فرييوك الفيلسوف في الايضاعوجي الذي صنفه في
 الكليات فتنسب اليه وتدعى شجرة بر فرييوك

الفصل الثاني

في النوع

النوع هو درجت تحت الجنس بالاستقامة وبلا سيط
 كالحيوان بالنسبة الى الحي لان الحيوان مندرج تحت
قوله تحت الجنس بالاستقامة ليميز النوع من
 المفرد لانه تحت الجنس بواسطة النوع كزيد فانه
 تحت الحيوان بواسطة كما يبان في شجرة بر فرييوك
النوع ينقسم الى مشترك والى نوع اخص الانواع
فالنوع المشترك هو ما كان نوعاً و جنساً معاً اي نوعاً

لما

الفصل الذي هو تحت الجنس بالا عوجاج اما قوله بل واسط

ليميز النوع من

مما فوقه وجنساً لما تحته مثلاً كالجسم والحى. فان كل
 واحد من المذكورات يدعى نوعاً مشتركاً. فالجسم نوع
 مشترك كونه نوعاً بالنسبة الى الجوهر وجنساً بالنسبة
 الى الحى. والحى كذلك فانه نوع بالنسبة الى الجسم
 وجنس بالنسبة الى الحيوان. وقد هكذا فى الحيوانات
 فانه بالنسبة الى الحى وجنس بالنسبة الى
 الانسان والحيوانات الخرس **واما النوع الثانی**
 اى نوع اخص الانواع ويدعى ايضاً النوع المخطط
 والذى ليس تحته نوع فهو ما كان نوعاً بالنسبة
 لما تحته وما فوقه كالنسان فانه نوع سواء نسبته
 لما فوقه اى الحيوان او لما تحته كلافاء مثلاً بطرس
 وبولس وغيرهما. فدايماً هو نوع. وغير ممكن ان
 ينقسم الى انواع اخرة. وهذا هو الذى يقيه الطى
 الثانی. ويعرف بحسبها هو كل منطبقى بانه كل
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد. فقط فى جواب
 ما هو **فقوله** كاي جنس يشهد الطيات **قوله** مقول
 عن النوع الالهى لانه موجود لا مقول كما **ما قوله**
 على كثيرين فصد يخرج الجزك **قوله** مختلفين
 بالعدد فقط عن الجنس لانه مقول على كثيرين
 مختلفين بالحقايق **قوله** فى جواب ما هو عن
 بقية الطيات **قوله** ما لم **قوله** ما لم

النوع كلياً ومن حيث أنه كذلك يضاف إلى أفراد كثيرة. لأن
 الأشياء المضافة تحصل معرفتها بالعقد جملة فيجب
 شرح المفرد لفهم النوع حسناً **المفرد** قد يرد على أنواع
 لأنه إما أن يكون مفرداً باللفظ وكلياً بالمعنى كالأشياء
 وإما أن يكون مفرداً بالمعنى دون اللفظ كعبد الله علماً.
 وإما أن يكون مفرداً باللفظ والمعنى معاً كزيد فالتكلم
 في هذا المباحث إنما يكون عن المرد بالمعنى سواء كان
 مفرداً بالمعنى واللفظ. أو بالمعنى دون اللفظ. فاذ
 قد عرفت ذلك نقول أن المفرد بالمعنى يسمى مفرداً لأنه
 لا يمكن انقسامه إلى كثيرين مثله ولا يمكن أن يحفظ
 بعد تجزئته نوعه الأول كبطرس مثلاً فانه وإن
 قسم إلى نفس وجسد وإلى رأسا وصدر وأقدام
 فلا يكون كل قسم منها بطرساً بعينه وهكذا نفسه لا تدعى
 على انفاردها إنساناً كاملاً أو بطرساً تاماً لأنه مقسم من
 جملة أعضائه امتنع وجودها في غيره. ومن ثم يدعى
 أيضاً المحتجب أن يكون متجزئاً وجزئاً واحداً بالعدد
ورسمة بوفيرتوك بأنه ما يقال على واحد فقط والفيلسوف
 بأنه ما لا يقال على كثيرين وهو صنفان معين ويسمى عصباً
 وحدوداً **ثانياً** مبهم ويدعى مجهولاً وغير حدود **فالمفرد**
 المعين هو ما يقال على واحد معروف أي هو ما دل على
 واحد مميز بالتعيين كقولك أرسطو معلم الإسكندر
 المشايخ

اوليس بولس

الفصل حسب قوة لفظه هو ما ينفصل به شيء
من شيء واذا يؤخذ بهذا المعنى فيكون على ثلثة اوجوه
اى **عام وخاص واخص** **في الفصل** العام هو ما يكون
عن عرض مفارق يتميز به جوهر عن غيره او عن ذاته
وبذلك ينفصل المعافى من المريض والجالس من
الواقف والصامت من المتكلم وما اشبه ذلك **الفصل الخاص**
هو ما يكون عن عرض ملازم او خاص لا تنفك عن
الجوهر. وبذلك ينفصل الزنجى من الروى **الفصل**
الاخص هو ما يكون عن الذات ومتى اقررت
بجنس كون نوعاً وميزاً عن غيرا من الالوان وهو
الناطق بالنسبة للانسان حيث انه يميز الانسان
وينفصل عن الفرس والاسد والبقر وغيرها من
الحيوانات الخرس. ومن ثم قال بولس يوك ان كل فصل
ما خود هكذا يصنع خلفاً اى يصنع شيئاً مختلفاً بالطبع
اما الفصل العام والخاص فيصنعان تغييراً فقط
لا اختلافاً. ولهذا يجوز القول ان بطرس غير بولس
او متميز عن بولس ولا يجوز القول انه مختلف عن
بولس. لان الاختلاف يعنى عن اختلاف الشئ من
غيره بالطبيعة لا بالعرض وهذا انما هو مختص بالفصل
الاخص الذاتى. ولذلك هذا الفصل وحده هو الذى
يتميز به جوهر عن غيره

يقيم الطيعة الثالثة ومحسبها أنه فصل منطقي
يعرف بأنه كل مقول على كثيرين في أجواب أي
 شيء في ذاته **قولنا** كل جنس شامل الطيات
 الخمسة الإلهية والمنطقية **قولنا** مقول يخرج الطي
 الإلهي كالنطق وغير الذي هو موجود لا مقول **وهو**

حاشية

قوله موجود لا مقول لأن الفصل الإلهي لا يحمل
 على الأنواع. لأنه مثلاً لا يقال الإنسان نطق بل
 ناطق أي ذو نطق فمذاً ثم هو موجود ومن حيث
 أنه موجود فيعد العقل لأن يقوله ويحمده على
 كثيرين لأنه إذا ما تصور العقل النطق ولا حظ ذلك
 موجود في كثيرين فيكون وجود النطق في كثيرين
 هو الفصل الإلهي. مقولية وحمله هي الفصل المنطقي
 وقدس على هذا خبره من الطيات **النص قولنا**
 على كثيرين يخرج المفرد. وإنما اكتفى بقوله على
 كثيرين بدون زيادة بالعدد أو بالحقايق ليكون التعريف
 شاملاً الفصول الجنسية كالمتنفس والحساسات
 والدموي وأمثالها. والنوعية كالناطق والمصاها
 والناجح والذائره وأمثالها. والتعريف المذكور يمكن
 أن يجعل لكل واحدة منها فإن جعل تعريفاً للفصل
 الجنسي فيراد به مختلفين بالحقايق أو بالنوع فإن

هذه لا حصلت الوجوديات تعدد لأن يحمل على
 كثيرين

جعل تعريفاً للفضل النوعي بزيادة **قولنا**
 في جواب الـ شئ هو فصل يخرج به الجنس والتوع
 لانها يقالان في جواب ما هو والعرض العام ايضاً
 لعدم مقولته في جواب اصلاً قولنا في ذاته اي في جوهره
 يخرج به الخاصه لانها تقال على الشئ في جواب
 اي شئ هو في **عرضه**. وبالتالي انها تميز الشئ لكن
 لا في جوهره وذاته بل **عرضه**. وليبيان ذلك اعلم
 ان السؤال بـ اي شئ هو على ثلث اقسام اولها ان
 لا يزداد على اي شئ هو في قيد اخر ثانيها ان
 يزداد عليه قيد اخر وهو في ذاته فيقال اي شئ
 هو ذاته **ثالثها** ان يزداد عليه قيد اخر وهو في
 عرض فيقال اي شئ هو في **عرضه** فان كان الاول
 كان الجواب بما يميز الشئ سواء كان فصلاً قريباً
 او بعيداً او خاصه كما اذا سئل عن الانسان بـ اي
 شئ هو فيصح ان يقال في الجواب انه ناطق او
 حساس او ضاحك لان كل من هذه يميزه من غير في
 الجملة وان كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده لان
 المميز الذاتي هو الفصل القريب كما اذا سئل عن
 الانسان بـ اي شئ هو في ذاته فيصح ان يقال في الجواب
 انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك. وان كان
 الثالث كان الجواب بالخاصه وحدها كما اذا سئل

عن

عن الإنسان بما هو في عرضة الجواب بالخاصة
 كالضاحك وإنما قلنا العرض العام لا يقال في جواب
 أصلاً لأن المقول في جواب ما هو هو الماهية
 المشتركة كالجنس والمقول في جواب أي شيء هو
 المميز الذاتي. وإلى أن العرض العام ليس كذلك
 فلا يكون مقولاً في أجواب أصلاً. وقيل إن هذا الجواب
 فيه نظر لأن العرض العام يصلح أن يكون جواباً
 لأي شيء هو في عرضة نحو أي شيء إذا كان المطلوب به
 المميز في الجملة سواء كان جميع أعيان أو بعضها

جزء الثاني

في تقسيم الفصل

الفصل ينقسم **أولاً** بطريق الإجمال إلى الأقسام الثلاثة
 المتقدم إيرادها في الجزء السابق. ينقسم **ثانياً** بطريق
 التفصيل إلى ما يكون عن عرضة مفارقة وبذلك يتفصل
 العالم من الجاهل وإلى ما يكون عن فصل ما لازم غير
 متفكر وهذا اللازم ينقسم تكراراً إلى ما يطابق الشيء
 بالذات ويدعى **ثانياً** أيضاً كالناطق بالنسبة إلى الإنسان. وما
 وإلى ما يطابق الشيء بالعرض ويدعى عرضياً كقوة
 الضحك في الإنسان والسواد في الزنجي **ثم** إن الفصل
 الذاتي ينقسم تكراراً أيضاً إلى فاصل ومقبه **فالفصل**

ناظر فافصل يقيم الإنسان حيث أحدها إلى الناطق والله اعلم

الفاصل هو ما يفصل الجنس **والفصل** المقيم هو ما
يقوم النوع ولقد يمكن اجتماع الأمرين في فصل واحد
أي أن يكون الفصل الواحد فاصلاً ومقيماً معاً كما قال
برفيركس ولكن بنسبة مختلفة كالناطق مثلاً فإنه فاصل
للحيوان ومقيم للإنسان ومن ثم يدعى فصلاً مميزاً أيضاً
ولهذا كان لكل فصل ثلث وظائف وثلاث تسميات
الأول هي أن يفهم الجنس ويسبب وظيفته يدعى
قاسماً **الثانية** هي أنه يفهم النوع ولاجل هذه الوظيفة
يدعى مقيماً **الثالثة** هي أنه يفرق النوع ويميزاً فاصلاً
أي أنه من سائر الأنواع ولاجل هذه الوظيفة يدعى مميزاً
وفارقاً وفصلاً. مثال ذلك في الناطق فإنه **أولاً** يقسم
الحيوان إلى قسمين **ثانياً** يقسم الإنسان إلى قسمين
الحيوان **ثالثاً** يميز الإنسان ويفصله ذاتياً من الفرس
والأسد والنمر وغيرها من البهائم الخرس. وهكذا
الحساسا فإنه يقسم إلى **أولاً** ويقسم الحيوان **ثانياً**
وفصل الحيوان من النبات **ثالثاً** ومن ذلك أعلام
الفصل المميز والفاصل والمقيم هي شئ واحد
بالذات لأن المبدأ فيها واحد لا متعدد. وإنما يدعى تسمية
مختلفة لاجل وظائفه المختلفة ولقد يقسم الفصل
المقيم تكراراً إلى كلى وجزئ **والكل** هو ما يقسم
درجة ما كليت متمكنت مستقيماً في المحولات. ومزج حيث

ادفد نكلمنا فيما تقدم بالطيات الثلاث الذاتية . فلتكلم
في الكيتين العرضيتين . فنقول ان الكلى العرضي هما هو
ما كان خارجاً عن حقيقة جزئياته وهي صفات
احدها ملازم وهو لا يمتنع انفكاكه عن الماهية اما
من حيث هي كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان
وكالفردية للثلاث او من **حيث هي** هي ~~بل من~~
حيث وجودها الخارجى كالسواد للحيثي لان
السواد ليس بملازم لماهية من حيث هي بل من
حيث وجودها في الخارج هكذا . ولا لكان كمال انسان
اسود **ثانيهما** مفارق وهو الممكن انفكاكه كالكتاب
بالفعل بالنسبة الى الانسان وهكذا لا عرضاً
يمكن انفكاكه سواء كان سريراً محمداً للجد وصفة الوجد
او بطياً كالشيب او لا يقع اختا انفكاكه ابداً مع امكانه
كالقدر الرايه فيمن يمكن غناه وكالفردية الرايه لمن لم
يمكن اوصاله . ثم ان كل واحد من الصنفين لعلى ضربين
خاصة وعرض عام . لانه اما انه يختص بحقيقة واحد
او لم يختص فان اختصا فهو الخاصة سواء كانت
الازمة كالمضاحك بالقوة للانسان او المفارقة كالمضاحك
بالفعل للانسان . فان المضاحك بالقوة عرض لازم لا
ينفك عن ماهية الانسان يختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان . والمضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك

عن

[illegible]

الجزء الاول

في اسم الخاضع وتعد فيها

اعلم ان معنى الخاصة هي ما ليس باجنبي ولذا
تدعى خاصة بهذه التسمية لانها هكذا هي غي اجنبية
عما هي مختصة به وتدر على اربعة اصناف
كما قال برنيويوس **اولا** ما تختص بنوع وليس بحد
كـ وليس وحده كالماشي على قدميه بالنسبة الى
نسان حيث ان هذه تطلق على كل انسان ولكل

لا مفسد من وادحكمه فملاً بالنسبة
الانسان **التي** ما تطلق حتى رفع

مع ذلك تطلق على غيره ايضاً كالطائر **الطائر** هي ما تختص
بنوع كذا ووحده ولكن لا دائماً كالضفدع بالفعل بالنسبة الى
الإنسان والشئب الذي يعرض للنوع الانسان كذا ويلازمه .
ولكن ليس دائماً بل في شئخوخته **الربيعا** هو ما تنظم
فيه الاصناف الاربع . اى انه يوجد في نوع كذا ووحده
دائماً وينعكس عليه مطلقاً كالضفدع بالقوة بالنسبة
الى الإنسان لانه وان لم يكن ضاحكاً بالفعل دائماً
ولكن ضاحكاً بالقوة دائماً . وهذه هي المعنى عنها
بالخاصة وهي التي تقيم الطى الرابع واما البقية
التابعة العرض العام **وتعرف** بانها كليت يقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط . قولاً عرضياً قوله
كلية يشهد الطليات الخمسة **وقوله** فقط يخرج للجنس
والعرض العام لكونها مقولين على ما تحت حقايق
قوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لانها مقولان
على تحتها قولاً دائماً دائماً لا عرضياً . اما الفيلسوف
فقد عرفها بانها شئ كل لا يدخل ذات الشئ بل يلحق
به اى بالذات ويتبعه وينعكس معه قوله يلتحق به
لانها ليست بشئ ذاتي بل يلتحق بالذات ويتبعه بعد
تقومه ذاتاً كاملة لان الفصل يقترب بالجنس اولاً
فيقوم نوعاً موجوداً بالفعل مستعداً للحقوق
الخواص به . ثم ان الخاصة والعوارض اللازمة تعرض

عليه

عليه بعد تقويمه نوعاً فتكون اذا شيئا لاحقاً وتابعاً
للذات بعد تقويم الذات اما قوله وينعكس معه لان
من الخاصة ما تلازم الاحتمال كالكمي للجسم الطبيعي
ومنها ما تلازم الانواع وتتبعها كالضاحك للانسان
ولكن منها تنعكس على ما تتبعه فقط صفة تطلق
بالضرورة على الشيء ولا تكون صفة لذاتية فهي
خاصة كالضاحك والمنعجب بالنسبة الى الانسان
ومن ذلك علم **اولاً** ان الذات لا يختلف عند الضرورة
لان الذات هو ما لا يمكن وجود الشيء وفهمه بدون
لانعكس **للمعنى** اما الضرورة فهو ما لا يمكن
طبيعياً وجود الشيء بدون سواء امكن فهمه
بدون **اولاً** كالكمية للجسم والضحك للانسان
ولذلك ومن هذا القيد كل ذات هو ضروري ولا
ينعكس **ثالثاً** الطيات الاولى هي ضرورية
وذاتية معاً وهذه اى الرابعة ضرورية فقط واما
الطيات الاخيرة اى العرض العام ليس بذاتية
ولا ضرورية بالاتفاق ويدعى ممكناً ولذلك يجب
ان تعلم **ثانياً** ان العرض والممكن مختلفان فالعرض
هو ما كان لا يكون في الذات سواء طابق الضرورة
او بالاتفاق واما الممكن هو ما يطلق على العرض
الاتفاق الحادس فقط ولذلك لا اتفاق عرضي

ولا ينعكس. فالخاصة عرضية لا اتفاقية و و و و و و و

الحق الشافي

في انقسام الخصاص

الخاصة تقسم **أولاً** الإلهية وطبيعتها **الخاصة** الإلهية هي ما تتميز من
الذات بالتصور أي بالوهم فقط وذلك بالخواص الإلهية كالابوة
والبنوة والنسخ الفاعل والانتفاع والبالى كل خاصة تمتاز
من الذات الصادرة عنها تميزاً وهيأ تدعى الإلهية ولو كانت
غير لاهوتية بل في الطبيعية كما يبصر في الوجود وخواص
الثلاث أي الوحدانية والحق والصلاح **فإن الخاصة** الطبيعية
هي ما تتميز من الذات الصادرة عنها تميزاً حقيقياً وذلك كالكمية
الصادرة عن الجسم ولا امتداد المكاني اللازم لكل جسم كمي
وكالحرارة للنار والبرودة. **لها** وأمثال ذلك وأعلم أنه مستحيل
حتى على القدرة **المخفضة** مكان رفع الخواص الإلهية وانفكاكها
عن الذات الصادرة منها حتى في الأشياء الطبيعية. **لأنه**
مثلاً لو أمكن انفكاك خاصة الوحدانية من الوجود
لما كان واحداً بل كان إما متعددًا وإما جزئياً أي الواحد
وذلك لأن المراد بالواحد هو ما لا يتجذى بالذات
وله شرطان **أولهما** ألا يكون متجزئاً بالذات. **والأفليس**
يكون واحداً بل جمعاً **ثانيهما** أن يكون نفس تصور ما نأخذ
من وقوع. **الشركت** فيه بين كثيرين وألا فيكون ليس

واحداً بل جزء الواحد وهكذا متى ارتفع الصدق عن
 الوجود فيكون كادباً والصالح عند فيكون طالحاً واما
 الخواص الطبيعية المتميز عن الذات حقاً فانه فان كانت
 تفتقر اليها الذات دائماً وتقتضيها فقد يمكن مع ذلك
 رفعها عنها وانفاكها بالقدر في الاهمية كما فقدت قدماً
 حادثة النار الا تون البابى بل كما نعتقد الان في جسد
 الرب المحوى في القديس المقدس المنقود بالقدرة الا
 لهية خاصتين طبيعيتين . . . يقتضيها كل جسم
 وهما الكمية والامتداد المكاني المراد به وجود كل جنة
 في ارض ينحصر الا زرع لظ جسم كمي . تقسم الخاصة
ثانياً الى جنسية وتوعيت فالجنسية هي ما تصدر
 عن الجنس كالمشي من الحيوانات والقوة الغادية من
 من الحي والكمية من الجسم وهذه تكون في كثيرين
 مختلفين بالنوع عرضياً وضرورة كما يرى في الامثلة .
 والنوعيت هي ما تصدر في درجة نوعيت كقوة ال
 الضياء في الانسان وقوة البع في الطير وهذه
 تقال قولاً عرضياً ضرورياً على كثيرين مختلفين
 بالعدد فنقص

الفصل الخامس

في العرض العام

العرض على الاطلاق ماخوذ من العروض لا ند

عرضا يعرضها على الذات فكل عرض لا يختص بحقيقة
 واحدة بل يعم حقايق متعددة أي أنواعا مختلفة فهو
 عرض عام. والاولى ان يقال ان كل شئ يطلق على
 كثيرين اتفاقا أي ينفق ان يوجد وان لا يوجد هو
 عرض عام كالبياض والعلم والفضيلة والزرية و
 الجلوس والقيام والصحة والمرض والمتنفس فعلا
 فهو عرض عام **العرض** العام يؤخذ بعنفين **اولها**
 من حيث انه يقابل الجوهر ويدعى عرضا طبعيا **ثانيها**
 والتكلم عند تختص من حيث انه يقابل لا كل شئ
 ضروري سواء كان ذلك الضروري ذاتيا كالجنس
 والفصل. او لم يكن ذاتيا بل ضروري عرضي كالحواص
 الصورية ويسمى عرضا منطيقيا وهذا المبحوث عندهنا
ويعرف بانه كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولاً
 عرضياً قولاً على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع
 والفصل والخاصة. وقوله عرضياً يخرج الجنس. **الا ان**
النوع والفصل والخاصة. وقوله عرضياً يخرج الجنس
 البعض قد اوردوا الطعن على هذا التعريف واوجبوا
 فساداً متاناً ليس بمانع دخول الاغيار اذ قد توجد
 خواص تلازم الجنس وتقال على حقايق مختلفة
 كالكم للجسم والمتنفس بالقوة للحيوان. ومن ثم يسم
 العرض على مذهب الفيلسوف بانه هو ما يمكن
 دخوله

اولاً

حيث

دخوله وعدم دخوله على شئ واحد كالبياض والعلم
 وهذا الرسم جيد لانه يفصل العرض العام عن الخاصة
 سواء كانت النوعية ام الجنسية . لان هذا يدخل على
 موضوعات بالامكان والاتفاق . وتلك بالضرورة
 ذاك يمكن ان يكون هو بعينه والا يكون . وبالتالي
 يوجب ويسلب عن محل يغير تناقضا وانما
 بخلاف ذلك لانه لا بد من ان تكون هي ولا توجب
 ولا تسلب عن محلها يغير تناقضا لانه مثلا يمكن
 ان يكون زيد عالما وغني عالم . وبالتالي يمكن سلب
 الجهد عنه ولكن لا يمكن ان يكون غني متعجب
 او يوجب ويسلب عنه التعجب قوة يغير تناقضا
والعرض العام ينقسم اولا الى مفارقة وملازم فالمفارقة
 هو ما لمكن ان يفكر طبيعيا عنه المحل احوال فيه كالسواد
 من الشعر وهذا ينقسم تكرارا **الى سريع الزوال كغضب**
الحليم والى عسر الزوال كحلم الحليم والى الملازم هو
 ما لا يمكن ان يفكر عنه المحل طبيعيا كالسواد بالنسبة
 الى الزنجي وهذا ينقسم . تكرارا ايضا الى ما يلزم
 الشئ في ماهيته كالزوجية للاربعة فانه متى
 تحققت ماهيته للاربعة امتنع انفكاك الزوجية
 عنها وكذلك الفردية للثلاث وكون الانسان مستعدا
 لقبول العلم . والى ما يلزم الشئ بسبب امر خارجي

كغائبه والى بطئ الزوال كالشيب والى كمال
 الزوال

كالسواد للزنجي فانه لازم لوجوده وشخصه لا ماهيته
ثم ان العرض العام من حيث انه كل ينقسم ثالثا الى
جنسي وهو ما يطلع اتفاقا على كثيرين مختلفين
بالنوع والى نوعي وهو ما يطلع بالاتفاق على افراد كثيرة
متفقت بالنوع كالعلم والفضيلة بالفعل بالنسبة الى
الانسان . وقد يمكن ان ينقسم العرض ثانياً من حيث
انه مقول ومحمول الى باطن وخارج فالباطن هو
ما يلتحق بالموضوع باطناً ويلتصق به كالبياض
بالنسبة الى الجوار والعلم للنفس والخارج هو ما يلتحق
بالموضوع من خارج كالنظر للمنظور والثياب للباس
وغيرهما . وليكن هذا نهاية الشرح وهذا القدر كافٍ
في بيان الطليات الخمسة وادوية تبيينها وادوية
اعلم الغرض من الطليات الخمسة هي تسهيل فهم المقولات
العشر ومعرفة تركيب الاقوال المنطقية قلت
اولاً تسهيل فهم المقولات العشر على انه لما كانت
المحمولات في نظام الاجناس والانواع والافراد .
فلذلك رتب الفلاسفة الطليات حتى يتربها لهم التمثيل
بها تسهيلاً على المتعلم المبتدى فوضخوا الانسان
ثم الحيوان ثم الجسم النامي اي الحي ثم الجسم المطلق
ثم الجوهر . وما ذاك الا لانه بهذه الامثلة تانس
طبائع المبتدئين بالعلم ويسهل عليهم دركها بالنظر
في

المستطقت وذات الكثرة نفعها وعمومها
فايدتها بالنسبة الى تعليمها قال
صاحبها يبي فيه فانه مستدرا

في المحبوبات اي المقولات العشر

۱ ابواب

الباب الاول

في سوابق المحمولات

سوابق المحمولات هي بعض الأشياء ضرورية لفهم المحمولات
وهي على أربعة أنواع الاول الحركات الثاني التقسيم اي
تقسيم السوابق الثالث القوانين السابقة للمحمولات
الرابع عدد المحمولات. واما هنا فانما نتكلم عن النوعين
اي في النوع الاول ونشير الى الرابع اشارة جزئية
وسنتكلم عن النوعين الاخرين في كتاب اخذ ان
وفق الله. فالنوع الاول اي الحركات يراد به المحركات الثابتة
المقترنة اي المطويات الاسماء والمتشابهة والمشككة
والمشتككة اي الاسم والمناسبة والمتباينة والمتراصة
والنعوت ولذلك نقسم هذا الباب الى خمس فصول

الفصل الاول

في المتواطئة الاسماء

المتواطئة الاسماء هي ما كان اسمها واحدا والمعنى
المدلول عليه بالاسم واحدا وهي ما اتفقت بالاسم
والحقيقة سواء كانت الحقيقة جنسية كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس والاسد وامثالها اي
نوعية كالانسان بالنسبة الى بطرس وبولس وحنان
وغيرهم وتنقسم بحسب مقولتها الى نوعين بالخص
والفساحت فتقال بالخص وذلك يصدق فيما يقال
قولا

قوله ذاتياً على كثيرين يقبلون الاسم وحده. كالحیوان
والحي بالنسبة الى الانسان والقدس وغيرهم وتقال
بالفساحت فيما يصدق عليه مدلول اللفظ عرضياً
كلا بيض الحليب والثاج والسكر وغيرهما و

الفصل الثالث

في الاسماء المشتركة

الاسماء المشتركة هي ما كان اسمها واحداً يطلق
على كثيرين والمعنى المدلول عليه بالاسم مختلفاً.
او هي ما دلت على كثيرين متفقين بالاسم مختلفين
بالحقيقة كالطب بالنسبة الى البرى والبحرى
واللوكبى والعين بالنسبة الى القوة الباصرة والنبع
والدينار وقد نطق الاسماء المشتركة على مسماها
بنوعين. اما اتفاقاً بطريق الصدفة وذلك حينما
يطلق الاسم الواحد على مسمايات كثيرة دون اس
حقيقى صائب كالعين بالنسبة الى ما ذكرنا اما
تعمداً حينما تسمى اشياء كثيرة باسم واحد ويكون
لذلك اس حقيقى وذلك اما لغرض ما حينما
يسمى الفقيه ابنه اسكندر ليحصل سعيه الحظ والافعال
نظيرة واما لوجد فعل حينما تسمى مدينة ما باسم
بانيتها كلاسكندرية باسم اسكندر وقيسارية باسم

قيس واما الشبه ما كتبهيتنا البليد حمارا والخبيث تعلبا

الفصل الثالث

في الاسماء المشابهة والمشككت

الاسماء المشابهة والمشككت هي ما دلت على كثيرين
متركيين بالاسم لامر ما معنوى كزى صحة بالنسبة
الى الانسان المعافى والنبط الطيب والدوا المصيح.
وكالموجود بالنسبة الى الجوهر والعرض ودعيت
متشابهة لتشابهها بالمتواطئ. والمشتركة فتشابه
المتواطئ من حيث انها تدل على حقيقة لا هي
متباينة ولا هي بعينها بل متقاربة وتشابه المشتركة
لانه تدل على الاشياء التي لها اسم واحد فمن حيث
تقارب الحقيقة تشابه ينوع ما المتواطئ ومن حيث
تباينها تشابه المشتركة. وتقسم بحسب دلالتها الى
قسمين الى اى خاص وعجazy. فالتشابه الخاص
هو ما دل على حقيقة واحدة موجودة وجودا حقيقيا
في كثيرين ولكن ليس حصولها فيهم على السوية
بل حصولها في البعض اولى واقدم وذلك كالموجود
بالنسبة الى الجوهر والعرض لان الموجود هو في
الجوهر اولى واقدم بالطبع وهذا النوع من التشابه
هو الذى يدعى لفظا مشككا على الخصوص. ودعى
مشككا

مشككاً لأن أفراداً مشتركة في أصل المعنى ومختلفة
 بأحد الوجود المذكورة أي الأولية والتقدم. فالناظر
 فيه إلى المعنى الأول أو هو متواطئاً لتوافق أفراد
 فيه واذ. لاحظ بالمعنى الثاني خيل مشتركاً
 بخلاف المعنى واشتراك الاسم فلذلك دعى مشككاً
 والتشابه المجازي هو ما دل على حقيقة كائنة في
 كثيرين لا بالحقيقة بل بالمجازية والاستعارة وذلك
 يكون إما لوجود نسبة كذى صحت بالنسبة إلى
 النبط والروا. وإما لمشابهة كالضياء المقول على
 الإنسان الضاحك بالفعل حقاً وعلى صورته الضاحك
 بظاهر الشكل لاحقاً ولا كذباً و

الفصل الرابع

في المناسبات

الاشياء المناسبة هي ما كان اسمها عاماً والمعنى يطابق
 الاسم وقسم منه يكون شيئاً واحداً كذى صحت بالنسبة
 إلى الإنسان المتعافى والنبط والروى وكالرجل بالنسبة
 إلى الحيوان والحيد والكدرى وتقسم إلى قسمين أي
 إلى مناسبة اختصاصاً وهي ما كان اسمها عاماً و
 المعنى المدلول عليه بالاسم واحداً حسب اللفظ
 ومختلفاً حسب الإضافات كالمثال الأول وإلى مناسبة

الصحة

النسبة وهي ما كان اسمها عاماً ومعناها المطابقة للاسم
واحد حسب اللفظ ومختلفاً حسب **المعنى** المحرود
يعكس تلك كما في المثال الثاني حيث ان ذوات الصحة
في المثال الاول كالرداء او النبط والاشنان المتعاني هي
مناسبة كونها تلاحظ حداً واحداً الى الصحة
ولكن امتلاكها هذه المناسبة بالنسبة الى ليست
بواحدة بل تمتلك لذلك اضافات متعددة ومناسبة
مختلفة لان الرداء يضاف الى الصحة باضافة سبب
النبط ينتسب اليها باضافة العلامة والاشنان
له اضافة المجد واما في مناسبة النسبة فلاضافة
واحدة والحرد مختلف لان الرجل في الجميع لها
اضافة المسند فيما ان الحرد مختلف كما هو ظاهر

الفصل الخامس

في المتباينة والمترادفة والنوع اي الاوصاف

المتباينة هي ما كانت اسماؤها مختلفة وتدل ايضاً
على اشياء مختلفة كالخمر والفرسا والذيت والمنا
والسيف والقلم وامثال ذلك والتباين صنفان ذاتي
هو تباين وعرضي ذاتي **كتابي** بين شي من شي او من اشياء اخرى
ذاتي **كالتباين** الطاين بين الانسان والفرسا والحي
والعرضي هو ما تباين بين بعض الاشياء عن بعضها

بشي

بشي عرضي اما باطن كالتباين الكاين فيما بين شين
غير متساويين بالكمية اي احدهما اكبر والاخر
اصغر او غير متشابهين بالكيفية اي يتباين احدهما
عن الاخر بان هذا ابيض وذاك اسود او بعرض خارج
كالتباين الكاين فيما بين جنديين احدهما منسلح و
الاخر غير متسلح والمترافة هي ما كانت اسما وهاختلفة
ومتعددة ومعناها واحد كالثوب واللباس والحند
والسلافة والعقار والقرقولا بنة العنب اي للشرب
المسكر المحتص من الكرم واما النعوت اي الاوصاف
فهي ما تقبل التسمية من الشئ كالعادل من العدل
والفيلسوف من الفلسفة وامثال ذلك فكل شئ
كانت صورته حرضية كالحكيم والحليم والعادل والفا
واشياء ذلك فهو من قسم النعوت والوصاف واعلم انه
قد يجب في النعوت تمييز ثلث اشياء اولاً الصورة
الواصفة ثانياً المحل الموصوف ثالثاً الصفة مثال ذلك
في قولنا داود شجاع فالصورة الواصفة هي الشجاعة
المحل الموصوف هو داود والصفة والوصف هو الاسم
المولف عرضياً كالشجاع في المثال المذكور والوصف
ضرياً بان باطن وهو ملاصق المحل الموصوف باطناً
كالعالم والابيض وخارج وهو ملاحق بالمحل عن
شئ عرضي خارج كالمحبوب والمنظور

باب ثالث

في المحمولات اى المقولات العشر

المحمولات هي نظام طبيعي للاجناس والانواع والافراد المتضمنة تحت احد الاجناس العالية كما بيان في شجرة برفيريس وهي بالعدد عشرون **او** **اولا** زيد ثانيا طويلا ثالثا سحرارا رابعا ابن خماسا عرق

جوهر **كمية** **كيفية** **اضافة** **فاصلية**

سادسا عروق سابعا في السوق ثامنا متى غدا

مفعولية **اين** **متى**

تاسعا قايم عاشرا مزينا

وضع **ملك**

وانما انقسمت المقولات

الى هذا العدد العشورك وذلك لان الاستفهام في كل شئ يحرك على افواء المجهول بعشر سؤالات على هذا النسق مثلاً **ما هو الشئ** **كم طوله** **كيف هو** **عند من هو**

جوهر **كمية** **كيفية** **اضافة**

وماذا يفعل **وماذا يفيد** **واين هو** **ومتى ياتي**

فعل **انفعال** **اين** **متى**

وباية حال هو في المكان **وماذا لا يـ**

الوضع **الملك**

فيجاب السؤال الاول بالصفات الذاتية كقوله حيوان انسان وما بقيت السولات فيجاب عنها بالصفات العرضية

ولذلك

ولذلك نقسم هذا الباب الى ^{احد} عشر فصلاً ففي **الاول**
نتكلم بالجوهر وفي **الثاني** في العرض وفي **الفصول**
الاخر نتكلم في المقولات التسع العرضية

الفصل الاول

في الجوهر

الجوهر يحى بمعنى الوجود الثابت الغير المقتدر
الى عدم يقوم فيه. ويرد عند الفلاسفة على
انواع سوف نذكرها ان شاء الله تعالى في كتابنا الثالث
ودعى جوهرًا لكونه وجودًا ثابتًا قائمًا بذاته لا يغيره
لا عرض ولا يجد عند عامة الفلاسفة بانه موجود
قائم بذاته كالله والملائكة والانس والحيوان والحجر
وامثالها فقولنا موجود بمنزلة جنس يشمل الجوهر
والعرض قولنا قائم بذاته يقوم مقام الفصل ومعناه
انه لا يلزم للجوهر عدم يستند عليه كما يلزم للعرض
ولبيان ذلك اعلم ان المراد بالجمد على الاطلاق
هو ما يقبل فيه الشئ عرضًا كان ذلك او جوهرًا الشئ
وهو صنفان على التلازم **ومحل التصوير** فمحل التلازم
او التلازم هو ما يقبل فيه شئ عرضي كالحجار بالنسبة
الى البياض وغير ذلك من الالوان ويسمى على الاحاق
ايضًا **ومحل التصوير** هو ما يقبل فيه شئ جوهرى

٦٢
او صورة جوهرية ^{بقيهم} كجسم القدس بالنسبة الى روح القدس ويدعى
على الاسناد ايضا فالاول لا يقيم طبيعته بالصورة المتحدة
به لان الصورة البياصيت الملتحدة بحال لا تقيم طبيعته مع
على المتحدة به اما الثاني فانه ويركب طبيعته ما بالصورة
المتحدة به فجسم القدس مثلاً يدعى على التصوير ما
بأرواح القدس لكونه يركب معها طبيعته القدس وقيدها
في كونها قدراً فاذا عرفت ذلك تقول ان الجوهر لا يحتاج
لقيامه ووجوده على التلازم لان ذلك خاص بالاعراض
الا انه يحتاج احياناً الى محل التصوير والاسناد كما قد رنا
والجوهر صنفان كما اورد الفيلسوف في الجوهر اولهما
خصوصي ويراد به المفرد الذي لا يمكن ان يقال على
كثيرين كبطرس ويوليس ورجل ويدعى الجوهر الاول
ايضاً وهو الاقنوم. وحده بوييوس الفيلسوف المسيح
بانه جوهر مفرد مخصوص بالطبيعة الناطقة ثانيهما
الكلّي ويدعى الجوهر الثاني ويراد به النوع المقول على
كثيرين شيئاً فشيئاً كالانسان والفرس والاسد وامثالها
الجوهر المفرد سهي جوهر اول لكونه يقوم قبل
الكلّي الجوهر الكلّي الجوهر الكلّي دعى بالجوهر الثاني
لانه لا قوام له سوى في الجزئ فلو لم يوجد جزئ
يقال عليه الكلّي لا تتحقق الطبيعة التي هي نفسا
القول على موضوع تحتها اما فسمت الجوهر الى

اول

٦٥
اول ثانٍ فعقليت لا عيانيت كون الجوهر الاول فرداً
والثاني نوعه وهما في الخارج شئ واحد وذات
واحدة. وهذه القسمة الموردة عن الفيلسوف ليست
هي بحسب اللفظ تقسيماً. بل عدد الجواهر التي توضع
في هذه المقولة فمن ثم يجب ان نورد قسمة الجوهر
التي توضع في هذه المقولة فمن ثم يجب ان نورد
قسمة الجوهر الكلي هكذا نقول ان الجوهر
يقسم الى رومي وجسمي فالرومي هو ~~الروحاني~~
مالا يتضمن مادة ولا مبداء بها وهو نوعان الله
والملائكة فالاول يعرف بان جوهر رومي تام كائناً بزيادته
والثاني جوهر رومي تام مخلوق والجسمي اما ذو
نفس واما غيري ذي نفس فذو النفس الكلي ينقسم
الى حساسا ونائي والحساسا ينقسم الى الناطق وغيري
وغيري الناطق ويندرج تحت الحساسا جميع الحيوانات
الناطق والاعجم وتحت النائي الغيري الحساسا وانواع
النبات كلها وتحت مالم ليس بذو نفس للجماادات
كلها السموات والعناصر والمعدنيات ويندرج تحت
الناطق الاشخاص الجزئية كزيد وعمر وغيرهما
وتحت مالم ليس حس جميع الانواع الحيوانية كالنفس
والثور والحصان وغير ذلك. ويندرج تحت كل واحد
من هذه الانواع شخصيات كهذه النفس وذلك الحصان

اما الجوهر فخواصه ستة حسبها اورد ها الفيلسوف اولها
 لا يكون في محل محدد بمعنى القيام بغيره ثانياً انه
 يدل على شئ معين ومحدود وهاتان الخصتان تظهران
 في الجوهر الاول على الخصوص ثالثاً انه يحمل على
 ما تحته لفظاً ومعنى اى بالتوسط وذلك بين
 الجوهر الثاني اعنى الانواع كالانسان بالنسبة
 الى بطرس وبولس المحمول عليهما بالاسم والحقيقة
 بخلاف الاعراض الاخرى الطيبة التي انما تحمل على
 الجوهر الجزئية لفظاً لا حقيقة ومعنى رابعها لا ضد
 للجوهر ذاتاً قولنا ذاتاً لانه لا يمكن ان ينافى نفسه
 ويضادها بكميياته كما ان السموم تنافى الحيوان والما
 والنار لوجه الحرارة والبرودة خامسها انه يقبل
 تضاداً بكميياته المضادة ويلبث هو هو بذاته وجوهر
 مع هذا التغير كما ينبغي في اما الباردة فانها تقبل
 السخونة بجوهرها وتنتقل اليها بدون انتقالها الى
 جوهر اخر وبطرس قد يكون تارة مريضاً مع استمرار
 على ماهيته لانه كما قالت الفلاسفة ان اختلاف
 الكميات لا يبعد الشئ عن ماهيته وهذه الخاصية
 ليست للجوهر دون العرض للجزئ دون الكلى
 سادسها ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقص ولا
 الاكثر والاقل بطول السنين وقصرها لان زياداً مثلاً

معاملة وثبات

لا

لا يكون اشد واتقص في انسانيت من انسانيت عبد ولو
كان الكبي واصغر سنا منه كما يكون بياضا اشد في بياضه

من بياض اخذه الفصل الثاني

في العرض

قد نبهنا في الفصل الخامس من الباب السابق وايضا في
الاساغوجي العيقية بان مطلق العرضا يوضع بصفتي
اعنى طبيعيا ومنطقيا فيعتبر منطقيا من حيث انه يقابل كل عموم
ضروري ذاتي وهو خاصته والعرض العام فان قابله عموم لا ضروريا
عرضيا لان العرض العام وتقدم شرحه. ويعتبر طبيعيا من حيث
يقابل الجوهري وبهي طبيعيا من حيث انه بعرض على
الجوهري الذي يقوم به طبعا وهذا ما نشع عند في البيت
هنا فنقول ان **العرض** الماخوذ هكذا **يحد** عند عمامة الفلاسة
انه موجود ما حقا **اخر** عرفوه بان موجود قائم بغيره
وقال قال القديس يوحنا الالمشفي ان العرضا هو ما ليسا
مقتدرا ان يكون في ذاته لكن وجوده في غيره ومن ثم قال
المشايخي اعنى به ارسطو الفيلسوف ان ما التحقق بغيره
وقام به ولم يكن جزا له ويمتنع ان يوجد برونه كبياض
العاج واصفدار الذهب واحمدار القدمز وامثالها فلا
يكون لا عرضيا ومن ذلك علم ان ليسا للعرض وجود
هو بدون موضوع او على شئند عليه قلما يكون طبيعيا

ومن هذا القبيل يدعى العرض وجود التلازم لأن وجوده
يقتضى منه ملازمة غيبه **وقولنا** طبعياً لأنه يمكن بالقدرة
الغائبة قيام عرض طبيعي دون كل موضوع أو عد يستند عليه
كما نعتقد بأعراض القربان المقدس **والعرض** قسمان كما مر في
باب العرض العام **أولاً** لازم ويدعى حكماً أيضاً **ثانياً** مفارق
ويدعى حالياً أيضاً **فالعرض** اللازم هو ما أمكن وجوده وحفظه
بالقدرة الإلهية دون عد يستند عليه كاللون والرايح
والطعم واشباهها كما مر في سر الأفعال استتباباً **وأما العرض**
الحال هو ما يمكن وجوده وحفظه دون عد حتى بالقدرة
المحض كالأصبع واستقامت الأسطوانة وفطسة الأنف
وتدوير الكرة إذا كان لا يمكن وجود التواء أو انحناء أو استقامة
أو تدوير بدون عد والموضوع أو المحل القائم به يسمى
ذاتاً حالياً كما أن الموضوعات المتصورة في العقل بدون
تعينها بعرض كذا تسمى ذوات مطلقة **الحال** يزداد به بالخصر
هو كهيئة أو حال يمكن وجود المحل بدون كإيانه فيما وردناه
من الأمثلة ولذلك دعى حالاً لأن الشيء يصير به بحالته
أخرى كالأصبع مثلاً بالنسبة إلى الأصبع فإنه حال للأصبع
لأن الأصبع انتقلت بالأصبع واتصفت بحالته أخرى بخلاف
ما كانت عليه دون الانحناء لأنها انتقلت من حال الاستقامة
إلى حال التواء **والعرض** الحال يقابله الطبيعي من حيث
أنه لا يمكن وجوده وحفظه دون عد حتى بالقدرة

المحض

المحض. واما الطبيعي فيمكن ذلك بمجرد القدرة المحض كما سبق
 القول. فلاجاء هذه المقابلة فيمكن تسمية الحال صورة
 الهيئ او عرضاً الهياً لان العرض الطبيعي يسمى صورة
 طبيعيت ايضاً والمراد من العرض الالهى او الصورة
 الالهية هو ما كان غيبى ذاتى في الاشياء المتحلية والاولى
 هو ما كان متميزاً من حده تميزاً وهمياً لا حقيقياً للحال
 يختلف عن حده باختلاف التعريف الغيبى المنفرد من
 الشئ المعروف به مثلاً القيام الفعلى الذى هو حال
 الجوهري لا يمكن حفظه دون الجوهري ولا التلازم
 العرضى دون العرض ولا الاتحاد دون الاجزاء ولا الهيئ
 و الكمية العرض الاول اى العرض الملازم او الطبيعي
 لا يكون الا مطلقاً ويكون بصفتين الكمية والكيفية
 العرض الثانى اى العرض الحالى لا يكون الا منسوباً اعنى
 مضافاً لان وجوده انما هو بالنسبة الى غيره ينقسم
 الى السبع المقولات الاخيرة وهاتين ذاتى بتفاصيل
 ذلك في الفصول التالية.

العرض الملازم هو الهيئ
 العرض الثانى ان يكون ذاتياً بغيره وهذه حالة
 العرض

الفصل الثالث

في الكمية

الكمية هي كناية عن الامتداد الطائين في المحسوسات
 وعدم اختراقها وترسم بانها عرضية بى بحاب السوال

الصايد بكم وبأى مقدار **قال** ابن سينا الكم هو الذى
 يقبل المساواة والمساواة لذاته **و** القيد للاختصاص
 قوله لذاته يخرج الكم بالعرض فانه يقبلها اما لكون الكم
 موجوداً فيه لا المعدودات او لكونه موجوداً في الكم كالشكل
 او لكونه موجوداً الى حد كالبياض الممند على الكمية او
 لغير ذلك **واعلم** ان المساواة هو الاتحاد في الكم فعدفتها
 موقوفه على معرفت الكم فتعريفها بها يكون دورياً والصحيح
 ان يقال الكم هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته
والكمية ^{تبيان} منفصلة ومتصلة **فالكم** المتفصل هو ملا
 ترتبط اجزائه برابط مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد
 به وهو العدد لا غير كالحسب مثلاً فانها ان حيزت
 الى ثلثتين واثنين فلم يجد طرفاً مشتركاً وان حيزت
 الى اثنين من جانب واثنين من جانب اخذ وتر
 واحد بينهما فتكون الاجزاء اربعاً ان لم يعد الوسط
 معها وان جمع كل واحد من الطرفين صارت ستين
 واجزائها ثلثتين وثلثتين وليس بينهما ما يشتركان
 فيه والعدد هو جمع الاحاد بالتعيين كالثلثتين والعشرة
 والباقي واما الوحدانية فليست عدداً بل هي مبدأ
 العدد **والكمية** المتصلة هي ما ارتبطت اجزائها
 برابط شائع مشترك ما بينها تتلاقى عنده وتتحد
 به وهي صنفان قارة ومتعاقبت فالكم القارة هو ما

استمرت

استتمت اجزاءه قارة مدة مديدة وامكن الإشارة
اليها وتدعى جداً وهي على ثلثت انواع الاول الخط
ويرسم في مبادئ الهندسة بانه طول لا عرض
له او جسم طويل وعريض فقط الثاني السطح ويدعى
سطح ويرسم بانه طول وعرض فقط او جسم طويل
وعريض فقط الثالث الجسم ويرسم به الجسم
الهندسي التعلمي ويدعى كتيفاً ايضاً ويرسم
بانه طول وعرض وعمق او جسم طويل عريض
عميق فلابعاد الثلث التي هي الطول والعرض
والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل يتعاقب
على الجسم هو الجسم التعلمي الهندسي والجسم
الطبيعي هو مكان مولفاً عن مادة وصورة واما
الكم المتصل المتعاقب فهو مكان اجزائه في
هيئة قارة ولكنها لا تستقر وتثبت جملتها ومعاً
وهو الزمان والمكان المشترك بين اجزائه المفروضة
فيه هو الآن الظرفيت اي الحال فانه نهاية الماضي
وبداية المستقبل والزمان عرفه الفيلسوف بانه
مقدار للحركة بمقتضى متقدم ومأخر وقوله
مقدار للحركة اي حركة السرا وعلى الخصوص
مقدار حركة الحركة الاول والشمس وقوله
بمقتضى الح الإشارة الى الماضي والمستقبل كالיום

مثلاً المتكون من أربع وعشرين ساعة والسنت من اثني عشر شهراً ويقسم عند الفلاسفة إلى أعوام وشهور وأيام وساعات ودقائق وخواص الكمية ثلاث أولها الكمية لا تضاد لها ثانياً لا تقبل الاكثر والاقل ثالثاً تكون مساوية والامساوية لان خطين قد يكونا متساويين او غير متساويين **اعلم** انه ما عدا القسمين السابقين فالكمية تقسم كما قال الفيلسوف الى كم بالذات وهي ما كانت كمية بنفسها كالخط والسطح والى كم بالعرض وهي ما كانت كمية بشئ اخر وهو على ضربين **احدهما** يقال على ذات الكمية محدودا كان كالبياض في الجدار او غير محدود كالموسيقى في الانسان **ثانيهما** يقسم بقسمة غير كالحركة المنقسمة بزمان كثير او قليل

الفصل الرابع

في الكيفية

الكيفية هي عرض مطلق لا يتجزى باعداد فالعرض يميزها عن الجوهر والمطلق عن اعداد السبع الاخيرة والافاظ الاخيرة تميزها عن الكمية وتقع في جواب كيف هو وانواعها اربعة وكل نوع منها فهو مضاعف الاعضا ومثني الاسماء فالنوع الاول المملكت والمثال ويدعى الاستعداد ايضا ويدعى بانها كيفية طارئة على القوة لتسهل عليها العمل كالصنایع والعلوم قوله طارئة

اي

٧٨
 أى مكتسبة لكونها لا تصدر من الطبيعة بسهولة
 بل تحصل بكد ونحوه بواسطة التكرار والممارسة
 أن كانت طبيعيت كالصنایع والعلوم أو تفاضل من
 الله إذا كانت عالية على الطبع كالفضايل الإلهية
 المتفاضلة وغيرها. فانتج إذاً أن الملكة صنفان طبيعيت
 وهى ما تكتسب بالقوى الطبيعية وفاقت الطبع وهى
 ما تفاضل من البارئ تعالى. والملكة الفايقت قد تكون
 عالية عن الطبع أما بالنظر إلى الجواهر أى إلى وجودها
 وهذه لا يمكن نبليها إلا بالفيض الإلهى كالفضايل الإلهية
 وغيرها من الفضايل الفايقت أما عالية عن الطبع بالنظر
 إلى الكمال فقط وهى ما يفيضها البارئ تعالى وتكون
 ممكنة لاكتساب طبيعياً كحكمته آدم. وتمتاز الملكة
 عن الكمال أى الاستعداد بهذا فإن الملكة هى عسرة
 الانتقال لا تفكارة عن علمها وإنما تفارقه بصعوبة
 كالعلم الكامل والصحة الكاملة وما الاستعداد فيفارقه
 المحل بسهولة كعلم المبتدى وغضب الخليل ومرض
 المصباح **النوع الثانى** القوة وعدم القوة **وترسم** بأنها كيفيت
 معطاة من الطبيعة أما الفاعلية كقوة الإيلاد والانتقال
 وأما المفعولية كالمراضية واللين وأما المتفاوتة
 كالمصاحبة والصلاية **و**
واعلم أن هذا النوع هو استعدادات تتصور فى

٧٢
في النفس بالنسبة الى كمالات اخى خلافاً للنوع الاول
التي هي كمالات في انفسها لا استعدادات لطلالات اخى فان
كان هذا الاستعداد المتصور فيها استعداداً للمقاومة
اولاً بآء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصباحية
والصلابة والهداد بها الكيفية التي بها حصل الجسم
غى قابل للمرض واللين لا نفس عدم المرض واللين واما
ان كان هذا الاستعداد استعداداً للسرعة المطاوعة
والانفعال يدعى لا قوة طبيعية كالمراضبة واللين والهداد
بذلك الكيفية التي بها يسرع قبول الجسم للمرض والهدان
والمطاوعة لا نفس القبول وتمتاز القوة من عدم القوة
بهذا فالقوة تكون اشرف قوة كالبصر في الشباب وعدم القوة
تكون ارجى وانقص قوة كقوة البصر في الكبر ومن هذا
علم ان عدم القوة يزداد به عند الفلاسفة ضعف القوة كما
كذلك النساء وصحة المهاد لا غيبويتها **و**

النوع الثالث الكيفية الموثرة فيها والتأثير وتدعى
ايضاً المنفعلة والانفعال وتدعى بانها كيفة قابلة
للدراسة كالجسد واحد ظاهر كاللون والصوت والريح
والذوق والحركة وامثالها والفرق بين المنفعلة والانفعال
هو ان المنفعلة تثبت زماناً مديدًا كالاصفر المزجي
والانفعال يتعدى سريعاً كالاصفر الخوفى وانما سمي
ما كان منها عن الانتقال وثابتاً وراسخاً منفعلاً لمعنايين

احدها

أحدهما يعبر جميعها وهو ان الحواس تنفعل عندها
 كالنور واللون والطعم والرائحة وغيرها لانها تاتى
 في الحواس ~~تنفعل عنها~~ **النوع الخامس** الخارجت ثانيهما
 يحصر بعضها وهو انما حادثت عن انفعالات في موضوعها
 اما في اثر الخلقة كحلاوة العسل وصفة المصفر والذهب
 او بعد الخلقة كملوحة ما البحر وصفة من به سومزاج
 في الكبد **و هو النوع الرابع** من الكيفية الصورة والشكل
 وهي كيفية خارجت معينة للجسم كالكبرية والتدريج والمثلث
 والتدوير والاستقامة والانعكاس للخط والزوجية والفردية
 للعدد واشباه ذلك والفرق بين الصورة والشكل هو
 ان الصورة تقال على الاجسام الطبيعية ككرة السما
 والشكل يقال على الاجسام الصناعية والهندسية
 ككرة الكرة فكرية السما تدعى صورة وكرة الكرة تسمى
 بشكلا وقال الهمشقي في باب الكيفية ان الشكل يحمل على
 ذوي النفوس وعلى الخايين من النفوس واما الصورة
 فتحمل على ذوي النفوس فقط واذا ما قيلت الصورة
 علوما كان خاييا من النفس فانما يقال بالاستعارة لا بالحقيقة

تنبيه

اعلم ان النوع الاول يشمل الملكات الطبيعية والفا
 والاشباح المنطبعة والاستعدادات الموجودة في
 القوى ذات الحيوة لان هذه شانها ان تجعل العلة

يقت

٧٦
مؤهبت جيداً نحو موضوعها النوع الثاني يشمل جميع الكيفيات
المرتبت من عين ذاتها لله للافعال الواجبت للقوى المحبت
وللعقل الفاعل النوع الثالث يحوى جميع الكيفيات الخائبة
من الحيوة شأنها نصوص الصور الجوهرية او تنبئها كالحركة
للنار واللون للجسم والنعمة للنفس النوع الرابع يشمل
ما يتعلق بالجسم كالمقبح والجمال والصحة والمريض لان
هذه متحصلة عن مزاج كيفيات مختلفة و

الفصل الخامس

في الاضاف

اعلم ان الاشياء جميعها اما تكون علولت من الغيى اما غير محمولة
فلاولى تكون مطلقة والثانية مضافة فالاشياء المطلقة هما
يمكن ادراكها دون غيرها كبطرس ويولس واشيان وفارس
وامثالها واما الاشياء المضافة فهي التى لا يمكن ادراكها دون
الغىى كالابن والتلميذ والمعلم والسيد وامثالها والاضافة
فهي على اقسام وبصدق على جميعها هذا التعريف وهما انما
نسبت شى الى غير هذه التعريف يجب ان يعتبر فيه
ثلاث اشياء اولها الشى المنسوب وهو ما يفهم به وجود
الاضافة ويدعى الاضافة كالوالد المقهور به الاضافة
الى المولود وهو الابوة ثانياً المنسوب اليه اى ما تنسب
اليه الاضافة عليها ويدعى الاضافة كالمولود بالنسبة

الى

الى الاربعة ثالثا اصل هذه النسب في الشئ المنسوب
ويدعى ركن الاضافة واسما وذلك كال توليد بالنسبة
الى الاربعة فابراهيم مثلاً انه محل الاربعة واسحق ابنه فهو محل
الاربعة بالنسبة الى ابراهيم والقوة المولدة والتوليد في
افراهيم هي الركن والقاعدة والاسم غير ان القوة المولدة
تدعى ركناً بجيداً والتوليد يدعى ركناً قريباً **و**
وتنقسم الاضافة الى حقيقية **و** الى وضعية المحل وللدلالة
والابناء والى عقلية اى كائنة بالتصور فقط كالضافة المحمول
والموضوع والجنس والنوع ثم ان الاضافة الحقيقية تنقسم
الى خالفة للاربعة الالهية والى مخلوقة للاربعة البشرية **والا** ضافة
صحة الحقيقية المخلوقة تنقسم عند عامة الفلاسفة
الى شاملة وتدعى مشاعة ايضاً والى محلية وتدعى
مقولة ايضاً **والا** ضافة الشاملة هي ما كان لها وجود ماهية
ليست مضافة ولكن تحققها الاضافة عارضة عليها
كالعالم المضاف الى المعلوم **والخالف** الى المخلوق والمبحث
لظهر والربى ليدنيه وامثالها كون هذه الاشياء لها ماهية
ليست مضافة فهي مطلقة فانما تتداخلها نسبت
عارضة وهذه الاضافة تشمل الكائنات كافة لانها
موجودة في جميعها لانها عارضة تنسب لموضوعاتها
والبدن والبارية والمعلولات لعلها وامثالها الاضافة
المحلية هي ما تنسب الى حد كذا انما لا الوجود

هكذا بحيث لا تعقل ماهيته ولا توجد سوى بتلك الإضافات كإضافة الارب
والابن والرب والعبد حيث ان الابوة في الارب والربوبية في الرب ليس لهما
وجود سوى القياس والإضافة الى البنوة والعبودية وهي الإضافات الحقيقية
باحق نوع ومن ثم قال بعضهم ان كلما جزءا منه وجود غير مضاف فليس
فليس هو من المضاف الحقيقي وكلما ليس له ماهية سواء انه مضاف
اي معقول الماهية بالنسبة الى غيره وليس له وجود سوى ما به
يضاف فهو المضاف الحقيقي وهذا لا يصدق الا على الإضافات الحقيقية

وَوُ في الفصل السادس وَوُ في الفاعلية وَوُ

الفاعلية وتدعى الفعل هي عرضة يسمى الشيء فاعلا كالقهر
والاشتيا والتسخن والتبريد وامثال ذلك واعلم انه لقد يجب ان
يعترف في الفاعلية اربعة امور تقتضيها الفاعلية اولها علت
فاعلها وهي الفاعل نفسه وذلك كالنار المحمقة بالنسبة الى
التسخين ثانيا عا علة يقبل كالماء البارد المنتقل بالتسخين
من حال البرودة الى حال الحرارة ثالثا علة حد متفعلا وهو
البرودة رابعا علة حد ينتهي اليه العمل والفعل وهو الحرارة
بالنسبة الى التسخين والفعل قسما لازما ومتعديا
فاللازم ويدعى فعلا باطنا هو ما لا يبرز شيئا خارج الفاعل
كالقهر في العقل والاشتيا في الارادة والمتعدى ويدعى فعلا
خارجا ايضا هو ما يبرز شيئا خارجا علة الفاعل يتعدى
منه الى المفعول كال تبريد والتسخن ولقد الصادر بالفعل اللازم
يسمى فعلا ولما الصادر بالفعل المتعدى يدعى مفعولا وَوُ

وَوُ في الفصل السابع وَوُ

في المفعولية

في المفعولية

ولا يكون اشد وانقصا في المفعولية كما فاعلية يكون
بأزائها مفعوليتها لان التولد بازاءه التوليد والتولد بازاءه
التبريد والتسخين بازاءه التسخين وتذكر بانها عرض
بشيء يسمى الشيء مفعولا وقابلا للتعلا لفعال كما تضارب
والاحتراق وامثالها. والمفعولية لا تمتاز عن الفاعلية
امتيازاً حقيقياً بل في شيء واحد له نسبتان لان الفاعلية
من حيث صدورها من العلة تسمى فعلا وفاعلية ومن
وجه انتهاءها الى المفعول يد تسمى مفعولية وانفعالا فمنها
ثم يكون التميز الواقع بينها كالتميز الكاين ما بين الطلوع
والنزول في طريق واحد وانما نوضع في مقولات مختلفة
لاختلاف التسميات التي تحصرها بالمحل واقسام المفعولية
كما كان قسم الفاعلية

الفصل الثالث

في مقولتي متى

لقد عرّف القيلسوف مقولتي متى سابعت وانما تشرح
قبل مقولتي اين لكون المذكورة في مقولتي اين لها
الكبر رباط مع الوضع وتذكر اي متى بانها عرض
يكون به الشيء في الزمان ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا
ومن هذا الدرر يحصل ان الازلية الالهية لا متى لها
كونها ليست عرضا ولا يتعين لها زمان وتمتاز
عن الزمان بكونها تحوي الاشياء المنسوبة والوقتية

والثابتة المخلوقة واما الزمان فيختص بالاشياء المنسوبة
 بحركة لا فدار لها وتعرف ايضا بانها يقى الشئ المخلوق
 والبقاء هو استمرار الشئ بوجوده وقوله بوجوده يخرج
 لحظة اى الدقيقة كونه لا يسمى باقيا الا الشئ
 المستمر في الوجود باذا الزمان مديد وما اخذ وجودا
 وزال لوقته لا يدعى باقيا وما يقال عن المولود الذى
 يموت لوقته انه استمر حيا في دقيقة فهو مقول
 بالاستعارة والمجاز. وانواع البقاء ثلاث الارضية الابدية
 الزمان فلارضية هو بقاء عديم البداية والنهاية كبقاء
 الله تعالى الابدية هو بقاء ذو بوايت عديم النهاية كبقاء
 المليك. والارواح الناطقة. الزمان هو بقاء الحركة فاذا
 بقا كل حركة هو زمان حقيقى كحركة النهر في الكميات
 والاستحالة كالسخين والتبريد وامثالها في الكيفيات
 والحركة المكانية كالمشى والطيران والخروج الى الخوض
 في الماء

الفصل الثالث

في الالات

اللات يعني ان الشئ يكون في مكان واحد خصوصا لا
 في كل مكان لاما كان في كل مكان لا يمكن له ولذلك ومن
 هذا القبيل ليس الله تعالى اينا من حيث انه مالى كل قيمته
 وموجود في كل مكان ومن ثم يرمى الالات بانها عرض بقدر

الشئ

الشي في مكان ولاين اشتباها بالمضاف من غيره لان
اللاين في التحقيق ليس هو نسبت الى المكان فقط بل
هو هيئة يتم بالنسبة الى المكان ايضا فاذا اخذت
هذه النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وه
كون المتمكن عويا ولاين صفان محيط ويدعى
اين الاحاطة و محدود ويدعى التقيد فلاين المحيط
هو ما يكون به الشيء في المكان بنوع ان كل جزء من
اجزائه يكون محاطا باحد جهات المكان ولكن ليس
كل في كل قسم من المكان وذلك كايين الاجسام الطبيعي
لاين المحدود والتقيدي هو ما يكون به الشيء
في كل مكان وكل في كل جهة من جهات المكان وذلك
كايين الاشياء الروحانية فتفسنا الناطقة مثلا هي في
كل جسدا وكلها في كل جزء من اجزاء جسدا واقسام
مقولة اين على عدد فصول المواضع اي فوق واسفل
ويمين ويسار وقدام وخلف

الفصل العاشر

في الموضع

الموضع هو نظام اعضاء الجسد الحي بالترتيب الى
جهات المكان الست كالقيام والقعود والاضجاع
وتختلف عند اللاين لوجود الجسد في المكان

مطلقاً يدعى تمكناً وجوده في المكان بهذه الحالة يدعى
وضعا فوجوده بحسب التمكن هو خلاف وجوده بهذه
الحالة ولا بد يمكن ان يغير الانسان اماكنه ولا يغير الوضع
كما يرى في راكب الهودج والسفينت . ويقسم الوضع
الى مطلق ومضاف الوضع المطلق اما هي واما غير هي
فغير هي هو كوضع احد الافاليه تحت خط الاستواء وكوضع
الاستقصات في مراكزها اي الارض اسفل والما حولها والهوا
حولها والنار فوق جميعها وما اشبه ذلك **والى يقسم**
الى طبيعي كاستقامت الراس في الانسان وتنكيسه في
الحيون الاعجم والى اختياري كقيام والقعود والجلث
المنلقا وغيره والى قسري كتنكيس الجسد في الانسان
الوضع المضاف ينقسم اولا يتصور الطول الى فوق
وتحت . ثانيا يتصور العرض الى يميني والى يسري
ثالثا يتصور الى العمق الى فدام والى وراى .

والى يقسم

الفصل الحادى عشر

في الملوك

الملوك بكس الميم يفهم به هنا الحاف مفيد للجسد الحيواني
كالتهرب والتلبس والتسلح وامثال ذلك وهو تسميت خارجة
تتاق عند الثوب والاسلح والتاج وامثالها الملاصق
اينها يلين الانسان والملوك عرضا طبيعي ومن ثم يدعى

بالله

واحد واعلم ان الاضافه بنظر اليها بحيثيتين اولهما
من حيث ذاتها اى من حيث ان ماهيتها كلها محقولة
بالنسبة الى اخر ومن هذا الوجه والمحيطية تتعلق
بالاضافه كما سبق تقرير ذلك ثانيهما يتصور التقابل
اى من حيث انها متقابلت ومن هذا الوجه تتعلق بلواحق
المقولات **وودود النوع الثانى** اى التقابل الضدى
هو تنافى حدين وجوديين موضوعات تحت جنس
واحد يتعاقبان على موضوع واحد ويبرزها غاية
البعد والاختلاف كالحداثة والبرودة والبياض والسواد
وامثالهما لان كل واحد من المثالين يبعد عن الآخر
غاية البعد وينفى احدهما الآخر من حد واحد مشاء
لهما وهما تحت جنس واحد قريبا كان كاللوت
بالنسبة الى البياض والسواد او بعيدا كالمملكة بالنسبة
الى العدل والظلم وقد يقال التقابل بنوعين بالفاسد
والخصه فيقال فالفساحة ويراد به عدم الالفه اى
التنافى بين شئين كما يقال عند الفصول الفاصلة
التي تكون تحت جنس واحد مثلا كالناطق والصاهل
انها متضادت ويقال بالخصه ويراد به التقابل بين
الكيفيات الوضعية التي تنفى بعضها من حد واحد
كالحرارة والبرودة والبياض والسواد وما اشبه
ذلك **وودود النوع الثالث** تقابل العدم

والمملكة وهو الصورة وعدمها ويختلف عن السلب لان
السلب هو غيبوبة الصورة عن المحل الغير قابل كغيبوبة
البصر عن الجسم. والشجرة والرجل واليد وامثالها واما
العدم فهو غيبوبة الصورة عن المحل القابل حسب النوع
والزمان فقوله غيبوبة بمنزلة جنسا عام يشمل العدم
والسلب اما قوله عن المحل القابل فهو فصل بفصل العدم
من السلب وقوله حسب النوع يخرج المحل لان ليس له
قابلية النظر حسب النوع ولا يقال اعمى وقيد بقوله
حسب الزمان اشارة الى ان الطفل لا يدعى ~~او لا يدعى~~
الوقت الذي يكون له فيه تهيو وكذلك الجرواد الا يدعى
قيل يوم التاسع اورد الاسنان ولا اعمى خاصة لكونه
قيل ذلك الزمان لا يكون فيه تهيو واستعداد لذلك اى
لا يكون فيه قابلية لقبول النظر والاسنان والتقابل
العدمى صنفان **ادعى وطبيعى** **فالاو** هو غيبوبة
الصورة الذى يلتزم بامتلاكها الممتنع تحت خطية ممتنة
كجهل احد قوانين الرشد فى المسيحي البالغ. وكذلك
الراذيل هي اعدام ادبية للفصايل **الطبيعى** هو غيبوبة
الصورة عن المحل المبتغى الصورة كالعالم فى الانسان
النوع الرابع تقابل التناقض ويدعى تقابل السلب
والاحباب ويعرف بانه تنافى بين الوجود واللا وجود
اى الوجود وسلبه كقوله زيد انسان وليس

ادرك قبل

بإنسان

باستقامة من غير ميل الى احد جانبيه **ثانياً** منحرفة
 وهذه بعكس القابلية **ثالثاً** منعكسة وذلك كالرجوع
 المتحرك بالانعكاس الى خلف **رابعاً** منكسة وذلك
 كالتقال المتحرك من مكان متخايل الى مكان منلنز
 كالتقال لجسد من الهواء الى الماء الحركة المعوجة هي
 بعكس المستقيمة اي ما تتحرك اجزاها بخط منحرف
 ويكون جزء مايلاً عن جزء الحركة المستديرة هي
 ما تحيط بطح متو جميع الخطوط الخارجة من
 المركز المحيط فهذه هي اقسام الحركة المكانية وهذه
 تعرض للاين واضح وقد اختصه الارشقي على هذه
 الاقسام فقال ان عروض الحركة للاين يكون بنوعين
 لان ما يتحرك مستديراً حول الشئ وذلك يدعى
 دوراً او حركة مستديرة كما قلنا او ما يتحرك باستقامة او ما يتحرك
 ويدعى حركة مستقيمة وانواع الحركة المستقيمة
سنت بمقدار الجهات الست لا الحركة تكون **اولاً** الى الامام انواع
 فوق **ثانياً** الى اسفل **ثالثاً** الى اليمين **رابعاً** الى
 الى خلف **خامساً** الى اليسار **سادساً** الى اليمين
واعلم ان الحركة مطلقاً انما انحصرت في **ست** انواع
 فقط لا اكثر ولا اقل وذلك لان ما تعرض له الحركة
 فاما تعرض له في ذاته اما في شئ خارج عنه فان كان
الاول فيبدع حركة الكون والفساد وان كان **الثاني**

حركة
 ضلالية

حاصل فيه امانتي

فاما يكون في الكمية فيبرز النمو واما في الكيفية فيبرز
الاستحالة وان كان **الثالث** فيبرز. الحركة الانتقالية في
المكان مع اقسامها وومما تقر تبين ان كل حركة من الحركات
الست تشتمل على طرفين متناقضين يقابل احدهما الآخر
فيقابل الكون الفساد. والنمو يقابل الضور ويقابل الاستحالة
التأثيرات المتقابلة فالحرارة مثلا تقابل البرودة والسواد
يقابل البياض ويقابل الصعود الهبوط في الحركة الانتقالية
اذا كانا على خط مستقيم والحركة المسندية تقابلها
حركة منعكست في خط هو **بالعكس** فالكون يقابل
الفساد وقس عليه بالعكس الجميع واعلم ان مطلق
الحركة يقابلها السكون على الاطلاق وحركة اخذت
ضدية كما يبصر في التي تقابلها حركة البرودة ومع
ذلك يقابلها السكون ايضا وذلك اذا تنهت بحركتها
الى درجة ثابته من الحرارة اى الى اقصى غاية الحرارة
فان الممتنع اذا بلغ هذه الدرجة يوقف عن تأثير الحركة
فيد ويكن وهكذا ايضا والحركة المكانية يقابلها
مع الحركة الضدية السكون ايضا لان الحركة الى فوق
تضادها الحركة الى اسفل مع الهدوء ايضا لانه اذا ما
حدف حادف حرجا الى فوق فما يتحرك اولاً الى الاسفل
فيلما يحصل له هدوء وسكون ما وقف عليه الباقي
الا الحركة السوية فلا توجد لها حركة مضادة كما

الحركة

علم

علم الدمشقي في باب الحركة وقيد أنها حركة دودنية
والحركة الدودنية لا ضد لها

الفصل الخامس

في احوال التمليك

التمليك احوال ثمانية وهي التي تعبر بحرف لا كما عرفت
عن ذلك الدمشقي بقوله ان حرف لا يقال على ثمانية احوال
وتقسم بحسب تصور الشئ الممتلك الى قسمين اولها
جوهر يحوى عرضاً ثانياً جوهر يحوى جوهر
والقسم الاول يحوى ضربين احدهما ما يقال بمعنى
امتلاك شئ من الكيفيات كالمملكة والجمال وامثالها
كقولنا زيداً يمتلك علماً وفضيلة وحسناً وما شاكل
ذلك ويدعى تملك الكيفية ثانياً ما يقال بمعنى امتلاك
عظم من اعظام الكمية كالطول والعرض والعمق
فيقال مثلاً ان هذا العود له عظم اى مقدار تقديره
ثلث ادرع ويدعى امتلاك الكمية **و**
القسم الثانى وهو ما يقال بمعنى امتلاك ^{جوهر} هو جوهر
يشتمل على بقية انواع التملك حيث انه يقال بثلث
اختلاف **اول** بمعنى تملك اللباس كالثوب **ثانياً** بمعنى
بمعنى تملك الرينة كمال الكلب ويدعى **الاول** التملك فى
الكل **والثانى** التملك فى الحت لانه اما يكون حول الجسم

كأنه مكتوب أو حول جزء من الجسم كالنواج في الرأس
والأكاليد في العنق والخانج في الأصبع **الثاني** يقال بمعنى
امتلاك كل لأجزاء كقولنا إن ديدنا يمتلك يدًا ورجلاً
وعينا وامتالها ويدعى تملك الجزء **الثاني** يقال بمعنى
احتوى المظروف في الطرف كالماء في الكونز والخمير في
الذن والمخبط في القفيص وامتال ذلك ويدعى تملك
الأوعية **خامسًا** يقال بمعنى امتلاك شيء من القنيت
كالمنزل والمعد وامتالهما ويدعى تملك التملك **سادسًا**
يقال بمعنى امتلاك جوهر لجوهر بسبب نسبت واقعت
بينهما كقولنا إن الصديق لصديق والمعلم له تلميذ والسيد
له عبد وامتال ذلك وتدعى تملك النسبة ثم يعون
الله ألف ألف من المقولات وسوايقها ولو احققها وتلوه
ألف **الثالث** في الحد والتقسيم **ووفو**

ألف الثالث

في الحدود والتقسيم

أعلم أن الحد والتقسيم هما قولان منطقيان من الأقوال
المنطقية **الرابعة** كما قلنا في مقدمة كتابنا وأحال أن
مبادئ الأقوال المنطقية هي **الاسم والفعل واللام**
والفعل هما لفظان واللفاظ هي حدود والحدود هي
دالات وعلامات فلذلك يجب تقديم الشروع في هذه
جميعها

جميعها قبل الشروع في الحد والتقسيم ولذلك تقسم هذا
الفن الى ثلاثة ابواب **و هو** **و هو** **و هو**

الباب الاول

في الحدود ويشتمل على مقدمة وستة فصول

المقدمة

في الدلالة والعلامة واقسامها

اعلم ان الدلالة مطلقاً في ما يعرفانها تعرض شيئاً
اخر سواها على القوة الفاهمة او هي كون الشيء بحالته
يلزم من العلم به بشي اخر مثلاً كالرخان فانه يلزم
من العلم به العلم بوجود النالو هي شي ما يوصل ذاته
للكواسيا ومدلوله للعقل لانه يعرف **اولاً** من الكواسيا
ثم يهدي الى شي خارج عنه **فالاول** هو الدال
والثاني هو المدلول فالمدلول هو الموضوع والدال
هو الميزاد عليه وبهذا نعلم ان المدلول الدليل هو
الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر وكذا محلي
ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشي اخر العلم به
والدلالة تقسم الى قسمين الاول غني شامل والثاني
شامل لجميع انواعها فالقسم **الاول** تقسم الى لفظية
وغني لفظية وذلك لان الدال ان كان لفظاً فالدلالة

لفظية والآفغى لفظية وكل منهما يقسم الى ثلثة اقسام
الى وضعية وعقلية وطبيعية وذلك اولاً لان الدلالات
اللفظية لا تخلو اما ان يدل اللفظ على المعنى بواسطة
الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان
كان الاول فالدلالة لفظية وضعية كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق وان كان الثاني فالدلالة لفظية عقلية
كدلالة اللفظ على المسيح من وراء ارجار على وجود
اللافظ وان كان الثالث فالدلالة لفظية طبيعية
كدلالة اخ يفتح الهمة والخا المعجزة على الوجود
مطلقاً واح واح بالحا بالحا المهملت على وجع الصدر
ثانياً الدلالات الغير اللفظية لا تخلو ايضاً اما ان
تكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة
الطبع فان كان الاول فالدلالة غير لفظية وضعية
كدلالة الدوال الاربع كالخطوط والاعقود والآلة
والنصب على ما وضع له فان الواضع وضعها لمعان
غصوصة مثلاً كالخشيب المنصوب في الما يدل
على ان هذا المكان منفذ بالوضع وكذا غيره وان
كان الثاني فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة
الآثر على المؤثر والعالم على الوجود الصانع
وان كان الثالث غير لفظية طبيعية كدلالة
حمد الله الواحد الوجد على الخجل وصفته على

الوجد

الوجه وليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل
 فيها مدخل وإلا لكان جميع الدلالات عقلية لأن
 العقل لا مدخل في الدلالات كلها. بل المراد من الدلالة
 العقلية ما لا يكون للوضع أو للطبع مدخل فيه
وأما الدلالات بالتقسيم الثاني فتقسم إلى تقسيم شامل
 بجميع أنواعها وذلك لأن الدلالة ينظر إليها بوجه
 متعددة فينظر إليها نظراً إلى حالها أي ذاتها ونظراً
 إلى علتها أي دلالتها ونظراً إلى وظيفتها ونظراً إلى
 قوتها ونظراً إلى الشيء المدلول كالنار بالنسبة إلى
 الدخان. ونظراً إلى الشيء الدال كالرمان بالنسبة إلى
 النار فيحسب هذه الأوجه والانتظارات والتصورات
 تقسم الدلالة إلى ثمانية أقسام يحوي كل
 قسم منها ضربين أو ثلثت
فتقسم الدلالات أولاً إلى تصور حال الدلالة إلى الية
 وبصورية فالالية عرفت أنها غوسطينوس قايلاً هكذا هي
 ما تبين ذاتها للحواس وتعرضاً شيئاً آخر على الفهم
 كالناقوس فانه علامة ودلالة الية للصلوة ويدعى
 الرال هكذا وسيطاً معروفاً لأننا بمعرفته نهتدى
 إلى معرفة غيره. والصوريت هي شيء غير معروف
 ولا منظور ونهتدى بواسطته إلى معرفة شيء
 آخر غير منظور كالآثار النفسانية أي أشباح

الاشياء المنطبعة في الزهت فاتها تهدينا الى معرفت
الموضوع لكونها مثلاً مطابقاً للوجود العيني فالأعلى
بالمطابقة وحده انما هي دلالة المعاني على الموجودات
والدال هكذا يسمى غير معروف يسمى وبسطاً غير معروف **د**
تقسم ثانياً الدلالات بتصور علتها او دلالتها الى
طبيعت ووضعية فالطبيعت هي تدل من طبيعتها على
ما تدل عليه وهي ما لازمت طبيعت الشئ فاذن الدال
فانها تدل دليل طبيعي على التوجع والضوء على
الفرح والرخان فانه دليل طبيعي على النار والفجر
لشروق الشمس وهذه لا تختلف باختلاف الالام والاعصار
بل هي شئ واحد دائماً في كل مكان وعند كل الناس
والدلالة الوضعية هي ما تدل على مدلولها والوضع
والاصطلاح اي من فرض احد العقلا كالباري تعالى
والملك والامانة كدلالة الاسرار الانجيلية على
النعمة وكدلالة طرق التقاوس باصطلاح البشر على
الصلوة وهذه الدلالة تختلف باختلاف الالام والاعصار
تقسم الدلالات ثالثاً بتصور الوظيف الشخصية وتدعى
اقنوميت ايضاً الى بينت فقط وتدعى غني اقنوميت
فالدلالة **ثالثاً** الدلالة الشخصية هي ما تؤخذ عوض المدلول كقاصد
الملك نايبة عوض الملك الدلالة البينة هي ما تبين
الشئ المدلول وتدل عليه ولا تؤخذ عوض كحشيشة

الباب

الباب التي تعلق على الخيارات للدلالة والعلامات
على بيع الخمر **ووه تقسم الدلالة** رابعاً يتصور قوتها
التي نظرية وعملية فالنظرية هي ما لا تصنع ما تدل عليه
كالناقوس بالنسبة الى الصلوة والعملية هي ما تصنع ما
تدل عليه كالا سرار المسيحية بالنسبة الى النعمة
تقسم الدلالة خامساً يتصور المدلول الى دلالة
التذكار والى دلالة البرهان والى دلالة احكام
الكواكب والنجوم فدلالة التذكار هي ما تدل على
امر ماضى كدلالة الكسب والغنيمة على
النصب والظفر بالاعدا ودلالة البرهان هي
ما تدل على شى حاض كالدخان بالنسبة الى النار
واللباب بالنسبة الى بيع الخمر واما دلالة احكام
الكواكب فهي كدلالة قوس قزح على المطر واصفار
القمح على الرياح واحمراره على الصحو وسمى بعض
مثل هذه الدلالة ماديت كما سمي دلالة المعاني
على الموجودات والصورة على الشخص دلالة
صورية **ووه تقسم سادساً** نظراً الى الدال
اى ما يسبق مدلول كدلالة تكاتف السحاب على
المطر والى ما يتبع كدلالة الدفوف على انكسار
المركب والاصفرار على المرض والى ما يقدر به كالنبض
المختلف على الحي وعرض الصدد على الشيعة وهكذا

هي كدلالة علم الالهية **و د**

تقسم سابقاً نظراً الى الدال ايضاً الى ضرورية و الى اتفاقية
فالضرورية هي ما تنفك عن مدلولها كدلالة الفجر على الشروق
والاثار على المؤثر والاتفاقية هي ما دل على اشياء مختلفة
لا يلزم احدها الاخر ذاتاً وذلك كدلالة الصغار مثلاً
المتبادر الى اشياء مختلفة لانه قد يكون عن مرض وقد
يكون عن خوف ويعرض عن عشق وامثال ذلك **و د**

تقسم الدلالة ثانياً بتصور الدال ايضاً الى حقيقية
وتدعى طبيعية ايضاً و الى معنوية وتسمى منطقية
فالحقيقية هي التي بامتيازها عن صدها تدل على شيء
اخر سواها كالرخاخ فانه شيء دال على النار والمعنوية
هي الحد الملفوظ الدال على المعنى حسب الوضع وال
صطلاح وذلك كدلالة لفظ زيد على معناه وهو الذات
الشخصية **و د و د و د و اعلم** انه لما كانت دلالة
الالفاظ الوضعية على المعاني الموضوعة لها من ثلث
وجوه **فمنها** تقسم دلالة التضمن ودلالة التزام
وذلك لان اللفظ الدال لا يخلو ان يدل اما على تمام ما
وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلزمه
في الذهن فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة لمطابقة
اللفظ على تمام ما وضع له وذلك كدلالة الانسبات
على الحيوان الناطق ودلالة البيت على المجموع الجدار

والنقف

في الدلالة بين الالفاظ
والمعاني الموضوعة لها

والسقف وان كان **الثاني فالدلالة بالتضمن** كدلالة اللفظ
على جزء من اجزاء بالمعنى المطابقة له مثلاً كدلالة
الإنسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط كدلالة
البيت على السقف او على الجدار وتدعى دلالة
التضمن دلالة الحد ما مثلاً لفظت الإنسان على ما
في ضمنه من الحيوان او الناطق الموضع الإنسان للدلالة
عليهما وان كان **والثالث** فتكون الدلالة بالاتزام
ولها استتباع وهي ان يدل اللفظ على ما يطابقه
من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه املاً اخر لا ان يكون
جزءاً له بل صاحباً وحقيقاً ما لازماً فيشعر بالذهن
بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق
على الخالق والثلث على الفردية والإنسان على
الضيق والمستعد للعلم وصنعت الكتابة والعين والعلم
على البصر والجهل على العلم والموت على الحياة
وامثال ذلك **وودود وتيسير وودود**
اعلم ان المقصود بالنظر الى العلم المنطقي دلالة
اللفظ الوضعية لان المنطقي يبحث في اللفاظ الموصلة
الى الافادة بالدلالة الوضعية اللفظية لا بغيرها والمستعمل
في العلوم من الدلالة الوضعية دلالة المطابقة والتضمن
لا دلالة بالاتزام وذلك لتعيين اولها لانها ليست
دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه

اللفظ بالوضع الى معنى اخر ملاصق له قريب منه **ثالث**
لادالات الالتزام غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها
لوازم وهكذا الى غير النهاية وليكن هاهنا نهايت
المقدمة فهات نبحت عن المحدد وما يتعلق به في الفصول
الثاليت مما يختص ماهيت ودلالاته وغير ذلك من متعلقاته

الفصل الاول

في ماهية المحدد

قال الفيلسوف ان المحدد هو ما تنحل القضية بمعنى
موضوع ومحمول ولكل منهما هذا التعريف اعلم ان
القضية تتركب من امرين اى من موضوع ومحمول
وعلاقت تعلق احدها بالآخر كقولك زيد هو انسان
فالمحكوم عليه وهو زيد يسمى موضوعا والمحكوم
به وهو الانسان يسمى محمولا والرابطة بينهما
هولفظ هـ بينهما هو فاذا عرفت ذلك نقول انه
اذا انحلت القضية وفك اتحادها ورابطتهما فتنحل
اليها اى الى الموضوع والمحمول كما اذا حلينا البيت
فينحل الى حجارة وكلمة المتركيب منها ومن هـ هذا
القييل فعريف المحدد ايضا تعريف اخر مختصر بانه
قسم القضية اوجز القضية **وقد**

الفصل الثانى

في

في تقسيم الحد مطلقاً

اعلم ان الحد على الاطلاق يقسم **اولاً** بالذات الى الموضوع
والمحمول كاتبين تعرفوه في الفصل السابق وسياتي بيان
ذلك في التقسيم الثاني حيث تتكلم في القضية وانواعها
يقسم ثانياً وبالعرض اي بحسب دلالة واضافته وغير
ذلك الى تقاسيم اخرى كثيرة وذلك لان الحد ينظر اليه
بوجهين **اولهما** مطلقاً اي بحسبها هو منفذ بذاته غير
متعلق بالغير **ثانيهما** مضافاً ومنسوباً اي بحسبها
هو متعلق ومنسوب الى الغير فله اي للحد بحسب
الوجه **الاول** المطلق **ثالثاً** اقسام وكما قسم منها يشتمل
على اقسام متعددة وله بحسب الوجه **الثالث**
اي المضاف وثلاث اقسام ينتهي تقسيمها بها فلما
خزنت بتقسيمه بحسب هذين الوجهين المذكورين
في الفصول التالية واعلم انه لما كان الحد بحسب الوجه
الاول المطلق ثلاث اقسام يحوي **للا** منها اقساماً
متعددة كما ذكرنا اي في القسم **الاول** يكون يتصور مادته
اي بحسبها انه شئ دال الثاني يتصور صورته
اي يتصور الشئ المدلول عليه به الثالث يتصور
الحالات التي يحكيها في دلالة اي من حيث انه يدل احياناً
واحدة واحياناً مع اخر غير وقتاً يدل واضحاً وطوراً

في تقسيم الحد مطلقاً

منها بحسب الحالات التي يجرى بها من حالة التحصيل والتسوية
والتأليف والتجريد ونحو ذلك فلما كان له ذلك بحسب هذا
الوجه فتتكم عن اقسام بحسب هذه الاقسام المتصورة
فيه بثلاث فصول اولها هذا الفصل الثالث التالى وفي
الفصل الاخر من هذا الباب وهو الفصل السادس تتكم في
تقسيم بحسب الوجه الثانى

الفصل الثالث

في تقسيم المحل بحسب مادته وفي دلالة الحدود وفيه اجزاء

الجزء الاول

في تقسيم المحل الى معنوى ولفظى وتطبيقات
المحل اما خود مطلقاً ينقسم **اولاً** بحسب مادته الى بحسبها
ما انه شىء دال الى ثلثة اقسام حسب الانواع التي يوجد
بها المحل المنطقي لان المحل المنطقي **لان** المحل المنطقي اما
سيتم في الذهن اما بلفظ بالفهم اما يكتب في قسطاس
وذلك لان الموجودات العيانيت لها ما عدا وجودها الخارجى
وجود في الذهن ووجود باللفظ ووجود بالكتابة فحدوها
الدالة عليها كذلك فان كان **الاول** فالمحل معنوى عقلى
وان كان **الثانى** فالمحل لفظى وان كان **الثالث** فالمحل تسطيرى
فالمحل

٥٨
 الخارجه
 فالحد تستطيع والحد المعنوي هو الشبح المنطبع في
 العقل عن الوجود العياني مثلاً شبح زيد أي ذاته
 المشخص الحاصل في العقل من قبل النظر إلى هذا
 هو الحد العقلي المعنوي وهذا هو مثال مطابق لزيد
 ووجود زيد الخارجه يُسمى معنى بالنسبة إليه ودلالة
 على زيد دلالة مطابقة الحد اللفظي هو الظاهر
 الملفوظ للدلالة على الشبح المذكور الكائن في
 الزهن ويدعى هذا الشبح الأثر النفساني أيضاً
 ومعنى بالنسبة إلى اللفظ الحد تستطيع هو
 تصوير أو تشكيل تباين به اللفظ وهذا يدل على
 اللفظ أولاً وعلى الآثار النفسانية أي المعاني
 العقلية ثانياً

الجزء الثاني

في دلالة كل واحد من الحدود الثلاثة المذكورة بطريقة لا جمال
 أحكم أن الحدود كلها دلالة معلنة لشيء لأن كل شياً
 تعلن بالحدود أما المعنوية فتعلن من الله واللفظية
 تعلن من الناسا الخا طيين والمكتوبة تعلن من الغاييين
 سواءً كان غيا بهم مكانياً أو زمانياً وقد يكون كل واحد
 من الأقسام الثلاثة المذكورة أما دالاً أو غير دال فالدال
 أما يدل على معنى وجودي كإنسان وزيد وأما على
 معنى عديم كالأشياء والآ وجود وغير الدال كالمهمات

مثلا ديد وبيز وامثالهما ثم ان الحد البال اما مفرد واما
مركب . فامفرد ويدعى بسيطا ايضا هو ما لا يرد بالجزء منه
دلالت على جزء معناه كالله والانسان وامثالهما . ومن
عادة ان يعبر بلفظة واحدة دائما والمركب يدعى مولنا
ايضا هو ما لا يرد بالجزء منه دلالت على الجزء معناه
كقولنا الانسان ناطق والله قدوس ومن عادة ان يكفى
بلفظتين فصا عدا غالبا وقد يكفى بلفظة واحدة ولكن
بقوة لفظتين كقولنا امطرث لانه يفي في ضمنها اما
السماء واما السحاب

الجزء الثالث

في ذلك الحد المعنوي

وقد قلنا ان الحد المعنوي هو الشئ العقلي اي
مفهومنا العقلي المنطبع فيه عند وجود الشئ الخارجي
وهذا يجب ان يكون اولاً وذلك ثانياً لانه يؤخذ عنه
حسب المبدأ القابل ان مالم تنظر الحواس لا يدرك
العقل ويدعى حداً من حيث انه يصير موضوعاً وعموماً
في القضية المعنوية العقلية والبحث هنا انما يكون عن
دلالت اي الى اية دلالت ترجع من اقسام الدلالات
الست المذكورة . سوال ما هي دلالت الحد المعنوي
نجيب ان الحدود المعنوية ينهي هي دلالة صورية
وطبيعية

طبيعية فاولا هي دلائل صورية لانها تدل على
الشيء تعلمه لمن يبصرها بدون معرفتها حيث اننا
نعرف الشيء من المعنى ولو لم ن فكر به اى فى المعنى
ونعتبره مثلا نعرف ذيد ونعلمه ولو لم نعرف ماهيته
المشخصة ثانيا يصدق عليها انها دلائل طبيعية
فاولا لكونها تدل دائما على شيء واحد عند الجميع
كقول الحكماء لا تختلف باختلاف الدهور واللغات والامم
لا ما يفهم من معنى ذيد فى بلد الروم لا يفهم خلافه

فى اسيا وافريقيا

فى دلالة الحد اللفظي

اعلم ان البحث هنا انما يكون عند الله لفظا بشية
الوضعية التي نقيم كلاما صادقا وقولا موافقا بها
نفس الانسان حر كانه ويعلم مقاصد عقله وافعال
ارادته موضعيا بها الامور العادلة والغير العادلة
وبفرضا اوامر وشرايع ذات رفق ولطف كقول
اريسطو فى الاصحاح الثانى من كتابه الاول من
سياست والسؤال هنا فهو عن دلالة هذه اللفاظ
فتقول **اولا** ان اللفاظ البشيرة بالنسبة الى
حالتها واداتها هي دلائل اليقينية لا صورية لكونها
لا تدل قبل ان تعرف حسبما يشهد الرسول مح

الاصحاح الرابع عشر من رسالتنا الاولى الى اهل قريش بقوله
انتى اذ لم اعرف لغة الصوت صرت اعجمياً بما نطق
به عند من اتكلم والناطق ايضاً صار اعجمياً عندى تقول
ثانياً ان الالفاظ بالنسبة الى وظفتها هي دلائل مبينة
ومعلنة لا دلائل تقديرية شخصية حيث انها تعلننا
المعنى وتفسر ولا نؤخذ بدل المعانى. ولهذا متى قصد
احدنا ان يتكلم عن المعانى فيستعمل بعض الفاظ تدل
على المعانى فقط ومن ثم تقول مثلاً اوفر هكذا ان
هذه هي قضيته **ثالثاً** ان الالفاظ البشرية الى
بالنسبة كونها شيئاً دالاً فتكون دلائل طبيعية على
المتكلم نفسه وعلى بعض حركات النفس منها كالترجيع
والسردور وذلك واضح بالتجربة لكونها تنبع من
صوت المتكلم ان كان ذكراً ام انثى شيخاً او شاباً حزناً
او فرحاً نائلاً وسبب ذلك هو لان كل معلول هو علامة
طبيعية لعلته **رابعاً** ان الالفاظ بالنسبة
الى الاشياء والمعانى هي دلائل اصطلاحية وضعيت فقط
لا دلائل طبيعية والدليل على انها ليست دلائل اولاً
ان الدلائل الطبيعية هي شئ واحد عند الجميع لان
الصحاء مثلاً عند كل قبيلة وفي كل مكان يدل على
الفرح والتهنيد يدل على الوجد اما الالفاظ فليست
هي شيئاً واحداً عند سائر الامم كقول ارسطو بل كقول
الرسول

على الدوله

الرسول المقدم ذكره فاني اذ لم اعرف قوة الصوت **صدت** الخ
وذلك واضح لكون الالف نجوى يتكلم بخلاف لغت العرب **ثالثا**
الدلائل الطبيعية هي شئ واحد عند الطاعى الارواح ولذلك
الناس يضحكون لانهم كانوا يضحكون من عهد ادم اما
الفاظ فليست هي شئاً واحداً على الدوام لان الفاظاً
شئ تنشؤ وتجرى في زمان بمعنى مقبول ولم تكن من
قبل ذلك لا تداول استعمالها هو اصطلاح **و** **ثالثاً**
لان بعض الفاظ هي عينها تدل على اشياء مختلفة كالفاظ
المشتركة المعنى والفاظ النورية وتوجد اسما مختلفة تدل
على شئ واحد كالنعوث فلو كانت دلالت الفاظ طبيعية لما
امكن ذلك فصيح اذاً ان الفاظ البشرية هي دلائل وضعت
اصطلاحاً **حيت** **الا** **طبيعية** **و**

في حله الاعتراضات

والان اعترض مستعرضا او بما جاء في الاصحاح الثاني من
سفر التكوين بان كلما سماه ادم من نفسه حية فهو
اسمه فكل الالفاظ كانت تدل طبعيا **وذا الجواب**
بانظار النتيجة لا معنى ذلك ان تاء الاسماء التي وضعها
ادم استندت باقية على مسيماها ولم تتغير الى
زمان موسى لانها كانت تدل عليها طبعيا ولا لما ظهرت
الى فرض ادم ووضع **وولان ان اعترضنا ثانيا** بان وضع
الاسماء للاشياء هوشى خاص بالفلاسفة فلو كانت دلالت

الاسماء اصطلاحية وضعية فانما كان وضعها بخصوص بهم
فاذا لم يـ **و** **الجواب** ان الكبري مسلمات في الاسماء
المشتقة ومنكر في الاسماء الحامدة والاصلية ولا ريب انه
يلزم تسميت الاشياء باسماء مشتقة حقيقية وذلك من تقدير
دلالة الفاظ الاصلية مثلاً متى فرضنا ان الكتابة تدل
اصلاً على ما يدل عليه الكاتب فيجب ان نخصها بالكاتب
لا بالخطاط وان المقامة هي التي تختص به اي بالكاتب
لا ان تختص بالخطاط **و** **و** **و**

وان اعترض بان كلام السحر يبرز ما يدل عليه
فاذا يدل طبيعياً **فيجب** بتميز الكبري الخط
الفاظ السحر تبرز ما يدل عليه ادبياً عالم طبيعياً منك
لانه لا يجب التصديق ان تلك الفاظ تفعل بذاتها
وقوتها هكذا مفاعيل. بل الشياطين تبذلها بسبب
العزود المضرة والروابط المنعقدة معهم **و** **و**

فتدرا اذاً طبيعياً

وان اعترف بان كثيرين من علماء اللاهوت ذهبوا
الى ان الفاظ الكتاب المقدس والاسرار تصدر مفاعيلها
النعمة اصداراً طبيعياً **الجواب** ان هذا الذي عتمد عند
بعض اللاهوتيين المحدثين لكي يفرقوا ما بين الاسرار
والروابط السحرية التي تصدر مفاعيلها ادبياً الا انه
ليس هو رأي الجميع والذين ضادوه قالوا انه لضرب
من المحال ان تصدر الاسرار مفاعيلها طبيعياً مثبتهين

لا يـ

١٠٥
 رأيهم بهذا الدليل انه يجب ان يكون الشيء موجوداً
 قبل ان يصدر مفعوله اصداراً طبيعياً والحال ان الاسرار
 تصدر احياناً النعمة حينما لا تكون موجودة وجوداً
 طبيعياً واذا لم يكن اثبات الصغرى كلمات صورة المعمودية
 مثلاً فانها تصدر النعمة ولو لم تكن حينئذ موجودة
 وجوداً طبيعياً لانه من حيث ان النعمة هي غير متجزئة
 ولذلك لا يمكن ان تصدر جزأً بعد جزء. فانها تصدر
 في ذلك الوقت فقط الذي فيه يمكن ان يقال حقاً ان
 كلمات الصورة كلها قد لفظت والحال ان تلك الكلمات
 كلها ليست حية بموجودة وجوداً طبيعياً ولكي تفهم هذا
 جيداً فاعلم انه تعالى يقال ان كلمات البسمة تصدر النعمة
 طبيعياً اذا ما صدرتها على نوع يشبه ذلك النوع الذي به
 العلة الطبيعية تصدر مفعولاتها مثلاً على نحو ما تصدر
 النار الحرارة وتصدر النعمة اصداراً ادبياً اذا كان ذلك
 بحسب الله على اصدارها اي تحت الله حقاً فاعلياً لا بدار
 النعمة حيث لا مانع **وهو**

وان اعترض انه لتوجد بعض اصوات تدل طبيعياً وذلك
 كصوت النق والعوى كصوت الثعلب مساءً في طقس المطر
 يدل على الصحو صباحاً فبعض الالفاظ اذا تدل طبيعياً
الجواب الكبير فيها نظر فهذه الاصوات تدل طبيعياً
 بالنسبة الى القابلية اعني نظر الى ذات قابلية دالة **طبيعية**

طبيعية دالت على هذا العمل ازيد من غيره، مسلم بالنسبة
الى العمل منك. واما انها تدل بالفعل على هذا العمل
فذلك انما صار لها من قبل اصطلاح الناسا فيما انه من
الممكن والمحتمل جداً ان تدل على شى اخر فنسلم ونقد
ان الالفاظ الملاحظة بوجه العموم لها قابلية عظيمة
من الطبيعة لانها تدل على شى خفى وانها آلات
مراقبة توضع بها البشر خواطرهم النفسانية ولهذا
يقال ان الكلام هو طبيعى للانسان لانه وضع من الطبيعة
القاعدة وهذا رأى افلاطون في كرايتلو حيث علم ان
الالفاظ بعضها يدل طبيعياً وبعضها يدل وضعاً فذلك
وضعاً فاما بالنسبة الى القابلية الطبيعية واما وضعاً
فالذلك بالنسبة الى التعبير والتخصيص.

فاما طبعاً

سؤال هل الالفاظ تدل على الاشياء قبل معانيها ام
بالعكس انه لكي يكون جواب هذا السؤال مقنعاً واثباتاً فاعلم
ان الالفاظ ينصبها بنوعين اولها كعلامات والى
مراقبة لا يوضح المقصد ثانياً كدلائل العلوم والمعرفة
فيعد هذا التمريد **موجب اولاً** ان الالفاظ بالمعنى الاول
تدل قبلاً على المعاني لكون الانسان من حيث انه حيوان
عاقل ظريفاً ليسا فوضع الكلام لهذه الغاية الغاية هي
لكي يكشف ضميراً لغيره ومن ثم قيل المراد بالوضع المقصد
وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع **موجب ثانياً** ان

الالفاظ

اللفاظ بالمعنى الثانى اى بحسبها هي ما خودة كعلامات
والا لتعلم العلوم فتدل على الاشياء قبل معانيها الدليل
على ذلك **اقول** تكون التعليم يقصد اعلان الاشياء وايضا
فقط لا ايضا معانيها **ثانيا** لا تنا متى اردنا اعلان مضمونا
اول فنستعمل اللفاظا خصصت معينة لذلك مثلا اقول
هذا مضمونى مضمونى هكذا لكون اللفاظ لا تعلن مضمونا
يدون وسيط **الثاني** لان السامع يفكر بالاشياء قبل ان
يفكر بمضمون المتكلم ونحوه لا يلتفت الى ذلك **الثالث** لكون
اللفاظ البشرية يتفق فيها حاصنان شاملتان وهما الصدق
والكذب بالنسبة الى الشئ والتصديق والتكذيب بطلقا
على اللفاظ قبل التصديق والتكذيب لمضمون المتكلم
لكون الراقدين حينما يلفظون اللفاظا بنومهم فتكون
نلك اللفاظ صادقة او كاذبة ولكن لا مصدقة او مكذوبة
فاللفاظ اذا بحسبها هي آلات العلم والمعرفة تدل على
الاشياء قبل المعنى **سؤال ثالث** ما هو التكلم فالنوع
البشرى **الجواب** من القديسين اخوتينوس القايل
في الاصحاح الخامس من مدخل المسح المنطق ان التكلم
هو اظهار المعنى بلفظ مفصل اى ان يورد بالصوت
ما هو متظهن في العقل فلذلك يجب على المتكلم ان
يظهر ثلث اشياء بالتكلم **اولا** ان يورد الشئ
بالعقل وهذه كلمة العقل **ثانيا** ان يختص اللفاظا

تفسر ذلك الشيء وهذه كلمة القلب **ثالثاً** أن يلفظ تلك اللفاظ
وهذا الكلام إلى كلام الفهم **و**

أجزاء الخامسة

في دلالة الحد المكتوب

سؤال أول على ما ذكرنا نزل الكتابة أعلم أن السؤال واقع
هنا ليس عن كتابة الظلمات والاشارات والمخطوط التي
تدل على الشيء بلا واسطة . بل إنما السؤال هو عن الكتابة
المقولة خاصة أي التي بها يتفهم اللفظ **جواب**
أن الكتابة تدل على **أربعة** أشياء **أولاً** على الكاتب كما أن
المعلول يدل على العلة فلذلك يعرف الإنسان من خطه **ثانياً**
تدل على اللفاظ **ثالثاً** تدل على الشيء **رابعاً** تدل على
المعنى **سؤال ثاني** ما هي دلائل الكتابة **جواب** **أولاً** أنها
بالنسبة إلى كونها ذاتها هي دلائل الية لكونها لا تدل على
شيء إلا ثم نعرف **أولاً** نجيب **الثاني** أنها بالنسبة إلى كونها دلائل
فهي علامات اصطلاحية فقط وقد يتضح ذلك من

مختلفة أنها مختلفة في لغات كقول الحكماء قد تكون مختلفة ومتغير
في لغة واحدة فقط حسب اصطلاح اليشع كما بيان في
أحرف الكرشوني حيث تختلف عن أحرف العربية مع
أن اللغة واحدة **و**

الفصل الرابع

في

في تقسيم الحد يتصور صورة وفيه اجزاء

الجزء الاول

في تقسيم الحد الى عيان وادها

الحد اما خود مطلقاً يقسم **ثانياً** يتصور صورته اعلى
يتصور ما يدل عليه وهو الشئ الملول الى الاقسام
الثالثية في الاجزاء التالية التي اولها هذا الجزء فيقسم
اولاً الى عيان وادها في العيان ويدعى الخارج عن
العقل ايضاً ومفهوماً اولياً وهو ما دل على صفات
متوافق الشئ ذاتاً خلواً من افتقار الى العقل اي خلواً
من كل فعل عقلي كقولنا الله روح والانسان حيوان
والجمر جامد وامثالها في الموجودات الحقيقية التي
لها وجود اخر حقيقي التي لها وجود اخر حقيقي
عيان غير وجودها المفهوم والمتصور في العقل
والذهي ويدعى مفهوماً **ثانياً** هو ما دل على صفات
لا يمكن ان تظهر مناسبة للشئ العيان اي الموضوع المفهوم
اولاً خلواً من فعل العقل وهذه هي الصفات التي تتأق
على الموجود العيان ويكون لها اس في الموضوع والمحمول
والنوع والجنس والطول والجزء على ان هذه حقايق
ثانية تصدق على الحقايق الاولى اي على الموجودات
بتسميتها خارجت تتحصل من قوة الزهن وافعاله الثلاثة

باعتبارها في وجودها في العقل
باعتبارها في وجودها في العقل

وتسمى باسمها مختلفة ترجع جميعها الى معنى واحد اى
تسمى معقولات وتصورات ومفهومات وحقايق ثانيا بوصف
الجميع بالثانية وقد اشترانا اليها في الفصل الرابع من مقدمة
كتابنا وقلنا انها هي موضوع المنطق المادى القريب واما الموجودات
العيانية اى ماهيات الاشياء المدلول عليها بالحد العياني
تسمى بهذه التسميات ولكنها تدعى اولى **و**

جزء الثاني

في تقسيم الحد الى موجب وسالب

الحد العياني ينقسم الى موجب وسالب فالموجب
هو ما دل على اثبات شئ لشيء كقولنا الله عادل والاشياء
ناطف والسالب ما لا يدل على الشئ بل على نزعه وسلبه
كقولنا ليس الله بظالم ولا الانسان جامد ويكون بصفتي
سالب عرض وهو ما تصدر باداة نفس كما مثلنا وعدهم
وهو ما دل على غيبوبة الشئ من الحد القابل كالعمى والظلمة
والجهل وامثالها **و**

جزء الثالث

في تقسيم الحد الى مضاف ومطلق

الحد الموجب يقسم الى مضاف ومطلق فالمطلق هو ما
دل على شئ محلول من الغير او هو ما امكن فهمه دون
الغير كالانسان والحيوان والحجر وامثالها المضاف ويدعى

النسبي

النسبي ايضاً هو ما كان بعكس المطلق اي هو ما دل على
 شئ قابل للفهم والعرفان مع الغي ولا يمكن فهمه بدون
 ذلك كالأب بالنسبة الى الابن والاموي بالنسبة الى
 العبد وكل المضافات التي لا يمكن فهمها ومعرفة معناها من
 حيث هي مضاف بدون الحد المضافة اليه **و**

الجزء الرابع

في تقسيم الحد الى خاص وعام

الحد المطلق والمضاف ينقسم كل منهما الى خاص
 وعام اي الى كلي وجزئي فالخاص هو ما دل على
 شئ واحد بالعدد وقد يحصل كذلك اما بالعامية كزيد
 وعمر واما باسم الاشارة كهذا الانسان اما بسوء كبعض
 الناس اما بالاصطلاح كريتيد المشايخي التي خصت
 بالحكيم **باصطلاح** اما بكنية كابن سينا ولقب كالفيلسوف
 لا بسيطو اما بالاستقلال كقولك انه كان يوجد شاعر يوناني
 بليغ اسمه اوميريوس والعام هو ما دل على اشياء كثيرة كالانسان
 والحيتان وغيرها

الجزء الخامس

في تقسيم الحد الى جمعي وموزع

العام اي الكلي ينقسم الى جمعي وموزع فـ **الجمعي**
 هو ما يدل على كشيئاً جملة ولا يصدق مفهومه

على مفردهم او هو مالا يقال على كل واحد من افراد بحالة
الرفع كجيش وعسكر وشعب ورهط وامثالها كونه لا يقال
ان استكدر جيشا او جمع او عسكر بل اما حين الجيش
او راسا للجمع فالموزع هو مادل على كثيرين ويمكن ان
يحمل على كل واحد منهم مرفوعا كالنسان فانه يحمل على
كل انسان وعلى زيد مرفوعا وقسا عليه غيره كلفرس والكلب
وامثالها **وورد**

جزء السادس

في تقسيم الحد الى مترادف ومناسب

الحد الموزع ينقسم **اولا** الى **مترادف** اي متواطى ومشتراك
ومناسب اي مشابه **فان متواطى** هو مادل على اشياء متشابهة
تشابها كاملا بالحقيقة نوعية كانت كالانسان الى بطرس وبولس
او جنسية كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرها
المشترك هو مادل على اشياء متفقة في الاسم ومختلفة
بالحقيقة اختلافا كليا كالكلب بالنسبة الى الكوكبي والبحري
المناسب هو ما المشابه هو مادل على اشياء متشابهة مزوجة
ومختلفة من وجه كالرجل بالنسبة الى رجل الحيوان والجميد
والكدى وكذا وصحت بالنسبة الى النبض والدوا والطبيب
وتفاصيل ذلك من سواقة المحمولات فلتراجع **وورد**

جزء السابع

في

في تقسيم الحركات الى حملى وعاى وعالى عن الشامل
 الحى الموزع ينقسم **ثانياً الى حملى وعاى** عن الشامل **وتشامل**
 الحملى يراد به الطكى الذى يحمل على كثيرين ويدل
 بمعنى واحد متفق عليها اما فى الوجود كالنسان
 وحيوان واما فى جسات التوهم كالشمس والقمر **الشامل**
 الشامل هو ما يقال على جميع الاشياء ويصدق عليها
 كلها ويكون يستل اضاف وتدعى الكليات المشاعه **ودون** تعرف
 بما يكون فى اولها حرف من حروف **شكر** **جميع** **اولها**
الشي **الثاني** الكاين اى الموجود **ثالثها** الواحد **رابعها**
 الحيد الى الصالح خامسها البعض **سادسها** الحف
 اى الصادق **الحدا** **عالي** عن الشامل هو ما يقال على **العالي**
 جميع الموجودات بل على غي الموجودات كالممكنات

الفصل الخامس

في تقسيم الحركات بتصور حاله الدلالة وفيزج اجزاء

الحج الاول

في تقسيم الحركات الى محصل وغنى محصل
الحدا الماخوذ مطلقاً ينقسم **ثالثاً** بتصور حال الدلالة
 الى اقسام الاى يرادها بهذا الحج وما يليه اى ينقسم
اولاً الى محصل وغنى محصل **فالمحصل** اى الدال

هو ما دل وحده على الشئ من غير اقترانه بلفظ اخر وهو
الذى متى اطلق فهو من هذا المعنى المراد مع تجرده عن القدرين
كالنسان والحيوان والحجر وسائر الاسماء الموصوفة اما
الحذر الغيبي المحصل فهو ما كان بعكس ذلك اى هو ما
لا يدل وحده بل مع القدرين نحو كمال ولا شئ واحداً وقاطبة
وليس كمال ولا ويعنى وليسنا بعضا وكما لفظ السور وتدعى
سوراً لان بها تنسب القضايا ونحو كمال يحجز السور المادية
وسياتى بيان ذلك فى القسم الثانى

الجزء الثانى

فى تقسيم الحد الى معين ومبهم

الحد المحصل يقسم الى معين ومبهم والمبهم ويدعى محدوداً
ايضاً هو ما دل على معنى كبطرس ويولص وهذا الانسان
وهذه الفرس والمبهم ويدعى مسوراً ومختلطاً ايضاً فيسمى
مسوراً لانه مجوراً باللفظ لاجز المسور ودعى مختلطاً
لانه يولف من حد حسمى كقولك بعض الناس ولا شئ
من الانسان وامثالها واعلم انه يحصل الغيبي المحصل
عصلاً ومعيناً بما يتعين به الحد الخاص كما مر فى
الجزء الرابع من الفصل السابق ومن المعين ينتج المسور
ولا ينعكس لان قولنا زيد ماشى ينتج ان بعض الناس
ماشى واما قولنا بعض الناس ماشى لا ينتج ان زيداً ماشى

لا مكان

لا مكان ان يكون الماشي غير زيد لا زيد

الجزء الثالث

في تقسيم المبدأ الى مولف ومجرد

المبدأ المسمى اي المبدأ ينقسم الى **المولف** والى **المجرد**
فالمولف هو ما دل على شئ مركب من جزئين اي من موضوع
وصورة كالبياض واسود وحيوان وانسان والمراد بالمولف
من موضوع وصورة هو ما ينحل بلفظ ذولان قولنا ابيض
معناه ذوي باض وانسان ذو انسانية وقسا على هذه
غريها من الامثلة **والمجرد** هو ما دل على
الصورة فقط كلباضا وسواد وحيوانية وانسانية فالموضوع
او المبدأ المتحدة به الصورة يقع مرفوعا دائما والصورة لا
تقع الا مجردة **وودوا علم** ان **المبدأ** المولف
والمجرد هما جنسان طبيعي والهي **المجرد** الطبيعي
هو الصورة **اي صورة** ممتازة عن محلها امتيازاً حقيقياً
كالروح بالنسبة الجسد واللباضا بالنسبة الى الجدار
المجرد الالهي هو صورة ممتازة عن محلها امتيازاً وهمياً
لا حقيقياً وهكذا المولف الطبيعي والالهي فالمولف
الطبيعي هما هو ما يمتاز مجرد عن محل حقيقياً
كالانسان والمتنفسا والمولف الالهي بالعكسا كالانسان
واللباضا **وود**

الجزء الرابع

الحمد في تقسيم الحمد الى موصوف وصف

الحمد المولف ينقسم تكراراً الى موصوف وصفته فالموصوف
ويسمى ايضاً المطلق والمجوهرى هو ما كانت صورته ذاتية
جوهرية كالاشنان والناطق والحساسا واما المثال والصفة
هو ما كانت صورته عرضية كالابيض والفيلسوف والموسيقى
ويدعى ايضاً الحمد المقيد وذو الإشارة لانه يدل دائماً على
موضوع يقارنه شئ اخر لانه دلالة دون كالا مثله المودة
والمصلى فاضل لانه اذا قلت فلان مصلى وفاضل يفهم
ضرورة تقييد الصلوة والفضل ولهذا دعى مقيداً وذو
الإشارة لانه لا تتم دلالة من بدون قيد اى بدون الصورة
المتحدة به كما ان الاول دعى مطلقاً لانه يدل على شئ مستقر
بذاته تتم دلالة بدون الصورة المتحدة به ومن هذا علم
ان المولف قسمان ذاتى وهو ما اشتمل على جزئين
ذاتيين كالاشنان فانه مولف من انسانيت ونطق وافتقار
وطبيعت وعرضى وهو ما اشتمل على اجزاء عرضية
ويكون بنوعين اى عرضى باطن اى لاصق كالبياض للجدار
والغلم فى النفس وعرضى خارج كالنظر للمتطور
والحب للمحبوب واما المثال انتهى فاذا قد انتهينا من
تقسيم الحمد بحسب الوجه الاول فلناخذ ما يراد تقسيمه
بحسب الوجه الثانى وهذا ما يتضمنه الفصل الثانى

الفصل السادس

في تقسيم الحدود بالنظر الى مناسبتها مع بعضها وفي غير

ثالث اجزاء

الجزء الاول

في تقسيم الحد الى متعلق وغير متعلق

اعلم ان مناسبت الحدود مع بعضها تكون على ثلاثة
انواع لانتها اذا ما ناسبنا حدين مع بعضها لا يخلو
من ان يكونوا اما مخيرين اي غير متصادقين
ولا متعادلين واما ان يكونا متصادقين وهو ما
يستلزم احدهما الآخر ويتبعه واما يكونا متعادلين
وهو ما ينفي احدهما الآخر فالحد بالنوع الاول
يكون غير متعلق وبالنوعين الآخرين يكون
متعلقاً الحد الغير المتعلق هو ما يستلزم اخر
غيره ولا ينافيه اي لا ينتج ولا يناقضه كما بيضا
وحلو وعامد وفضيل الحد المتعلق اما انه متعلق
بالتنافي وهو ما تنفي الواحد الآخر من محل واحد
ويستحيل اجتماعها فيه في وقت واحد يكون
بين الحدود المتعادلة كالبرودة والحرارة والعما
والبيضا وامثالها اما انه متعلق بالاستلزام اي
ما يستلزم اخر معه وهذا يكون بين حدين
متصادقين وهما ما يستلزم احدهما الآخر ويتبعه
كالانسان والحيوان والنهار والشمس **ووهو**

الجزء الثاني

في تقسيمه **الحد الى منعكس وغير منعكس**

الحُدود المتصادقة اما انهما تنعكسا على بعضهما امثلا تنعكسا
فالحدود المنعكسة وتدعى المنعكسة ايضا هي ما كانت
متساوية مع بعضها كالانسان والضاحد والفرس والصاهل
وامثالها الحدود غير المنعكسة هي ما كان احدها اوسع
من الاخر كالانسان والحيوان والحقى الحد الاوسع الى
الحدود الغير المنعكسة كالحيوان مثلا بالنسبة الى
الانسان والحقى بالنسبة الى الحيوان يسمى الحد
الاكبر والاعلى كونه اعم والانسان بالنسبة الى
الحيوان وكذا الحيوان بالنسبة الى يسمى كل واحد
منهما بالنسبة الى ذلك الحد الاصغر والحد الاصغر
ينتج الحد الاكبر دائما ولا ينعكس **وهو**

والحيوان

الجزء الثالث

في تقسيمه **الحُدود المتقابلة**

الحُدود المتقابلة وهي المتعادية اى الحدان اللذان يتنازعا
على محل واحد يتحد اجتماعهما فيه بوقت واحد
فهما اما متباينان وهما اللذان يدلان على شيئا مقتدقت
ومتباينة عند بعضها كالانسان وفرس اما متضادات
وهما

وهما اللذان يدلان على شيئين في بعضها كحار وبارد
 وابيض واسود اما معدمان وهما اللذان احدهما يدل
 على فقد الآخر كاعمى وباصد ونور وظلمة اما متناقضان
 وهما اللذان احدهما يسلب للآخر وجه الآخر كما شي وليس
 بماش وحيوان وليس بحيوان اما تضاديان وهما اللذان
 احدهما يضاف الى الآخر كاي وسيد وابن وعبد فكل
 واحد من هذه الاقسام الخمسة لا يصدقان على
 موضوع واحد في زمن واحد بل من تسليم ايجاب
 الواحد ينتج سلب الآخر وقدمت ذكرها في الواحق
 المقولات وانما كانت مقابلة الاشياء على خمسة اضراب
 لاكثر ولا اقل ذلك لان الشئ المقابل اما ان يقابل
 واحدا او كثيرين فالثاني هو التباين والاول اما ان
 يقابل شيا او غير شئ فالاول ان كان مطلقا فهو التضاد
 وان كان مقيدا فهو التضايف والثاني ان وجد للمتناق
 يلين موضوع واحد معد معدمان وان كان غير واحد
 فمتناقضان وتقدمت امثلتها ولا يتحقق التقابل بين كل
 متخاصمين من هذه الاضراب الا بعد اتفاقها بالوصفات
 الثمان وسبق بيناها في القسم الثاني ان شاء الله
 واد قد انتهينا من تقسيم الحدود فلنشرعنا بايداد ملحقا
 وهذا ما تضمنه الباب الثاني

الباب الثالث

في مباحث الحدود

مباحث الحدود تنبع **الاول** الفرض ويدعى التقدير
الثاني **الثالث** العدول **الرابع** التوسيع ويدعى
الانتشار **الخامس** الحصة **السادس** عطف البيان **السابع**
البدل **الثامن** النعت **التاسع** التوكيد **الاول** منها يطلق
على الحد بالزائد **والثاني** التابع له تطلق عليه بتصور
الزمان **والثالث** الاخيرة تطلق عليه بتصور
احس مقترن به ولذلك قسم هذا الباب الى ثلث
فصول وفق مقولة الانواع **الثالث** على الحد

الفصل الاول

في الفرض والتقدير وفيه ثمانية اجزاء

الجزء الاول

في تقسيم الفرض الى مادي وصوري

ان قيل ان نشرع بتقسيم الفرض يجب ان تعلم ان الفرض
والتقدير هو اخذ الحد بمعنى ما والحكم عليه بذلك
المعنى مثلا اخذ الحصة في الحساب بمعنى الدرهم لانها
تفرض **حج** بمعنى الدرهم ونشعمل بحسب هذا الفرض
والتقدير عوضه **ولو** **ولو** **واذا** عرفت ذلك نقول
ان الفرض يكون بصنفيين مادي وصوري الفرض

المادي

١٢٤
 المادى هو اخذ الحذف بمعناه اى بمعناه المادة المتركب
 منها الحذف كقولنا الانسان لفظ مثلث الحركات وزيد
 لفظ ذو حركتين والله لفظ وامثالها فالحذف بهذه الامثلة
 ما خود بحذف مادى اى بمعنى مادة الحذف لا بمعنى
 مدلوله ولا يقع الحذف مرفوعاً لانه ينحل بلفظ ذو الفرض
 الصورى هو اخذ الحذف بمعنى صورته اى بمعنى
 ما يدل عليه كاخذنا الانسان فى القضية بمعنى
 ما يدل عليه اى بمعنى حيوان ناطق بقولنا الانسان
 ناطق وكقولنا الله قادر على كل شى فالله فى هذا
 المثال الاول او الانسان فى المثال الاول ما خودان
 بفرض صورى اى بمعنى ما يدلان عليه لا بمعنى ما
 يتكلمان منه

الجزء الثالث

فى تقسيم الفرض المادى الى باطن وخارج

الفرض المادى قسمان باطن وهو اخذ الحذف بمعنى
 تركيب الذات كما مر كقولنا نصر لفظ مثلث الحركات
 وخارج هو اخذ الحذف بالنيابة عن امر خارج عنه
 كقولنا نصر هو الصورة الاولى من الصف فان ذلك
 ليس هو ذاتاً بل به بحسبها اصطلاح عليه الصنفين

الجزء الثانى

في تقسيم الفرض الحقيقي والمجازي

الفرض الصورى قسمان ايضا حقيقى ويدعى
خصوصيا وهو اخذ اللفظ بمعنى مدلوله الخاص
اي بمعنى الشئ الذى وضع للدلالة عليه خاصة كقول
او عوتيقوس في الفصل العاشر من كتابه الثانى في التعليم
المسيحى مثلا كقولك صخرة بمعنى حجر صلب و حمار
بمعنى الحيوان الناهق وامثالها ومجازى وهو اخذ
الحديثا بتعد مدلوله الغير الخاص اي بمعنى مجازى
استعارك كقولك عذاب طرسا صخرة والبليد الزهد
حمار واسد بمعنى شجاع وتعلب بمعنى انسان خبيث

الجزء الرابع

في تقسيم الفرض الحقيقى الى مفرد ومركب

الفرض الصورى الحقيقى يتقسم الى مفرد فالمفرد
هو اخذ اللفظ للدلالة على فرد واحد كبطرس
وهذا الانسان والكلب هو اخذ اللفظ بمعنى كثيرين
كاسنان والحيوان وانواع اربعة او احملى ثانيا معين
ثالثا غيبى معين رابعا موزع وثى

الجزء الخامس

في تقسيم الفرض الصورى الى حادى معين وغير معين وموزع

الفرض

الفرض الكمال هو اخذ الحد الطلي عن جميع جزئيات
 بالطبيعة كقولك العناصر اربعة وتأثيرات الجواربعة
 والسائر سبعة والثواب اربعة وعشرون وامثالها
 المعين ويدعى المفصل وهو اخذ الحد الطلي عوضاً
 عن بعض افراده فقط الممكن تعيينها كقولك زيد
 يمشى وهذا الانسان نايم الغني معين ويدعى ايضاً العنصر
 المحدود والمهم والممكن وهو اخذ اللفظ الطلي بدلاً
 عن بعد افراده الرال عليها بغير تعيين كقولك بعض
 الانسان يمشى واحد السفن ضروري للسفر وعين
 ضروري للبصر وامثالها **الفرض الموزع** ويدعى
 التقسيهي ايضاً هو اخذ الحد الطلي ثبات عن
 كل واحد مما جازي الرال عليها او غالبها ويكون
 على ثلثة اشكال اى ما يوضع بالثبات عند فرد
 الجنس ويدعى تاماً او عند جنس الافراد ويدعى
 غير تام او يوضع مع اداة الاستثنا **وهو**

الفرض السادس

في تقديم الفرض الموزع التام وغيره
 الفرض التقسيهي التام هو اخذ الحد الطلي بالثبات
 عن كل فرد من افراد فرداً كقولك كل حيوان
 وكل حيوان ميت وكل ملاك روح **الفرض الغير تام**

أي الماخوذ بدل جنس الأفراد هو اخذ الحد لا بمعنى
كل واحد من الأفراد بل بمعنى أنواع الأفراد كلها كقولنا
كل حيوان قد كان في سفينة نوح الفرض بتقدير أداة
الاستثنا هو اخذ الحد العام بتقدير أداة مزادة الاستثنا
تظهر أحياناً لتقبلهم السامع كفواً كقولك السها يعطى
كل شيء وتقديراً ما عدا نفسه وإلا ذاته وأمثالها

الجزء السابع

في تقسيم الفرض البسيط والمطلق

الفرض البسيط ويدعى السادج أيضاً هو اخذ الحد
الكل نيابة عن الصفات العقلية أي بمعنى الطبيعة
العامت كقولك الإنسان نوع **الفرض الشخص** هو
أخذ الحد العام بمعنى الصفات الخارجية عن العقل
أي لا بمعنى الطبيعة العامت بل بمعنى ما تحتها
أي أشتها صها كقولك **الإنسان** خاطي أو ضيعف أو
مايت وأمثالها **الفرض المطلق** هو اخذ الحد الكل
بمعنى الأمرين معاً البسيط والشخص أي بمعنى
الطبيعة العامت وبمعنى ما تحتها من أشتها صها
كقولك **الإنسان** - حيوان فالإنسان هنا ماخوذ بفرض
مطلق أي يجوز أن يفهم به الوجهان **ولو**

الجزء الثامن

بتقنين

يتضمن التثنية فيما يجب ان يكون في آخر الكلام المذكور

في القياس اعلم انه قد يحدث مغالطة في القياس
من قبل اخذ الفروض المذكورة في تركيبها اذا اخذ
في احدى مقدمتيه فرض بمعنى وفي الاخرى
بمعنى اخر حيث ان القياس يكون بذلك فاسدا نقول
او في الفرض الصورى والمادى ان الانتقال من احدى
الى الاخر في القياس يجعله فاسدا كقولك في الانتقال
من المادى الى الصورى هكذا الله اسم والقادر على
كل شى هو الله فنتج من الشك الاول هكذا فالقادر
على كل شى اسم **اخذ** الانسان حيوان ناطق والانسان
لفظ الحركات فيخرج من الشك الثالث هكذا باللفظ
المثلث الحركات حيوان ناطق **ثانيا** اذا وجد في احدى
مقدمتي القياس فرض حقيقى وفي الاخرى مجازى
فالقياس فاسد فقولك كل ضاحك ناطق وهذه الصورة
المنقوشة ضاحك فهذه الصورة ناطقة **ثالثا** الانتقال
من الفرض التقسيمى الى الجسمى يجعله القياس فاسدا
كقولك **رسد المسيح** اثنا عشر وبطرس اولاد زبدي
رسد المسيح فبطرس واولاد زبدي اثنا عشر **رابعا**
الانتقال من الفرض البسيط الى الشخصى يجعل
القياس فاسدا كقولك الانسان نوع وبطرس انسان
فبطرس نوع اخذ اللفظ جنسا للكلام وللسم

لفظ فلاسم جنسها للكلام وقسم على هذه الامثلة غيرها
في نوع الفرض وتتفق انشا الله على اكثر ابصاح وذلك في باب
المغالطة في القسم الثالث حيث تنظم في القياس المغالطي

الفصل الثاني

في حال والحدود والتوسيع والانتشار وفيه جزآن

الجزء الاول

في حال والحدود

الحال هو اخذ الحد بمعنى الزمان المشار اليه باللفظ كقوله
النايه لا يبصر فلفظ النايه معناها هكذا اي ان من هو نايه
ففي الحال نوم لا يبصر المعدول هو اخذ الحد بمعنى زمان
اخر سوى الزمان المشار اليه بالكلمة مثلا ذلك ما
جاء في الكتاب المقدس من قوله تعالى فالعميان يبصرون
فلفظ عميان تتضمن زمنا اخر غير الزمن المورد بها
حيث انها تعادل قول من يقول ان الذين كانوا سابقا
عميانا يبصرون ويدعى الاول محدودا والثاني غير محدود

الجزء الثاني

في التوسيع والانتشار

التوسيع والانتشار هي الفساحت هي اخذ الحد بالانتشاء

والفساحت مثلا

مثلاً كاخذ حد بالبرالة على مطلق الزمان اعني
بمعنى ازميت كثيرة غيب الزمن المورد بالظلمة كقولك
البار يكافي فلفظة البار تتوسع الى زمنا ما خاض
وحاضه ومستقبل حيث انها تعادل قول من يقول ان
من كان باراً ومن هو حاصل للبار باراً ومن يكون باراً يكافي
مثله قولك زيد انسان فانها تقبل الاتساع الى الازمنة
الثلاثة لا زيد كان انساناً وفي الحال كاي انساناً ويكون
على الدوام كذلك

الفصل الثالث

في المحصر

المحصر هو تحديد دلالة الحد وحصرها بقيد اخر
هكذا الى انه لا يعود الحديل على كلما يدل عليه وهذا
يكون اما باداة حصر كائما وما هو في معناها مثل فقط
كقولك انما الانسان البار يخلص والانسان البار يخلص
فقط واما بالحق وصف قولك الانسان البار محبوب
مزاله فانما في المثال الاول والبار في مثال الثاني تحصر
ان الخلاص والمحبة في الانسان البار

الجزء الثاني

في عطف البيان

عطف البيان هو اخراج جزء من كاي بقيد ما كقولك الذي
ايضا الانسان فاسنان قيد خرج سايد اجزا الذي
وبيان لما هو متصف به الذي بالبياض البدر هو يدل

في بيان
في المحصر

لقد أوقله من معناه الحقيقي الخاص إلى معنى مجازي
بشبه قيد ما كقولك الأسد المرمرى يباع بدرهمين
والإنسان المصور غير ناطق فالمرمرى في المثال
الأول بدل من الأسد والمصور في الثاني بدل من
الإنسان **و**

الجزء الثالث **و**

في النعت والتأكييد

النعت والصفة هي وصف حد بحد آخر كقولنا جارا
الحكيم الكبير فالكبير وصف واقع على الحكيم فالكبير
يدعى صفة والحكيم يدعى حراً موصوفاً والصفة نوعان
مادية وصورية فالمادية هي ما تقع وصفاً للمادية أي
للمحل الموصوف وهو الموضوع في قولنا ذلك الفيلسوف
كبير فالصفة هنا هي لفظ كبير واقعة ليسا على
الفلسفة بل على محل الفلسفة لأن المعنى هنا ليسا
أن ذلك الحكيم الكبير في الفلسفة بل كبير في الإنسانية
أي أنه إنسان كبير والصورية هي ما تقع على المحمول
في قولنا أرسطو كان فيلسوفاً عظيماً فالصفة واقعة
على الفيلسوف لا على أرسطو **والتأكييد** هو تكرار
الحد بأحد هذه الألفاظ التابعة وهي النفس والعين
ولك واجمع وتوابع اجمع منذ النع والباقي ومن حيث
وصفها وخاصةً وصورياً وهكذا والتأكييد نوعان

لفظ

لفظي ومعنوي فاللفظي يكون حينها اللفظ المكرر
لا يكون سبباً للمحمول يتضمنه كقولك الإنسان من
حيث أنه إنسان يحس لأن الإنسان لا يحس من حيث
كونه إنساناً لأنه من هذه الكيفية هو ناطق بل يحس
من حيث كونه حيواناً ومن هذا القبيل فيكون التأكيد
المعنوي هو حينها يكون اللفظ المكرر سبباً حقيقياً
للمحمول كقولك الحيوان من حيث أنه حيوان يحس

البيان الثالث

في اللفظ وأنواعه وينقسم إلى أربعة فصول

الفصل الأول

في تعريف اللفظ وأقسامه

اللفظ هو الصوت الملفوظ بفهم حيوان باللات طبيعية
لا يضاه معني النفس بأصطلاح وضعي للدلالات
على شيء قولنا صوت بمنزلة جنس يشمل جميع
الأصوات قولنا ملفوظ بفهم الحيوان باللات طبيعية
فصل يخرج جميع الأصوات المستنبطت باللات
الصاعدة وتصنيف الكف وأمثالها وذلك لأن الصوت
الملفوظ يختص بالحيوان المتنفس ويصدر من
داخل الرية إلى خارجها مع النفس مستطيلاً ويمتد

* اللفظ الدال على معنى في نفسه

متصلاً لرأس الجنح ويصدمها بحصد الدية وقوله لا يضاع
معنى النفس يخرج اصوات الحيوانات كالصهيل والنهيق
والنباح وامثالها وقوله باصطلاح وضعي يخرج ما دلالة
طبيعية كاصوات البكا والقرقرة والسعال وامثالها وقد
يقوله على شئ ليفصل اللفظ الدال عن الافاظ المرملات
كديز مقلوب زيد وامثالها والخاصة مما تقر من التعريف المذكور

ان اللفظ ينقسم الى ما لا يدل على معنى في نفسه هو ما امكن
كتأنيبه وقد عرفت القديس اغوستينوس في الفصل الخامس
من مبادئ المنطق هكذا فقال انه ما امكن فهمه بالحروف
والمعنى الملفوظ بالتكلم يفيد السامع ثم قال ان ما نقله
ليس هو الكلام بل معنى الكلام واما اللفظ الغير
الدال على معنى في نفسه هو ما لا يمكن تاويله بالحروف كما
لصغير والنخ وامثالها ثم اللفظ الدال على معنى
في نفسه منه بشري وهو ما يركب كلاماً ومنه بهيمي
وهو ما لا يركب كلاماً كالفاظ اليبغا وانواح وزير الاسد
واصوات الحيوان لان اصوات الحيوان تدل طبيعياً على
خواصه وافعاله وترمز عن الامور التي تناسبه او لا
تناسبه وذلك لان الحيوان لا يقدر على الفرار من النطع
فاضطر الامر ان تغرسا في طبيعته تلك الاصوات الدالة
طبيعياً واللفظ البشري قسامان ايضاً عند المنطقيين
اي اسم وفعل كما علم الفيلسوف وذلك لان اللفظ عند

المنطقين
الاسم والفعل
الاسم والفعل
الاسم والفعل

المنطقين

المنطقيين هو ما تتحد اليه القضية والمحال ان القضية
تتحد الى قسمين اى الى الموضوع والمحمول وهذا الاسم
يطلق على الاسم والفعل فقط وهكذا قال الجليلي اغوستينو
في مدخل المقولات ان اقسام الكلام الاسم والفعل
فقط كنصا اربطو وما عراها كالاداة فتعسب
من ما يحقق الكلام لا من اقسامه **و**

الفصل الثاني في الاسم

قد عرفنا الاسم افلاطون بقوله انه الذي ذات قوة للتعليم
ولنميز الذات اما اربطو فقد عرفه في الفصل الثاني
من كتاب المفردات انه لفظ مرفوع دال بالوضع على
معنى محدود مدغبي ولا تتم على زمان ذلك المعنى
بحيث لو فرت اجزائه لا تدل بالذات على جزء من اجزاء
ذلك المعنى كزيد وعمر وقايم وكاتب قوله لفظ جنس
يشمل الاسم والفعل قوله مرفوع اشارة الى ان الاسم
المراد هنا يجب ان يكون مرفوعا بالاصل ويعتبر به
الاسناد ولا يصح ان يكون موضوع القضية او
محمولها ويهذا تخرج المضافات لانها غيب شملت
على اسناد كغلام زيد ولا يصح ان يكون كامن
جزئيا موضوعا ومحمولا وقوله دال بالوضع على
معنى احتراز من الاصوات الطبيعية كالضيق والبكا

والمهملات وانما وصف المعنى بكونه محدوداً الى معيناً احتراز
من اللفاظ الغير المحدودة كقولنا ليسا انسان ولا حيوان
ولا بصير والاعادل وغيرهما من المصورات لانها ليست
اسمى بالمعنى المراد به بالاسم هذا وهو ان يكون محدوداً
مفرداً لا مركباً وهذه اولى غيبي معينة ثانياً مركبة وتركيبها
من حرف سلب واسم محصل فجعل مجموعها دالاً على
خلاف معنى المحصل الذي هو جزئ الغير المحصل لان
تركيب الاسم الغير المحصل ليسا عن اللفاظ مستقلة
في الدلالة بنفسها بل يلزمها اقتران بظمت اخرى حيث
ان حرف السلب اداة لا تدل الا مقرونة بشئ اخر قوله
من غيبي دلالة على ذلك الزمن المعنى احتراز من الفعل
فعله قوله بحيث لو فرقت اجزائه لم يخ احتراز من المركبات
ولا يشك احد بلفظ اسم والزمان وامثالها لانها
انما تدل على الزمن الذي هو نفس المعنى وليس
على معنى واقع بزمان والفعل يدل على معنى
يقترن بزمان وفيه نظر فان لفظ المتقدم والصارف
فع انها اسما تدل على معنى واقع بزمان وجوابه ان
لفظ المتقدم وامثالها تدل على معنى جزئ الزمان
ولما حال ان جزء الشئ لا يكون مقارناً لمعنى الشئ بل
يقارن جزء الاخر فيحصل من مجموعها معنى الشئ
كاملاً فليس اذا للمنفرد وما اشبه دلالة على زمن

خارج

خارج عن معناه والدلالة المنفية في الحذف دلالة
الاسم على زمن خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل
على معنى من غيب دلالة على زمن ذلك المعنى
والاسم فزمان قايمة ومصروف القايمة هو ما يتغير عن بناء
الاصلي للحق لاحق من الاعراب وغيره والمصروف
ما يتغير عن بناء الاصلي باقتراح حركته به او اعراب
يمنع ~~الاسم~~ اقتراح بعض ما كان يقترون به لولا مثل
قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن
وضعه الاصلي ومنعت كوف الباء او في او على او
عامل اخذ به ما لولا لجاز كوقف اذ لا يمكن ان يلحق
ذلك ان تقول بزيد بالضم ولا على زيد وان تقول رايت
زيداً ومن هذا القبيل فالمصروف ليس مفرداً حقيقياً اذ
انه مجموع جزئين احدهما الاسم ولا خبر ما يلحقه
من الحركة والاعراب وهذا في اصطلاح العرب **فان**

الفصل الثالث في الكلمة

الكلمة وهي ما يسميها النحويون فعلاً في لفظ دال
بهئية وصيغته على زمن معين من الازمنة الثلاث
كضرب ويتصرف والمراد بالهئية والصيغته الهئية الحاصلة
للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها
وندعى صورة الكلمة والحروف تسمى مادتها وانما قيد

حد الكلمة بالهيئة لا بخارج ما يدل على الزمان لا بهيئة
بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامسا والصبوع
يفتح الصاد المهملة الذي هو شرب في الاول النهار
والغبنوق يفتح الغين المعجمة الذي هو شرب في اخر
النهار فان دلالة هذه الاسماء على الزمان بموادها
وجواهرها لا بهيئاتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على
الزمان بحسب هيئاتها يدل على اختلاف الزمان عند اختلاف
الهيئة وان كانت المادة واحدة واحدة كضرب وبيض من
عنى اعتبر اعتبار الى الينا الزايدة في يضر واتحاد
الزمان الى عدم اختلافه عند اتحاد الهيئة وان
كانت المادة مختلفة كضرب وطلب **واو**
واما الفيلسوف فقد عرف الكلمة بانها لفظ دال على معنى
بالوضع مقترن باحد الازمنة الثلاث بحيث لو فرق اجزاء
لا تدل بذاتها على جزء من اجزاء ذلك المعنى ومن
خواصه ان يقال على الغنى محدوداً ومستقيماً فقوله
دال على معنى مقترن الخ يخرج الاسم قوله من خواصه
ان يقال على الغير إشارة الى ان الكلمة وحدها يقال
على الغنى ونجعل القضية ايضاً اما صادقة اما
كاذبة الى محتملة لا مريضة لا قولنا زيد ضرب او
يضرب قضية محتملة الصدق والكذب واما قوله
مستقيماً فيراد بذلك ان يكون ببساطة مجردة للدراسة
على

على زمن الحال سواء كان صيغته ماضية كضربه او
مستقبلية كيقضيه لانه لا يثنى ككلمت الاما صبح صدق
القضية منه والكذبها بالنسبة الى زمن الحال وبهذا
تخرج سائر ازمنة الكلمة وصيغتها فانها لا تدعى
كلمات بل عوامل كما نبه الفيلسوف ولهذا ايراد بالظلمة
ما كانت مرفوعة بلا صلح يتعين بذلك زمن الحال مشار كنه
الزمانى اى الماضى والحال وتبينهما اليه قوله
بحيث لو قدرت الخ خرج لمثل تمشى وامشى ومشيت
وما مثلها من الكلمات الرائدة على المتكلم والمخاطب
فانها ليست كلاماً عند المنطيقين وان سماها النحويون
افعالاً لان الكلمة فى اصطلاح المنطيقين هي ما
لا يوجد لها جزء دال على جزء المعنى التام
تمشى تدل على المخاطب والهمزة فى امشى تدل
المتكلم واما تدل على الغائب كتمشى هو ام يمشى
فقال البعض ان حاله كذا لانه ايا منه تدل على
موضوع غائب ولذلك ليس هو كلمة لانه ليس
بشيئاً وقال غيبى هم انه يسيط لكون دلالة ميله
لا تدل على موضوع غير معين وهذا هو المراد
من الكلمة انها تدل على معنى موجود لموضوع غير
معين مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى
ضارب غير معين وقيل جوايز انه دال على ضارب

متعين عند القايد ولكن غبي مصرح به ولا معين بدلالة
اللفظ فيكون الامر موقوفاً في التصديق والتكذيب
على التصريح والتعين وبالتالي له جزء دال فليس
هو مفرداً بل مركب وقال صاحب كتاب البصائر لعل
للغة العربية تخلص الكلمات البسيطة لانها باسرها
مركبة ولكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة
بل يكفي ان يعلم انه من الممكن وجود لفظ على
معنى وزمان ولا دلالة لجزء منها على جزء من اجزاء
هذا المعنى وما كانت كذا فطمت مفردة **وهو**
والكلمة فسيان ايضاً فايته ومصرفة فالقائمة هي
مادلت على الزمن الحاضر وهذه مفقودة في لسان
العرب لا ليس في اللغة العربية كلمة مفردة للحاضر
بل انما يتعملون الكلمة المستقبلة بمعنى الحال
كقولهم زيد يمشي في الحال ويتعبدوا احياناً
للمحال الماضي كقولهم ان زيدا صبح اذا اتاه البدر في
في الحال فان قيل اوها ان اللام تخص المستقبل للحال
في قوله ليقم زيدا اي في الحال قلت ان الكلمة مع
اللام تحصل غبي مفردة وقولنا بالكلمة المفردة بالاصل
فان قلت ثانياً ان كلمة تصدق جواباً للمتكلم تدل على
الحال بغبي زيادة لان معناها انه صادق حالاً فيما
تقول قلت ان دلالتها على الحال بالقدين لا بدانها وما دنا
الكلمة

الكلمة المفردة الدالة بذاتها من غير اقتنائها بشئ اخر كيف
ما كان واما الكلمة المصدقة فهي الدالة على احد
الزمانين اللذين عند حيزي الحاضر كقولهم ضرب للماضي
ويصير للمستقبل

الفصل الرابع في الإدابة

الإدابة هي لفظت مفردة دالة على نسبة بين معنيين
لا تعتد إلا مقصودت بالأمور التي هي نسبة بينهما مثل
من وفي وعلى ولا وكذلك إذا قيل خرجت منكم يكن
اللفظ دالاً دلالة منسبوبة ما لم يدل من الدار ما مثله
ذلك ونعده أيضاً بأنها لفظ مفرد لا يصلح أن يخبر
به وحده كفى ولا وإنما ذكرنا منالكين اعنى في ولا إشارة
إلى أن ما لا يصلح أن يخبر به على قسمين قسم لا يقوم
مقام التحخير به أى لا يصلح للاخبارية أصلاً وقسم
يقوم مقامه فالأول كفى في قولنا زيد في الدار حاصل
فإن لفظت في لا يمكن أن تقوم مقام المخبر به وهو
الحصول في الدار لأنه ما الفائدة الحاصلة من قولنا
زيد في بدون ذكر الدار وحاصل والثاني لا في قولهم
زيد جا وأما عمن فلا فإن لا قامت هنا مقام المخبر
به وهو جاء المقدر بها وتقدير الكلام وأما عمن فلا
جا فإن قيل إن الأفعال الناقصة كان وأخواتها

لا يصلح ان يثبت بها وحدها فبأنه على هذا ان تكون
 ادوات قلت لا يبعد في ذلك حيث ان اهل النظر ذكروا
 ان الرابط بين الموضوع والمحمول في القضية
 اداة وتسمى الرابط الى غير زمانية وهي ملا يدل
 اصلاً كقولك زيد هو قائم الى زمانية فكان في
 كان زيد قائماً ولا يصح ذلك اعلم ان من الاسماء والظواهر
 ما يتعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة كالاسم
 والفعل المذكورين قبلاً وتعمل المفردات الناقصة
 وهذه مثل هو وموجود وكاين وكان ووجد وصار
 فانك تقول زيد موجوداً او كايناً وتعني بذلك الاخبار
 عن وجوده في ذاته او كونه في ذاته فيكون تامة الدلالة
 وتقول زيد يوجد قائماً او كايناً في الدار او صار
 متحركاً وتجعل تابعاً لما بعده لو وقفت عليه لم يكن
 في نفسه تامة الدلالة المرادة به وهي هنا الادوات
 اي لا دلالة لها بذاتها دون ما يقترب بها **حاشية**
 اعلم وهي ان اللفظ في الاصل مصدر لفظت الشئ اذا
 طرحته اي رميته فنقل من معناه المصدر الذي
 هو الطرح الى معنى اسم المفعول الذي هو المطروح
 واخصاً بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على
 بعض الحروف بعد ان كان يشتمل على كل ما يميزه اللسان
 ويطرحه وهو اخص من الصوت لانه اسم لصوت مشتمل
 على

على ذى الحروف اما الصوت فانه اعم منه لا انطلاق
على ذى الحروف وغيرها كما مر ووجه تسميته **الافا** **ظ**
الثالث بما سميت به اما بالاسم فلانه اعلى مرتبة من
سائر الالفاظ فيكون مثملاً على معنى السمو
وهو العلو اذ لا احتياج له اليها في تاليق الكلام
وهما محتاجان اليه فلما استغنى عنهما سما عليهما
وقيد انه يسمى اسماً لسموه على قهيد بالاخباريت
عند يعرف عند النحاة بانه ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاث اما بالظهور فانها
من الكلام وهو الجرح لانها لما دلت على الزمان وهو
متجدد ومنصرف اى منقطع من الزمان الى زمان
تظهر الحروف بتغيير معناها الذى يكون تارة
ماضى وتارة حال وتارة مستقبل وتسمى عند
النحاة فعلاً باسمه اصله وهو المصدر لا المصدر
هو فعل الفاعل حقيقة ويعرف بانه ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاث
اما بالاداة فانها الد في تركيب الالفاظ بعضها مع
بعض ويسمى البعض منها حرفاً عند النحاة لاستقنا
الاسم والفعل عند اذا ابتلغا فكانه صار بمنزلة
الاختصاص واخذ كل شى حرفه ويعرف بانه ما يدل على
معنى في نفسه بل يوتى به لمعنى فح غير

البناء النحوي

في القول وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في القول اجمالاً

القول هو لفظ ال على معنى بالوضع الذي اجزأه تدل على معاني هي اجزأ معنى للمهمل كزيد ناطقاً قولنا لفظ كونه يجب ان يكون لفظاً واحداً بالمعنى ولو كان مولفاً من الفاظ كثيرة قولنا ال يخرج الفاظ المهملت قولنا الذي اجزأه الخ يخرج الاسم والصفة والاداة والقول صنفان تام اي تام الدلالة وغير تام اي ناقص الدلالة فالتام ويدعى كاملاً ايضاً هو ما ينشئ في العقل معنى كاملاً كقولك الله صالح وهو ما افاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظراً الشئ اخر كقولك زيد كاتب وللإنسان ناطق واشياء ذلك والغيب التام الناقص الدلالة هو ما ينشئ في العقل معنى غير كاملاً ويجعل ضمير السامع متنبهاً كقولك جاء الذي او نحن الذي ان قام زيد وامثال ذلك واما مثل قولك زيد فكان يحتمل ان يكون قولاً ناقصاً او تاماً فيكون ناقصاً اذا اردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كما لو كان زيد في

بيتك

بيته نايماً او مرضياً و اردت الخبر عن كونه في بيته بتلك
الصفة فوقف على كان دون ذكر المرض او النوم فان
كان لا يتم دلالتها والحالة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة ويكون
تاماً اذا اردت كون زيد في خانه كقول البشير في البدء كان كلمته
ثم ان القول التام قسماً خبيراً ويدعى تصديقاً وغير
خبيراً ويدعى غير تصديق فالخبير التصديق هو
ما يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب اي هو ما
يعرض فيه الصدق والكذب كقولنا زيد قائم وقام زيد
وامثال ذلك وهذا القول الخبير النافع في اكتساب
التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وسنتكلم عنه
في القسم الثاني من هذا المختص وغير خبير هو
الانشائيات كالملازم والتمني والاستفهام والتمني
والتعجب وامثالها كقولك افعل كذا ولا تفعل او جاء
فليت لي مالا او علماً حيث انه لا يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيها او كاذب ثم ان القول اما ليس
منطيقياً وهو ما لا يكون ذا قوة لاعلان الصدق
واما منطيقى وهو ما كان ذا قوة لذلك اي لبيان
الصدق واسطت حالت لاكتسابه اي لاكتساب
التصديق ولذلك دعى اليه العلوم وانواعه اربعة
اولاً المحد **ثانياً** التقييم **ثالثاً** الاستدلال **رابعاً** الفن اي
الترتيب والنظام كما اشارنا فيما تقدم فلا استدلال

وهو القياس وانواعه يتعلق بفعل العقل الثالث اى
الانتقال الفكرى والنظام يتعلق بفعل الثانى اى
التصديق والحد اى القول الشارح والقسمه يتعلقان
باول فعل العقل اى بالتصور البسيط وتنظم عندها
بالفصلين التاليتين وهما ختام القسم الاول

الفصل الثانى

في القول الشارح

الحد اما خوذ متوسعا هو القول الشارح فدعى او لا
قولا لان القول مركب وهو كذلك ثانيا دعى شارحا
لمشرحه وايضا حيه مفهومات الاشياء وحقايقا ولذلك
دعى ايضا باسم اخر يدل عليه وهو المعرف بكسر الراء
وهو اعم من ان يكون حرا او مرسما وذلك لانه يكون
بثلاث اصناف لانه اى القول الشارح اما يشرح معنى
الاسم واما يشرح الشئ بذاتياته واما يشرح بما يالحق
خاتباتيه فالاول يدعى حد الاسم واشتقاق الثاني
يدعى حرا حرا على الاطلاق والثالث يدعى مرسما
فحد الاسم هو قول شارح معنى اللفظ وقوته من
حيث اللغة فقط كقولك ادم ملا من الاديهم وهو التركيب
التراب وسما من السماوى العلو وفاضل من الفضل
وقد يكون اما اشتقاق كقولك الفاضل هو مالات
فاعلا

فاعلاً فضلاً أو فاعلاً خيراً تأماً وأما بتأويل كقولك
 المثلث هو ما كان له ثلث أضلاع وأما يكون أحياناً
 يتواتر اللفاظ لمعنى واحد لفظه مبهم فتشعر
 بتبديل اللفاظ ليفهم بأجلى إيضاح كقولك استسقى
 أى منع شفاة واستعطى أى طلب أن يعطى شيئاً
 والخطب فى حد الاسم يبيى فإن الطالب يقنع
 بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان
 بالبشر والليث بالأسد والعقاب أو السلافة بالحمام
 والحسام بسيف وأمثالها وأما شرح الشى بالذاتيات
 أو بما يلحق الذاتيات فيحتاج الأمر إلى بسط
 الشرح نوعاً فندتم بخزى هذا الفصل إلى جردتين
 الأولى فى الحد والثانى فى الرسم

الجزء الأول

فى الحد

نقول إن حد الشى بالذاتيات هو قول منطيقى
 شارح طبيعت الشى بأجناسها الذاتيت أو بعلمها
 الباطنت الذاتيت أو أنه قول دال على ماهيت
 الشى **فقولنا** قول دال جنساً شاملاً أنواع
 التعاريف **فقولنا** على ماهيت الشى يخرج الرسم
 لأنه إنما يدل على الشى لا على ماهيته وقيل أنه لا

يمكن تعريف الحد **ولا** لا يلزم التسلسل لانه لو احتاج
 الحد الى حد لا احتاج حد الحد الى حد ايضا وهلم جرا
ثانيا لانه لو كان للحد حد للزم تساويها لانه من شروط
 الحد مساواته للحدود في العموم والخصوص والحال
 ان حد الحد احص من مطلق الحد واجيب اولا عن
 الاول انه لا يلزم التسلسل لان حد الحد من حيث هو
 حد لا يحتاج الى اخر اما البدهات اجزاية ولكونها معلومة
 بالاكتمال قبل لتعريف **واجيب** ثانيا عن الثاني انه يجوز
 ان يكون الشئ باعتبار ذاته مساويا لشي اخر وباعتبار
 عارضا من عوارضه اخضا منه فحد الحد كذلك فانه باعتبار
 ذاته هو مساو لمطلق الحد وباعتبار اندراج تحت اخضا
 منه فكونه حدا للحد من جهة المساواة دون الخصوص
والحد الذاتي قسمان تام وناقص كما قدرنا في العيقرية **فالتام**
 هو ما يركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحوان
 الناطق في تعريف الانسان **والناقص** هو ما يولف من جنس
 الشئ البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق في تعريف
 الانسان **ثم** ان الحد التام يكون بصنفيين منطقي وطبيعي
فالمنطقي هو ما يشرح طبيعة الشئ باجزائها الذاتية
 كما مثلنا في تعريف الانسان ويدعى ايضا الهيا وعقليا لكون
 اجزاير اعنى جنسه وفصله ممتازين تميزا عقليا
والطبيعي هو ما يشرح الشئ بذاته الطبيعية كقولنا في

تعريف

تعريف الإنسان أنه مركب من نفس وجسد ويتميز عن
الحرك المنطقي بهذا الكون جنسه وفصله بمتازات عن
بعضهما تميزاً حقيقياً كما هو واضح ويدعى سببياً
أيضاً لأنه تعريف الشيء بأسبابه وعمله لأن النفس
مثلاً بالنسبة إلى الإنسان هي علت صورته والجسد
علت ماديت الكون الثابت أن تطلق تسميت الحرك السببي
على ما يشرح طبيعت الشيء بعلة خارجة فقط
كقولنا في تعريف الإنسان أنه خلقت مبدعة من الله على
صورته تعالى لشرح السعادة الأبدية **فالحرك** بالمعنى الثاني
يدعى **حداً** ناقصاً غير تام كونه تعريفاً ببعض
الذاتيات أي بجنسها وفصل ^{بعيد} قريب وكلها كان كذا هو
حداً ناقصاً كما مثلنا في تعريف الإنسان أنه جسم ناطق
فالجسم جنس بعيد للإنسان يبعد عنه بهرتين
لأنه يوجد دونه للجسم النامي والحيوان **والحرك** بمعنى
الاول يدعى **حداً** تاماً من كونه تعريفاً بجميع الذاتيات
وهما كالحَيوان الناطق في تعريف الإنسان وهذا اتم الحرك
فما وكلها فاما كونه **حداً** فلأن الحرك في اللغة هو المنع
وهذا مشتمل على الذاتيات مانع دخول الغياب
الاجنبية فمثلاً ثم دعى **حداً** وذلك منقول وما خود
كما قال الهمشقي من وضع القوم الأرض تحد يدها
لأنه كما أن التخم الموضوع يميز لك واحد ما يخصه

فكذلك المحر فانه يميز طبيعته كل شئ من طبيعته رفيقده واما
كونه تاماً فلما قلنا لكونه مشتملاً على جميع الذاتيات وهي الجنس
والفصل القريبين أما يكون الحيوان جنساً قريباً للإنسان
لانه لم يبق بعده جنس اخص منه ليجاب به عن الإنسان وعند
كلما شاركه فيه واما كون الناطق فصلاً قريباً لان الفصل القريب
هو الذي يميز الشئ عن جميع مشاركاتة في الجنس القريب
فهكذا الناطق للإنسان فانه يميزه عن جميع مشاركاتة في
الحيوان حيث انه لا يوجد له مميز ذاتي سوا في الجنس
والفصل. وبخلاف ذلك الفصل البعيد فانه هو ما يميز الشئ
عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس فانه يميز الإنسان
عن مشاركاتة في الجسم الثاني أي يفصله عن مشاركاتة
النباتية العامة المحسوسة

ولصحت المحر التام ثلثت شروط لا بد من معرفتها اولها ان
يكون اوضح من محوده لفظاً ومعنى فلفظاً لانه لا يجوز
ان تستعمل في المحر اللفاظ غيظاً هذه الدلالات كالالفاظ
التعريفية الوحشية كمن يعرف النار بانها طقسا خروج فوق
الاستقصات او اللفاظاً مستعارة ومشتبهة كمن يعرف النوم
بانه صورة الموت والإنسان بانه شجرة متقلبة حيث ان اللفاظ
المجازية غالباً تبادر معانيها الحقيقية الى الفهم واستعمال
الالفاظ المشتركة تخل لفهم المعنى المقصود. ومعنى لانه
لا يجوز تعريف الشئ بما يساويه بالمعرفة واللمحالات

كتعريف

كتعريف الحركات بما ليس بساكن والزوج بما ليس بفرق فانهما
 في مرتبة واحدة من العلم والجهل فذا علم احدهما علم
 الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر ثانياً ان يكون مساوياً
 لمحدوده بالمعلوم والمخصوص لانه ان كان اعم منه فيكون قاصداً
 عند افادة التعريف حيث ان المراد من الحد اما تصور حقيقة
 المحدود واما امتيازه عند كل ما عداه والاعم لا يفيد الامرين
 وان كان اخص فيكون اخصاً اخفى لانه اقل وجوداً في
 العقل وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ثالثاً ان
 يكون جهاً معاً مانعاً مطرداً منعكساً فجامعاً اي متناولاً
 كل فرد من افراد المحدود بحيث لا يشتمل منها فرد ومانعاً
 الى لا يدخل فيه شئ من الاغيار ومطرد بمعنى انه مقتضى
 التلازم في الثبوت اي متى وجد الحد وجد المحدود و
 منعكساً بمعنى انه مقتضى التلازم في الانتفاء اي متى انتفى الحد
 انتفى المحدود وهذا هو معنى قوله ان كلما صدق عليه
 المحدود صدق عليه الحد

الفصل الثاني

في الرسم

واما الرسم يعرف بأنه قول دال على كيفية الشئ وهو
 نوعان ايضاً تام وناقص لانه اما ان يكون بالجنس
 القريب والمخاصة وهو الرسم التام او بعيد ذاك
 وهو الرسم الناقص فالاول هو الرسم التام هو الذي

يتكرب عند جنس الش وخواصه اللازمة له كالحبوان
 الضاحك في تعريف الإنسان فالحبوان جنس قريب
 للإنسان و الضاحك خاصته لازمة له فمما ثم كما رسماً
 تاماً له أما لا درهم فلا ند تعريف بالخارج اللازم
 الذي هو متاثر الش فلذلك دعي رسماً لا ند تعريف
 تعريف بالاند ورسم الدار هو اثرها او ما انه تام
 فامشياً بهمة الحد التام من حيث وضع الجنس القريب
 فيه وتقيده بامر مختص والثاني اي الرسم الناقص
 هو الذي يتكرب عن عرضيات تختص بجلتها بحقيقة
 واحدة كقولنا في تعريف الإنسان انه ماشى على قدميه
 عريض الاظفار بادي البشر ضحاك بالطبع فان جملت
 هذه العرضية تختص بالإنسان لا غير بخلاف كل واحد
 منها لوجود البعض منها في غيره فقولنا انه ماشى على
 قدميه يخرج الماشى على الاقدام الاربعية كالقرد
 والبقر غيرها الا ان لا يخرج الك لوجود البعض قولنا
 عريض الاظفار يخرج مدور الاظفار كالطيور وقولنا
 بادي البشر يخرج مستور البشقة بالشعر وقولنا
 مستقيم القامت يخرج منحنى القامت كالايه والفرسا
 وغيرها ولكن كما قلنا ليس كل من هذه الاوصاف
 الاربعية تختص بالإنسان فقط لا مكان وجود بعضها
 في غيره. واما قولنا انه ضحاك بالطبع فيختص بالإنسان
 فقط

فقط ويخرج ما عداه فمن ثم قال بعضهم ان الرسم
الناقص ما كان بالخاصة اللازمة وحدها او بهما بالجنس
البعيد كتعرفك بالإنسان بالضاحك فقط او بالجسم
الضاحك أما قولنا كوند ريسنا فليما هو أما كوند ناقصاً
فالخريف بعض اجزاء الرسم التام منه التي بها
تتحقق مشابهة للحد التام كتحققها بين الحد التام
والرسم التام كما مر

واعلم ان القوانين العامة على مطلق التعاريف
حدا كانت او ريساً ناقصاً او تاماً هي الشروط الثلاثة
التي من ذكرها اولها ان يكون وجيز اللفاظ وان
امكن فليكن من همتين فقط ثانيها ان يكون منعكساً
اي يطلق على المحدود وحده وكلامه دائماً ثالثها
ان يكون واضحاً ولهذا قيد ان الحد يجب ان يكون
بالاجاب لا بالسلب لكون السلب لا يبين ما هو
موضوعه بل ما ليسا هو غير ان الضرورة قد تنس
احياناً الى حد سالب أما كقلت اللفاظ أما لعجز
الرواية أما كنقص المحدود أما كسهو الفايق

الفصل الثالث في التقسيم

التقسيم والتقسيم صنفان عيانية وعقلية فالعيانية
هي ما تتم عياناً خارجاً عن العقل وهي فصل ما

ما كان متحداً او متصلاً عياناً كاتصال النفس من الجسد
في حال الموت وتقسيم دفة واحدة الى اقسام متعددة وتقسيم
صخرة الى اجزاء كثيرة وامثال ذلك والعقلية هي تقسيم
وتفصل ما كان واحداً الى اجزاء كثيرة وظلال العقل فقط
وتتم بالقول كقولنا الحيوان ينقسم الى ناطق وغير ناطق
ونرسم بانها قول يفرق ما هو في ضمن المتضمن وهو
ضربان الاول تقسيم الاسم ويدعى باخص تسمية فرقة
الاسم الثاني تقسيم الشئ وهذا ما يحق له وحده اسم
التقسيم على الخصوص فتقسيم الاسم هو قول يفرق
اللفظ المشترك الى معانيه المتضمنة فيه كقسم اللفظ
المشترك الى معانيه كلفظ الطيب مثلاً الى المعاني التي
يقال عليها حيث انه يقسم بالنسبة الى تلك المعاني
الى الحيوان الناجح والى سمكة شبيهة بالحيوان الناجح
والى كوكب ثارى وكقسم اللفظ المشابه كذو صفة
الى الانسان المتعافى والى النبط والرواقص عليه
تقسيم بعض الفاظ او اقوال الى ما يمكن ان تناول
به كقولنا ميرم القابل ان يتناول الى مرارة بالنسبة
الى ما كابدته صاحبه هذا الاسم وهي والدة مخلصنا
فعليها السلام من حارة الامم في وقت غلام ابنها
والى سيدة عالية نظراً الى سمو شرفها فيها ودرجتها
الفايقت سمو المليك

ولعمري

والحمد لله ان هذه القسمة المذكورة مفيدة جداً في
اوايد البحث ليكون المسايك والمجاوب متفقين على
معنى اللفظ هكذا فعل يوحنا يرومونيكوس حينما ابتدئ
في المجادلة مع مرفص الانسيا في المجمع الفلورنتيني
لانها حينما اراد الشروع في البحث على الاتفاق فقبل
ذلك اتفاقاً على ما تعنيه لفظت اتفاقاً
واما تقسيم الشئ فهو قول منطقي يعرف الطراو
لكي والكي الى اجزايه ولذلك انواع التقسيم تكون
بمقدار انواع الطراو والكي وبيان ذلك اعلم ان
الطراو والكي يكون بنوعين اي كي بالذات وكي
بالعرض فالطي بالعرض هو ما يحوي اجزاء متحدة
اتحاداً عرضياً اتفاقياً كالطي الجعي مثل عسكس
وبيدر ومدينة وكل كي يشتمل على حالات واعراض
يقبلها فيكون كلياً عرضياً وقسمته عرضية كقسمه الانسا
الى عالم وجاهل ومالك ومملوك وهكذا كل عمل
صناعي كالدار التي تقسم الى اماكن متعددة والطي
بالذات هو ما يتضمن اجزاء ذاتية متحدة اتحاداً
داخلياً كالحيوان المشتمل على الانسان وغيره والانسان
المتفهم نفساً وجسداً والقسمه المفروضة فيه
تكون دائية ويكون بصنفين فمنه ما يشتمل على اجزاء
تقديرية ويسمى كلياً تقديرياً او كلياً بالقوة وايضاً

كلية مشاعاً وكلية منطقياً وهذا هو الجنس بالنسبة الى
انواع التي تقسم اليها والنوع بالنسبة الى افراد
ومنه ما يشتمل على اجزاء وجودية ويسمى الكلية بالفعل
او كلية فعلياً وهو على ثلاث اصناف كل طبيعي وكل
الهي وكله وكل متهم فالكل الطبيعي هما هو ما يتضمن
فيه اجزاء طبيعية كالمادة والصورة بالنسبة كل جسم
طبيعي الكل الهي ويسمى ايضاً كلية صورياً وكلية عقلياً
هو ما يتضمن فيه اجزاء الهي كالجنس والفصل بالنسبة
الى الانواع لان كل نوع يقسم الى جنس وفصل والكل
المتهم ويسمى ايضاً كلية هندسياً فهو ما كانت اجزاءه
خارج بعضها عن بعض لا متداخلة في المكان بكمية
مختلفة كالراس والبطن والمفاصل بالنسبة الى
الانسان وهو ما يشتمل على اجزاء متممة كالحواس
الجنس بالنسبة الى البدن

فاذا تقدر ذلك نقول ان كل تقسيم منطقي ما يكون
تقسيمه كل عرض الى اجزائه العرضية كتقسيم الجيش
والعسكر الى افواج وطعام وغيرها اما تقسيم الكل
التقديرى الى اجزائه كتقسيم الجنس الى انواعه كتجزئ
الحيوان الى الانسان والفرس والنوع الى افراده كتجزئ
الانسان الى بطرس وبولس اما تقسيم الكل الطبيعي
الى اجزائه المركبة الطبيعية كتقسيم الجسم الطبيعي

الى

الى المادى والصورة وللانسان الى نفسا وجسد واما تقسيمه الطلى
الالهى الى اجزائه الالهية كتقسيم النوع الى الجنس والفصل كقسمته
للانسان مثلاً الى الحيوان والناطق اما تقسيمه كما منتهى الى اجزا منتهية
كقسمته للانسان الى الدرس والاعضاء والمفاصل والسنن والاشئ عشره
شراً ويمكن ان يفرض للقسمه قسم اخير اخصه وتكون على
ثلاث انواع الاول قسمه الطلى الى جزائه كتقسيم الجنس الى انواعه
والنوع الى افرادة واللفظ الى معانيه الثانى قسمه الطلى الى اجزائه
وهذا ما يكون كما طبعى الى ذاتياته كقسمته للانسان الى نفسا
وجسد واما الى متمهما متدي كقسمته للجسم البشرى الى ثلثه اجوان
ومفاصل واما كمن كقسمته الذراع الى ثلثه اشبار الثالث قسمته
الموضوع الى خواص يقبلها كقسمته للانسان الى عالم وادى والى
حد واسير فالشئ المنقسم وهو هو الطلى يدعى مقسوماً والاشياء
التي ينقسم اليها وهى الاجزا تدعى اجزا منقسمه او قاسمت فالحيوان
مثلاً ينقسم الى الانسان والبهائم الخرس والحيوان هو مقسوم
والانسان والبهائم الخرس هما الجزان المنقسمان والقاسمان
واعلم اولاً انه من ايجاب المقسوم ينتج احد اقسامه ومنه
تنتج القسمه كقولنا الفرس حيوان فينتج اما انه ناطق او غير ناطق
وبالعكس اى ومن ايجاب احد اقسامه ينتج هو ثانياً من سلب المقسوم
تسلب اقسامه كقولنا الحمار ليس بحيوان فاذا ليس بناطق ولا غير ناطق
ثالثها من ايجاب المقسوم وسلب احد الاجزا القاسمة ينتج الجزء الاخر
كقولنا الحيوان اما ناطق او عديم النطق والانسان حيوان وليس بعديم
النطق فلا انسان اذا حيوان ناطق

وقوانين التقسيم الى قواعد وشروط خمسة اولا ان الاجزاء المنقسمة تكون
متقابلة ولا يجب ان يكون جزاء متضمناً في جزء ومثلاً عليه بنقص هذا الشرط
لا يصح تقسيم الحيوان الى مائة وناطق ثانياً ان الاجزاء القاسمة توازي المقسوم وتنعكس
عليه وينقص ٦ هذا الشرط لا يصح قسمة الحيوان الى ناطق وصاهل ولا الى
وايت وطاير كونه يوجد قسم اخد كالحيثان وغيره ثالثاً ان تكون القسمة
بالفاظ وجيزة ولذلك لا يحسن ان يقسم الحيوان الى ناطق وصاهل وزاير وامثالها
كونه بعيداً وتقتضي الفاظ شتى بل الاول ان يقسم الى ناطق وغير ناطق رابعاً
ان يكون يا جزاء قريب لا اوساط لها لئلا ان هذا الشرط يطلب للتقسيم الغير
المتوسط حيث ان التقسيم يكون بنوعين اي بلا وسيط وبوسيط فيكون
التقسيم بلا وسيط حينها لا يتوسط شئ بين المقسوم وبين الاشياء القائمة
كتقسيم الطير الى الذاتي والعرض ويكون التقسيم ويكون التقسيم بوسيط
متى توسط بين المقسوم وبين الاجزاء القاسمة شئ كتقسيم بورفير
الطيان الخمسة وتقسيمه اربطة المفولات العشر وقد يطلب للقسمة
شرط اخر يكون خامساً وهو ان تكون القسمة محدودة حدود حتى لا
يحتاج ان تنجز الاجزاء القاسمة ثانياً الى ما فوق يفوق الحدود حيث
ان القسمة المفردة وعدم القسمة منزلة واحدة وما قسم هكذا
بحسب تبليلا كما يبان واضحاً وليكن هاهنا نهاية القسم

الاول في الامور المتعلقة بالتصور

وتتولد القسم الثالث

في الامور المتعلقة بالتصديق والحكم وهو ثالث فعل العقل

القسم

القسم الثاني من الايضاحات المنطقية

في التصديق **اي الحكم وما يتعلق به**

انما اذ تكلمنا فيما يتعلق بالتصور الذي هو اول فعل من افعال
الثالثت فها ت لان تتكلم فيما يتعلق بالفعل الثاني منه وهو التصديق
الذي يدعى عنصرا الفلاسفة حقا ايضا لسبب انه فعل عقلي
يدور العقل الحكم على الموضوع الذي تصورناه تصورا ساد **جا**
كذا باثبات او نفي اي حجاب او سلب او لانه فعل عقلي يحمل
شيئا على شيء ولذلك كان الحكم بحسب هذه الكيفية نوعين
موجب وسالب **فالحكم** الموجب هو ما يقول او يحمل شيئا
على شيء ويسمى مطابقا وموافقا والفيلسوف سماه تاليفا
لكونه يوفق ويقرب الموضوع مع المحمول **والحكم** السالب
هو ما يرفع وينزع شيئا عن شيء ويسمى مخالفا مغايرا وار **يطو**
سماه تقسما لكونه يقسم او ينزع المحمول عن الموضوع وغايته
هو المعرفة فقط ان كانت نظرية او المعرفة والعمل ان كانت
عملية ويقسم بحسب ذاته وما هيته الى قسمين اي
الى القضية والنسبة الى النظام **والقضية** ينظر
اليها بصنفين اي بحال مطلق وحال مضاف فالحال المطلق
قائم في ماهيتها وكميتها وكيفيةها وحالها المضاف قائم بلوا **حقها واحكامها**
اي ينسب بعضها الى بعض وذلك بحيث مقابلتها وتساويها
وعكسها فلذلك نتكلم في القضية بحسب هذين الحالين

بما بمقالتين وياحقدهما ياخرى ثالث في النظام ولا ت
المطلق مقدم على المضاف طبعاً فيجب تقديمه وضعاً فمنا
ثم تشريح أولاً بحال القضية المطلق ثم **و** نليه بحالها المضاف
إذا هذا القسم مشتملاً على على ثلث مقالات

المقالات الأولى

في ماهية القضية ومادتها وعوارضها وكيفية اعتبارها وتقسيمها

وهي عشرة أبواب **و** **و** **و** **و** **و** **و** **و** **و** **و** **و**

الكتاب الأول

في ماهية القضية وشرح أسماها

قال الفيلسوف في الفصل الرابع من كتابه الأول في الترجمة
أن كل كلام لا يوجد فيه سلب وإيجاب فهذا إنما ينبغي
للفصاحة وإنما المنطق يقتضيه القضايا التي توجب سلب
ومن ثم أن لها الفيلسوف بتأعريف كثيرة **فأولاً** عرفها في
الفصل الأول من كتابه الأول في كل المشكلات الأولى
بانها قول موجب أو سالب فكانه يقول بان القضية
قول به نحكم على الشيء أنه كذا إما بإيجاب كقولنا زيد
هو حيوان إما سلب كقولنا زيد ليس بحمار **ثانياً** قد عدها
في الفصل الخامس من كتاب الترجمة بانها قول دال على
شيء أنه موجود أو ليسا **بوجود ثالثاً** قال في كتاب حل
المشكلات بانها قول حكيم أو قول مترجم الحكم أو قول
مولى

مؤلف من موضوع ومحمول ورابطته **رابعاً** قد حدها في
الفصل الرابع من كتاب الترجمة بأنها قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب. فالقول وهو القول
المركب في القضية المملوكة او المفروضة العقلي المركب
في القضية المعقولة. **جسداً** يشتمل على الاقوال
التامة والناقصة سواء كانت الاقوال التامة اخبارية
كزيد قائم او قام زيد او انشأ به كاضرب ولا تضرب واسواء
كانت الاقوال الناقصة اضافية كغلام زيد او تقيدي كحيوان
الناطق فالقول يشملها جميعها. وقول يصح ان يقال لقائله
انه صادق او كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائية
كلها كالامر والنهي والدعاء والاستفهام وغيره كالنداء
وامثاله لانه لا يصح ان يقال لقائله انه صادق فيها او كاذب
والقضية تسمى قضيه وخبراً ومُنْعَرِضاً وترجمة
لاسباب مختلفة. فاولاً تدعى قضيه وذلك مشتق من
القضا وهو الحكم وهي كذلك حيث انها تقتضي وتورد
الحكم على الشيء ونجزم بان كذا او ليسا كذا ولذلك تسمى
قولاً جازماً ايضاً. ثانياً تسمى خبراً وترجمة فتدعى
خبراً لكونها تخبر عما في الالهام معلنة اياه الى الخارج
ولهذا المعنى ايضاً تدعى ترجمه لكونها ترجمات العقل
ثالثاً تسمى متعنرضاً لكونها تعرض معنى الشيء على
الضمير القضية اذا تسمى بهذه التسميات لكونها تدل

على قول مترجم من العقل يعرضه على الغير بالاخبار بطريق
الحكم والقضا جازماً انه كذا أو ليس كذا **وور**

الباب الثاني

في مادة القضية

انه يوجد في القضية اربعة اشياء كما يوجد في كل مركب
طبيعي اعني مادة وصورة وكمية وكيفية. فمادة القضية
صنفان بعيدة وقريبة. فالبعيدة هي الامور التي تبث
عنها القضية من حيث انها من ضد ويرت وممكنة وممتنعة
والقريبة هي الحدود التي تتركب منها القضية بمعنى
موضوع وعمول حيث ان كل قضية تتألف من جزئين
احدهما موضوع والاخر عمول. فموضوع القضية هو
ما يصير عليه اثبات الشئ او نفيه. وعمولها هو ما يحمل
على الموضوع اي يحكم عليه به ولهذا يقال يقال ان
المحكوم عليه بالقضية هو الموضوع والمحكوم به هو
العمول. واما الرابطة فليست هي حراً بل هي في القضية
للدلالة على اتحاد الحدين ونسبتها لبعضهما او على عدم
اتحادها وانتزاع تلك النسبة اي هي لفظة دالة على
النسبة الكمية التي بها يرتبط العمول بالموضوع ان
كانت القضية موجبة او على انتزاع هذه النسبة
ان كانت سالبة ويعبر عنها بالناظر الضمير مثل

هو

هو أنت أنا وتكون متضمنة في كل قضية أما ظاهرها
أو مضمناً مثال ذلك قولنا زيد هو إنسان فالموضوع
بهذه القضية هو زيد المحكوم عليه والمجهول فيها
هو الإنسان المحكوم به على زيد والرابطة فهي لفظ
هو والالت على اتحادهما **و**

الباب الثالث

في صورة القضية

أ أنه ليوجد فرق ما بين المادة والصورة نظراً إلى تعيينها
فالمادة من شأنها أن تكون دائماً أمراً عيني معيناً كالخشب
مثلاً فهو شيء عيني معين بذاته لا يكون سريراً أو كرسيّاً
لأنه قد يكون صالحاً لهذا وغيره على حد سوى ولا
يتعين لأحدهما أما الصورة فلها شأنها أن تكون أمراً
معيناً يتعين بها ذلك الشيء يدخلها على المادة ويتقوم
عنها . فلهيئة السريد والصنم الراخلت على الخشب
والحجر عن رسوم صناعة النجارة والنحاتت هي الشيء
المعنى والمحدود والمحدود . فصورة القضية ليست
هو شيئاً آخر سوى نظام الحدود المعبر بهذه التسمية
المكبئية التي بها يرتبط الموضوع بالمجهول وتدل عليها
الرابطة تسميت الدال أهم المدلول وبها تتعين القضية
وتتحدد لأن تكون كذا وكذا وقد نبهنا في الباب السابق

ان الرباطة بعبر عنها بلفظة هو وامثالها في قولنا زيد
هو كاتب وقد تكون هذه الرباطة على زمينته . فالاولى
اللفظية هو في المثال المذكور . والثانية مكان ويمشي
في قولنا كان زيد قائما وزيد يمشي فالزمينيت توخذ للدلالة
على زمن معين من احوال الزمنية الثالثة وغير الزمنية
توخذ بالتوسيع ولا تنحصر باحد الازمنية .

الباب الرابع

في كمية القضية

كمية القضية هي فساحة الموضوع اى هي امتداد موضوعها
واشتغالها على كثيرين او حصرا واشتغالها على قليلين
وذلك لان موضوع القضية اما جزى اما كلى فالكلى
موضوعها جزيا فتسمى خصوصية وان كان موضوعها
كليا فلا تخلو اما ان يبين كمية ما عليه الحكم اولافان
لم يبين فتسمى مزلملت وان يبين فلا تخلو اما ان يكون الحكم
على كلى وترعى بصورة كمية او على بعض وتسمى خصوصية
جزئية حال هذا الحكم اذا في عموم وخصوصه واهماله
هو كمية القضية وعلى موجب حصص القسمة المذكورة
تكون انواع القضية بتصور الكمية اربعة اولها خصوصية
وهي ما كان موضوعها شخصا معينا كقولنا ايجابا بطرس
رسولا زيدا ليسد يكاتب ثانياها مزلملت وهي ما كان موضوعها

وسلبا

كلية

لأنه لكنه عرّف اللفظ المبين كميته ما عليه الحكم كقولنا
 الإنسان حيوان والحيوان ليس بشيء ثالثها محصورة كلية
 هو ما تصدرت باللفظ المبين كميته ما عليه الحكم إيجاباً
 وسلباً كقولنا الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوانات
 بحجج. رابعها محصورة جزئية وهي ما تصدرت باللفظ المبين
 كميته ما عليه الحكم من حيث البعضية كقولنا بعض الإنسان
 تقى وبعض الإنسان ليس بتقى **و** **و**

الباب الخامس

في كيفية القضية

كيفية القضية هي حالة الدلالة على كيفية المعنى
 نظراً إلى إيجابه وسلبه وصدق وكذب من هذا القبيل تقسم
 القضية تبصير الكيفية إلى موجبة وسالبة وصادقة
 وكاذبة لأن الإيجاب والسلب هما المرادان خاصة في
 كيفية القضية وذلك يدعى كيفية ذاتية بالنسبة
 إليها أما الصدق والكذب فيانحطان بها. وفي الفصل
 الذي يليه بنحواصتها. فنقول إن كيفية القضية هي
 إيجابها وسلبها. بحسبها هي موجبة وسالبة فمثلاً
 لأنها خاصتها ويدعيان كيفية عرضية بالنسبة إليها
 فلذلك نتكلم بهذا الفصل في إيجابها وسلبها وذلك لأن
 حال الحكم المقدم تقديراً في الفصل السابق ما يكون

بحسبها هي موجبة وسالبة ومثبتة
 لأنها خاصتها ويدعيان كيفية عرضية بالنسبة
 إليها ولذا نتكلم بهذا الفصل في إيجابها وسلبها

في القضية بتسبب معنى الى معنى بايجاب واثبات واما
سلب ونقي اما ان يكون في القضية بايقاع النسبة بين
المحمول والموضوع اعني حكما بانحاء المحمول بالموضوع واما
ان يكون بانتزاع النسبة المذكورة اعني حكما بسلب المحمول
عن الموضوع فان كان الاول فالقضية موجبة كقولك كل انسان
حيوان وان كان الثاني فالقضية سالبة كقولك لا شئ من الانسان
يجمد ومن ثم عرق الفيلسوف للايجاب في الفصل السادس
في كتاب الترجمة اي القضية بانه تقدير شئ على شئ اي
بايقاع النسبة للحكمة كما في المثال الاول وعرف السلب بانه
رفع شئ على شئ اي منزع النسبة المذكورة التي مقرونها
سلب المحمول عن الموضوع كما في المثال الثاني : السلب
والايجاب يكونان في القضية الحملية والشرطية سواء كانت
الشرطية متصلة ومتفصلة ولكن خاصت للايجاب في
القضايا الحملية هو الحكم بوجود شئ لشئ اي بوجود
عمول الموضوع والسلب فيها هو الحكم بلا وجود شئ لشئ
اي بعدم وجود عمول الموضوع واما في القضايا الشرطية
الايجاب في المتصلة هو الحكم يلزم احدى القضيتين
للاخذ اي يلزم الثاني للمقدم وهو لزوم وجود النهار
لطلوع الشمس في قولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار
موجود والسلب فيها رفع هذا اللزوم والاتصال مثل
قولك ليسنا اذا كانت الشمس طالعت فالليل موجود واما

الايجاب

الإيجاب في المنفصلة هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين
للاخرى كقوله العدد اما زوج اما فرد والسلب فيها
رفع هذه المباينة كقوله ليس اما ان يكون العدد زوجا
واما منقسما بمقسما وبيني

والقضيت التي حكمها الإيجاب تسمى موجبة والتي
حكمها السلب تسمى سالبة والسلب اخس من الإيجاب
لان الإيجاب حكم بوجود شئ لشئ لانه حكم على نسبة
وجودية بين الموضوع والمحمول والسلب حكم برفع
ذلك الوجود وعدمه بالنسبة الى الموضوع لانه حكم
برفع وجود النسبة بين الموضوع والمحمول ولا ريب
ان الوجود افضل من العدم وما عدا ذلك فان الوجود
اسبق في الوجود من العدم لانه لا يتحقق رفع شئ
في الوجود دون وجوده او لا في الوجود فكل عدم لا
يتحقق في الوجود الا بالوجود واما الوجود يتحقق
دون العدم ومن هذا التقدير ينتج ان الإيجاب مستغنى
عن السلب اما السلب فعارضا على الإيجاب فكانت
الإيجاب او لا بالنسبة اليه واعلم ان السلب لا يتحقق
في القضية الا بإيراد أداة السلب في الصدر الرابطة
كما سيبي بيان ذلك في المعدل وست

البناس

في خاصة القضية

القضية هي نوع للقول المنطقي ومن خواص القول المذكور
الصدق والكذب فتكون اذا خاصة القضية صدقها او كذبها
وهذه الخاصة تلتحق بها بحسبها هي موجبة او سالبة اذ
كان ذلك خاصة السلب والاحباب ولان الصدق على معان
فلنورد هاهنا بطريق الاختصار ليعلم ايا منها هو المراد
ولبيان ذلك اعلم ان الصدق في جنسها هي مطابقة الشيء
مع قانونه وقياسه مثلاً مطابقة الصورة مع اصلها ومطابقة
المعرفة والكلام والكتابة مع الموضوع بحسبها هو في ذاته
والكذب هو مخالفة القياس والموضوع وذلك يكون
على انواع وحصرها فلا سعة بثلاث اصناف تشتمل على
انواع الصدق والكذب . الاولى وادنى ومنطقية . وذلك
لان ما يقال عليه انه صدق اما ان يكون شيئاً وجودياً مطابقاً
لمبادئه اما تصورياً مستقيماً مطابقاً لحكم العقل اما قولاً
مطابقاً وموافقاً لموضوعه العيان اي لمدلوله الخارج
فالاول فالصدق الهوى ويدعى صدق الوجود ايضاً لانه
هو مطابق الموجود مع مبادئه فالانسان البشري مثلاً
يكون انساناً بشرياً حقاً وصدقاً متى طابق مبادئ الانسان
البشري اي متى كان ممتلكاً للمبادئ التي تقيم الطبيعة البشرية
في نوع وجودها البشري وهما الجسد والروح الناطقة وهذا
الصدق يطلق على كل موجود حقيقي ولهذا يسمى الهياً
كونه

كونه خاصية الموضوع الهى اى الموجود كما اشترنا الى ذلك
فى فصل الخاصة. وبخلاف ذلك يكون ذلك الشئ كاذباً متى
لم يكن محتلاً مبادى الشئ الذى يشبه نوعه كالتصديق
المشابهة القضية والصورة المنقوشة يشك انسان فالتصديق
قضيت كاذبة والصورة انسان كاذب يكذب الهى وان كان
الثانى فاما ان التصديق يوافق حكم العقل ويطابقه فيكون
الصدق ادبياً ويدعى حكم الذمة ايضاً وان لم فالكذب
ادبى هو المنهى عنه ومتركبه يخطى لا يضا حد بخلاف
ما فى ضميره وان كان الثالث اى ان كان مطابقة القضية
او القول لموضوعه العيانى فالصدق منطقى ويدعى ايضاً
صدق الدلالة حيث ان القول الدال يدل بالصدق على ما
وضع للدلالة عليه. وما يهنا هنا من انواع الصدق والكذب
المورد الصدق والكذب المنطقى اعنى صدق القول مع
المدلول الخارجى وكذبه قايماً باختلافه عن الموضوع المتميز
منه عياناً. فاذا تقر ذلك وتمت به فهم
المبتدى يقول ان كل قضية اما تطابق الموضوع او لا
فان كان الاول فهى صادقة كقولك ايجاباً للانسان حيوان
وسلباً للانسان ليس بفرس. وان كان الثانى فهى كاذبة
كقولك ايجاباً للانسان حيوان صاهل. والسلب للانسان
ليس بناج. وذلك لان القضية حكم على الشئ انه كذا او
خلافه فان وافق الحكم الموضوع فهى صادقة والا فكاذبة

ومن ثم قال افلاطون ان القول لا يكون صادقا اذا ما قال
الشيء خلاف ما هو ولكل من الصدق والكذب انواع وصدق
القول يكون على ثلثة انواع. اوّل ضرورة مطلقاً متى
لم يكذب ابداً نحو الانسان ناطق ثانياً ضرورة مطلقاً لا امر ما نحو
الزنجى اسود وثالثاً ليسا بضرورة الصدق والكذب بل ممكن
الامر بين اى صدقه وكذبه ممكنات كقوله العالم بار فهذا هو الاول
بحويان انواعاً متعددة وكل نوع منها يحوي ايضاً اضرب
متعددة وهانحن ناتي بتفصيلها فنقول اوّل ان ضرورة
صدق القول مطلقاً تكون باربعة انواع. الاول اذ يكون
المحمول مزايا الموضوع ويكون ذلك في اربعة اضرب
اوّل بمقولة الجنس القريب على النوع كقوله الانسان
حيوان. ثانياً بمقولة الجنس البعيد على النوع كقوله
الانسان جوهر. ثالثاً بمقولة الفصل القريب على النوع
كقوله الانسان ناطق. رابعاً بمقولة الفصل البعيد على
النوع كقولنا الانسان حساس و

النوع الثاني اذ يكون المحمول شيئاً واحداً مع الموضوع
ومساوياً له بالاعتكاس ويكون على ضربين. اولهما اذا
كان المحمول واحداً مع الموضوع بالذات دون المعنى كقوله
عدل الله هو رحمته ورحمته هي عدله فان الرحمة والعدل
شيء واحد بالذات لا بالمعنى ثانيها اذا كان المحمول واحداً
مع الموضوع بالذات والمعنى كقوله الانسان حيوان

ناطق

ناطق والرحمة الالهية هي مبدأ العفة والسيف حسام
 وما شغل ذلك **وودوودو** النوع الثالث اذ يكون المحمول
 لازماً له ومساوياً له بالانعكاس ويكون أيضاً على ضربين
 اولهما يحمل الخصاصة على الموضوع من حيث هو هكذا كقولنا **الخاصة**
 الانسان ضاحك اي من حيث هو انسان والضاحك هو انسان
 او يحمل خاصتين معاً على الموضوع كقولك الكدة ما
 زوج اما فرد **ثانيهما** يحمل ما هو مرتبط بالموضوع ضد
 كقولك التوليد واحد هو فساد الاخر وفساد الواحد
 هو توليد الاخر **وودوودو** النوع الثالث اذ يكون المحمول
 علت للموضوع ومساوياً له بالانعكاس ويكون على ضربين
 ايضاً **اولهما** يحمل المعلول على علت كقولنا المسيح هو
 خلاصنا اي علت خلاصنا **ثانيها** يحمل علت على
 المعلول كقولنا خلاصنا هو المسيح لانه لما كان المسيح
 علت خلاصنا فكان خلاصنا معلولاً له ومنه كقولك
 الله هو نجاتنا هو الله **وودوودو** نقول ثانياً اما ما ليس **ونجاتنا**
 بضروري الصدق والكذب هو النوع الثالث من انواع صدق
 القول المقدم تحديراً فهذا انما يكون بين الموضوع والمحمول
 الذين لا يراخداً احدهما حقيقة الاخر ويكون بثلاث
 اضرب **اولها** يحمل ما يمكن ان يكون غالباً كقولك الربا
 نجس ايناهم **ثانيها** يحمل ما يمكن وقوعه نادراً كقولك
 هذا انسان ذو ريتين **ثالثها** يحمل شئ وهي متراب به

كقولاء اللاعب بالزار مظفر فهذه انواع صدق القول وضروب
كلام نوع منها **ونقول ثالثاً** اما كذب القول فصنفان

ممتنع الصدق وممكن الصدق فلاول يكون بضربين او لا
ممتنع الصدق مطلقاً كقولنا الحجر حساس . ثانياً ممتنع الصدق
بمعنى غيب مستطاع عند المخلايق وعند الله مستطاع كقولنا
البكر ولدت والشمس وقفت والنازع دمت الحراق والاعراض
قامت بذاتها . والثاني اى الكذب الممكن الصدق يكون على
ضربين ايضا لانه او لا اما يكون ممكن الصدق على الإطلاق
وهذا يكون فيما ليس بكاين وممكن ان يكون كقيامته الميت
بالنسبة الى قدرة الله ثانياً اما يكون ممكن الصدق بالاتفاق
وهذا يكون في الكاين الذى من شأنه ممكن لا يكون كعالم
زيد فلاول ممكن على الإطلاق بالنسبة الى قدرة الله
والثاني اتفاقي

الباب الحسابع

في تقسيم القضية وفيه فصلان

الفصل الاول

في تقسيم القضية اولا الى بسيطة ومركبة

انه لما كان للقضية اقسام اولية واقسام ثانية فافتراضها
لها تقسيمان فبالترتيب الاول تقسم الى اقسام اولية
وبالثانية تقسم الى اقسام ثانية وذلك لان القضية تقسم

روزگار

أوّلها إلى بسيطت وإلى مولفت كما جاء من الفيلسوف في
 الفصل الخامس من كتاب القضية وكل منها يقسم إلى
 أقسام كما سيأتي فاقسام الأقسام هي أقسام القضية
 نفسها وللمها ليست أقساماً أولية بل أقسام ثنائية
 لأنها إنما تنقسم إليها القضية ثانياً وبواسطة البسيط
 والمركب. وإنما انقسمت القضية إلى هذين القسمين
 لا غير وذلك لأن القضية إما تشتمل على الموضوع
 وحمل فقط أو على أكثر من ذلك فإن كان القول بالقضية
 حملاً بسيطاً كقولك الإنسان حيوان لا شتما لها على
 قول واحد بسيط والمراد بالقول البسيط هو ما لم ينحل
 إلى تصايا بل يشتمل على رابط واحد وان كان الثاني
 أي أن كان القضية تشتمل على أكثر من موضوع وحمل
 فعلاً كان أو قوة فهي مولفت لا شتما لها على قولين
 بسيطين ينحلان إلى قضيتين تحويان علاقيتين وهي أعني
 المولفت نوعان مولفت ظاهرة أي فعلاً ومولفت تقديرية
 أي قوة بأوضح عبارة نقول إما أن يكون التاليف فيها
 واضحاً أو غير واضح. فإن كان واضحاً فتسمى مقتضية
 لاقتراحها بقضيتين فيها واضحاً أو غيبياً واضح. فإن كان
واضحاً فتسمى الواجب تفسيرا لها لا تاليفها لا يتضح من أول
 نظر إلا بهامر فيحتاج إلى شرح وتفسير فتسمى بقضيتين
 ظاهرتين وتشرح بهما ولذلك تدعى الواجب تفسيرا لها

واضحة وتسمى واضحة وان كان غير

كما ذكرنا. اما القضيتان اللتان تتفست بهما وتشرح يدعيان شار
حتى مفسرتين وكلاهما منها اى او من نوعي المولفة يكون على
الحاء مختلفان لان القسم الاول منها يكون على خمسة انواع
والثاني يكون بحسب انواع ايضا سيأتي تفصيلها **في**
اما انواع القسم الاول فهي هذه **اما** عطفية **اما** استدلالية
اما سببية **اما** شرطية **والشرطية** اما متصلة اما
منفصلة **فالعطفية** هي ما كانت مولفة من قضيتين سادجتين
يتوسطها حرف عطف سواء كان التاليف فيها بالقوة كقوله
بطرس وبولس يكتبان واريستو كخطيبا وحكيما او كان
بالفعل كقوله بطرس يكتب وبولس يكتب واريستو كان
كان خطيبا واريستو كان حكيما. **الاستدلالية** هي
ما كانت مولفة من قضيتين يتوسطهما حرف استدلال
كقوله ولو ان زكي العقل لا يدرس كثيرا ولكنه يحصل
معلماً وكقوله قام بطرس لكن بولس جالس. **الشرطية**
هي ما كانت مبنيّة على لزوم شئ لشي او رفعه عند ثبوت
الشرط **والاول** كقوله ان كان الدخان مرتفعاً فالنار موجودة
والثاني كقوله ان مات زيد باراً فلم يهلك. وهي اما
متصلة ان كان ما بينها وبين متبوعها نسبت اتصال
اي نسبت **الاتصال** الى نسبت المتابعة واللزوم كقوله
ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود اما منفصلة
ان كان فيما بين جزئيهما نسبت الانفصال اي نسبت العناد
والمباينة

والمباينة وقد يتوسط بين جزئيهما حرف تفصيل تقسيم
 كقولك العدد اما زوج اما فرد وزيد اما راقد واما مستيقظ
 ثم المتصلة قسمان اما لزومية ان كان الحكم فيها يصدق
 التالي مستلثا من تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة
 ذلك كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فهو حساسا اما اتفاقية
 ان كانت بخلاف ذلك اعني ان كان صدقها لا لعلاقة توجب
 ذلك بل يجهل صدق الجزئين على سبيل الاتفاق كقولنا كلما
 ما كان الانسان حيوانا ناطقا فالفرد حيوان صاهل
وامتنعت اما غير حقيقية اما حقيقية فالغيب
 حقيقية هي التي يكون الحكم فيها بغيب تنافي بين جزئيهما
 اي لا ينافيان بعضهما نحو ان الانسان اما ناطق اما ضاحك
 وهذه لا عبرة لها في العلوم والحقيقة هي التي يحكم فيها
 بالتنافي بين جزئيهما صدقا وكذبا نحو العدد اما زوج
 اما فرد وهي على ثلاثة اقسام اما مانعة الجمع والمخلو
 معا كما مثلنا في العدد وكقولك الحيوان اما ناطق اما غيب
 ناطق اما مانعة للجمع فقط دون الخلو كقولك اما ان
 يكون هذا الشئ حيوانا ام شجرا اما مانعة للخلو فقط
 ووالجمع كقولنا زيد اما ان يكون في البحر اما ان لا يغرق
فهذه هي اقسام القضيتين البسيطة والمولدة على
 حسب الطريقة الراجحة بين عامة الفلاسفة اما
 فلا سفة العرب فخصوها بالحمالية والشرطية والشرطية

الى المتصلة واقسامها والى المنفصلة واقسامها وقالوا في
 تعريف كل من القسمين ان المحكوم به وعليه في القضية ان
 لانا مفردتين سميت حملية والا فشرطية اما العنادك
 فقال في بيان اقسامها ان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة
 الحكمية او انتزاعها فان كانت النسبة بثبوت مفهوم لمفهوم
 بالقضية القايلة بايقاعها او سلبها حملية وان كانت يثبوت
 مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر او يثبوت مبانته مفهوم عند
 اخر فالقضية القايلة او انتزاعها شرطية وعلى موجب هذا
 التقسيم فتكون اصناف القول المولفة منه القضايا ثلثة حملية
 وشرطية متصلة وشرطية منفصلة وشرطية منفصلة

الفصل الثاني

فإن تقسيمه مطلق التقسيم ثانياً إلى ما تقدم اليه بحسب
موادها ومصورها وكيفيتها وخواصها ووجودها وامكانها
وامتناعها وعدولها وتحصيلها وغير ذلك وهو
القضية سواء كانت بسيطة ومولدة حملية أو شرطية
أما ضرورية أو ممكنة أو محتججة أما موجبة وسالبة أما
صادقة أو كاذبة أما معدولة أو عسلة أما عسوة أو ضمنية
والمحسوة أما كلية أو جزئية وأما مطلقة أو موجبة فنظراً
إلى هذه الأحوال والتصورات تقسم القضية على الإطلاق
أو كما يحسب المادة القديمية أي الكدود إلى بسيطة وإلى

مؤلف

مولفة فالبيضة تقسم ثانياً الى مركبة من كلمتين وتناوب وتثبت.
 فالاولى متى كانت متضمنة فعلاً ينوب مناب الموضوع والمحمول
 والرابطة كقولك انقلس. الثانية هي ما كان محمولها كلمة
 اي فعلاً اولف مشتقاً كقولك بطلس يتفلسف او بطلس المتفلسف
الثالثة هي ما صرح فيها بلفظ الموضوع والمحمول والرابطة
 كقولك هو متفلسف والمولفة تقسم ايضاً ثانياً الى الاقسام
 العشرة المقدم شرحها في الفصل السابق. ثانياً تقسم القضية
 بتصور مادتها البعيدة الى ضرورية وممكنة وممتنعة فمن
 ثم كانت الحجيات ثلث هو بحسب حالات مواد القضية
الثلث. ثالثاً تقسم القضية بحسب الصورة التي هي الكيفية
 الذاتية لها الى موجبة والى سالبة. رابعاً تقسم القضية
 بحسب خواصها التي هي كيفية عرضية لها الى صادقة
 والى كاذبة خامساً ويتصور الكمية تقسم الى كلية وحديثة
 ومهملة وعصوية سادساً تقسم القضية نظراً الى
 الزمان الى ماضية كنص والى حاضرة كنصر والى مستقبل
كسوف ينصر. تقسم سابعاً واخيراً بتصور الصانع
 الى حملية وكلامية الحملية وغنيها اما معدولة اما وغير حملية
عصلة اما مطلقة اما موجهة اما مقيدة
 فهذه هي اقسام القضية فلناخذت بشرح ذلك في الايوب
 التالية موضحين الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ
 من بيان احكام الحملات
 الحملات

الباب الثامن

في القضية المحلية وهو سبعة فصول

اعلم ان احكام القضية المحلية كثيرة فاقالت من الثارتعداد
الا يواب بهذا المختص المختص فتخص جميع احكام القضية
المذكورة نظر الى حالها المطلق بهذا الباب وما امكن الاهتدا
الى معرفته من احكام للمليات مما سبق شرحه فلا نعيد هنا
للاختصار بل نشير اليه اشارة جزئية ~~وهو~~

الفصل الاول

في الاجزاء التي تقوم منها القضايا المحلية

القضية المحلية انما تتم بثلاثة امور الموضوع والمحمول
والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان
علقت علاقة وت نسبت بين الانسان والحيوان ما لولاها
لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وقد وضع لهذه
النسبة لفظ يدل عليها ودعى رابطت كما هرجنا فيما تقدم
والقضية باعتبار الرابطت تكون اما ثنائية اما ثلاثية
لانها ان ذكرت فيها الرابطت كانت ثلاثية وان حذفت
لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية ~~وهو~~
واعلم انه قد يستغنى عن افراد لفظ هو للدلالة على النسبة
المذكورة في بعض القضايا وذلك حينما يكون المحمول كاسمة

مثلا

مثل قولك بخرس يضرب أو اسماً مشتقاً مثل الضارب
 والابيض في قولك زيد الضارب والحايط الابيض وذلك
 لأن تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود
 لموضوع كذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل
 على الضرب والبياض الموضوع له ولقد تتركب القضية
 الحملية من لفظتين واحدة وتسمى قضية مركبة من كلمتين
 واحدة وهي التي اقتصر فيها على لفظ الظاهر فقط وقيمة
 بدلاً عن الموضوع والمحمول والرابطة كقولك اتكلم
 كما سبق تقرير ذلك وتقدم تقرير تسميت الأجزاء المذكورة

الفصل الثالث

في القضايا الموجبة والسالبة من الحموليات

القضية الحملية إما موجبة أو سالبة وذلك لأنه
 إما أن يكون الحكم في القضية بإيقاع النسبة الحكمية
 أو بانتزاعها أي إما أن يكون النسبة الكائنة بين
 الموضوع والمحمول نسبت بها يصح أن يقال الموضوع
 محمول إما نسبت بها يصح أن يقال ليسا بمحمول ^{الموضوع}
 فإن كان الأول فالقضية موجبة كقولنا الإنسان
 حيوان فإن الحكم فيها هو باتحاد المحمول بالموضوع
 وإن كان الثاني فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس
 بحجر فإن الحكم فيها بانتزاع النسبة الحكمية أي

الى سلب المحمول عن الموضوع **و**
واعلم وان كل قضية موجبة يجب ان يكون فيها ايقاع
النسب اي يلزم عمول كل قضية موجبة ان يناسب
الموضوع ولا فتكون القضية كاذبة كقولك الخا مدحى
ولقد تكون القضية الموجبة مناسبة متى كان المحمول
مناسبا للموضوع ولو لم يكن من ذات الموضوع كقولك
الا بيضا حلوا بالنسبة الى السكر وايقاع النسب بين
الموضوع والمحمول تكون بحسب انواع ضرورية صدق
القول اي صدق المحمول على الموضوع كما مرّ تقدير ذلك
في الباب السادس **و**

الفصل الثالث

في القضايا الصادقة والكاذبة
القضية الحقيقية اما صادقة اما كاذبة وذلك لا الحكم فيها
على الشئ اما يكون كما هو او بخلاف ما هو فان كان الاول
فهى صادقة نحو الانسان حيوان ناطق وليس هو بحية
صاهل وان كان الثانى فهى كاذبة كقولك الانسان حية
صاهل وليس هو بحية ناطق واختصارا نقول انه متى
وافق الحكم الموضوع الخارج عن العقل والقضية صادقة
وان لم يوافق فهى كاذبة كما مثلنا **و**

الفصل الرابع

في القضايا المحصلة والمعدولات من الحملات

القضية الحملية اما معدولة واما محصلة. فالمعدولة هي ما كانت فيها ادات السلب معدولة عن صدر الرابطة مثال قولك زيد هو لا يصير او غي يصير وتدعي الغي الوجودية ايضا وذلك لانه لا بد من ان يكون احدا جزايتها غي وجودي او كليهما وتدعي المتغيرة ايضا وذلك لانه بدخول الرابطة على حرف السلب يتغير معنى الفغية كما تقدم ومن ثم يكون حرف السلب فيها دائما اما جزاء من الموضوع او من المحمول او من كليهما فالاول كقولك اللاحمي حماد والثاني كقولك زيد غي يصير. والثالث كقولك الغريحي غي نام هي اما موجبة اما سالبة. فالمعدولة الموجبة هي ما كانت فيها الرابطة داخلت على حرف السلب كما مثلنا بقولنا زيد هو لا يصير او غي يصير لان هو ربطة ما بعدها بالموضوع وصيرته حرف النفي السلب جزاء من المحمول فصار حرف لا او غي مع ما بعده شيا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات وقد هكذا فيما اذا كان حرف السلب جزاء من الموضوع اي واقعا في جانب الموضوع والرابطة داخلت عليه. والمعدولة السالبة هي ما كان فيها حرف السلب داخل على الرابطة كقولك زيد ليسا هو غي يصير كاتب الموجبة المعولة اما معدولة الموضوع وذلك

متى حكم فيها بامر وجودى على الموضوع عدى كما فى
المثال الاول واما معدولة المحمول وذلك متى كان الحكم
فيها بحمول عدى على موضوع وجودى كما فى المثال الثانى
واما معدولة الطرفين وذلك متى حكم فيها بامر عدى على
امر عدى كما فى المثال الثالث. والسالبية المعدولة ايضا اما
معدولة الموضوع كقولنا الا حى ليسا هو بنام او معدولة
المحمول كقولنا زيد ليسا هو غيى بصيى او معدولة الطرفين
نحو الانسان ليسا هو لحيوان اى ما كان غير انسان ليسا
هو غيى انسان حيوان بل حيوان ولكن مطلق العدول لا يفهم
غالباً الا فى جانب المحمول واما المحصلة وتدعى
الموجودية ايضا هى ما كان الحكم فيها بامر وجودى على امر
وجودى اى هو ما كان موضوعها وحملها امريين وجوديين
كقولنا زيد كاتب وهى اما موجبة كما مثلنا واما سالبة بشرط
ان يكون حرف السلب داخلاً على الرابطة ليرفعها ويسلبها
كقولنا زيد ليسا هو كاتباً اما اذا دخلت الرابطة عليه فلا تكون
سالبة بل معدولة ومتغيرة كما سبق التمثيل واسم المحصلة
يطلق على الموجبة وعليها وتسمى ذلك لان حرف السلب
اذا لم يكن جزءاً من طرفيها كالمعدولة فكل من الطرفين يكون
وجودياً عاصلاً الا ان اسم التحصيل اخص بالموجبة
بنوع احق كما نبرهنها واما السالبية فتسمى سالبة بسيطة
والمراد بالقضية البسيطة فى الكماليات هنا هى التى
حقيقتها

حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط لان قولنا مثلاً كل انسان
حيوان فمعناه بالضرورة ليس الا ايجاب للحيوانية للانسان
وقولنا الاش من الانسان يحجر فان حقيقتها ليست الا سلباً
للمجربية عند الانسان ومن ثم كان مفهوم المركبة هنا هي التي
حقيقتها ملتبسة من ايجاب وسلب كقولنا كل انسان ومن ثم
كان مفهوم ضاحك لا دأباً فان معناه ايجاب الضحك قوة
للانسان وسلبه عند بالفعل غير ان التعليل الاحق لتسميتها
بسيطة هذا لان البسيط ما لا يكون له جزء وحرف السلب
وان كان موجوداً فيها الا انه ليس هو جزءاً من طرفها كالمعدول
فمن ثم كانت بسيطة نسبتها الى المعدول **وهو**

الفصل الخامس

في الفرق ما بين العدول والسلب

لقد وفينا ببيان العدول والتحصيل واوضحنا علت تسمية
كل من النوعين في الفصل السابق فهات نوضح بهذا الفصل
لفرق الطائفتين بين العدول والسلب نظراً الى المعنى فنقول
ان ذلك قائم بامرين اولهما ان السلب اعم من العدول وذلك
ان القضية السالبة البسيطة تصدق على الموجود و
المعدوم واما الموجبة المعدولة فلا تصدق الا على
الموجود لانه مثلاً يصدق سلب البسيط في قولنا شريك
الباري ليس بصيراً والملازم الثاني ليس اسمياً ولا

ولا يصدق ايجاب المعدولة في قولنا الالاء الثاني غير بصير
 والملااء الثاني غير بصير سميع. **اما** سلب صدق الساليت
 في الامر بما فهو لان الساليت البسيطة حكمها السلب
 والسلب يصدق عند وجود الموضوع وعند عدمه لانه
 يصح عن كل موجود ومعدوم ومثلم اذا ما كان معدوماً
 وسلبت عند صفته ما **ص** ذلك لان ما ليسا موجوداً
 يصح سلب جميع الاشياء عند كل مثلاً **واما** السلب
 في ان الموجبة المعدولة لا تصدق الا على الموجود فذلك
 فذلك لانه من حيث ان حكمها الاثبات وهو اثبات عمول
 لموضوعها والاثبات من شأنه ان يقتضي وجود الموضوع
 ضرورة فلماذا لا تصدق الا اذا كان الموضوع موجوداً ولهذا
 كان قولنا في المعدولة الموجبة الالاء الثاني غير بصير والملااء
 الثاني هو غير سميع ولا فهم ليسا بصادق لان هذا حكم
 بايجاب غير البصيرة والسمعية والقرهية لشريك الباري
 والملااء الثاني وما هو معدوم الوجود لا يتصور واثبات
 امر له وان كان ذلك الامر عدمياً. **فصح** اذاً ان قولنا
 في السلب شريك الباري ليسا بصيراً صادقاً **واما** قولنا
 في الموجبة المعدولة شريك الباري غير بصير كاذب
 وما ذاك الا لانه معنى الاول سلب البصير عن شريك الباري
 ولما كان حال الوجود صدق سلب كل مفهوم عنه. ومعنى
 الثاني ان عدم البصير ثابت لشريك الباري فلا بد ان

او حال الوجود

يكون

يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له وهو مجتمع
 الوجود وبالتالي علم ان السالبة البسيطة اعم من
 المعدولة الموجبة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة
 صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس وهذا العموم
 وعدم الانعكاس فانما يكون اذا لم يكن الموضوع يحقق
 الوجود في الخارج او مقدر الوجود في الخارج واما اذا كان
 موجوداً فظاهراً متلاً زماناً اي متساوياً في الانعكاس
 بمعنى انه تصدق احدها على كل ما تصدق عليه الاخرى
 ايماً او سلباً وذلك لان زيداً الموجود اذا سلب عنه
 البصر ثبت له الالبصير وبالعكس ثانيهما اي الفرق الثاني
 من حيث المعنى ايضاً بين السلب والعدول هو ان السلب
 ينزع الشئ كلياً اي يرفع المحمول عن الموضوع بنية
 من غيب ان يوجب له وحده او مع غيره ولذلك اذا قيل
 سلباً زيد ليس بكاتب كان معنى ذلك نزع الكتابة وسلبها
 عن زيد قطعاً اما العدول فيحتمل الامرين اي نزع
 المحمول وعدم نزع بل اثبات شئ اخر سواء مع حسب
 نية المتكلم ومن هذا القبيل فقولنا عدولاً زيد غير كاتِب
 محتمل ان يكون معناه سلب الكتابة عن زيد ويحتمل
 ان يكون المراد لا سلبها عنه بل اثبات امر اخر غيب
 الكتابة له لان اذا كان قارئاً وكاتباً متعاضداً يقال
 عنه انه غيب كاتب بمعنى انه قارئ والقارئ غيب كاتب

ويجهد ان يكون المراد اثبات الامرين كليهما لانه واجتماعهما فيه
لا كما اذا قلنا النفس الناطقة هي غير الراس كان المراد بذلك
لا سلب وجودها من الراس بل اثبات وجودها فيه وفي عصب
اخر غير من اعضاء البدن غير الراس ايضا كالقلب وغيره
ومن هذا التفسير ينتج من العدول لا السلب يصح في مثل هذه
القضايا لانه يصدق القول عدولا لان السيد المسيح يوجد
في مكان اخر غير السما لانه موجود في الارض بواسطة القربان
المقدس وهي غير السما ولا يصدق القول سلبا لانه لا يوجد
في السما لان هذا المقال السلبى ينتج عند المحضود في
السما قطعاً ونظير ذلك اذا قلنا عن البارى انه يوجد في
غير الارض كان قولنا صادقا من حيث انه يوجد في السما
وهي غير الارض وان قلنا سلبا انه ليس في الارض فنكفينا
وتنكر كونه في الارض وهكذا لا يصح سلب النفس عن احد
اعضاء البدن كقولنا انها ليست في الراس وبخلاف ذلك
يصح العدول كما تقدم التمثيل **د**
فهذا هو بيان الفرق المعنوى بين السلب والعدول وقد
يوجد فرق اخر لفظ اعنى نظرا الى اللفظ فيما اذا كانت
التضييت ثلثية وثانية لانه حج توجد بعض اختلافات
لفظية عدلنا عنها خوفا لاطالت

الفصل السادس

في

في ذكر القضية الشخصية والمحصورة والمهملة من الحليات
قد قرنا في الباب الرابع من هذه المقالة ان القضية باعتبار
موضوعها تكون اما شخصية اما مهملة اما محصورة كلية كانت
او جزئية واوردنا امثلة ذلك ايجاباً وسلباً
فهذه هي اقسام القضية الحيلية الثلاثة باعتبار موضوعها
واما وجه تسميتها فاولا القضية الواقعة بالتقسيم اولا تدعى
شخصية لان موضوعها شخص معين خصوصاً تسميت
للقضية باسم الموضوع. ثانياً والقضية المحصورة فالقسم
الاول منها يدعى كلية مسورة اما كونها كلية لان
موضوعها مبني كميته على افراد الكلية كما مر واما ان
مسورة فلا شتمالها على اللفظ الزال على كميته الافراد
المردوع سور نقلاً عن سور البلد من حيث انه
يخص كميته الافراد ويحيط بها كما يخص السور البلد
ومن ثم دعت محصورة والقسم الثاني من قسمي القضية
المحصورة تدعى جزئية مسورة اما انما جزئية لان
موضوعها مبني كميته على افراد البعض لا الحكم بها على
بعض الافراد واما انما مسورة او محصورة فلما مر ان
لا شتمالها على السور وهو لفظ بعض الخاص كميته
افرادها ومن هذا اعلم ان السور في الحيلية للايجاب
الكلي هو لفظ كل ولا يجاب الجزئي هو لفظ بعض
وواحد. وللسلب الكلي لا شيء ولا واحد وللسلب

الجزء ليس كما وليس بعضا وبعضا ليسا كقولنا ليس
كما انسان كاتب وليس بعض الانسان كاتباً وبعض الانسان
ليس بكاتب. والفرق بين ليس بعضا وبعضا ليسا فهو
ان ليس بعضا قد يذكر للسلب الطكى لان بعضا غير
معين يشبه النكرة الواقعة في سياق النفي وكما ان النكرة
الواقعة في سياق النفي تفيد العموم. هكذا يحتمل ان
يفهم منه السلب في اى بعض كان وهذا هو السلب
الطكى بخلاف بعض ليسا بان البعض هناها وان كان
غير معين الا انه ليسا واقعاً في سياق النفي فمذاً
لا يفيد العموم وقد يفهم منه الايجاب ايضاً حتى اذا
قيل بعض الحيوان ليسا بانسان اريد به اثبات الانسانية
لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه وهذا لا يمكن
فهمه في ليسا بعض اذا لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم
حرف السلب على الموضوع

ثالثاً والقسم الاخير من القضية الكمالية تسمى مبرهات
لاهمال بيان كحيت الافراد بها. واعلم ان القضية المبرهات
هي في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمان فان المبرهات تستلزم
صدق الجزئية والجزئية تستلزم صدق المبرهات لانه متى
صدق المبرهات صدقت الجزئية وبالعكس اي متى
صدق الجزئية صدقت المبرهات فاولاً متى صدقت
المبرهات صدقت الجزئية لانه متى صدقت قولنا الانسان

مايت صدق بعض الانسان مايت لان الحكم على افراد
الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد ما ان يصدق
ذلك على جميع الافراد وهذا وعلى بعضها وعلى كل
التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي
ثانياً متى صدقت الجزئية صدقت المبرهنة لانه متى
صدق الحكم على بعض الافراد صدق على الافراد مطلقاً
وهذا هو المبرهنة غير ان هذا الحكم للمبرهنة اي انها
في قوة الجزئية انما يكون لها حينها يكون في القياس
بمادة ممكنة واما اذا كانت في القياس بمادة ضرورية
او مستنعة فتكون بقوة الطليت فلذلك لا فرق في هذه
القضية وهي قولنا الانسان حيوان ^{عن هذه} القضية
الاخرى وهي قولنا كل انسان حيوان اما هذه القضية
الانسان بار فتعادل هذه القضية وهي بعض الانسان
باب **تنبيه**

اعلم انه قد يوجد للسببية قسم اخر وهو قسم المبرهنة
ويسمى قضية طبيعية وهي التي يكون الحكم بها على
طبيعت الموضوع نفسها فاذا لم تصح ان تصدق كليت
او جزئية سميت طبيعية وذلك لان الحكم بها على
نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس الانسان نوع
وامثالهما من قولنا والناطق فصل والضاحك خاصية
والماشى عرض عام فان الحكم بالجنسية والنوعية

ليس على ما صدق الحيوان والإنسان من الأقوال فرد بل على
نفس طبيعتها وبهذا تختلف عن الماهية التي إنما يكون
الحكم بها على أفراد الموضوع غير أنه أهمل بها بيان كمية الأفراد
لأن قولنا للإنسان كاتب يصدق الحكم به بالكتابة على ما
صدق عليه الإنسان كلياً أو بعضاً والقضية المذكورة لا
عبرة لها في العلوم لأن الحكم بها لا على الأفراد بل على
الطبيعت والطبيعت غير الأفراد ولذلك لا تستعمل
في القياس لانه لا يقال للإنسان نوع وزيد إنسان فزيد نوع
لانه ينتج نتجاً فاسداً

و فصل السابع

في القضايا المطلقة والموجبة من المحليات

القضية المحلية إما مطلقة إما موجبة فالمطلقة هي
قول يدل على اتحاد المحمول بالموضوع أو على انفصاله
مطلقاً وهي القضية التي لا تورد فيها جهة من جهات
الحكم الثالث وهي ضرورة الحكم أو إمكانه أو امتناعه
بل تتضح حالتها بدون شئ من ذلك كقولك للإنسان
حيوان والإنسان كاتب الإنسان حمار والموجبة وتسمى
الحالية أيضاً هي ما يورد فيها جهة من الجهات المذكورة
أو قول يدل على حالة اتحاد المحمول بالموضوع أو
انفصاله وهي ثلثة أنواع بحسب أنواع المادة أما ضرورية
كقولنا بالضرورة الإنسان حيوان وأما ممكنة كقولنا

ممكن

يمكن ان يكون الانسان كاتباً واما ممتنع كقولنا ممتنع
ان يكون الانسان فرساً وانما كانت المواد ثلث لا اكثر
ولا اقل فلذلك لا كبحرول ينسب الى الموضوع بالاجاب
فاما ان يكون الحال بينها في الوجود ان يكون ذلك
الاجاب دايماً الصدق اي لا محالة كحال الحيوان بالقبول
الى الانسان فتدعي واجبة او دايماً الكذب كحال الحية
بالنسبة الى الانسان فتدعي ممتنع او لا دايماً الصدق
ولا دايماً الكذب كحال الكتابة بالنسبة الى الانسان فتدعي
ممكنة وهذه الحال لا تختلف في الاجاب والسلب فان
القضية السالبة يكون مستحق حملها عند الاجاب
احد الامور المذكورة فاذا جيع مواد القضايا هي هذه
مادة واجبة ومادة ممتنع ومادة ممكنة فالواجبة
تجعل القضية كلية موجبة ضرورة والممتنع
تجعل القضية كلية سالبة ممتنع كما بيان في
مثاليهما الموردین والممكنة تجعل القضية جزئية
موجبة سالبة كقولنا يمكن ان يكون الانسان كاتباً
اوليس كاتب والفرق بين المجردة والمادة فالمجردة نفقت
مصرح بها زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة
للرالات على احد المعاني الثلاثة سواء كانت دلالتها
صادقة ام كاذبة مثل قولنا يجب ان يكون الانسان
حجراً وباعتبار ذكرها مع التصريح بالرابطة تدعى

القضية رابعة وأما المادة فهي حالة القضية في ذاتها غير
مصرح بها **وودو وودو وودو وودو** **اعلم** أن صدق القضية الموجهة
وكذبها متوقوع على معرفة القضية المطلقة فتصدق في ذات
الجهة الواجبة إذا كانت المطلقة ضرورية كقولنا بالضرورة
الإنسان حيوان وتكذب أن كانت ممكنة أو محتنة كقولنا بالضرورة
الإنسان كاتب أو صاهل وأما ذات الجهة الممتنعة فتصدق
أن كانت مادة المطلقة ممتنعة كقولنا ممتنع أن يكون
الإنسان حجل وتكذب إذا كانت مادة المطلقة ضرورية
أو ممكنة كقولنا ممتنع أن يكون بطرس حيواناً أو كاتباً
وأما ذات الجهة الممكنة إذا لم تكن مادة المطلقة ممتنعة
كقولنا ممكن أن يكون الإنسان أبيض وتكذب أن كانت مادة
المطلقة ممتنعة كقولنا ممكن أن يكون الإنسان فرساً **وودو**

الباب التاسع

اذ قد انهيذا الكلام في القضية المحلية البسيطة بحسب
اقسامها واحكامها فهات تنظم بالقضايا الشرطية وغيرها
من المؤلفات **وودودودودونقول** ان القضية المولفة
هي ما كانت مشتملة على اقوال بسيطة تتحد الى قضايا كما
اشرنا الى ذلك في الفصل الاول من الباب السابع وبهذا
تتميز القضية المولفة سواءً كانت الشرطية ام غيرها

من المحللية لا تاليف للحمليات انما هو من المفردات او مما هو في
حكم المفردات اي مما هو في قوة المفرد كالمركب الذي
لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن ان يقوم
المفرد مقامه مثل قولنا الحيوان الناطق الهائيت ينتقل
من مكان الى مكان ينتقل قدمه ووضع اخرى لان الانسان
في قولنا لا لا يمشي يقوم مقام الحيوان الناطق الهائيت
و يمشي يقوم مقام الباقي اما تاليف المولفات فهو من افعال
المولفات تاليف القضايا لا كقضية مولفة تشتمل على
قضيتين حمليتين اما في الشرطية فمثل قولك الشمس
طالعة والنهار موجود وفي المنفصلة العدد زوج العدد
وقسا عليها في الباقي غير انه اقترن بك القضية من ذلك اما
اخرجها عن كونها قضية وهياها لان تكون جزء قضية
مقتضيا اتصال الاخر بها لتمام معناها في الصدق والكذب
فالمقترن بالشرطية المتصلة حرف الشرط والجزء وهي
ان يا هو حتى القضيتين فالق بالآخر وفي المنفصلة لفظ
اما المكسرة بالطرفين الدالت على الاتصال والعناد فيها
وفي العطفية حرف الواو المتوسط بين القضيتين الحمليتين
وقسا على ما ذكرناه كالقضايا المولفة وهانحن ناخذ
بالتكلم عن جميع ذلك بيابين احدهما هذا الباب واما في
الباب الذي يليه فننظر في انواع القضايا الواجب
تفسيرها لزيادة الايضاح وننظر بذلك حسب تقسيم

عامة الفلاسفة ولذلك تفصل هذا الباب سنت قصود

الفصل الاول

في القضيّة الشرطيّة

القضيّة الشرطيّة هي ما كانت اطرافها مقترنة بحرف
الشرط والجزا وتقدم انها مبيتة على لزوم شيء ^{شئ} اى
لزوم المشروط للشرط او رفعه عنه عند ثبوت الشرط
كقولنا ان كان الدخان مرتفعاً فالنار موجودة وان مات
زيد باراً فلن يهلك والجزء الاول من القضيّة الشرطيّة
كيفما كانت يسمى مقدماً للتقدم في الذكر والجزء الثاني
يسمى تالياً لتلوا اياه وذلك من التلوه وهو التبع لكونه تابعا
القضيّة الشرطيّة قسمان لانه اما ان يكون الحكم فيها صدق
التالى مستلزماً من تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة ذلك
او لا يكون كذلك او المجردة للاتفاق فان كان الاول فالقضيّة
الشرطيّة لزومية وان كان الثانى فهي اتفاقية فالاولى
اى اللزومية هي كقولنا اذا كانت الشمس طالعت فالنهار
موجود اما انها شرطيّة فلما مت واما انها لزومية فلا
الحكم فيها بصدق المقدم التالى الذى هو النهار موجود
مستلزم من تقدير صدق المقدم الذى هو الشمس طالعت
وذلك لعلاقة موجبة ذلك والمراد بالعلاقة ما يوقع
بين المقدم والتالى ملازمة وهي كالعلية والمعلولية
والتضايّف

والنصايف. فالعلية هي يكون بها المقدم علت التالى كما هي
في المثال المتقدم فان طلوع الشمس علت لوجود النهار
والمعلولية هي التي بها يكون المقدم معلولا للتالى لاينا رقة
كقولك ان كان النهار موجودا فالشمس طالعت فان الحكم
فيها بصدق التالى وهو الشمس طالعت مستلزم من
تقدير صدق المقدم وهو النهار موجود وذلك لعلاقة
موجبة ذلك بينهما وهي معلولية المقدم للتالى او كان
المقدم والتالى معلولى علت واحدة نحو قولك ان كان
النهار موجودا فالعالم مضى فان الحكم بصدق التالى
مستلزم من تقدير صدق المقدم وذلك لعلاقة موجبة
ذلك بينهما وهي معلولية الطرفين لعلت واحدة على
ان وجود النهار واضاءة العالم معلولا علت واحدة وهي
طلوع الشمس. واما التضاييف فيان يكون المقدم
التالى متضاييفين كقولك ان كان بطرس محبا لله فالله
عبيب منه فان الحكم فيها بصدق التالى وهو قاله
عبيب منه مستلزم من تقدير صدق المقدم وهو
بطرس محب الله وذلك لعلاقة موجبة ذلك لعلاقة
بينهما وهي التضاييف حيث ان كلا منها مضاف الى الآخر
فهذه هي اذاً القضييت الاولى من قسمي القضييت
الشرطية وهي اللزومية اما الثانية التي تكون
الحكم فيها بصدق التالى مستلزمًا من تقدير صدق

المقدم لعلاقة بل لمجرد الاتفاق وهي الاتفاقية قسمهم
 اللزومية المقدم تعريفها فهي كقولنا ان كان الانسان
 ناطقاً فالحيار ناهق فانها قضية شرطية متصلة غير
 انها اتفاقية وذلك لان الحكم فيها بصدق التالي ليس بمستلزم
 من تقديمه ^{صدق} المقدم لعلاقة موجبة ذلك بل لمجرد صدق الجزئين
 على سبيل الاتفاق حيث انه لا علاقة بين ناطقية الانسان
 وناهقية الاسمار يستلزم بها صدق المقدم صدق التالي
 ما عدا توافق الطرفين في الصدق فمنا ثم ليست هي
 لزومية بل اتفاقية ومثل هذه لا فائدة فيها بالعلوم فان
 الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي فليس ينتقل اليه
 عن وضع الاول بل اما بديهاً اما ينظر فهذه لا فائدة لوضع
 المقدم في انتقال الذهن منه الى التالي لانه معلوم بدون **وهو**
والشرطية اما موجبة اما سالبة فلا يحاب فيها هو
 الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته
 اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود
 والسلب فيها هو رفع هذا الزوم والاتصال والمتابعة
 وذلك يكون بتقديم وضع اداة السلب في صدر المقدم
 كقولنا ليس اذا كانت الشمس طالعت فالليل موجود
 فالحكم فيها بسلب الزوم وجود الليل لطلوع الشمس
 فمن ثم كانت سالبة حقاً حلاً فالتي توضع فيها اداة
 السلب في صدر التالي فقط او المقدم والتالي معاً فانها

في

ابنى ان لمست الشها بيدك . والشرطية اما صادقة اما كاذبة
 فتصدق اذا كان الشرط مستلزماً للمشروط اى اذا كان
 المقدم مستلزماً للتالى العلاقة بينهما موجبة ذلك
 كما تقدم من الامثلة ولا فتكذب كقولك ان كانت الشمس
 طالعت فالليل موجود هذا اللزوميت واما الاتفاقية فتصدق
 اذا كان الحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم
 بمجرد صدقها ان طابق الواقع كما سبق التمثيل ولا فتكذب
 كقولك ان كان الانسان ناطقاً فالخمار صاهل لعدم صدق
 التالى على سبيل الاتفاق **و** **واصل** انه لا يشترط في
 صدق الشرطية صدق اجزاها لانه يتفق ان يكون جزاها
 كاديين وهى صادقة بل الشرط فيها صدق التالى على تقدير
 صدق المقدم ولذلك اذا قلنا ان كان الحجر حساساً فهو
 حيوان فالقضية صادقة مع ان اجزاها كاذبة فصدقها
 لانه لا يصدق بهذا القول ان الحجر حيوان اعنى ثبوت
 الحيوانية له بل المراد به انه لقد كان حيواناً لو كان حساساً
 اى على تقدير لو كان حساساً ولذلك يقال ان دلالة الشرطية
 قائمة على ارتباط المشروط بالشرط فقط اى على
 ارتباط التالى بالمقدم بحيث اذا وضع المقدم لزم
 التالى كما في المثال المذكور خلافاً للبييت كما سيجى **و**
ثم الشرطية اما واجبة وذلك اذا لزم من وجود الشرط
 اعنى متى لزم من وضع المقدم وثبوته وضع التالى
 ضرورياً

وجود المشروط

ضد ذلك وذلك يكون متى كانت علاقة واحبة بين
المقدم والتالي كما سبق امتثل ذلك. اما امتنع
وذلك يكون بامتناع وجود المشروط عند وجود
الشرط اعني متى كان التالي منافيا للمقدم بالذات
كقولك ان وجد الاسد وجدنا طفا ان كان زيد انسانا
فهو فرسا بالقضية امتنع لامتناع نسبة المقدم
للتالي واما ممكنة وتكون كذلك متى امكن وجود
المشروط او عدمه عند وجود الشرط كقولك ان كان
زيد مومنا فيصبر في زمن المشتق لا مكان صبرا في
زمن ورودها وامكان عدم ذلك لان الصبر واقع تحت
اختيار ارادته **و** **الفصل الثاني** **و**

الفصل الثاني

في القضاة المتصلة

المتصلة هي ما كان بينها وبين متبوعها
اي ما بين مقدمها وتاليها نسبة الاتصال اعني
نسبة المتابعة واللزوم كقولك كلما كان زيد انسانا
كان حيوانا والمراد بنسبة المتابعة واللزوم هو كون
التالي تابع المقدم ولازم له متصل به في جميع الحالات
وعلى كل الاوضاع اي الاحوال الممكنة للاجتماع مع
المقدم كما يبصر في المثال المذكور والمعنى فيه ان
لزوم الحيوانية للانسان ثابتة في جميع الحالات وليس

ذلك فقط بل يراد مع ذلك أيضاً أن اللزومية المذكورة
متحققة على جميع الأحوال الممكن اجتماعها مع وضع
الإنسانية لزيد مثال كونه قائماً أو قاعداً مريضاً أو متعافياً
عالمًا أو جاهلاً وغير ذلك محالاً يتناهي فهذه هي حقيقة
الاتصال واللزوم في المتصلة **بـ** وقد يقال في
تعريفها بأنها هي التي يحكم فيها بصدق قضيت أولاً صدقها
على تقدير صدق قضيت أخرى فإن حكم فيها بصدق
قضيت على تقدير صدق قضيت أخرى فهي متصلة
موجبة كما في المثال المتقدم لأن الحكم فيها بوجود
حيوانية على تقدير كونه إنساناً وأما أن حكم فيها بسلب
صدق قضيت على تقدير صدق أخرى فهي متصلة سالبة
كقولنا ليس لك الشمس طالعت فالليل موجود
فإن الحكم فيها بسلب وجود الليل على تقدير صدق
القضيت الأخرى وهي الشمس طالعت وتعرف أيضاً
بأنها ما أوجبت أو سلبت حصول إحدى القضيتين
عند الأخرى والأولى أن يقال أن هذا التعاريف للإيجاب
والسلب فيها **و** **و** **و** **و** والمتصلة هي عين
القضيت الشرطية تقسم إليها وإلى المنفصلة حسب
طريقته فلا سفة العرب كما نبهنا فيما تقدم وما فهمته
عن تلك الفهم عن هذه أيضاً بلا خلف نظر إلى
ذاتها وانقسامها وسلبها وإيجابها **و**

غير

غري ان الذين ميزوها عن الشرطية السابقة ذكرها
لا حظوها مسبوقة وانما وذلك لان القضايا الشرطية
سواء كانت المتصلة او المنفصلة وغير ذلك من
المولفات بحسب اقسامها ينسب اليها ما ينسب
للقضية الكلية من التخصيص والمحصص والاهمال كما
سنقرر ذلك بموضوع اخر فمن ثم كانت المتصلة
بحسب هذا التميز هي المسبوبة سواء كانت للسور
كلها كقولك في الايجاب كلما كان الانسان حيوانا فهو
حساس وفي السلب كلما كان الانسان حيوانا ليس
هو يحجب امر جزئيا كقولك ايجابا قد يكون اذا كانت
الانسان حيوانا فهو حساسا وسلبا قد يكون اذا كان
الانسان حيوانا ليس يحجب اما المهرلة من المتصلة
فهي الشرطية السابقة ذكرها فاحذف السور منها
فتبصرها الشرطية عينها نحو قولك ان كان الانسان
حيوانا فهو حساس وقد وردنا لمية تسميتها متصلة
بقولنا لا جد ما يوجد فيها بين مقدمها وتاليها من النسبة
المتفقة اتباع التالى للمقدم المدعوة نسبة الاتصال والتابعة
واللذوم كما قدرنا. وما كانت هذه النسبة المتصورة فيها
بين جند المتصلة تحصل بالصورة الشدائد والاف
كما ثباتا مما تقدم في المهرلة كما ان نسبت للقيام في
زيد في قولنا ان زيدا قائم هي اشد تالكيدا مما هي في

فولنا زيد قائم لدخول حرف التاكيد في المثال الاول وحذفه
في الثاني فمن هذا القيد خصصت المسبوق الشرطية بالمتصلة
والمرهلت منها والشرطية التي لا تلفظ الا وحرف الشرط
مقدرون بها وهذا من شأنه ان يجعل ويرضى بنوع ما عزم
نسبت الاتصال والابتناع من كونه يضع النسب المذكورة تحت
شرط خلافاً للمسورة التي تلفظ مطلقاً خلوها من ابداء حرف
الشرط حيث يقال على الاطلاق كما كانت الشمس
طالعت قالنهار موجود

واذكر ما سبق تقريراً ان نسبت الاتصال والمتابعة ما
بين المقدم والتالي انما تكون بسبب العلاقة الموجبة فلك
بينهما وهي ما يقتضى وضع المقدم لذاته ان يتبعه التالي
كالعلية والمعلوية والتضاييف واعلم انه لقد يكون المقدم
نوعاً والتالي حرّاً له وينعكس نحو قولك كلما كان زيداً
انساناً فهو ناطق او حساساً نحو فهو حيوان خاصت
بالنوع دائماً نحو فهو ضاحك او عرضاً خاصاً بالنوع
غالباً نحو كلما كان زيد انساناً ففى يده خمسة اصابع
ومن هذه القيد كان فيما بين القضية المتصلة مقدم
وتالي بالطبع لا بالوضع خلافاً المنفصلة كما يجب
لا ليس فيها مقدم بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة
من القضيتين يمكن ان تجعل مقدماً والاتصال بحالهما
في المتصلة فلا يجب امكان جعل كل واحدة منها مقدماً
غالباً

غالباً حذراً من أن يكون المقدم اخصاً من التالي وإذا كان كذلك
فيلزم من وضعه وضع التالي لأن الاخصا ينتج اعم نحو قولنا
كلها كان هذا انساناً كان حيواناً ولا يلزم من وضع التالي
اعم وضع المقدم الاخصا ولذلك لا يصح القول لما كان
هذا حيواناً فهو انسان لأن اعم لا ينتج الاخصا

الفصل الثالث

في القضية المنفصلة

القضية المنفصلة هي ما كان بين جزئيه نسبتان انفصالاً
نسبت العناد والمباينة لأن يحكم فيها بالتالي بين جزئيهما
صدقاً وكذباً ويتوسط بين جزئيهما المذكورين حرف تفصيل
او تقسيم دائماً كقوله العدد اما زوج اما فرد والموجود
اما جوهر او عرض **وهي** ثلثة اقسام لانه اما ان
يحكم فيها بمناقاة الصدق والكذب معاً وهي ما يرد
فيها بلفظت اما المنع من الخلو والمنع من الجمع اي ان
الامر لا يخلو عن احد الاقسام ولا يجتمع فيه قسمي
مانعة الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية واما يحكم
فيها بمناقاة الصدق فقط ويراد بلفظت اما فيها المنع من
الاجتماع لا المنع من الخلو فتسمى مانعة الجمع فقط
واما يحكم فيها بمناقاة الكذب فقط ويراد فيها بلفظت
اما المنع من الخلو لا المنع من الجمع فمن ثم تسمى مانعة

الخلو فقط فهذا هي اقسام المتفصلات الثلاث فالاول المتفصلة
الحقيقية وهي التي لا يصدق جزاؤها معاً كقولنا العرد ما زوج
اما فرد فان الحكم فيها بامتناع اجتماع الزوجية والفردية
معاً على العرد الواحد حيث انه لا يمكن ان يكون زوجاً
وفرداً معاً و بامتناع ارتفاعهما عنه لانه ان لم يكن زوجاً
فيكون فرداً وبالعكس حيث انه لا يتصور خلو عندهما
جميعاً ولا يتصور اجتماعهما فيه. ومن ثم تسمى منفصلة
حقيقية على ان التناقض في بين جزئيهما اشد من الثاني
بين جزئي القضيتين الاخديتين لانه في الصدق والكذب
معاً وهذا هو حقيقة الانفصال ولا تليق لفظية لا يخلو
على التحقير بل بهذا القسم ولهذا يدعى ~~المتفصلة~~
المتفصلة الحقيقية وما عداها منفصل غير حقيقي
وهما القسمان الاخران اللذان اولهما القسم الثاني من
المتفصلات وهي مانعة للجمع فقط دون الخلو اي
التي يكون الحكم فيها بمناقضات الصدق فقط كقولنا
في جواب من يقول هذا الشئ حيوان شجر فتجيبه
ليس كذلك بان امان يكون حيواناً امان يكون شجراً
فان الحكم فيها انما هو بالتناقض بين الحيوان والشجر
في الصدق فقط اي ان هذين الامرين لا يمكن اجتماعهما
في موضوعها الواحد هو بان يكون ذلك الشئ حيواناً
وشجراً معاً الا انه يمكن خلعها منها وذلك بان يكون
ذلك

ذلك الشئ لا حيواناً ولا شجراً بل حجل فهي الا مانعة الخلو
 الجميع لا الخلو وثانيهما اي ثاني قسم المنفصل الغير
 الحقيقي وهو القسم الثالث من اقسام المنفصلة هي
 مانعة الخلو فقط دون الجميع اي التي يحكم فيها بمناقات
 الكذب فقط اعني ما دللت على امتناع خلو الموضوع
 من احد الامرين مع عدم دلالتها على امتناع اجتماعهما
 فيه كقولك زيد اما ان يكون في البحر واما انه لا يغرق
 فان الحكم فيها انما هو بالتناهي بين كون زيد في البحر
 وبين عدم غرقه في الكذب فقط لا في الصدق على انه
 لا يمكن كذب جزئياً معاً لانه ان لم يكن في البحر فيثبت
 له عدم الغرق وان ثبت له الغرق في البحر الناجي من كذب
 الثاني فيثبت له الكون في البحر الذي هو مضمون صدق
 المقدم وقد يمكن صدقها معاً وذلك بان يكون في البحر وعدم
 الغرق معاً من هذا الباب ايضاً قولنا زيد اما انه واقفاً
 في الدار لانه على تقدير كونه زيد واقفاً خارج الدار فيصدق
 الجزء الاول اعني كونه واقفاً على تقدير كونه في الدار جالساً
 لا وقفاً فيصدق الجزء الثاني اعني وجوده في الدار وعلى
 تقدير كونه واقفاً في الدار فيصدق الامران على الموضوع
 ويحتمل ان معاً فيه اي كونه واقفاً وكونه في الدار موجوداً
 هكذا لا يمكن ان يخلو الموضوع من احد الامرين معاً ان
 اجتماعهما فيه فهي اذاً مانعة الخلو دون الجميع عكساً

القسم الثاني اى دالت على امتناع خلو الموضوع من
احد الامرين مع عدم دالتها على امتناع اجتماعهما في

حاشية

هذه القضية هي مانعة للخلو دون الجمع اى مانعة ان يخلو
الموضوع من احد جزئيه بدون ان تمنع اجتماعها فيه اما وجد
منعها للخلو فلا بد لا يخلو الموضوع اعنى زيدا من ان يكون
في البحر او ان يكون ليسا يغارق على انه ان كذبت الاولى
بان لا يكون في البحر فتلزم الثانية وهي ان يكون ليسا
يغارق والا للزم ان يكون غارقا في البحر وان كذبت الثانية
بان يكون غارقا في البحر فينتفى كذب الاولى اى يلزم
ان يكون في البحر فاذا لا يخلو من ان يكون في البحر او ان
يكون ليسا يغارق فهذا وجد منع للخلو اما وجد عدم منع
الجمع هو انه من الممكن اجتماع الامرين وهما ان يكون في البحر
وال يغرق **فتأمل** **وودود** والمنفصلت اما موجبت اما
سالبت فلا يحاب فيها هو الداللة على وجود الميانية والعناد
بين القضيتين كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا فيمت
قد وجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى اى
القضية القايلة هذا العدد زوج عن القايلة هذا العدد
فرد **وود** **والسبب** فيها رفع هذا العناد باذخال حرف هذا
السلب على اجزاء القضية اى الجملة ان يكون واقعا قبل
حرف الانفصال لا بعده كقولك ليسا اما ان يكون

الجسم

والجواب
لا

الجسم البيضاوي متحركاً فقد رفعت المبدأين والانفصال بين
هما اذ قد يمكن ان يكون الجسم ابيضاً ومتحركاً اذ لم يدخل
حرف السلب على الكلام على احدى القضيتين او على
كل واحدة منهما ولكن بعد حرف الاتصال فالتضيق موجبة
كقولك اما ان لا يكون العدد زوجاً واما ان لا يكون فرداً وكقولك
اما ان لا يكتب زيداً او يحرك يده فانهما موجبتان ولين
اقتران حرف السلب بك واحدة منهما في احد المثالين
وبواحدة منهما في المثال الاخر لان الحكم فيها حتمي
بعناد السلب لا يرفع العناد

والمنفصلة اما صادقة اما كاذبة فتصدق اذا كان جزاها
او احدها صادقا لانهما من حيث انها جزئية بالذات فقد
تصدق بصدق طرفيها كما يصدق في مانعة المخلو وهو
القسم الثالث منها او بصدق احدها كما بيان بمانعة الجمع
والمخلو وهي القسم الاول وتكذب اذا كان جزاها كان
بين معان نحو الانسان اما انه فريسا اما انه حمير وهذا انما
يكون في مانعة الجمع وهي القسم الثاني لا مكان خلو
موضوعها من الامرين كما سبق التفسير ..

واعلم انه كما ان الشرطية المتصلة اما لزومية واما
اتفاقية هكذا الشرطية المنفصلة تنظر الى اقسامها
الثلاث اما عنادية واما اتفاقية على ان نسبت العناد
والاتفاق الى المنفصلات كنسبت اللزوم والاتفاق الى

المتصلات فالعنادية هي التي التي يحكم فيها بالتناقض لذات
الميزان وذلك بان يكون مفهوما احدها منافي للاخر مع
قطع النظر الى الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر
وعدم كون زيد في البحر وغريقه في الماء الاتفاقية فهي
التي يحكم فيها بالتناقض لا الذات الميزان بالمجرد الاتفاقية
لمجرد اتفاق حصول المنافات بينهما في الواقع وان لم يحكم
بمنافات احدها عن الاخر كقولك للاسود الا كاتب اما ان
يكون هذا اسود او كاتباً فانها قضيت منفصلة حقيقية ولكن
اتفاقية لاعنادية لانه لا منافات بين مفهومي الاسود
والكاتب غير انه اتفق تحقيق الوجود وانتفا الكتاب فمن
ثم لا يصدقان معاً لا انتفا الكتاب واتفاقاً ولا يكذبان معاً
لوجود الوجود هكذا اذا قلنا اما ان يكون هذا الاسود
او كاتباً كانت مانعة لجمع فقط لانها لا يصدقان معاً
بل يكذبان وذلك لان انتفا الاسود والكتاب معاً في الواقع
وان قلنا اما ان يكون هذا اسود او لا كاتب كانت مانعة لخلو
فقط لانها لا يكذبان معاً ويصدقان للتحقيق السواد
والاكتابة ... ثم المنفصلة اما واجبة اما ممتنعة
اما ممكنة فتكون واجبة متى كان احد جزئيهما واجباً نحو
قولنا زيد اما يكتب اما انه انسان وحينئذ صدقها واجب
وكذبها ممتنع لكونها من اسم مانعة لخلو فقط لا الجمع
وهذه يستحيل كذب جزئيهما معاً كما قدرنا بل يمكن صدقها
معاً

معاً كما مر ونكون واجبت متى كانت اجزاؤها واجبت
 كقولنا الكلمة اما اسم اما فعل اما حرف لانها من
 من اسم اسم المتفصل المتقابل للاجزاء المانع المجموع
 والخلو معاً وتكون ممتنع متى كانت جزاؤها ممتنعين
 كقولنا زيد اما حجر اما فرسا وحي كذبتها واجب وصدقها
 ممتنع وتكون ممكنة متى كان جزاؤها ممكنين واحدهما ممكن
 والاخر ممتنع مثال الاول زيد اما نايه اما مستيقظ واما
 ماشى واما غير ماشى ومتى كانت من اجزاء متقابلات
 كذا صدقها واجب لانها من اسم المتفصل الحقيقي لا
 يستلزم ارتفاع الضدين والمتناقضين مثال الثاني
 قولنا زيد اما فرسا اما كاتب وحي صدقها ممكن وكذبتها
 كذلك لانها من قسم مانع المجموع لا الخلو لانه ان
 كذب فيها الجنب الممكن فيخلو الصدق منها و

الفصل الرابع

في بيان كميته القضيتين المتصلتين والمتفصلتين من
من حيث خصوصهما وخصرها واهما لهما ثم بيان جبراهما
وعني ذلك و بعد ان انهينا الكلام في الفصول
 السابقة باقسام القضيتين المذكورتين وايضا وجوب بهما
 امتناعهما وامكانهما ثم بيان كيفيتهما الذاتية والعدائية
 صاغ لنا ان نورد بهذا الفصل ما لم نذكره هناك من بيان

كميتها وجهاتها فتقول أولاً إن كلاً من القضيتين المتصلتين
والمنفصلتين ينسب لهما ما ينسب للقضية الحملية من
التخصيص والمحصو والاهمال على أن كلاً من المنفصلتين
المتصلتين إما شخصيت وإما عصرية وإما مهملت وذلك
باعتبار الحكم بالاتصال والانفصال نظراً إلى الإلزامية و
الأوضاع في القضايا الشرطية بمنزلة افتداد الموضوع في
الحملية فكل إن الحكم بالحملية أن كان على قدر معين كانت
عصوصته وأن لم يكن كذلك بأن يكون على افتداد كلها
أو على بعضها كانت عصرية وإلا فهملت هكذا الشرطية
بحسب انقسامها فإن كان الحكم فيها بالاتصال أو
تفصال على وضع معين فهي عصوصته وإلا فإن كان
على جميع الأزمنة والأوضاع أو على بعضها فهي عصرية
وإلا فهملت وتقدمت أمثلته ذلك في الفصول السابقة
الأمثلة المخصوصة فنوردها وتنبيه عن أسوار تلك
مثال المخصوصة المتصلتين في الإيجاب أن جيتنى
اليوم الكرمتك وفي السلب ليسا أن جيتنى اليوم الكرمتك
ومثال المخصوصة المنفصلتين في الإيجاب زيد إلا أن أما
كاتب أما غير كاتب وفي السلب ليسا زيد إلا أن أما كاتب
وأما غير كاتب وأما اللفظ الراجح على الإيجاب الطكى
المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والراجح على الإيجاب
الطكى المنفصل قولنا دائماً أما أن يكون كذا وأما أن

يكون

كذا **والمورد** والردال على سلب الكلى المتصل
 قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل
 أيضاً للسلب الكلى المنفصل وأما اللفظ الدال على
 الإيجاب الجزئي المتصل فهو قولنا قد يكون إذا كان كذا
 لأن كذا وكذلك هو الردال على الإيجاب الجزئي المنفصل
 ثم الردال على السلب الجزئي المتصل ليس كلما وعلى
 سلب جزئي المنفصل ليس دائماً ومن ذلك علم أو لا أن
سور الموجبة الكلية في المتصلة هو كلما ومنها
 ومتى وفي المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيها
 ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور
 السالبة فيها قد لا يكون أو بادخال حرف السلب على الجزئية
 سور الإيجاب الكلى كلياً كلما وليس ما منها وليس
 متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة لأنه إذا قلنا
 ليس كلما يرتفع الإيجاب الكلى لا محالة وإذا ارتفع
 تحقق السلب الجزئي على تقدم تقديم وإن اطلاق
 لو وان وإذا في الانفصال وأما في الاتصال هو للاهمال
 علم ثانياً أن كميت موضوع القضايا الشرطية بحسب
 أقسامها من حيث خصوصها وحصرها وأهالها
 ليس لأن مقدمها وتاليها كليات (وحيزات) أو خصوص
 أو مملات لأن قولنا مثلاً كلما كان زيد يكتب فهو
 مجرد بده كليت مع أن مقدمها وتاليها شخصيات

فنسبت الاشياء المذكورة لها انما يكون باعتبار الحكم
بالاتصال والانفصال نظراً الى الازمنة والامكان والشرط
كما ذكرنا وعلى موجب هذا القدر فتكون الكمية في المتصلان
ان يكون الاتصال كلياً اي حكوماً به على كل اشتراط ووضع
فرض للمقدم اعني ان يكون ما حكمنا به ثابتاً للمقدم نظراً
الى كل شرط وحال يمكن حصوله واقتترانه به كما اذا حكمنا
بقولنا كلما كانت الشمس طالعت فالنهار موجود يراى
بذلك ان الحكم يلزمه وجود النهار ثابت لطلوع الشمس
نظراً الى كل امر ممكن حصوله للشمس اعني
ولوا عتراها الخسوف او كانت السهام متعينة والمطر نازل
وامثال ذلك من وقوع الاحوال المختلفة وفي الطهارة
المنفصلة كذلك ينبغي ان يكون الانفصال كلياً اعني
ان يكون ما حكمنا به ثابتاً للمقدم الى كل اشتراط ووضع
يمكن حصوله واقتترانه به نحو قولنا دائماً اما ان يكون
العدد زوجاً او فرداً والمعنى ان معاندة الفردية للزوجية
ثابتة في كل الزمان وان ذلك العناد متحقق على جميع
الاحوال الممكن اجتماعها مع المقدم وقد عاى ذلك
الحيزية متصلة كانت او منفصلة وهو ان يكون الحكم في
كل منها على بعض اوضاع المقدم وبعض الاحوال
والاشتراطات المذكورة كما اذا قلنا في المتصلة قد يكون اذا
الانسان مسيحياً يموت حالاً فهذا على وضع او شرط
كونه

كونه يموت باراً بحال نعمت الله ونحو قولك قد يكون إذا
 كان الشيء حيواناً كان انساناً فان الحكم يلزم الانسانيت
 انما هو على وضع صرح كونه ناطقاً وقولنا في المنفصلة
 قد يكون اما ان يكون هذا الشيء نامياً او جامداً فان
 العناد والافتصال بينهما انما يكون على وضع كون
 ذلك الشيء من العنصريات فهذا ما يرد بالاوضواع والشروط
 واما المخصوص فيهما فقد مر انه يكون بتعيين بعض
 الزمان والاحوال كما مثلنا اما الالهال فبها الزمان
 والاحوال وهو ان يكون الحكم فيها بالاتصال والافتصال
 من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثال قولنا في
 المتصلة ان كان كذا كان كذا كما مر في الشريط وفي
 المنفصلة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وليس
 اذا كان كذا كان كذا فان الحكم فيها بالاتصال والافتصال
 ليس هو لزمان ووضع معين ولا ميئاً كميت الزمان
 والاضاع من حيس الكلية والجزئية فمن ثم هما ملائمتان
نقول ثانياً من جهات القضايا المذكورة ان اعتبارات **اجهات** فيها هو كاعتبار
 التخصيص والخص والالهال فيها اعنى لا يكون
 من جهة اجزاء القضية بل من جهة الاتصال والافتصال
 والجهات لا تصدق في كل من المتصلة والمنفصلة على حد
 سوى جهة الضرورة فكون المتصلة والمنفصلة وجهة
 الامكان انما هي في المنفصلات الاتفاقية وجهة الوجود

الفصل الخامس

3

في القضيبة السببية

القضيبة السببية هي ما كانت أطرافها مقترنة بحرف تعليل
وجزا وتقدم أنها مبنية على ثبوت شيء مسبب من علته كقولنا
لأن الشمس طالعت فالنهار موجود لأن الشمس علت وجود
النهار نحو قولنا لأن زيد حيوان ناطق فهو حساس
ذو فهم وإرادة فالحيوانية علت الحس في زيد والنطق
علت الفهم والإرادة فيه ولذلك تسمى لمية أيضا لأن
الشيء هو ما يوضع وجود الشيء بذكر سببه وعلة وهي
كذلك كما قد رأينا من هذا القبيل تقع في جواب الاستفهام
المصدر بأنه لأنه إذا سئل كم النهار موجودا لأن الجواب
لأن الشمس طالعت ولم زيد ذو حواس فلأنه حيوان
ولم هو قابل العلم فلأنه ناطق ولم القدس ليس بإنسان
ولا بقابل العلم فلأنه ليس بناطق فها هنا أوضحت
في جميع الأمثلة وجود الشيء وأوردت سبب وجوده
وقد تحصل السببية انيت إذا أوضحت وجود الشيء
مثلا السبب بذكر معلوله لأن الذي عكس الشيء
وهذا يتم بالسببية إذا عكستها هكذا بان جعلت
المعلول مقدما والعلت تاليا فقلت لأن النهار موجود
فالشمس طالعت لأن زيدا حساسا فهو حيوان
ولأنه قابل العلم فهو ناطق و
والسببية أما صادقة أما كاذبة فالصادقة هي ما

يورد فيها السبب الحقيقي الموجب وجود السبب
كقولنا ان زيدا زور روح ناطقة فهو قابل العلم والكاذبة
ما خالفت ذلك كقولنا لان زيدا حيوان فهو ذوفهم وقابل
الفلسفت والعلم **ولو علم** ان الفرق بين السببية والشرطية
هو ان السببية تقتضي وجود طرفيها ومن ثم يطلب فيها صدق
المقدم والتالي جميعا واما الشرطية فلا تقتضي وجود طرفيها
اذ كان المطلوب فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
ولو لم يكن المقدم موجودا كما نوهنا في بابها ولذا هذه القضية
صادقة مع عدم تحقيق المقدم وهو قولنا ان كان الحبيب
حساسا فهو حيوان لان دلالتها على ارتباط المشروط
بالشرط فقط ١٠ اي انه متى وضع المقدم لزوم التالي ولو
لم يكن المقدم حقيقا في نفسه كما مثلنا وذلك اذا قيل
ليلا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود فالشرطية
صادقة واما اذا انحلت الى سببية فلا يصدق هذا
القول ليلا لان وجود الشمس طالعت فالنهار موجود
ومن ثم كانت الشرطية اعم من السببية لان كل سببية
تتحل الى شرطية كما مثلنا لبقا الصدق وليس كل شرطية
تتحل الى سببية لا مكان الكذب لانه يصدق القول ان كان
الحبيب ناميا فهو حي ويكذب القول بهذه السببية لان
الحبيب نام فهو حي وسبب ذلك لان صدقها قائم بصدق
طرفيها مطلقا كما سبق التفسير وهذا المقدم كاذب

فلذلك

فلذلك كانت كاذبة والسبب اما وجبت واما ممكنة
واما ممكنة فوجوبها قائم بلزوم السبب للسبب
وذلك يكون متى كانت علاقة ضرورية بين المقدم
والتالي كقولنا لان الشمس طالعت فالنهار موجود
وامتناعها كالبث بامتناع المسبب او متى كان المقدم
منافيا للتالي بالذات كقولنا لان الشمس طالعت
فاليل موجود وامكانها قائم بامكان المسبب عن
السبب كقولنا لان زيدا مومن فيصير في زمنا
المشتقة وكونه استعيطية فاحسن **المشقة**

الفصل السادس

في القضية العطفية

القضية العطفية هي ما ركب من اجزاء كثيرة او من
قضيتين سادجتين يتوسطها حرف عطف كهذا القول
المورد تقس المرب من اجزاء كثيرة المتوسط بحرف
او من ذلك قولنا الانسان هو نفسا وجسد الانسان
والفرس هما ناطق وصاهد زيد هو قاري وعمر
هو كاتب ولا يلزم ان يوجد بالعطفية محمولان فعلا
دائما بل قد يكون محمولان بالفعل كما مثلنا ويكون
محمولان بالقوة كقولنا زيدا وعمر يكتبان **و**
والعطفية اما صادقة واما كاذبة فتصدق بصدق

قضيتها وتكذب بكذبيها او يكذب احدهما فقط كما سيجي
من التمثيل في الممتنع وذلك لان الحكم فيها يصدق جزئيا
لا باحدهما والحال ان الكذب هو الحلال الصدق واذ كان
الصدق متجزيا وكذب بعضه صار كله كاذبا لان الكل ينحل
بنقص بعضا اجزا **و هو ثم العطفية** قد تكون اما ممتنعة
وذلك متى كانت اجزاوها واجبة **واجبة** كقولنا الانسان
ناطق والاسد زاير اما واجبة وذلك اذا كانت قضيتاها
ممتنعيتين كقولنا زيد ناهق والحمار ناطق وبامتناع الواحد
وامكان الاخرى كقولنا زيد نباح وعمر كاتب وبامتناع
الواحدة وجوب الاخرى كقولنا بطرس ناطق وبولس
زاير او بامكان قضيتين لا يمكن صدقهما معا كقولنا
زيد يكتب ولا يكتب وتكون ممكنة وذلك بامكان قضيتين
يمكن صدقهما معا كقولنا بطرس وبولس يكتبان
او بامكان احدهما وجوب الاخرى كقولنا الانسان حيوان
وزيد كاتب ولكي تختص في العطفية فنقول ان جميع
ما فهمته بالحملية افهمه بهذه من سلب ويجاب
وعرول وتخصيد وحصر واهمال وتخصيص وتوجيه
واطلاق لا هذه حملية مولفت **هو**

الباب العاشر

في القسم الثاني من تنهي القضايا المولفت وهي القضايا
الواجب تفسيرها اعلم ان القضايا المذكورة تدعى ايضا

القضايا

القضايا والقضية المفيدة هي قول تجزى اطلاق
والا لغير على اتحاد المحمول بالموضوع بلفظ ما هذه هي
القضية المولدة الواجب تفسيرها لكونها تحتوي
على حد او قيد يتقيد بمفهوم قبله تفسيره يقضية
اخرى تساويها وهي خمس انواع حاجة استثنائية
حيثية تفصيلية عزمية وتقابلها قضية الفرع و
القضية الحاجة هي ما تقيد بلفظ فقط او لفظت وحدها
كقوله الزوج ما انتقم بمساويين فقط او زيد ذهب
وحده والجزء او القيد يكون فيها بضمين لانها اما
ان يكون المحمول فقط فقط فيها محجوزا ومقيدا لقوله
المملكت هم تسعت طغرات فقط وتفسيرها يكون بحذف
القيد منها مع تفسير كيفية المحمول هكذا المملكت
هم تسع طغرات وليس باكثر واما ان يكون القيد شاملا
الموضوع والمحمول جميعا وانما هذه ثلث الاولى
موجبة تامة وهي التي رابطتها موجبة وقيدها كذلك
كقوله يهودا الاشعريوطى فقط او حده هلاء من بين
التلاميذ تنفسر بانحلالها الي عطية تحوي
قضيتين احدها هي نفسها عذوفت القيد والاخرى
تجزى المحمول عن كما يناقض موضوع الاولى كقوله
يهودا هلاء وليسا غير من بقيت التلاميذ هلاء ثانية
سالبة تامة وهي التي رابطتها تكون ذات سلب

وتقيدها كذلك كقولنا ليس الانسان وحده ليس بفارس تنقسم
بانحلالها الى عطفية تتضمن سادجتين سالتين كقولك
الانسان ليس بفارس وشي غير ليس بفارس الثالث ما تكونت
سالبية القيد موجبة الرابطة وبالعكس فلاولى كقولك
ليس زيد وحده مولودا بخطية اصلية وتفسيرها يكون
بانحلالها الى عطفية موجبة كقولك زيد مولود بخطية
اصلية وغيره ايضا مولود بها والثانية اى موجبة
القيد والسالبية الرابطة هي كقولنا بطرس وحده لم
يكتب وتفسيرها يكون بانحلالها الى عطفية تحوى
سالبية وموجبة لقولك بطرس لم يكتب ولا ما سواه
يكتب **و هو القضية** الحثية هي التى تقيد بلفظ
حيث وما مثلها من الفاظ الحثية نحو انما وحسبها
ومن حيث هو صوريا وما اشبه ذلك كقولك الانسان
هو زوفهم من حيث هو ناطق ونقيضها ليس الانسان
هو زوفهم من حيث هو ناطق فلاولى تنحل الى سببية
كقولك لان الانسان ناطق هو زوفهم او تنحل الى قضيتين
احدهما القضية المذكورة عينها عذوفية القيد وهي
لفظ حيث والاخرى عكسها بنقيض الوضع كقولك
الانسان هو زوفهم ولا ما ليسا بذو فهم فليس الانسان
والثانية تنحل الى سببية سالبية كقولك ليس لان
الانسان ناطق فهو زوفهم والحثية ضربان اما موجبة

القيد

القضية العزيمية هي ما تقيد بلفظية معناها العزم والشدة
بالشي كقولنا عزم زيد على الكتابة وشرح بطرس بالتصوير
ومن ذلك قول الانجيلي بدا يسوع بكبره ويعلم ونشرها
هكذا انه حلاً عزم على الوعظ وسابقاً ما كان يعظ
الفروع هي ما كانت متضمنة كملت دالت على
الانتها والفروع من الشي كقوله فيغ او انتهى من التعليم
والمعنى انه سابقاً كان يعلم وحالاً لم يعد يعلم **و**
تنبيه

اعلم ان القضية المفيدة لكي تكون صادقة يلزم ان
تكون القضيتان المنحللت اليهما صادقتين كما اتضح بامثلتها
ولذلك هذه القضية اعني من قولنا الزنجي اسود سواداً من
الشيطان ليست بصادقة لان وان كان الزنجي هو اسود
حقاً ولكن الشيطان ليس ببلود كلياً والحال ان افعول
التفضيل تقتضي الشي اى وجوده لكر تطلق عليه لان
المعدوم لا يفضل **و**

واذ قد انهيينا من شرح حال القضية المطلقة قلنا خذنا
بإيضاح حالها المضاف وهذا ما تشمله عليه المقالة الثالثة

المقالة الثانية

في لواحق القضايا واحكامها

مقدورها في افتتاح القسم الثاني من هذا المؤلف ان القضية

تبيصنها

يتبصنها يصنفين اى بحال مطلق وبحال مضاف في الهماء
المطلق قائم في كميتها وكيفيتها وحالها المضاف قائم
بلواحقها واحكامها اى نسبت بعضها الى بعض وذلك
من حيث مقابلتها ونساويها وعكسها فاول مفر شرحه
وبيانه مع بيان تعريفها واقسامها واما الثاني فهو الذى
نقصد النظم عنه في هذه المقالة ومنه الى ثلثة ابواب **و**

الباب الاول

في مقابلة المقابلات وهو خمسة فصول

الفصل الاول

في ماهية التقابل واقسامه وشروطه وهو الواحدات
الثمان التقابل هو التخالف والتخاصم وهو ان يكون شئ
مناظراً لشيء اخر كما ظهر البهودة للحرارة وهو ضئان
لفظ وحقيقى ايضا صنفان مادى وصورى فالمادى
هو التقابل الكاين بين الموجودات عينها ويختص بالحقا
السيطة ويدعى تقابلاً بسيطاً وقد نظمنا عنه في لواحق
المقولات والصورى هو التقابل الكاين بين قوليين
متخالفين سلباً وإيجاباً وهذا هو تقابل القضايا الذى
انما يكون تقابلها نظراً الى الكمية او الى الكيفية او نظراً
اليهما معاً بحيث ان يكون ما بين القضيتين المتقابلتين

تخالف نظراً إلى جهة من الجهات الثلاث ويدعى تقابلاً مولفاً
ويجد بأنه تخالف قضيتين متفقتين بوحدة الموضوع والمحمول
والطرف وبقيت الحوادث بحيث يكون ما بينها تخالف نظراً
إلى جهة من الجهات الثلاث

فالتخالف جنساً بعيد يتناول التخالف الطائفاً ما بين
قضيتين ومفردتين وما بين قضيتين ومفردة ثم كان قولنا قضيتين
مخرج غير قضيتين وقولنا متفقتين بوحدة الموضوع و
المحمول والباقي في مخرج غير ذلك من القضايا التي لا يوجد
بينها تقابل وإن كانت مختلفة وذلك لعدم اتفاقها في
الوحدات الثمان في المعنى عينه أي إعمال عدم اتفاقها أولاً
بوحدة الموضوع كقولك أرسطو راقداً فلا طوط ليس
براقداً ثانياً بوحدة المحمول كقولك أرسطو راقداً
أرسطو ليس بضاحكاً ومما ينبع الوحدتين المذكورتين
وحدة الفرد وهو بان تكون القضيتان متفقتين بالموضوع
والمحمول لفظاً ومعنى لا لفظاً فقط ومن هذا القبيل
لا تناقض في قولك كل كلب نابج وبعض الكلب ليس
بنابج إذا ارتب بالاول البرى وبالثاني في البرى لاختلاف
الموضوع معنى وكذلك لا تخالف في قولك زيد مايت
زيد ليس بمايت إذا عنيته بالموت عن جسده وبالثاني
عن نفسه لاختلاف المحمول معنى ثالثاً وإعمال عدم
اتفاقها بوحدة الزمان كقولك معاً اختلاف الزمان زيد

نابج

هنا

نايه لئلا زيد ليس أي نهائياً رابعاً وأما لعدم اتفاقها بوحدة
 المكان فتقولك مع اختلاف المكان كل انسان متحرك وعنى
 به على الارض بعض الانسان ليس بمتحرك وعنى به على
 الفلك خامساً أما لعدم الاتفاق بوحدة الضافه فتقولك
 زيد عبد زيد ليس بعبد اذا عنت بالاول انه عبد الله
 والثاني انه ليس بعبد الانسان سادساً وأما لعدم وحدة
 الكل ولجزء فتقولك الزنجى اسود أى في بشره الزنجى
 يابود أى في كمر واسنانه سابغاً او لعدم اتفاقها بوحدة
 القوة والفعل فتقولك الحمة في الدن مسكرة للحمة في
 الدن ليست بمسكرة وكانت النسبة في احدى القضيتين
 بالقوة وفي الاخرى بالفعل ثامناً وأما لعدم اتفاقها
 بوحدة الشرط فتقولك الاسود جامع البصر للبصر وعنى
 به ما دام اسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا
 دال عنه كونه اسود وكذلك اذ قيل الشمس منفقة للبصر وعنى
 بذلك بضم الروى الا ليض وقيل الشمس ليست منفقة
 للبصر وعنى بذلك الزنجى ومثل هذه القضايا وان
 كانت تختلف نظراً الى الاحباب والسلب الا انها ليست
 متنافية ولا متقابلة لعدم اتفاقها بالوحدات الثمات
 المذكورة المشروطة لتحقيق انواع التقابل سيما التناقض
 وترتد جميعها الى وحدة وهى وحدة النسبة الحكمية
 بين الموضوع والمحمول على معنى ان السلب يكون وارداً

على النسبت التي ورد عليها الإيجاب لانه متى اختلفت
وحدة من الوحدات الثمان اختلفت النسبة وحاصل ما
ذكرناه اذا كانت القضيتان خصوصيتين كفي في تناقضهما
هذه الشروط المذكورة واما اذا كانتا صورتين فيلزم
لتقابلهما مع اتفاقهما بالامور الثمان المذكورة تخالفهما
اما بالكمية اما بالكيفية اما بطبيعتها ولهذا قلنا بحيث
يكون ما بينهما تخالف بالنسبة الى جهة من الجهات المذكورة
ثم ان ذلك التخالف الذي هو حقيقة التقابل ان
كان بالنسبة الى الكمية فقط وذلك بان تكون احدي
القضيتين كمية والاخرى جزئية يدعى تقابلاً بسيطاً
لانه لا يوجد تضاداً فيما بين القضيتين ولا تناقضاً
ما عدا تخالف في الكمية لا غير نحو قولنا في الإيجاب
كل انسان كاتب بعض الانسان كاتب وفي السلب
لا شيء من الانسان بكاتب بعض الانسان ليس بكاتب
وان كان بالنسبة الى الكيفية فقط يدعى تضاداً لان
كما واحدة من القضيتين تكون مضافة للاخرى
في الصدق وهذا ما يكون في كليتين ويسمى تضاداً
حقيقياً نقولنا كما انسان كاتب ولا شيء من الانسائ
بكاتب واما في جزئيتين ويدعى داخل تحت التضاد
نقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب وان كان بالنسبة اليهما معاً اي بالكمية والكيفية
وذلك

وذلك بان تكون احدها كلية موجبة والاخرى جزئية
 سالبة او بالعكس فيدعى تناقضاً لان كل واحدة من
 القضيتين تكون به مناقضة للاخرى في الصدق
 والكذب معاً وذلك كقولنا كل انسان كاتب بعض
 الانسان ليس بكاتب وبالعكس رو
 فهذه هي اذاً اصناف التقابل الاربع المحصاة
 عند عامة الفلاسفة الكاين بين كل قضيتين
 متقابلتين الاول التقابل البسيط الثاني التضاد
الحقيقي الثالث الازاخذ تحت التضاد الرابع التنا
 وصورة اجتماعها تبصرها في هذا الجدول رو



الفصل الثاني

في النوع الاول من التقابل وهو التقابل البسيط وايضا
قواعد يعرف التقابل المذكور بان اختلاف قضيتين بالكمية
فقط بحيث يقتض صدق الكلية منهما صدق الجزئية
خلافاً لذلك وبالعكس فقولنا اختلاف جنس شامل
للك نوع من الاختلاف حيث انه يتناول الاختلاف الكائني
بين القضايا المتقابلة التي نخذ بصدق ذكرها ثم الاختلاف
بالعدول والتحصيل وغير ذلك من الاختلاف الكائني
بين المحصور والمهملة والمطلقة والموجبهة والمقيدة
وبين الجزئية والشرطية وهذه متصلة وتلك منفصلة
والباقي والاختلاف الكائني بين مفرد ينكاسها والارض
وبين مفرد وقضية كقولك بطرسا وحكا وبولسا
قائم فالاختلاف يتناول هذه الاختلافات كلها وقولنا
قضيتين نخرج اختلاف مفردين او قضيتين ومفرد وقولنا
بالكمية فقط نخرج ماعدا ذلك من الاختلافات وعلى
الخصوصا يفصل هذا النوع من بقية انواع التقابل
وقولنا بحيث يقتضي الخ **و** بيان الحكم هذا
النوع من الاختلاف وهو انه لا يوجد تناقض بين
القضيتين من حيث الصدق ولا يستلزم بكذب
كل منهما صدق الاخرى **و** **و** لكي يتضح ما بهذا
القول

القول اوفى التصاحح اعلم ان قاعدة تقابل البسيطتين
هي انها يمكن ان تصدقاً معا وان تكذباً معا وان تصدق
احدهما دون الاخرى فاولاً في المادة الضرورية
فانها في الاحجاب يصدقان معا نحو كل انسان
حيوان وبعض الانسان حيوان واما في السلب فانها
يكذبان معا نحو لا شيء من الانسان بحیوان وبعض
الانسان ليسا بحیوان لان المتحد بالذات لا ينفصل
صدقاً ثانياً واما في المادة الممتنع فلهما بالعكس
لانها يصدقان سلباً نحو لا شيء من الانسان بحیوان
بعض الانسان ليسا بحیوان لان الممتنع اجتماعه
ينفصل صدقاً وتكذباً معا نحو كل انسان حیوان
وبعض الانسان حیوان لان المنفصل ذاتاً لا يجتمع
صدقاً ثالثاً واما في المادة الممكنة فيمكن ان يصدقاً
معا ولكن لا يمكن كذبها معا بل يمكن تصديق احدهما
دون الاخرى **و و و** بيان ذلك نظراً الى هذه
المادة فيمكن صدقهما معا فيها وذلك ايجاباً وسلباً
لان اذا صدق كل انسان كاتب لزم ان يصدق بعض
الانسان كاتب وان صدق لا شيء من الانسان بكاتب
لزم ان يصدق بعض الانسان ليسا بكاتب لان
صدق الكلية بهذه المادة مستلزم صدق الجزئية
ايجاباً وسلباً خلافاً للكذب لان ان كذبت

الكلية فلا يستلزم كذبها في المادة المذكورة كذب
الجزئية إيجاباً وسلباً وذلك لأنه لا يلزم من كذب قولنا
كل إنسان كاتب كذب قولنا بعض الإنسان كاتب لأنه قد
يكون بعض الإنسان كاتباً ولا يكون كل إنسان كاتباً هذا في الإيجاب
وهكذا في السلب فلا يلزم أيضاً من كذب قولنا لا شيء
من الإنسان كاتب كذب بعض الإنسان ليس بكاتب لا يمكن
كون بعض الإنسان ليس بكاتب ولهذا قلنا ولا يمكن
كذبهما معاً إلا أنه لتصدق أحدهما دون الآخر حيث
أن الجزئية تصدق مع كذب الكلية كما قدرنا ولكن
خلافاً للعكس أي أن صدق الجزئية لا يستلزم بطلان
المادة صدق الكلية أما في الضرورية فستلزم كما قدرنا
لأنه ان صح أن بعض الإنسان حيوان فيصح أن كل
إنسان حيوان فينتج إذا كما قدرنا أن القضيتين المتقابلتين
بهذا النوع يصدقان في المادة الضرورية ويكذبان في
المتنوعة وتصدق أحدهما دون الآخر في المادة الضرورية
كما تقدم بيانه **و**

الفصل الثالث

في التضاد وهو النوع الثاني من التقابل

التضاد هو اختلاف قضيتين بالكيفية فقط وذلك يكون
أما في كليتين أو في جزئيتين فالأول الذي هو في كليتين
ويسمى تضاداً حقيقياً هو اختلاف قضيتين بالكيفية
فقط

فقط بحيث يقتضى عدم إمكان صدقها معا بد إمكان
كذبها وبصدق أحدها يستلزم كذب الآخرى خلاف
العكس نقولنا اختلاف الحى **بفهم** بحسب ما
تقدم أما قولنا بحيث يقتضى الحى **بيان الحكم**
هذا النوع من الاختلاف وهو ان يوجد تناق فيها بين
القضيتين فى الصدق والكذب على ان قاعدة المتقا يبين
بهذا النوع هى انها لا يمكن ان يصدق معا بد يمكن
ان يكذب معا ومن صدق أحدها ينتج كذب الآخرى
خلاف العكس فاولا لا يمكن صدقها معا وذلك فى
كل مادة لا ندر اذا صدق الطل ايجابا يمتنع ان يصدق
سلبا وبالعكس لانه اذا صدق قولنا كل انسان
كاتب يمتنع ان قولنا لا شى من الانسان بكتاب وميت
امتناع صدقها معا لانه من صدق الطلية الموجبة
يلزم صدق الجزئية الموجبة المتضمنة بها من حيث
ان البعض يحتوى فى كل ولا ريب انه من صدق الجزئية
المذكورة وهى قولنا بعض الانسان كاتب ينتج
كذب نقيضها وهو لا شى من الانسان بكتاب فاذا من
صدق قولنا كل انسان كاتب ينتج كذب ما يضاده وهو
قولنا لا شى من الانسان بكتاب وهكذا يمتنع صدق
المتضادتين معا وذلك فى كل مادة ثانيا يمكن كذبها
معا وذلك فى الممكنة لا فى الضرورية على ان الطلية

الموجبة في هذه المادة تكذب اذا وجد زيد كاتباً وكذلك
الكلية السالبة تكذب اذا وجد فرد من الافراد مثلاً عمر
وليس بكاتب ولا مهمل ممكن أن فكذب المضادتين معاً
ممكناً في الممكنة وهكذا في كل مادة يكون الموضوع فيها
اعلم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان بانسان فانهما كاديتان معاً ولا يمكن في الضرورية
نحو قولك كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان
فانه لا يمكن كذب هاتين القضيتين معاً لعدم وجود انسان
ليس بحيوان ثالثاً ومن صدق احدهما ينتج كذب الاخرى
خلاف العكس وذلك في كل مادة لانه ان صدق قولنا
كل انسان كاتب ينتج منه ابطال لا شيء من الانسـات
بكاتب وكذلك لا ينتج من كذب كل انسان كاتب الا يكون
شيء الانسان بكاتب بحيث انه قد يكون كاذب هذه
الكلية الموجبة مع وجود بعض الانسان كاتباً المضاد
صدق الكلية السالبة كما انه تكذب الكلية السالبة
مع بعض وجود الانسان ليس بكاتب كما تقدم ذلك
فاذا لا يمكن صدقهما معاً بل من صدق احدهما ينتج
كذب الاخرى كذلك لا ينتج من كذب احدهما كذب
الاخرى **وهو النوع الثاني الذي هو في**
جزئيتين الداخل تحت التصاد هو اختلاف قضيتين
جزئيتين بالكيفية فقط بحيث يقتض إمكان صدقها
معاً

خلاف العكس

معاذون وعدم إمكان كذبهما وبكذب أحدهما يستلزم
صدق خلاف الآخر **فقولنا** اختلافنا **في** **بعض**
بحسب ما تقدم وقولنا حزبتين يفصل هذا النوع مما تقدم
لأنه إذا لم يكن في كليتين وقولنا بحيث يقتضيه **المتى**
بياناً لحكم هذا النوع من الاختلاف على أنه يكون بعكس
ما تقدم من التضاد الحقيقي فقاعدة القضية بهذا
النوع أنهما يصدقان معاً في المادة الممكنة ولا يمكن كذبهما
معاً بل بكذب أحدهما يستلزم صدق الآخر **خلاف**
العكس أما في الضرورية **بحر** بأن بعكس الأمر **اعنى**
لا يمكن صدقهما معاً بل من صدق الواحدة ينتج كذب
الآخر **وبالعكس** فأولاً يصدقان معاً في المادة **الضرورية**
كقولنا بعض الإنسان فاضل وبعضه ليس فاضل لأنه
أن وجد بطرس فاضلاً صدقت الجزئية الموجبة وأن
وجد بولس ليس بفاضل صدقت الجزئية السالبة **والامران**
ممكنان **فاذا** **المتى** **وهكذا** أيضاً في كل مادة يكون الموضوع
فيها **أعم** من المحمول كقولنا بعض الحيوان إنسان
وبعض **الحيوان** إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان
فإنهما صادقان إلا أنه لا يمكن كذبهما معاً **وعلى ذلك**
لأنه أن كذب قولنا بعض الإنسان فاضل لصدق تقيضه
الكلى وهو لا شيء من الإنسان بفاضل وإذا كان هذا التقيض
الكلى صدقاً **لزم** منه صدق بعض الإنسان بفاضل **ولذلك**

المتى

لكون الجزئية تتضمن في كل حال ان هذه هي القضية الجزئية
 الثانية السالبة المضادة للجزئية الموجبة ومن ثم قلنا بكذب
 احدها يستلزم صدق الاخرى الا انه لا ينتج بالعكس اعني
 من صدق احدها كذب الاخرى لعدم استلزام ذلك على
 انه ان صدق بعض الانبياء فاضل فلا يستلزم ان بعض
 الانسان ليس بفاضل ثانيا اما في الضرورية بحريان بعكس
 الامر فانهما لا يصدقان معاً لانه لا يمكن ان يكون بعض
 الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان بل من صدق احدهما
 ينتج كذب الاخرى وبالعكس ايضاً كما هو ظاهر فالموجبة
 دائمة الصدق في الواجبة والسالبة دائمة الصدق فيها
 صدق تلك ينتج صدق هذه وكذب هذه ينتج صدق
 تلك

الفصل الرابع

في التناقض وهو النوع الرابع من النفاذ

التناقض الذي هو المقول عليه في هذا الفن هو اختلاف
 قضيتين بالكمية والكيفية معاً بحيث يقتضي الذات
 عدم امكان صدقها معاً ويكذب الواحدة يستلزم صدق
 الاخرى وبالعكس فلا اختلاف جنس بين عييد للتناقض شامل
 لكل نوع من الاختلاف كما اوضحنا في الفصل الثاني وقولنا
 قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين عي قضيتين كما
 لاختلاف مفردين او مفرد وقضية وقولنا بالكمية والكيفية
 معاً

يخرج ما عدا ذلك من الاختلافات وعلى الخصوص بفضل
هذا النوع مما تقدم من الأنواع التقابل وقولنا بحيث
يقتضي له **رد** فهذا يراد به بيان حكم هذا النوع
من الاختلاف حيث إن اختلاف هذا النوع يقتضي
إيجاد الثاني فيما بين القضيتين في الصدق والكذب
معاً فلا يمكن أن يصدقاه معاً ولا أن يكذبا معاً بل
كذب الواحد يتلزم صدق الآخر وبالعكس
وذلك في كل مادة وسبب ذلك لأن الصدق مربوط
على موافقة القضية بالموضوع والكذب على
عناقتها أيه والحال أنه لا يمكن تخالفها وتوافقها يا
لموضوع في زمان ومكان واحد فصدق المتناقضتين
إذا وكذبها معاً محال **ثانياً** يراد بالقيد المذكور أي
قوله يقتضي **الحج** . إخراج الاختلاف بالإيجاب
والسلب الذي لا يقتضي عدم إمكان صدق القضيتين
معاً وكذبها معاً وبيان ذلك أعلم أن الاختلاف
بالإيجاب والسلب بين القضيتين قد يكون مقتضياً
صدق أحدهما وكذب الآخر وقد لا يكون كقولنا
زيد حسن زيد ليس يقبيح فانهما قضيتان
مختلفتان إيجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضي
عدم إمكان صدقهما معاً أو صدق أحدهما وكذب
الآخر بل هما صادقتان معاً وحيثا وبهما يكذبان

زيد ساكن

معاً كقولك زيد ليس يتحرك فقولنا ايجبت يقتضي ليخرج مثله
هذا الاختلاف الا واقع الغير المقتضى واما قولنا لزانه
فمخرج الاختلاف المقتضى صدق احدهما كذب الاخرى وبالعكس
لا كذا لزانه وصورته بل اما بواسطة او مخصوصا مادة فاما الاول
اي فاما ما كان بواسطة فهو كما في ايجاب قضيت وسلب
لازمها اي في ايجاب شي لشي وسلب ما يساويه عند كقولك
زيد انسان زيد ليس ناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما
يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا لزانه بل بواسطة مساواة
المحمولين المقتضيت لا يكون ايجاب احدهما في قوة ايجاب
الاخرى وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى ككون اثبات
احد المحمولين للموضوع مستلزما لاثبات الاخرى وسلب
احدهما مستلزما سلب الاخرى عند وهذا فلا انسان والناطق
مستلزمان فالحكم باحدهما بالايجاب والسلب حكم الاخر.
واما الثاني اي ما كان مخصوصا مادة فيراد به الاقتضا
الذي يلزم بمادة ويتغير بالاخرى ومثله هذا الاختلاف
لا عبرة له لانه ليس لنفس القول فان ما يكون لنفس القول
لا يختلف باختلاف المواد وهذا انما ينبغي فيما سبق من
من المقابلات لا بالتناقض

الفصل الخامس

في تلخيص ما تقدم ذكره في الفصول السابقة ويشتمل على

مسئلات

سوال في التناقض لقد لاج مما تقدم شرحه في
الفصول السابقة ان المتناقضتين لا يمكن ان تكون
كاذبتين معاً لصادقتين معاً بل كذب احدهما ينلزم
صدق الاخرى وبالعكس وذلك في كل مادة اما المتضادتان
فيمكن ان يكذبا معاً وذلك في المادة اللا ضرورية بل تكونان
كاذبتين دائماً ولا يمكن صدقهما معاً وذلك في كل مادة بل
من صدق احدهما ينتج كذب الاخرى ولهذا سميّا متضادتين
لان الضدين كالبرد والحرارة مثلاً لا يجتمعان
معاً بموضوع واحد في الوجود ويمكن ارتفاعهما عند
في نفس الوجود ويمكن وجود احدهما فيه دون
الاخر فهكذا حالهما في القول الى كذبان معاً في
نفس القول نحو زيد ابيض زيد اسود ولا يمكن
صدقهما معاً في القول البتة فهاتان القضيتان لما
ثبت لهما ما ثبت للكاينات المتضادة اى ما ثبت كذبهما
معاً ولم يتصور صدقهما معاً مثل التضاد في نفس
الكاينات سميّا متضادتين

واعلم ان القضيتين الموجبة والسالبة في هذا النوع
تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في المادتين
الواجبة والممتنع فالواجبة في الواجبة متعينة
للصدق والسالبة للكذب كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحیوان وبالعكس ذلك في المادة

الممتنع فالسالبية بهذه المادة متعينة للصدق كقولنا
لا شيء من الإنسان حجر والواجبة فيها للكل كقولنا كل
إنسان حجر وهذا لنفس القول بل بخصوص مادة فلا
عبارة أما التاخرتان تحت التضاد فيمكن صدقهما معاً
في المادة الممكنة ولا يمكن كذبهما معاً بل كذب أحدهما
يستلزم صدق الآخر خلاف العكس أما في المادة الواجبة
فيجوز أن يعكس الأمر فلا يمكن صدقهما معاً فالمتعينة في
المادة المذكورة للصدق هي الموجبة والمتعينة للكذب
هي سالبة أما البسيطتان فيصدقان معاً في المادة الضدية
إيجاباً تكريماً سلباً في الممتنع بالعكس وأما في المادة
الممكنة فيمكن صدقهما معاً إيجاباً وسلباً ولكن لا يمكن
كذبهما معاً بل الصدق دائماً في الموجبتين والسالبتين
جميعاً الجزئية دون الطولية وهذا هو المعنى في تقابل
هذا النوع في مادة الممكن وما عداه فلا عبارة له لأنه لا
لنفس القول المنطقي بل بخصوص مادة.

سؤال أول ما هو النقيض للجواب نقيض كل شيء هو
مرفعه أو هو الذي ينقض أي يرفع ما يضعه نقيضه ولا
يضع شيئاً آخر أو يضع ما يرفعه نقيضه فقط ولا يرفع
شيئاً آخر وإن زاد على ذلك شيئاً فلا يكون نقيضاً بل
مضاداً وهذا القدر كاف في أخذ النقيض لقضية قضية
حتى أن كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية

فإن

فاذا قلنا كل انسان حيوان فنقيضها انه ليس كذلك اى
ليس كل انسان حيوان بل بعض الخ **وكذلك** فى سائر
القضايا ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية
ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية **و**

سؤال ثانٍ ماهي شروط تناقض المخصوصين الجواب
يكفي في تناقضها حفظ الوصات الثمان المقدم تحريها
في اول فصل وحكمها في عدم صدقها معًا وكذبها
معًا كحكم المتناقضين و

سوال ثالث كيف يكون تناقض المهرمتين الجواب اذا كانت
المهرماتان بمادة موجبة او ممتنعة فحكمها حكم المتناقضتين
والمخصوصتين اما اذا كانتا بمادة ممكنة فحكمها حكم الراجحين
تحت التصاد وتقابلهما انما يكون لفظياً وذلك لان موضوعهما
ج ليس بواحد بل متباين ولا تناقض فيهما ان يصدقان
معاً فيها **رابع سوال** كيف يكون تناقض
القضايا الموجبة **الجواب** تناقضها انما يكون بسلب
الجهته عن القضية فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان
حيوان ليس بالضرورة بعض الانسان حيوان وذلك
بتقديم اداة السلب على الجهة كما مثلنا **دو**

سؤال خامسا كيف يكون حكم التناقض في الشرطيات
الجواب كما عرفت في المحليات فيجب أولا ان يراعى
في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والثاني والكل والجزء

والظرف وبقيت الوجودات الثمان ولا بد مع اتحادهما في ذلك
في الامور الثمانية من اختلافهما في الكيف فنقيض المتصلة
للزومية الكلية الموجبة السالبة الجزئية الموافقة لهما في الجنس
اي الاتصال وفي النوع اي اللزوم وبالعكس فيها فاذا
قلنا كما كانت الخ **نقيض العنادية** المتصلة الموجبة
الكلية هي العنادية المتصلة الموجبة الكلية هي العنادية
السالبة الجزئية فاذا قلنا دائما ما ان يكون العدد زوجا
او فردا فنقيضه ليس دائما ما ان يكون الخ وقد عاى هذا
غيره في الاتفاقيات المتصلة والمتصلة وامثلة ذلك لا
تخفى

الباب الثاني

في تساوي القضايا المتقابلات

اعلم ان تساوي القضايا هو ما به تترادف القضيتان المتقابلتان
وتحصل بمعنى واحد ولو كانتا مختلفتين لفظاً وبمعنى
باسم مختلفت ترجع جميعها الى معنى واحد اعني يسمى
تساوياً وتترادفاً كما ذكرنا ومع ذلك فيدعى ايضاً تبادلاً وانقلاباً
ونعادل حيث انه يكون هذه القضية معادلة للاخرى ومترادفتها
بالمعنى ولوتين انها مختلفت عنها ويدعى انقلاباً لان القضية
من كونها لان القضية **مكونها** **كلية** **موجبة** تنقلب فتصير
كلية سالبة او جزئية او موجبة وهكذا يحرك الامر في غيرها
لان هذا الانقلاب قد يحرك على كل واحدة من القضايا الاربع

وهذا

كل
لان الشمس طالعت فالنهار موجود كان نقيضه ليسا
كل

وهذا جميعه يتحصل بتقديم حرف النفي وتأخيرها على
اجزاء القضية ولانه يجري على المقابلة فوضع ثلوهما
فأما عرفت ذلك نقول أولاً ان ~~تساوي~~ تساوي المتناقضتين
ببعضهما يكون بتقديم اداة النفي على موضوع احدي
المقدمتين كقوله ليس كل انسان بائراً فيساوي بالمعنى
كقوله بعض الانسان ليس بيار وايضاً قوله ليس لاشي
من الانسان ليس بعاد فيعادل بالمعنى لقوله بعض الانسان
عادل فيها انهما تساويتا في المعنى وانقلبت الكلمتان الى
جذبتين والسالبة الكلية في المثال الثاني الى موجبة جذية
كما ترى **ثالثاً** واما تساوي المتضادتين والداخلتين تحت
التضاد يكون بتأخير اداة النفي عن موضوع احدي المقدمتين
بشرط ان يكون السلب داخلياً على علاقة القضية ففي
يكون قوله كل انسان ليس هو بكاتب مراداً لقوله لاشي
من الانسان بكاتب اما تساوي الدخالتين تحت التضاد
فعلى نسق ما تقدم وحي يكون قوله بعض الانسان
ليس هو بكاتب معادلاً لقوله بعض الانسان كاتب
ثالثاً واما تساوي السيطتين يكون بتقديم اداة النفي
على الموضوع واخرى على العلاقة بعد الموضوع وحي يكون
قوله ليس كل انسان ليس هو بصديق مراداً لقوله
بعض الانسان صديق وايضاً قوله ليس لاشي من الانسان
ليس بيار مساوياً لقوله بعض الانسان ليس بيار **وهو**

فانبع اذاً مما تقدم ذكره ان اداة السلب ان كانت مفردة
دلت على سلب نحو بعضا الانسان ليسا بفاضل وان كانت
مكسرة مدتين دلت على ايجاب نحو ليسا بعضا الانسان ليسا
بفاضل وذلك لان سلب السلب هو رفع السلب ورفع
ورفع السلب ايجاب لما كان رفع السلب ايجاباً كزم ان يكف
رفع رفع السلب سلباً من حيث ان رفع ايجاب هو سلب

الباب الثالث

في العكس وفيه ثلث فصول

الفصل الاول

انه من احكام القضايا ولو احقها العكس وهو عبارة عن
جعل الجزئ الاول من القضية ثانياً والجزئ الثاني اولاً مع
مع الكيفيد وبقا الصدق والكذب بحال فقولنا جعل الجزئ
الاول من القضية ثانياً والباقي ليكون التعريف شاملاً عكساً
للمليات والشرطيات ولهذا اثبتناها هنا دواعيه من
التعاريف العكسا كقولهم هو تبديل الموضوع بالمحمول
او هو عبارة عن ان يصير الموضوع محمولاً والمحمول
موضوعاً الشمول كما ذكرنا وقولنا مع حفظ الكيفية اي
الايجاب والسلب فيراد به انه اذا كان الاصل سالباً
او موجباً يلزم ان يكون ما ينعكس عنه كذلك لانه لا يلزم

صدق

صدق المنعكس في غالب القضايا إلا إذا كان موافقاً
للاصل في الإيجاب والسلب وقولنا مع بقاء الصدق
لان العكس لازم القضية ومتى فرض صدقها يلزم
صدق العكس لان اللازم ينبع الملتزم واللازم صدق
الملتزم الملتزم بدون صدق اللازم وهو مستحيل واما
الكذب ففيه رايان فاجب بعض بقاءه ولزومه وانكسر
اخرين لزومه اذ لم يلزم من كذب الملتزم كذب اللازم
فان لم قولنا ك حيوان انسان كاذب مع صدق عكس
الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان واعلم انه يعتبر في
مطلق العكس قضيتان الاصل وما ينعكس عند فلاصل
هو القضية المعكوسة ويدعى بالنسبة الى المنعكست
عند ملتزوماً للزومها لئلا اما المنعكست عند فتدعى عكساً
ومعكست ولازماً لكونها تلزم عند ونتجت ولهذا عرفت
بعض بان نتجت لازمة للقضيتي احدهما من الاخرى
بابتدال الاطراف والعكس صنفان مستوي ومتقابل فالعكس
المستوي هو الذي تقدم تعريفه وقسم بعض قيمته لقضية
الى بسيط وعرضي فالبسيط ويدعى ايضاً مطلقاً هو ما به
يبتدل الطرفان مع بقاء الكمية والكمية بكمالها وانما
يحد في ذلك في الطية السالبة والجزئية الموجبة كما سيبي
في الامثلة والعرض هو اذا ابدل الطرفان مع بقاء الكمية
وليس الكمية وذلك انما يصح في الطيتين الموجبتين

والسالبة كما سيأتي بيان ذلك العكس المتقابل هو عكس
 نقيض المستوي ولذلك يدعى عكس النقيض والعكس
 بنقيض الوضع وهو جعل نقيض الجزء الثاني من القضية
 جزءاً أولاً ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق
 بحال فداقلاً كان انسان حيوان كان عكسه بنقيض الوضع
 كما ليس بحيوان ليس با انسان فاخذنا هنا نقيض المحمول وجعلناه
 في المنعكسة موضوعاً ونقيض الموضوع وجعلناه محمولاً وانما
 يصح في الطرية الموجبة كما مثلنا والجزئية السالبة اذا قيد
 الطرفين بحرف نفى مع حفظ الكمية والكمية بحالهما
فهذا بيان ماهية العكس وايراد اقسامه واما مجرد تسميته
 سمي عكساً وذلك لان العكس هو التقلاب وهذا انقلاب
 اطراف القضية وصيها كان اولاً ثانياً والثاني اولاً حيث
 ان الموضوع في الجملة يصير محمولاً موضوعاً والمفهوم
 في الشرطية ثانياً والاول مفرداً والقسمة الاول من قسميه
 سمي مستوياً بالنسبة الى عكس النقيض المسمى ايضاً
 عكساً بنقيض الوضع الاطراف به حيث انه نقيض الجزء
 الاول من القضية يوضع فيه ثانياً والثاني اولاً ومن ثم كانت ذلك
 عكس بالنسبة الى هذا عكساً مستوياً لاستواء عكس الاطراف
 غيرها فيد الا تقبضها واستوا وضعها واما القسم الاول
 من العكس المستوي سمي بسيطاً لانه لا يوجد به من
 العكس سوى تبادل الاطراف فقط مع حفظ الكمية
 والكمية

الجزئية

الشرطية

والكيفية فمن ثم كان بسيطاً ومطلقاً والثاني يوجد به
تبديل الأطراف مع الاختلاف في الكمية لا الكيفية فمن
ثم كان مختلفاً عند باختلاف عرض وهو اختلاف الكمية
وموافقاً لزيقا الكيفية وتبديل الأطراف وذلك اختلاف
لفظ عرض لا عبء له **و**

الفصل الثاني

في قواعد العكس أي شروط جريانها على القضايا

أذكر أن القضايا المحصورة أربع كلياتان وحزبتان فاما
موجبتان واما سالبتان والعكس كما عرفت فهما مستوي
ومتقابل وهذا لا ينبعث عن قسمي المستوي لانهما معنى
واحد بل عند وعد قسمه المتقابل وذلك نظر إلى بيان
جريانها على القضايا المذكورة **و**

نقول أولاً أن الموجبة الكلية تنعكس بالعكس المستوي
دائماً إلى جزئية موجبة والدليل على ذلك لانه إذا صدق
كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والصدق تقيض وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم
المنافاة الكلية بين الانسان والحيوان فيصدق ليس
بعض الانسان بحيوان وما ذاك الا لان الانسان لما كان
مسلوباً عن جميع الحيوان وجب ان يسلب الحيوان
عن بعض الانسان وقد كان الاصل المنعكس كل

لا كل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان
حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فيكون اذا
قولنا ليس بعض الانسان حيوان خلفاً الى باطلاً
لان الاصل صادق فانتقدت المناقاه بين الانسان والحيوان
ومن انتقايرها بينهما يلزم انتفا صدق قولنا لاشي من
الحيوان بانسان ومن انتفا صدق القول المذكور يلزم
صدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذا هو المطلوب
فهذا هو دليل انعكاسها بعكس مستوي جزئية ولكن
لا يلزم ان تنعكس بالعكس المذكور كليت وعلت ذلك
ليلا تتقص عادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع
وعند الانعكاس يلزم صدق الخاص على كل افراد اعم
وهو محال مثلاً يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق
عكسه وهو كل انسان حيوان والا للزوم ان يصدق
الانسان الذي هو الخاص على كل الحيوان الذي هو
الاعم وذلك محال اما بعكس النقيض فتنعكس كنفسها
الى كليت والدليل على صدق عكسها المذكور لانه اذا
صدق قولنا كل انسان حيوان يلزم صدق قولنا كل كذا
ليس بحيوان ليس بانسان ولا فيصدق نقيضه وهو
بعض ما ليس بحيوان ليس هو انسان وينعكس النقيض
بعكس مستوي الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
وقد كان في الاصل كل انسان حيوان هذا خلف

ثانياً

ثانيًا أما السالبة الطيبة فتعكس بعكس مستوى
سالبة كليت كنفسها وانعكاسها الى سالبة الطيبة بنفسها
لانه اذا صدق لاشي من الانسان بحجج يلزم ان يصدق لاشي
من الحجج بانسان واما لصدق تقيضه وهو بعض الحجج
انسان وينعكس هذا التقيض الى قولنا بعض الانسان
حجج وقد كان الاصل لاشي من الانسان بحجج هذا خلق
دليل آخر وهو تضم التقيض المذكور الى اصل ويجعل صغرى
فينتج بطلب الشئ عن نفسه وذلك حال فيقال هكذا لاشي
من الانسان بحجج وبعض الحجج انسان فينتج من الشك الى اول
بعض الحجج ليس بحجج وهو باطل لصدق قولنا كل ما هو
حجج فهو حجج بالضد واما دائما ما بعكس التقيض فتعكس
الى سالبة جزئية وبهذا العكس عنده تعكس الجزئية
السالبة الى جزئية سالبة ببيان ذلك لانه اذا صدق
قولنا لاشي من الانسان بحجج او ليس بعض الانسان بحجج
فيصدق قولنا ليس بعض ما ليس بحجج ليس بانسان ودليل
صدق العكس المذكور يؤخذ من عدم صدق تقيضه وهو
كل ما ليس بحجج ليس بانسان ويعكس التقيض بعكس مستوى
الى قولنا كل انسان حجج وقد كان في الاصل لاشي او ليس
بعض الحجج انسان وهذا خلف ولا يمكن ان تتعكس السوالب
بعكس التقيض الى كليت لاحتمال ان يكون تقيض المحمول
اعم من الموضوع والحال انه يمنع ايجاب الاخص الى كل لفظ

افراد الاعم نقولنا لاشي من الانسان بالحج فما ليس بالحج
 اعم من الانسان فلهذا المحرود امتنع ان تتعكس السوالب
 الى كل ما ليس بالحج ليس بانسان. ثالثاً واما الموجبة الجزئية
 فتتبعكس بالعكس المستوى موجبة جزئية كما ان القضية
 الموجبة الكلية تتبعكس اليها والحجت ههنا كالحجة التي ذكرناها
 فيها فانه اذا صدق بعض ~~الانسان~~ انسان يلزم ان يصدق بعض
 الانسان حيوان ولا يصح فيها العكس بنقيض الوضع لصدق
 قولنا بعض الحيوان انسان وكذب قولنا بعض ما ليس بانسان
 ليس بحيوان حيث ان الفرس ليست بانسان مع انها حيوان
واخيراً اما سالبية الجزئية فتتبعكس بنقيض الوضع
 الى جزئية سالبية كما سبق تقرير ذلك الا انها في العكس
 المستوى ان تتعكس جزئية لئلا تنتقض بمادة يكون الموضوع
 فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عند بعض الاعم
 لا يصدق سلب الاعم بعض الاخص لا كل اخص يستلزم
 اعمه فان قولنا مثلاً بعض الحيوان ليس بانسان يصدق
 ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
 لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لو وجد الطر بدون
 لجزء وهو محال فمن ثم كان لا عكس لها لزوماً
 نقولنا لزوماً لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلاً يصدق
 بعض الانسان ليس بالحج ويصدق عكسه ويصدق قولنا
 بعض الحيوان ليس بابيض مع صدق عكسه وهو بعض الابيض

الحيوان

ليس

ليس بحيوان وذلك لا عبدة له لانه لا لنفس القول
بل بخصوص مادة اى لا اتفاق وجود التباين الكلى بين
الموضوع والمحمول كما في المثال الاول والعموم من وجه
كما في المثال الاول والثاني واما ان كان بين الموضوع والمحمول
عموم مطلقاً فلا يصدق العكس حسبما اتضح بقولنا بعض
الحيوان ليس بانسان لانه يصدق سلب الخاص عن الاعم ولكن
لا يصدق عكسه اعني سلب الاعم عن بعض الخاص لانه
لا يوجد الخاص بدون الاعم خلاف العكس

الفصل الثالث

في عكس القضايا الموجبة والشرطية

اعلم ان الحكم في عكس القضايا الموجبة هو كالحكم
في عكس القضايا المطلقة غير ان الوجه يبقى واما القضايا تنقلب
على سبيل قواعد المطلقات كقولك بالضرورة لاشي من بـ
فبعكسها بالضرورة لاشي من جـ بـ وقس عليه في الممتنع
والممكن نظراً الى نوعي العكس بين المستوي والمتقابل
والعكس في الشرطيات هو جعل التالي مقدماً والمقدم
تالياً مع حفظ الكيفية وبما الصدق والكذب بحاله فاولاً
الشرطية المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت كلية او
جزئية فلا تنعكس بالعكس المستوي الا موجبة جزئية

وانعكاسا الموجبتين جزئية واضع ذلك فلا انذ اذا صدق كل ما كان
او قد يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد
يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وللصدق تقيضه وهو
قولنا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وذلك باطلا
وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية فذلك للسبب المقدم
ذكره في الفصل السابق اى لجواز ان يكون التالي اعم من
المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كليا كقولنا كل
ما كان الشئ انسانا كان حيوانا وعكسه كليا كاذب ثانيا واما
السالبة الكلية المتصلة فتنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق
قولنا ليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان قدرا وجب ان
يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشئ قدرا كان انسانا وللصدق
تقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا كان قدرا ثالثا
واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا
كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا
كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كل ما كان هذا انسانا فهو حيوان
واعلم المتصلة الاتفاقية لا يعتب انعكاسها لعدم
الفايدة وكذلك المنفصلات فلا يعتب فيها العكس لعدم
امتيان جزئيهما بحسب الطبع لانه ليس مقدمها وتاليها
بالطبع كما نبهنا في سوائف اقوالنا بذلك واحد منهما يجوز
ان يقدم يوخر فالمعتب اذا عكوسات المتصلة اللزومية

واذا

واذا قد تكلمنا بعكسها المستوي فلتشر إشارة جذية الى
عكسها بنقيض الوضع **و** فنقول ان الحكم بانعكاسها بهذا
النوع كالحكم بانعكاس المحليات به فالموجبة الكلية تنعكس
كنفسها لانه اذا صدق قولنا كل ما اذا كان الشئ انساناً كان
حيواناً فيصدق قولنا كلما لم يكن الشئ حيواناً لم يكن انساناً
لان انتفا اللازم يتلزم انتفا الملزوم ولا يحاز انتفا اللازم
مع بقاء الملزوم وهو مما يهدم الملازمة بينهما والموجبة
الجذية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشئ انساناً
كان حيواناً وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشئ انساناً لم
يكن حيواناً واما السالبة فتنعكس الى سالبة جذية
كقولك ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الشئ انساناً
كان قدراً فتنعكس بنقيض الوضع الى قولنا فقد لا يكون
اذا لم يكن الشئ قدراً لم يكن انساناً ولا فكل ما لم يكن
قدراً لم يكن انساناً وتعكس الى كل مكان انسان كان قدراً
وقد كان فلا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الشئ
انساناً كان قدراً وهذا خلف **و**
اعلم ان القانون الاعظم في العكس هو رعاية الموضوع
بتمامه لانه بعد هذا المراءاه يقع التلذ في صدق العكس
كما اذا قلنا لا شئ من الشيطان في التردد فانه صادق
ولا يصدق عكسه وهو لا شئ من التردد في الشيطان
وانما كان كذلك لعدم رعاية المحمول بتمامه لان المحمول

هو ما قولنا في الود لا الود وحده ولذا يصح عكسه ويبقى
الصدق بحاله اذا قيل لا شى مما فى الود بحيطان وهكذا
حب الحذر من قلب مالىسا بمحمول موضوعاً كقولاء بعض
الكنايس في المدينته فلا يصدق عكسه بعضا المرينيه
في الكنايس بل بعض ما في المرينيه كنايس وامثالها انتهى
الكلام في القضيت ورو ورو ورو ورو ورو

المقالات الثلاث

والفن ويدعى ايضاً النظام والترتيب • هو قول منطقي يقسم العلم الى رتبة قويمه والى النظام الواجب ليدرك جيداً بسهولة ويحفظ بثبات وهو قسمان طبيعي واختياري وستنظم فيها بهذه المقالة ولذا لا نخزيناها الى بابين ففي الاول منها تورد الحكم النظام الطبيعي وفي الثاني الاختياري

الباب الاول

في النظام الطبيعي

النظام الطبيعي هو حفظ فيه ترتيب الشئ على حال ما
هيته ومجرى طبعه او هو ما كان اقرب فلها الى عقولنا واوفى
قبولا لطبعنا ولهذا دعى نظاما طبيعيا لتقدير للطبع او
لتقليده بحسب الطبيعة واقتدا به من شروط ايراد كل

شہ

شئ في اوانه ومكانه مثلاً ايراد كلها ينسب الى الجنس
في باب الجنس وكلها يضاف الى النوع في باب النوع
وهكذا في جميع الاشياء يلزمه ايراد كل شئ في محله وبذكر
في كل علم ما يخصه ولا يختار حدود علم اخر غير كمن
يكون في علم الفلك ما يختص بعلم تهذيب الاخلاق
وفي العلم الالهى ما يختص بالعلم الهندى وقس على
هذا غيره **وورد ذكر الفن** المذكور قسمات
والاولى ان يقال له طريقتان الاولى فن الخطاط والثاني
الارتقا فن الخطاط ويدعى ايضا فن التحليل هو
ما ينحل به الكل الى الاجزاء اى هو ما يكون الشروع
فيه من الكليات الى الجزئيات مثلما اذا ابتدا احد نظام
شرح من الجنس ثم يتدرج منه الى الانواع ومن الانواع
الى غيرها حتى الى الاجزاء والافراد هكذا ^{بهذه} الطريقة
تتكم في القسم الثالث عن الاستدلال لانا تشرع
في التكم في جنس الاستدلال قبل انواعه ثم تتدرج
منه الى الانواع ومن الانواع الى بقية الافراد فن الارتقا
ويدعى ايضا فن التركيب والتاليف وهو ما ترتقى به
من الجزئيات الى الكليات بعكس الطريقة فن الخطاط
اى هو ما يكون الشروع فيه على هذا النظام اعنى
فن المبادئ الجزئية الى ان تنتهى الى الكليات هكذا
ويهذا النوع شرعنا في التكم في الفن الثالث

من القسم الاول عن القول حيث اتنا بحثنا اولاً ويدرأ عن
اجزائيه ومبادئه اعني عن الحدود ودلائلها والاسم والفعل
والاداة قبل البحث عنه اى قبل البحث والنظم عن القول
بل تدرجنا مرتقين منها اليها كما سبق نظام ذلك **و**
واعلم ان الطريقتين طبيعتان اما الاولى وهى طريقة فمن
الخطا فانها قريبة للطبيع وافهم للطبيع لكونها توافق
النظام الطبيعى من حيث ان الشروع فيها انما يكون من
الطليات الى الجزئيات وذلك بتدرج الشرح من الطليات
رويداً رويداً الى الجزئيات والمثال ان ما كان فيه نظام التدرج
هكذا من العام الى الخاص هو افهم للعقل وانفع للذكر فافهم
للعقل لكون الطليات اوضح لنا بالطبيع من الجزئيات لدخولها
فى حد الجزئيات وانفع للذكر لكون التدرج يكون فيها بنوع
مختص فى العاية وتختلف ذلك اذا ما تدرج المذكر من الخاص
الى العام فانه يقع فى الاعادة دائماً لكونه قبل ان يشرح العام
يلتزم بتكرير الخاص دفعات عديدة لا قابلية عقلنا منقداً
بهذا المقدار حتى اننا لا نقدر على فهم الطلى ما لم تنبصر
بكل واحد من اجزائيه مفرداً على انه وان كانت الطليات
افهم بالطبيع بالنسبة اليها كما ذكرنا الا ان الجزئيات
هى افهم واوضح بالنسبة الى ذاتها لانها اقدم بالطبيع
من الكل من هذه الجهة يتقدم فهمها عليه ويتاخر فهمه
عنها والفهم المستقيم معلق بنظام الطبيعت **و**

واما

واما الثانية وهي طريقة فنالارنقا فانها طبيعية لكونها
تقتدى بالطبيعة لكونها الموجهة وتقلد عجزها على
ان هذه الطريقة تنظر او لا وبديا الى الغاية والمطالب
الماثورة فتلتبس معرفتها او لا ثم نعلم الوسائط التي
تبلغ الى ما تبغيه وما هو فيها اول بالنية فهو مناخس
بالعمل وما هو اول بالعمل وما هو فاعل بالنية والحال
ان الطبيعة الموحدة هذه للحال حالها كما يبصر مثلاً في
انواع النباتات والاشجار النامية فان الطبيعة فيها
تقصد او لا وبدياً ثم لا انها تبدر قبل اصلاً ثم شجرت
واعصاناً ثم اول قائم زهرة الى ان تبلغ الى عقد الثمرة الماثورة فلهذا الطريقة
الاولى كانت تختص غالباً بالعلوم العملية الصاعدة كما في
يرى صناعة البناء فانه يقصد او لا وبدياً من ذلك فيحضن
او لا الحجارة والكتسا والخشب وامثال ذلك ثم يشترع في
الاساس ثم الجدران وبعدها السقف وبهذا التدرج ينتهي
الى ما يقصده او لا من عمل المنزل فمعتادة ان تحضن في
العلوم النظرية الرياضية كان العلوم المذكورة غايتها
العلم ومعرفة اوضاعها فمتى حصلت في الذهن وتلقنها
العقل استقر فيها قانعاً كما يرى في علم الطبيعيات
والعلم الالهي والهندسة وامثالها حيث ان هذه الطريقة
تشرع من البادى العامة كما قد رنا وتدرج متتارلت

٢٥٤
يتدرج جميعاً إلى المبادئ التي تولف عندها وذلك مختص
بالعلوم الرياضية التي من شأنها أن ينتدى منها مبادئ
جنسية ثم تتركب منها النوعية ومنها دونها

الباب الثاني

في نظام الاختيار

النظام أو الترتيب الاختياري ويدعى الغيبي الطبيعي
أيضاً هو ما عدل عن أيراد ما يوافق مطلوبه المقتضية نوع
النظام المردب وأورد منه ما يطابق ذهن السامعين ويزيد
عقلهم ويبيحهم وهذه الطريقة مختصة بالشعر
والخطب والوعظين لا هولا من شأنهم أن يطابقوا
يطربوا السامعين ويهذبهم بما هو مقبول عندهم وطريقة
ذلك تنشأ عن ثلاثة: العدل. والزيادة. والقلب فالعدل
هو إذا ما تراءى الوعظ والخطيب وعدل بخطابه عن
كل ما يعمل مضراً مطلوبه أو مستكراً سمعاً سماعه عند
من يخاطبهم ولو كان مطابقاً لموضوع غاية المطابقة
كالذلات الرفيعة والحدود والرسوم الدقيقة والسمات
اللازمة الحد وما مثلها والزيادة هي إذا ما تجاوز الخطيب
تخوم مطلوبه بأشياء تشرح السامعين وتطربهم ولو لم تكن
لازمة الموضوع من وجه ما أصلاً وأما القلب فيراد به

عكسها

عكس نظام الإدراك بصناعة دقيقة ليلا ينتبه السامع
وتتوهمها كاذبة ويمسك عن القدر بها محتجاً عن
قبولها **و** **و** **و**

ليكن هنا نهاية القسم الثاني في الأمور المتعلقة في
الحكم ويتلوه القسم الثالث في الأمور المتعلقة بالتصديق
أي انتقال الفكر وهو ثالث فعل العقل **و**

القسم الثالث من الأيضاحات

فيما يتعلق بالفعل الثالث من العقل وهو انتقال الفكر
أن خاصية الفعل الثالث من العقل هي التصديق ويدعى
استدلالاً وحجتاً ومباحث هذا القسم اشرف من مباحث
القسمين السابقين وذلك لسببين على الخصوص أولها
أن تلك تفيد العلم التصوري وأما هذه فتفيد العلم
التصديقي ولا ريب أن العلم التصديقي هو اشرف
وأعلى من العلم التصوري لا المقصود الأصلى من
العلوم هو الإدراكات التصديقية لا التصويرية ثانياً
لأن الإدراكات التصويرية إنما تطلب لأجل الإدراكات
التصديقية فمن ثم كانت وسائط بالنسبة إليها ووسائط
موصلة إلى التصديق بها فهي إذاً وسائط وتلك غاية
والغاية اشرف من الوسائط ولذلك ومن هذا القبيل لما
كانت معرفة الحجة الناجمة عن الانتقال الفكرى هي

المقصود للاهم من المنطق بل ههنا هو المطلوب الاعلى والمقصود
الاقصى وكانت هذه المعرفة مركبة والعام بالمركب لا يحصل
بعد العام بما منه التركيب وكان تركيب الحجج من القضايا
المركبة من المفردة فمن ثم تقدمت مباحث المفردات على
القضايا والقضايا على الحجج واذا قد اوردنا ابحاث المفردات
في القسم الاول واستوفينا البحث في اصناف القضايا
المركبة من المفردات في القسم الثاني فخلق بنا تجريد
النظر في مباحث الحجج بهذا القسم المتضمن مباحث
الانتقال الفكري فخصر جميع الامور المتعلقة فيه بثلاث
مقالات الاولى في القياس اجمالاً والثانية في القياس
البرهاني والجدلي والمغالطي والثالثة في النتيجة

المقالة الاولى

في القياس اجمالاً وهي خمسة ابواب

الباب الاول

في الحجج المدعية اسنداً لا واقساماً

اننا قبل ان نشير بالتكلم عن القياس الذي هو احد
اقسام الحجج قلنا ما هيته للحجج واقسامها فنقول
الحجة هي قول مولف من اقوال يقصد بها ايقاع التصديق
بقول اخذ غير مصدق به كقولك العالم مولف فاعلم

اذاً

258
إذا فاسد فان كنت جاهلاً هذا المطلوب اعني غير مصدق
ان العالم فاسد فلما استدلت عليه بالحد الأوسط الذي
هو مولف بانذاره اياه وصدق عليه ابصرته كذلك اى
مولفاً فصدقت حجته انه فاسد لعلمك ان كل مولف فاسد
من هذا القبيل تدعى الحجج استدلالاً لانها من الحد
الأوسط الذى لم يذكر في التالى نستدل على المطلوب
المجهول الذى هو في هذه المثال كون العالم فاسداً وذلك
تحرف الاستدلال بانه ما يقتضى في مقدمته حداً لا يكون
في التالى كما مثلنا ونظير كقولك الله صالح فالله اذا عيوب
الاستدلال ينشوعن ضعف العقل البشرى وذلك لانه من
حيث ضعفه وقصره لا يقدر ان ينفذ حقايق متعددة
ينظر واحد بسيط فمن ثم يتدرج من شى الى شى بالاستدلال
والقياس وما جعلناه وسيطاً للاستدلال يدعى حداً
اوسط لهذا السبب عيبر لكوننا نتعامل مثلاً وسيط
للمطلوب وسى ايضاً دليلاً فلما مرر اى لكوننا نتعامل
دليلاً للذهن به تتوصل الى معرفة المطلوب والمراد
بالمطلوب والمراد بالمطلوب هو ما يقع التسال عند العلم
به بطريق الاستفهام وهو كالعالم فاسد في المثال
الاول او كاله عيوب في المثال الثانى فطان طلب
التصديق به يسأل قابلاً هل الله عيوب او لا فاجيب
بديل مقنع منظوماً هكذا كما به هنا في المثال الاول

أي اخذ صلاح الله بمعنى الدليل وجعل حدًا أو وسطًا واقرن
معه غيره فنتج عن ذلك أن الله محبوب وهذا هو المطلوب
المقصود تصديق وهو قسمان موجب وسالب فالدليل المورد
في صلاح الله ينتج أحد قسمي المطلوب أي الموجب وهو
الله محبوب وهذا الدليل أي قولنا ليس الله بجسم فإذا
ليس بقابل التقدير ينتج قسم المطلوب الآخر أي السالب
فهذا معنى الاستدلال وماعدا التعاريف السابقة يجد عند عامة
الفلاسفة بانه قول منطقي ينتج من الدليل المستلزم جزأً
آخر من المطلوب وأنواعه أربعة المثال الاستقراء الإضماري
القياس ولط من هذه الأصناف أمور قريبة منه كالدلالية
كالدليل. والرأي. والعلامة. وقياس التعليل. والقياس
النزاعي. فلا ضماري. والتمثيل يختصان بأهل الفصاحة
والاستقراء. والقياس يختصان بالمناطق غير أن القضايا
الغويصة يجب إثباتها في القياس وأما القضايا الواضحة
فبالاستقراء كما نبه الفيلسوف فاناخذ بشرح كل نوع منها في

الفصول التالية

الفصل الأول

في القياس التمثيلي

التمثيل ويدعى استقراء خطاي أيضاً كما دعا الفيلسوف
كما في الفصل الأول من كتاب الخطابة ويرسم بانه حكم

على

على شى جدى معين لثبوت ذلك الحكم فى جدى اخذ معين
او جذبات اخذ معينة لمعنى مشترك بينهما اى بين
الجزي او الجزان كمن يحكم بان العالم عدت كالبيت وانما
يحكم هذا الحكم لما يراه من المماثلة بينهما حيث انهما يشتركان
معنى **وايمعنى** واحد وهو التاليف والحال ان البيت
انما هو عدت لانه مولف وهذه العلة عينها وهى التاليف
توجد فى العالم فيكون ايضا عدتاً كالبيت وهذا الحكم يكون
كلياً على المعنى المتشابه فيه كما يبان فى هذا الدليل ان
الله يغفر لداود حين تاب فاذا يغفر لك اذا ثبت
دليل اخر سالب ان الله لم يغفر لقايين لانه لم يتب افلا
يغفر لك اذا لم تتب ووجه التشبيه والتمثيل لان الراى
الصايب يقتضى ان التشبيه يحكم عليه بشبهه **و**
وقد يقوم التمثيل بنوعين من الامثلة كما قدر الفيلسوف
فى الفصل العشرين من كتابه الثانى فى الخطاب اولها
يقوم باخذ امثال من الافعال الصايدة والى صارت
من القدماء كتوبة داود النبى التى **تؤخذ** مثلاً لغفران
ذنب من تاب توبة صادقة مثل داود تانها يؤخذ من
امثلة الحكماء والادباء كمثل لقمان وجالينوس وغيرهما
حينما تريد ان تضرب مثلاً يناسب غرضنا كانه
بشى جدى وهذا قول فقط واما الاول فانه قول
منطقي لانه ذو قوة اشد فى الاثبات كقولك العين الضعيفة

التخالف

لا تدرك المنظومات العالية كاملاً فإذا بقياس التمثيل العقل
الضعيف لا يدرك المعقولات العالية بالكمال والتمثيل
يحد بانكار التمثيل وإيراد الاختلاف على النسق هكذا
تنكر التمثيل وسبب الخلف هو ما كذا وكذا

الفصل الثاني

في القياس الاستقلا

الاستقلا هو الاستتباع قد رسمه الفيلسوف بأنه حكم
على كل لوجود ذلك الحكم في جذيات ذلك الحكم كالأها
أو كثرها وحقها تام وناقص وذلك لأن الحكم المذكور
أما أنه يصدق على كل جذيات ذلك الحكم بدون تخلف
بعض منها أو على أكثرها فإن كان الأول فهو الاستقلا
التام لتمام الحكم به على كل جذياته أجمع بدون تخلف
وأحد منها وذلك كحكمنا على أن كل حيوان طويل العمر
فهو قليل الحرارة الحاصل من استقلا بنا أي استتباعنا
جذيات الحيوان الطويل العمر كالإنسان والفرس
والثور والجمد فوجدناها كذلك فحكمنا بهذا الحكم
كلياً في الحيوان الطويل العمر وكحكمنا أيضاً على أن كل
نار حارة بسبب أن لها نار مهيضة حارة ونار ورشليم
حارة فحكمنا بثبوت وجود الحرارة في كل نار بوطقت تتبع
أكثر جذياتها واستعمال هذا المنهج خصوصاً بالجدلين

كما

كما نبهنا وان كان الثاني فهو الاستقلال غيبي التام مثلما
 اذا استقرت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكد الاسفل
 عند الموضع فتحكم على كاحيوان بأنه يحرك عند الموضع
 فكد الاسفل ولكن لا ند قد يتخلف بعض الجزيات عن
 ذلك الحكم كالتمساح في المثال المذكور فانه يتخلف عن
 ذلك الحكم من حيث أنه يحرك عند الموضع فكد الاعلى
 فمن ثم كان هذا الاستقلال ناقصاً غيبي تام
 الاستقلال يرتقى دائماً من الجزيات الى الطليات كما استبان
 فيما اوردنا من الامثلة لان من خاصية اثبات المطلوب
 نذكر الافراد والاختلاف كلها وان استطال ذكرها لكثرة
 فليذكر بعضها ونختار القول بلفظ وما يتلوه او يضاهاه
 او يشاكله وامثال ذلك وقد ينحل عزم الاستقلال بايراد
 الامبرام. والامبرام ليسا هوسوى استثنائهما بعض الافراد
 من ذلك الحكم العمومي الطلي وذلك كاستدلال من رام
 اثبات ان كل انسان ابيض فيستدل هكذا الدرومي ابيض
والفريجي ابيض فاذاً كل انسان ابيض فالجواب
 يكون بانظار النتيجة بايراد الامبرام هكذا النتيجة
 كاذبة لان الدنجي هو انسان وليس ابيض ومثله
 من قصد الاثبات ان كل حيوان يحرك فكد الاسفل
 عند الموضع واورد لاثبات راير جزيات الحيوان فينحل
 عزم دليله بان التمساح حيوان ولا يحرك فكد الاسفل

بد فكذا على عند المضغ ولهذا كان قياس الاستقلال يفيد اليقين
يجوز ان لا يكون حال البعض الذي يستقل مخالف لحال البعض
الاستقلال وهو الاستقلال بمتاز عن التمثيل بوجهين احدهما في
المقدم وذلك لانه في التمثيل يوضع واحداً خصوصاً معيناً واما في
الاستقلال فيوضع اجزا كثيرة بينهما ثابتهما في التالى لان نتيجة التمثيل
من عادتها ان تكون مفردة واما نتيجة الاستقلال فكلية وذلك
واضح في امثلة كليهما المذكورة **وهو**

الفصل الثالث

في القياس الاضمارى

اعلم ان القياس المذكور يسمى باسماء متعددة وجميعها ترجع
الى معنى واحد حيث انه يسمى كما ذكرنا **الاضمارى** المطوى
المدرج الناقص او الغير الكامل فيدعى **اولاً** اضمارياً لكون
احدى مقدمتيه تقصير في الضمير ولهذا السبب يسمى
الضمير **ثانياً** يسمى **مطوياً** من الطى لان احده مقدمته
تطوى في الذهن **ثالثاً** ناقصاً لنقصانه من احدى المقدمتين
رابعاً مرضياً هو المحذوف تكون احدهما محذوفه محذوفه
ولهذا يدرسه بان ما حذف فيه احدى المقدمتين الكبير
الكبرى كانت ام الصغرى مثال ذلك القضية محبوبه
فللعديل اذا **عُبوب** فالمحذوف هنا من الصغرى وهى العديل
فضليت واما اذا قلنا العديل فضليت فاذا **عُبوب** فيكون

المحذوف

المحتروف منه هذه الكبرى وهي كل فضيلة محبوبة
وبارز ياد هتين القضيتين يعود كاملاً

تنبيه

اعلم انه اذا وجد في تال القياس المذكور موضوع المقدمة
تكون الكبرى فيه محذوفة كقولك البخيل محتاج فليس
الخبيل يعني فزد كبرى وقد لا محتاج ليس يعني
ولا خيل محتاج فلا شئ من الخيل يعني واما اذا وجد
الخبيل فتكون الصغرى محذوفة كقولك من لم يخط فليس
بعلت للخط فانه لم يخط قط فادالحي . وان لم
يوجد احواها فتكون الكبرى محذوفة ومتى زبدة
رجع الى ضماري الى القياس شرطى مثاله قولك
الفصلية تسعد فالزلية اذا تنعسا فزد كبرى شرطية
وقد اذا كانت الفضية موصلة الى السعادة فتكون
الزلية مبلغة الى التنعسا والحال ان الفضية موصلة
الى السعادة فالزلية اذا مبلغة الى التنعسا

الفصل الرابع

يشتمل على بقية انواع الاستدلال مما هو قريب للاضمار
المقدم ذكرها

اولها الدليل وهو الضمير ويكون على نظام الشك
الاول ولوصح بمقدمتين كقولك هذه المدة ذات

لبن فهي ادأ ولدت قند كبرى وقد كد امراه ذاة لبن قد ولدت
وهذه اذا لمخ ثانياها العلامة فهي كقياس الاضماري ايضا
ولمجد الاوسط فيه اما يكون اعلم من الطرفين كقولك هذه
المداه مصفارة فهي اذا حبابي واما احصى الطرفين كقولك
ان الشجرات ظلمت لان التمر ~~هذا~~ كان شجرا وكان ظالما **و**
ثالثها القياس الاقتدافي ويراد به ما كان حاويا ومشملا على
اقرانين لا القياس الذي هو باذالا استثنانا لان هذا القياس
ليس هو الا اجتماع قياسين مطبوعين فهو كالاضماري
وعين الدليل ويبيّن هكذا فانه اذا ما رام احدا ان يثبت ان
المصنوعات التي صنعها الباري تعالى منفردة **هـ**
كاملة فليشرح بيتنا قائله واسدلاله على هذا النسق
ان كانت المصنوعات الخاصة المصنوعة منه تعالى ليست
بكاملة فذلك اما لان الباري تعالى غني قادر واما لانه
غني مزيد وكلاهما محال فليس الاول لكونه تعالى قادرا
على كل شئ وليس الثاني لكونه خيرا عضا فاذا المصنوعات
التي صنعها تعالى خصوصا هي كاملة

رابعاً قياس التعليل او القضايا التي قياساتها معها
هو اسدلال مجموع من قضايا كثيرة تاليت بعضها مستقبها
مثال ذلك اذا رام احدا ان يثبت ان الانسان فاسد فيبنى
دليله هكذا وكل انسان حيوان وكل حيوان حي وكل حي
ممتنع وكل ممتنع يلته من عناصره وكل ما يلته من عناصره

يلتأم

بل تمام من مضادات هو فاسد فاذا سلم انسان فاسد وميت
هكذا كقولها بعضها علل بعضها شيشرون سماها قضايا
قياسها معها **و و و و و** خامسها القياس الفردي
وهو ما كان الدليل فيه ان الحد الاوسط هيئة بدنية
توجد في الانسان المتفلسف فيه كما توجد لحيوان غير ناطق
ويكون من شأن تلك الهيئة ان تتبع مزاجاً يتبعه خلق
من اخلاق النفس سواء كانت المحمودة كالكرام والشجاعة
والمزمنة كالشجاعة والحيانة فاذا وجدت تلك الهيئة حدث
بوجود ذلك الخلق لانها معلول علت واحدة فاذا وجد
في شخص ما مثلاً في زيد عظم الاعلى اى صدره عريضاً
عرضياً وهذه الهيئة توجد في الاسد والاسد موصوف
بالشجاعة فيحدث ان ريداً شجاع لانه عريض الصدر
كالاسد **و و و و و** سادسها الراى وهو
مقدمة كلية محودة في ان كذا كاي او غير الكايين
صواب وفعل او غير صواب وتوجد دائماً في
الخطابة مهلة وهي كما قياس كامل متضمن بقضية
واحدة كقولك ان التواضع اسد الفضائل فكيف
لا يجب. فمعنى ذلك ان اسد الفضائل محبوب
في الغاية. والتواضع هو اسد الفضائل فالتواضع
اذاً يجب ان يجب في الغاية. وهذا معنى القياس
الشعري كما سيى **و و و و و تنبيه و و و و و**

اعلم ان جميع ما تقدم شرحه القياسات المذكورة التي
هي ان الله اجبت اعلان استدلال هي ضعيفت النتج لا يتلزم
منها تالي ضرورة بل يتحصل اقتناع ووهم لانه لا قوة النظام
القضايا وتاليفها من قضيتي لعدم وجود حد او وسط
يقربها ويضطر به العقل لقبولها. ولما كان قد يورد قول
لاذب يتي على صورتها بقضيتي تشملا على مقدم
وتالي لا يكون منها اقتناع نحو زيد ماشى فبارك فيتحلص
مما ذكرنا انه لا ينتج الا عن القياس التعليمي المولف من
مقدمتين وتتلوهما نتيجته ولذلك فكل قياس من القياسات
المذكورة لا يمكن ان يثبت شيئا ما لم يرتد الى القياس التعليمي
فاو لا قياس التمثيل لا يثبت شيئا ما لم يرتد الى القياس
المذكور ويبين هكذا انه يجب الحكم على كل تايب كالحكم
على داود والله تعالى عفى عن داود حين تاب صدقا فاذا
يعفو عن كل تايب صادق حقيقي وعنده ايضا اثبت
حقا ثانيا الاستقراء ايضا لا يثبت شيئا ما لم يرتد الى
القياس لان مثل المورث اتفا بالنار لا تيان قوته ما لم يفهم
هكذا ان الاشياء السفلية هي كالعلوية. وكل نار سفلية
هي حارة فاذا كل نار هي حارة ثالثا القياس الاضماري
هو قياس تعليمي في العقل مولف من مقدمتين ونتيجته
كما اثبتا لانه لا يمكن ان يوجد قياس مطوى بسيط بالمعنى

ولو

ولو كان بسيطاً باللفظ لكون العقد لا يقدر ان يطابق
يتصدىف المطلوب ويقنع به ما لم يربط الحد الاوسط
مع الطرفين وذلك لا يمكن الا بالقياس رابعاً القياس
الاقترافي فلنا انه اجتماع قياسين مطويين ولا ثبات
قوته ما لم يعد الى قياسين كاملين كما مر خامساً قياس
التعليل او القضايا التي قياساتها معها هي اجتماع قياسات
مطوية شتى تترد الى قياسات كثيرة وقد علمنا ما ذكرنا
الباقى وهو فالناتج اذاً مما تقدم ان العمدة في القياسات
هو قياس التعليل ويرسم بانه قول مركب من ثلاثه قضايا
مرتبة باستقامت حسب القانون وقد بحث عنه الحكم
في اربعة كتب افدها للتكم فيه فقط وها نحن نأخذ
بالتكم عنه في الابواب التالية بعون الله وارشاده

الباب الثاني

فرد القياس

قال ارسطو رسم المشايين في الاصحاح الاول من كتاب
المبدل والمصادرة القيا هو قول مولف من اقوال متى
سلمت لزم عنها كذا قول اخر اى انه قول منطقي
اذا سلمت به مقدمات فمن لازم الضرورة تتبع النتيجة
لتسليم المقدمتين كقولنا كل صالح محبوب والله صالح
فانه مركب من قولين اذا سلمنا لزم عنهما لانها قول

والإنسان مساو للناطق فيلزم أن الإنسان مساو للضاحك
لكن لا لذات المقدمتين المذكورتين بل لمقدمة غريبة محذوفة
وهي أن كل مساو لمساو أي الشئ مساو لذلك الشئ **و**
أما قياس الظرفية فكقولنا الذي في البيت والخمرة في
الدن فيلزم أن الخمرة في البيت فاللازم المذكور لا لذات
المقدمتين المذكورتين بل لزم بواسطة هذا القول المحذوف
وهو أن كلها يكون في الدن يكون فيما فيه الدن لأن ما يكون
في الظرف يكون فيما فيه الظرف **و**
أما قياس الاستلزام فكقولنا حسب طريقة قياس
العرب الشمس ملزوم لوجود النهار ووجود النهار
ملزوم لوجود ضياء الأرض فيلزم أن وجود الشمس
ملزم لضياء الأرض وذلك بواسطة مقدمة محذوفة
وهي لأن ملزوم الملزوم ملزوم وإنما قيدنا قولنا بجيشية
الصدق في المقدمة المحذوفة بقولنا حيث تصدق
يتحقق الالتزام بناءً أنه حيث لا تصدق المقدمة
المذكورة فلا يتحقق الالتزام كما في قياس المبانيات والتصنيفات
أما قياس المبانيات لأننا إذا قلنا القدس مباني للناطق
والإنسان مباني للقدس فلا يلزم منه أن الإنسان
مباني للناطق وما ذاك إلا لأن مباني المباني لم يلزم
أن يكون مبانياً أما قياس عدم المساواة فكالتصنيفات
كقولك مثلاً **أ** نصف **ب** ونصف **د** فلا يلزم منه أن يكون **أ**

نصف

التي يجوز منها بالقييد المذكور وهي ان لا يكون لزوم ما يلزم
عند القياس سبب مادة خصوصية وان لا يحتاج في
لزوم ما يلزم عند ان يقتضي بر شي اخر يتم به لزوم اللازم
سواء كان ذلك الشيء اما محذوفاً بالكلية كما في قياس
المساواة والباقي والباقي امر انه محذوف ولكن اورد بوجه
ما هو في وقته كما قدرنا في قول الثالث اخيراً قيد المحذوف
بقوله قول اخر اشارة الى ان القول وهو النتيجة
يلزم ان يكون مغايراً لكل واحدة من المقدمات فانه لو كان
لم يعتبر ذلك في القياس للزم ان يكون كل قضيتين قياساً
كيفهما كانتا نحو كل فرس حيوان وكل حمار ناهق وبالتالي
لكان القياس اما هديانا او مصادراً على المطلوب
مشمول على الدور لانه متى كان المطلوب عين
الدليل فلذلك دور مصادرة اي متى جعل المطلوب
نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب كقولك
كل بشر ضحاك وكل انسان بشر فكل انسان ضحاك
فالنتيجة والكبرى هما شي واحد فان قلت هذا المحذوف
منقول من القضيئ المركبت المستلزمة عكسها وعكسها
تقيضها فانه يصدق عليها التعريف المذكور لانه يصدق
عليها انها قول مولود من قضيتي يستلزم لزانة قول
اخر قلت ان اللزوم في القضية المولدة ليس بطريق
الاكتساب و و و فهذا مفهوم القياس وبيان ما ذكر

فيه

فيه من الاحتمالات والقياس اما طبيعي اما عقلي فا قياسي
 الطبيعي هو ما ينتج المعلول من العلة او بالعكس اى
 العلة من المعلول كمن يستنتج من طلوع الشمس
 وجود النهار طلوع الشمس والقياس العقلي ويدعى
 الاعتبارى ايضا هو ما ينتج شيئا من شئ بالاتساع الطبيعي
 هو فكر عقلي به يفهم بفهم الذهن من صدق وضعى
 صدقا اخذ كما مثلنا والاعتبارى هو تاليف عقلي مولف
 من جملة قضايا فكرية ينتج به مجهول ما من مفهوم
 ما وتسميت قياسا تطلق عليه باخص نوع لكون معنى
 التسميت المذكور هو ما طبت عا عقليته فلها سمي
 قياسا واشتق ذلك من قضيت يونانية معناها خاطبة
بحال انساني. او خطاب مع الغير حيث ان القياس
 يفهم انه تصور عقلي بحال انساني او خاطبة وينقسم
 الى البرهاني والمجدلى والمغالطى والخطائى. والشعري
 وكل منها يقسم الى اقسام اخذ كما سياك وهذا للقياس
 نظرا الى اختلاف موادة والقضايا هي المواد والتاليف
 لخصوص الواقع فيها يدعى صورة القياس وهذا
 ما نتكلم فيه بالابواب التالية **وفى**

الباب الثالث

فى مادة القياس جمالا التى هي احدى بوابها طرد وفى طريقة ايجاد
 الحلال وسط اعلم ان مبادئ القياس جنات بعضها

باطنة وهي ما تدخل في نفس القياس وبعضها خارجة
وهي ما كانت خارج القياس فالباطنة شيان وهما المادة
والصورة وذلك لان القياس يحسب سائر الصانع
بتركيب من جزئين ذاتين اى من مادة والصورة ويقوم
بهما. وننظر عن ذلك بثلاث ابواب احدها هذا الباب
في مادة الاقيست عموماً

فنتول اولاً في مادة القياس البعيدة وذلك لان مادة
القياس صنفان بعيدة وقريبة فالقريبة هي القضايا
والبعيدة هي المحرود كونه امل ضرورياً ان القضايا تضاع
من المحرود قبل ان يصاغ القياس منها اى من المحرود
واذا قلنا المادة التي يتركب منها القياس اشارة الى ان
للقياس مادة اخرى بعيدة غاية وهي مادة التي
يبحث عنها او ينظر فيها فهذه مادة ليتكلم فيها بالتركيب
منها اذ انه يتركب من المحرود ولا يكون تركيباً من
ثالث محدود فقط كما جاء عن الفيلسوف فالاول والثاني
هما المحروران اللذان يبحث عن اقتراحهما او تنافيهما ويسميا
الطرفين ومنهما يتركب المقصد اى المطلوب وهو النتيجة
فما كان منها موضوعاً في المطلوب يسمى حراً اصغراً
وما كان عموماً فيه حراً كبيراً والثالث هو ميزان
الطرفين يسمى المحرول او الوسط مطلقاً
او الدليل فهذه المحرود الثلاثة التي يتركب منها القياس

تباينهما

اى حد اكبر واصغر واوسط اما وجد تشهيتها فالحد
 المحمول في الكبرى والنتيجه يسمى حد اكبر لانه
 الاصح في الاغلب والاصح اكثر افرادا فيكون اكبر والحد
 الموضوع في الصغرى والنتيجه يسمى اصغر لانه اخص
 في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر واما الحد
 المكرر في الكبرى والصغرى اى الذى لا يوجد اثبات
 المطلوب وممتنع الوجود فيه يسمى اوسط للسبب المقدم
 في باب الاول من هذا القسم وفيه انه يسمى اوسط لتوسطه
 بين طرفين المطلوب اولانه وسيله لنسبته الى اكبر الح
 الاصغر فيكون فى المعنى وسطا وقد رنا جميع ذلك بدسالتنا
 العقيدية وانما اعدنا ذكرها للتفطيين واعلم ان ايجاد الحد
 الاوسط وتحصيله هو امر دقيق وعسير فى الغايت
 ولا بد منه لضرب القياس والا فيضد العقل تايمها
 بتاليف القياس بدون الحد المذكور الذى يسمى
 جسد الحكي ثم عليه يد لانه يضل عند من لا يد يد
 الدخول عليه فلنورح طريقة تحصيله قبل ايراد مادة
 القياس القديية اذ كان المذكور من المادة البعيدة للقياس
 فنقول ثانيا ان تحصيل الحد الاوسط الذى لا بد منه
 لتكوين القياس هو سهل على الممارسين هذا الفن
 لانه عسر جدا على المبتدئين فلذلك ههنا نحو
 نقدم لهم بعض طريق وحيلة لتحصيل هذا الحد فاقول

لان الحكي

فأقول أنه إذا كان القياس هو إثبات المطلوب بطريق الانتاج
من قبل المقدمات المرتبة حسب ضروب القياسات المستقيمة
كان الواجب لتحصيل تلك الاوسط ان تنظر الى احدى المطلوب
المقصود اثباته. وهذا إما يكون موجباً كلياً أو سالباً كلياً أو موجباً
جزئياً أو سالباً جزئياً فان كان المطلوب موجباً كلياً فاطلب
ما يعمد على احد حديه سواء كان جنساً قريباً أو بعيداً أو
خاصةً أو عرضياً بشرط ان يكون موضوعاً للحد الاخر وان
كان اعنى المطلوب سالباً كلياً فاطلب ما يسلب عن احد احدى
المطلوب مما يعمد على الاخر. وان كان موجباً جزئياً فاطلب
من موضوعات احد الحدين ما هو موضوع للاخر وان كان
سالباً جزئياً فاطلب من عمومات احدهما او بعضه مما يعمد
على الاخر كله او بعضه. وهما انا اورد ذلك مفصلاً بطريق
العمل والتنبيه فأقول أنه إذا كان المطلوب المقصود اثباته
موجباً كلياً كلياً مثلاً كقولنا **كل انسان حساس** فاطلب
من عمومات الحد الاول اى الانسان ما يكون موضوعاً للحد
الثانى اى الحساس هذا الذى هو عموم المطلوب وهذا هو
الحيوان الذى يعمد على الانسان ويكون موضوعاً للحساس
وبالنتيجة انه هو الحد الاوسط بين طرفي المطلوب فخذ
وضعه في المقدمة الاولى واحمد عليه الحساس فتحصل
المقدمة الكبرى وهي **كل حيوان حساس** ثم اعمده على
موضوع المطلوب الذى هو الانسان فتكون لك الصغرى

وهو

حيوان فينتج عنها المطلوب من الشك الأول وهو لا انسان حساس
 وهو لا انسان حساس هكذا ان كان المطلوب كل جسم
 حادث فننظر الى ما يحمله على الجسم ويوضع للمحدث
 فترى ذلك هو المؤلف لان كل جسم هو مؤلف من مادة وصورة
 وكل مؤلف يحدث عن الاجزاء التي تالف منها فتأخذ اذاً
 المؤلف حراً اوسط وتضعه وتحمل عليه المحدث فتحصل
 على المقدمة الكبرى وهي كل مؤلف يحدث ثم نحمله
 على موضوع المطلوب وهو الجسم فتكون لك الصغرى
 وهي كل جسم مؤلف فتنتج النتيجة وهي كل جسم
 يحدث **و د و د** **ثانياً** اذا كان المطلوب سالباً
 كلياً كقولنا لا شئ من الانسان حجر وطولبت باثباته
 بطريق القياس فاعمد الى ما يسلب عن احد حدى المطلوب
 مما يحمله على الاخر اى فخذ الجامد الذى يحمله على
 الحجر ويسلب عن الانسان فيكون هو الحد الاوسط
 واحمله مسلوباً عن موضوع المطلوب وهو الانسان
 فتكون هو الحد الاوسط واحمله مسلوباً عن موضوع المطلوب
 وهو الانسان فتكون لك احدى المقدمتين هكذا لا شئ من
 الانسان جامد ثم تضعه اعنى الجامد واحمله عليه عموم
 المطلوب موجباً هكذا وكل جامد حجر ينتج من هتين
 المقدمتين المطلوب المقصود من الشك الاول على
 نظم قياسات العرب وهو لا شئ من الانسان بحجر وكذلك
 من الشك الثانى اذا عكست الكبرى ليكن الحد الاوسط

فأقول أنه إذا كان القياس هو إثبات المطلوب بطريق الانتاج
من قبل المقدمات المرتبة حسب ضروب القياسات المستقيمة
كان الواجب لتحصيل تلك الاوسط ان تنظر الى احدى المطلوب
المقصود اثباته. وهذا إما يكون موجباً كلياً أو سالباً كلياً أو موجباً
جزئياً أو سالباً جزئياً **فإن** كان المطلوب موجباً كلياً فاطلب
ما يعمد على احد حديه سواء كان جنساً قريباً أو بعيداً أو
خاصةً أو عرضياً بشرط ان يكون موضوعاً للحد الاخر **وان**
كان اعني المطلوب سالباً كلياً فاطلب ما يسلب عن احد احدى
المطلوب مما يعمد على الاخر. **وان** كان موجباً جزئياً فاطلب
من موضوعات احد الحدين ما هو موضوع للاخر **وان** كان
سالباً جزئياً فاطلب من محمولات احدها ما او بعضه ملائم
على الاخر كله او بعضه. **وما** أنا اورد ذلك مفصلاً بطريق
العمل والتشديد **فأقول** أنه إذا كان المطلوب المقصود اثباته
موجباً كلياً **مثلاً** نقولنا **كل انسان حساس** فاطلب
من محمولات الحد الاول اى الانسان ما يكون موضوعاً للحد
الثاني اى الحساس هذا الذى هو محمول المطلوب وهذا هو
الحيوان الذى يعمد على الانسان ويكون موضوعاً للحساس
وبالنتيجة انه هو الحد الاوسط بين طرفي المطلوب فخذ
وضعه في المقدمة الاولى واحمد عليه الحساس فتحصل
المقدمة الكبرى وهي **كل حيوان حساس** ثم اعمله على
موضوع المطلوب الذى هو الانسان فتكون لك الصغرى

وهو

حيوان فينتج عنها المطلوب من الشك الأول وهو لا انسان حساس
وهو لا انسان حساس هكذا ان كان المطلوب كل جسم
حادث فننظر الى ما يحمي على الجسم ويوضع للمحدث
فتري ذلك هو المؤلف لان كل جسم هو مؤلف من مادة وصورة
ولا مؤلف يحدث عن الاجزاء التي تالف منها فتاخذ اذا
المؤلف حذاً اوسط وتضعه وتحمل عليه المحدث فتحصل
على المقدمة الكبرى وهي كل مؤلف يحدث ثم نحمله
على موضوع المطلوب وهو الجسم فتكون لك الصغرى
وهي كل جسم مؤلف فتنتج النتيجة وهي كل جسم
يحدث **و د و د و د** ثانياً اذا كان المطلوب سالباً
كثبات قولنا لا شئ من الانسان عجز وطولبت باثباته
بطريق القياس فاعمد الى ما يسلب عن احد حدى المطلوب
فما يحمي على الاخر اى نخذ الجامد الذي يحمي على
الجسم ويطلب عن الانسان فيكون هو الحد الاوسط
واحد مسلوباً عن موضوع المطلوب وهو الانسان
فتكون هو الحد الاوسط واحد مسلوباً عن موضوع المطلوب
وهو الانسان فتكون لك احدى المقدمتين هكذا لا شئ من
الانسان يحمي ثم تضعه اعنى الجامد واحد عليه عمود
المطلوب موجباً هكذا وكل جامد ينتج من هتين
المقدمتين المطلوب المقصود من الشك الاول على
نظم قياسات العرب وهو لا شئ من الانسان عجز وكذلك
من الشك الثاني اذا عكست الكبرى ليكن الحد الاوسط

عمول في المقدمتين حسب وضع الشك الثاني هكذا
كل حجر جاسد ولا شيء من الاشياء الجاسدة قلاشي من الاشياء الانسانية
بحر وكذلك اذا كان المطلوب لا شيء من اجسامه بقديم فتأخذ
ما يحمل على اجسامه ويسلب عن القديم وهذا هو المولف
فتقول **لا شيء من المولف بقديم ولا جسم مولف فلا شيء**
من اجسامه بقديم

ثانياً واذا كان المطلوب موجياً جزئياً كقولنا بعضا الناطق ^{الحيوان}
ورمت اثباته بطريق اثباته بطريق القياس فخذ من موضوعات
احد الحدين ما هو موضوع الاخر كالانسان الذي هو واحد
موضوعات الحيوان وموضوع الناطق فهو الحد الاوسط
الطرفي مطلوبك وقد من الشك الاول هذا **كل انسان**
ناطق وبعض الحيوان انسان فنتج المطلوب وهو بعض
الحيوان ناطق ومن الشك الثالث **كل انسان ناطق وبعض**
الانسان حيوان فنتج **بعض الحيوان ناطق** وهو

رابعا ان كان المطلوب سالباً جزئياً كقولنا بعض الحيوان
ليس بقدس فخذ من موضوعات احدهما ما ليس موضوعاً
للاخر كالانسان واسليه كمد عن عمول الموضوع المسلوب
الذي هو القدس قابلاً **لا شيء من الانسان بقدس** ثم احمد
عليه موضوع المطلوب هكذا **بعض الحيوان انسان**
فنتج مطلوبك من الشك الاول وهو **بعض الحيوان**
ليس بقدس وان ارته من الشك الثاني فاعكس الكبري

او من شط الثالث فضع الحد الاوسط موضوعاً في المفدتين
 وهكذا ان اخذت من كمولات احدها او بعضه مالا يحمل
 على الاخر كله او بعضه كالصاهل الذي يحمل على الفرس
 كله ولا يحمل على كل الحيوان او الناطق الذي يحمل على
 بعض الحيوان ولا يحمل على شئ من الفرس وقلت في
 اثبات المطلوب المقدم ذكره وهو **بعض الحيوان ليس**
بفرس هكذا **كل صاهل فرس** و**بعض الحيوان ليس**
بصاهل ينتج من الشط الاول **بعض الحيوان ليس**
 واذا عكست الكبرى يكون من شط الثاني كما تقدم بيان
 ذلك واذا اخذت الناطق حراً اوسط وقلت في اثبات
 المطلوب نفسه من الشط الاول **هكذا لا شئ من الناطق**
بل فرس و**بعض الحيوان ناطق** فينتج المطلوب ايضاً وهو
بعض الحيوان ليس بفرس وان عكست الكبرى فيكون
 من الثاني **وهذا الذي عرفته** من تحصيل الحد الاوسط
 من الكمولات والموضوعات التي هي اجناس وفصول
 اعرفه ايضاً عن التي هي خواص واعراض فانه يتخذ
 منها نفسها الحد الاوسط كما اذا طولبت باثبات هذين
 المطلوبين وهما **كل ضاحك انسان** و**بعض الانسان**
اسود فتأخذ الاول المتعجب الذي يوضع للانسان
 ويحمل على الضاحك وتقول **هكذا كل متعجب انسان**
وكل ضاحك متعجب **فكل ضاحك انسان** وتأخذ

[illegible]

ذلك لان القياس يتتبعه جيداً سواءً بنى حسب
عادة الفلاسفة ومالوف العلماء بان الاول هو الكبير
والثاني هو الصغير كما سبق القول او ركب
على طريقة فلاسفة العرب الذين اصطاحوا دائماً
في انهم يقدمون الصغير على الكبير اعني بان تكون
المقدمة الثانية الكبرى والاولى الصغيرة لانها اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي
هو اشرف من المحمول لانه اي المحمول يطلب لاجل ذلك فتكون
اذا الكبرى والصغيرة تسميت خارجة لا عطف لهما **ثانياً**
قال اخرون ان الكبرى ما كانت كلية والصغيرة جزئية
وذلك يصدق بحسب اللفظ في الضربين الاخيرين من
الاول اعني الثالث والرابع وهما صدك ويصف
وامثالهما ودليلهم على ذلك لانه من خاصية الكمية التساوي
كامية في بابها فالقضية الكلية اذا تكون هي الكبرى
حقاً من وجد كميتهما والقضية الجزئية تكون هي الصغيرة
بتدقيق اللفظ **ثالثاً** ذهب غيرهم ان محمول المطلوب
هو الحد الكبير وموضوع الحد الاصغر فالمقدمة اذا
التي فيها الكبير يجب ان تسمى الكبرى ولتي فيها الا
يجب ان تكون الصغيرة كما سبق تقرير ذلك وهو
الاثبت الدليل كون غاية القياس ايضاح الازم وهو
المطلوب في هذي الصناعة العقلية والحال ان محمول

صغ

ان محمول اللازم حد اكبر موضوع حد اصغر لان
كل محمول اما انه اعم من موضوعه واما مساو له ومن المهمت
ان يكون اخصل واقل شاعيه فينتج اذا اند اذا اقرن
موضوع اللازم بالحد الاوسط اينع **القول** ك اذا اقرن
به المحمول ابدع **الكبرى** **و سوال** اي حد من الحدود الثلاثة
اشرف **الجواب** الاصغر لانه موضوع المطلوب ودون ذلك
كبير لانه يطلب لاجله كما سبق القول ودونهما الاوسط
لانه يطلب لاجلها اي لاتحاد المحمول بالموضوع او بتباينه
عند فان قيد فالاحد الاوسط اذ هو اشرف حدود القياس
لكونه **موضع** يوضح المطلوب قلت الحد الاوسط من
هذا الوجه عينه ليس باشرف بل ادنى كونه في بيان
القياس يستخدم الايضاح المطلوب ولا ريب ان المطلوب
هو السبب الغاي في القياس واما الحد الاوسط فهو
الملت والواسط المتوصل اليه والحد الاوسط فهو
من الوسائط فاذا **التي** **و سوال** اي حد من الحدود الثلاثة

الباب الرابع

في صورة القياس

صورة القياس ليست هي سوى نظام مادته البعيدة والقريبة
فنظام المادة البعيدة اي الحدود وبالنسبة الى الحد الاوسط
على ما يخص الوضع والحد اللايق به يدعى صورة بعيدة للقياس
ونظام

ونظام المادة القريبة الى القضايا بالنسبة الى الكمية
 والصورة اعنى بالنسبة الى كون القضية كلية او جزئية
 سالبة او موجبة فبدعى صورة قريبة فالاول تبدع شكلاً
 والثانية تبدع ضرباً او قريبة فلا شكال اربعة كما عرفت
 فثلثت لارسطو والرابع لجالينوس واما الاضرب فهي
 ضرباً لانه يتصور في كل شكل من الاشكال اربعة **سنت**
 عشر ضرباً فتكون جملة الاضرب كما قلنا حاصلت **سنت**
اربع في سنت عشر ولكن هذه الضروب جميعها
 ليست بحيدة ولا منتجة لعدم استجتماعها القوانين
 الموضوعت من الفلاسفة لصحة الانتاج ولذلك **٢٤**
 ضرباً الممكنة الاعتقاد في الاشكال اربعة لم يوجد متجماً
 للقوانين والشروط العامة والخاصة سوى **١٤** ضرباً
 وهي المماثلة عدتها من الفيلسوف **تسعة** منها تناسب **الاول**
اربع للثالث **وسنت للثالث** غير ان **اربع الاول**
 من **التسعة** المنتسبة لاول مستقيمة النتج وتختص في
 الاول بنوع اخص **والخمس** التالية لانتجها غير
 مستقيمة وتنسب للاربع وما عدا هذه **١٤** **ساقط** كما برهنا
 في الايساغوجي فعليك بالمر اجعت **و**
سؤال انه قد نحقق ان الاشكال لا تكون اكثر من اربعة على
 ما تقتضيه القيمة الصحيحة ولكن هل ضروب الاشكال

لا يمكن ان تكون اكثر من تسعة عشر **الجواب** انه قد يمكن
فرض ضروب اخذ فوق الضروب المذكورة الدليل الاول
لا جميع الضروب الطائين فيها المطلوب كلياً يمكن ان يوضع
فيها ضروب اخذ يكون فيها المطلوب جزئياً لان الشكلا
المركب ضربه مثلاً من كليتين موجبتين ونتجت موجبة كلية
كما في اول ضرب من الاول فيمكن ان تبقى الكليتان وينتج
موجبة جزئية وقد هكذا اذا كان مولفاً من سالبة
كلية موجبة كلية والنتيجة سالبة كلية فيمكن
ان تبقى الطائيتان السالبة والموجبة وتكون النتيجة
سالبة جزئية كما جاء عند الفيلسوف والسبب لانه متى
قيل المحمول على كل الطاء يقال على البعض ايضاً ولا
بالعكس. اما اذا لم يقل على شئ فلا يقال على البعض
الدليل الثاني انه كما ان شكلاً الاول ينحصه ضروب
غير مستقيمة هكذا الشكل الثاني والثالث ايضاً.
اما الثالث فكقولنا **كل حلو طيب لاشئ من دواء بطيب**
فبعض الحلو ليس بدواء وهذا على نظام ثاني ضرب
منه اما الثالث فكقولنا **كل سكر حلو وبعض السكر ابيض**
فبعض الحلو ابيض وهذا على نظام ثالث ضرب
منه وقد توجد دلائل اخذ اختصاراً عن ذكرها خوفاً
الاطالة ينتج منها ومما اوردناه انه يمكن فرض ضروب
اخذ كثيرة ازيد من تسعة عشر **والجواب** فان

قيل

قيل أوّل بان الضروب الثلاثة الأولى من الخمسة الغير
 مستقيمة فهي **هَجَعَن** **شَهَص** و**صَغَمَت** مساوية
 للضروب الثلاثة المستقيمة من الشكل الأول اعني
هَفَن **نَتَي** و**صَدَر** ولا فرق بينها سوى ان النتيجة
 فيها منعكست والحال ان اختلاف النتيجة لا يبدع ضرباً
 متباينة **فالثلاثة** الأولى اذ اليت يمتباينة عند **الثلاثة**
 الاخيرة المستقيمة فخذها اذاً أولى الصغرى واضحت
 كون لا اختلاف في المقياس الا من وجد اختلاف الكمية
 والكيفية في المقدمتين **الجواب** بانكار الصغرى
 وثباتها معالان الضروب المذكورة ادخلت لزيادة البيان
 وهي ماسة على طريقة العكس والحال ان الميراث
 اعني الرد بالبيان والعكس مضطر اليهما المنطقي
 كاضطراره الى النظر في الكمية والكيفية وان **قيل**
ثانياً ان **مَقْصُود** هو الضرب الاخير من الخمسة الغير
 المستقيمة بطل لوجود **بَعِيقُوه** وهو الضرب الرابع
 من الخمسة المذكورة لا تبيانها في كمية الكبرى لا غير
اجيب بانكار الكبرى لان الغرض فيه ايضاح ايدي
 مثاله **بعض الحية حيوان ولا شيء من الملائكة يحس به بعض**
الحيوان ليس بملائكة فها ان نتجه واضح وبين كون
 الحيوان متحدّاً بالجسم ولن يوجد ملائكة جسمياً فصيح
 ان **الملائكة ليس بحيوان** ومع هذا فهكذا ارتضى

لا قدمون ليلا يفقد شي من الضروب الناجت احتراماً للفيلسوف
 المذكورها في الكتاب الثاني من المقدمات وان قيل **الثالث** ان الشك
 الاول هو كاف لظلم مقصد لانه يثبت كل صنف من القضايا
 فجب اذا طرح الشك الثاني والثالث لان الحاجة ليست
 بماست اليه لهما انها ليسا بيني القياسات بتفسرهما الاول
اجيب بانظار الصغرى لانه قد توجد مقاصد شتى
 لا يتيسر نتجها في الشك الاول على جليلة دون عكسا
 او حدود مهلة غير معينة وانما عكست فلا يكون عكسا
 طبيعياً واذا الفت من حدود غير محصلة كانت افور اجلهما
 انها ما واقد فهما ولذلك يكون بيان كذا مقاصد في الثاني
 والثالث اوفر ايضا حيا واجاى بياناً من بيانها اذا ما
 قدرت بها قضايا ونظرت على هيئة الشك الاول. مثال
 ذلك في **هجووه** وهو الضرب الرابع والاخير من الرابع
 نحو قولنا **كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بحيوان**
فبعض الحيوان ليس بانسان فهذا الضرب لا يمكن ارتداه بالعكس
 الى الاول لسبب اوردناه في الايا غوجي فان رمت ان
 تتبع لازمت في الشك الاول فتضطر الى حدود غير محدودة
 نحو **ما ليسا بحيوان ليس بانسان وبعض الحيوان ليس**
بحيوان فبعض الحيوان ليس بانسان ومثله قد وضعت
 وهو الضرب الخامس من الثالث نحو **بعض الانسان**
ابيض وكل انسان حيوان فبعض الحيوان ابيض بيني
 صدك

صدرك وهو الثالث من الاول هكذا **لا انسان حيوان**
وبعضها على بعض الانسان في بعض الحيوان
والحال ان القضايا الاولى هي عن حدود حصلت
ومعينة اما الثانية فهي عن سورة غير معينة وقد
تقرر ان تلك افرده وايبين من هذه فالشك لان اذا
و **و** مفيدان وليسابعاً طليين **و** **و**

الباب الخامس

في قواعد القياس وهي مبادئ الخارجية

قواعد القياس هي بعض شروط وقوانين يقتضيها القياس
لتقويته وكما له وتدعى مبادئ القياس الخارجية لانها
كما عرفت مما تقدم ان مبادئه جنسان باطنية وهما المادة
والصورة وتدعى ايضاً داخلية لكونها تدخل في نفس
القياس حسياً تقدم تقرير ذلك في باب السابق وخارجية
وهي قواعد المذكورة وتدعى خارجية لكونها لا تتضمن
فيه بل هي خارجية عنه وهي **الثلاث انواع اول اصلية**
ثانياً مقومة ثالثاً مكمل وهذا نحن نأخذ بايضاحها
صناف الثلاث في هذا الباب بثلاث فصول

الفصل الاول

في اصول القياس

أصول القياس هي قواعد تعتمد عليها كل قوة
القياس وهي نوعان عامة وخاصة فالعامة هي
ما كانت أسساً وقاعدة لا شكال القياسات جميعها والخاصة
هي ما تختص لكل واحد من الاشكال دون غيره **و**
فتقول أولاً ان أصول القياس العامة قسمان منطقية
هي قاعدتان احدهما للموجبات والاخرى للسالبات
فقاعدة القياسات الموجبة هي ان كلما يصح ان يقال
كلها على موضوع كل عام يلزم ان يقال على كل
فرد من افراد ذلك العام ولذلك من هذا القيد فلان
الحى يقال كلها على الحيوان لصدق قولنا كل حيوان
حى فيلزم اذا ان يقال الحى على كلها هو تحت
الحيوان ضرورة وعلى كل فرد من افرادها بقولنا فاذا اكل
انسان حتى اسد وكل فرد حى وامثال ذلك وان اختلف
بفرد منها فالقول فاسد اما قاعدة السالبة فيراد بها
ان كلما يصح سلبه كلها عن الاعلى يلزم ان يصح سلبه
عن الادنى اى عما تحته ايضاً فلذلك فلان سلب
الحى يصح عن النيات لصدق قولنا لا شئ من النيات
بحساسا فيلزم ان يصح سلبه ايضاً عن كل ما تحت
النيات فيقال فالتين اذاً ليسا بحساسا والتفاح ليس
بحساسا والارز ليس بحساسا . وامثالها وان اختلف
في واحد منها فالقول فاسد **و**

اما

اما قواعد القياس الالهية لهما اثنتان ايضا الاولى
تتصل على مبدئين احدهما للموجبات والاخر للسالبات
فلمبدأ الموجبات هو هذه القاعدة الواحدة المسماة
وهي كل شئين اتحد بالثالث اتحد بذاتهما اي كانا واحدا
بالذات وهذه مبدأ واضح بذاته لانه اذا كان **ب** هو **ا**
ج هو **ب** فيكون **ج** هو **ا** اي اذا كان الانسان حيوانا ناطقا
وزيد هو انسان فيكون زيد حيوانا ناطقا. ولثبت ذلك
بقياس اخر فنقول **مثلا** اذا سلم الخصم مقدمتي
هذا القياس هي **كل حيوان حي** و**كل انسان حيوان** وتجا
على انكار ما يلزم عنهما وهو فاذا **كل انسان حي**
فمن المعلوم انه يلتزم حسب المبدأ المسماة من
الفلاسفة يتسلم نقيضه وهو بعض الانسان
ليس بجي لان انكار طرفي التناقض كلاهما غير
ممكنا اذ كديهما متعاضا. والحال ان الانسان
هو بعض الحيوان فيضطر ان يسلم بان بعض
الحيوان ليس بجي وهذا نقيض الكبرى المسماة
منه وذلك خلف فيكون اذا نقيضه حقا وهو المطلوب
وهكذا يشرح بالاستدلال المذكور **فرو**
اما مبدأ السالبات فهو ان كل شئين ثبائنا في ثالث
ثبائنا بذاتهما بيان ذلك اي انه متى كان احد الطرفين
مثبائنا عن الحد الاوسط في احدي المقدمتين

يشرح بامر

يلزم في النتيجة تباينهما أي سلبها عن بعضهما ولا
فالقياسا فاسد كما يستبين بهذا القياس السالب (لأنه إذا
الحكم مقدمتين هذا القياس وهو قولنا لا شيء من الناس
بطاير وزيد انسان ثم نكر ما يلزم وهو زيد ليس
بطاير يضطر ان يعلم ان زيدا زيدا طائر فينتج منه
نتجاً ضوئياً لا ينكر بعض الانسان طائر وذلك تقيض
الكبرى المسلمة منه. لأنه يرد بها سلب الطاير عن
كل فرد من افراد الناس اعني ان تكون افراد الناس
جميعها منفصلة ومتباعدة عن الطاير حتى لا يثد
منها احد **ولو** **لا** **يصح** اذا أن عزم القياس
السالب موقف على عدم اتحاد المجهول بالموضوع وتباين
فرداه اجمع وذلك يقتض شريطة ان يكون
موضوع احدى المقدمتين وعمولها في **الاول** **احداهو**
معيان هو. ليصح انه متى سلب احدهما عن الاوسط في
احدى المقدمتين يسلب ايضا في النتيجة عن الاخر
ولا فلا نتج القياس. مثلاً ان صح بان زيدا وبكر عمه
انسان واحد فيلزم انه متى نكر عن زيد انه عالم
ان ينكر ذلك عن بكر عمه ايضا ولا لسلامت وحدت
صفة واحدة عن موضوع واحد نفسه اما ان كانا
اثنين فمن سلب العلم عن زيد لا ينتج سلبه عن
بكر عمه من هذا القبيل صح لانه لا ينتج عن سلبتين
وذلك

وذلك لتباين موضوعيهما والاختلاف الحد الأوسط
يوجب على الطرفين في المقدمات ويسلب على
الأخر ليصح سالبه في اللازم كما نبرهننا فيما سبق حسبها
يتأهل في هذا القياس المذكور حيث استبان منذ
استقامت النتيجة على هذا الشرط المذكور وفساده
يفقده وذلك واضح لأنه إذا كان زيداً أحد الناس والناس
أجمع منفصلين عن الطائر صح أن زيداً منفصلاً
عن الطائر **وهو** **القاعدة الثانية** وهي مبنية

على محالية شي واحد نفسه وعدمه معاً نظراً إلى
لك وجد وهي هذه أنه لما امتنع أن شيئاً واحداً يكون
هو هو بعينه ولا يكون بل إما أنه كما جاء في القضية
أو ليس كذلك كما بيان في هذا القياس الموجب على
كل إنسان حيوان وزيد إنسان فزيد حيوان تقدير
ذلك فمن حيث أنه قد جاء في كبرى هذا القياس الحكم
بالحيوانية على كل إنسان وجاء في صفته بالإنسانية
على زيد الذي هو فرد من أفراد إنسان المحكوم عليه
بالكبرى أنه حيوان، فمن ثم لكي يكون النتيجة مستلزماً
وبالتالي متضمنة ما جاء من الحكم بهتئين المقدمتين
يلزم أن تكون في النتيجة هذه لا غيرها وهي أن
زيداً حيواناً بعينه يكون ولا يكون معاً أي ممتنع أن
يكون الإنسان حيواناً ويكون زيد إنساناً ولا يكون

لأنه لا يمكن أن يكون شيئاً واحداً يكون هو هو بعينه ولا يكون بل إما أنه كما جاء في القضية أو ليس كذلك كما بيان في هذا القياس الموجب على كل إنسان حيوان وزيد إنسان فزيد حيوان تقدير ذلك فمن حيث أنه قد جاء في كبرى هذا القياس الحكم بالحيوانية على كل إنسان وجاء في صفته بالإنسانية على زيد الذي هو فرد من أفراد إنسان المحكوم عليه بالكبرى أنه حيوان، فمن ثم لكي يكون النتيجة مستلزماً وبالتالي متضمنة ما جاء من الحكم بهتئين المقدمتين يلزم أن تكون في النتيجة هذه لا غيرها وهي أن زيداً حيواناً بعينه يكون ولا يكون معاً أي ممتنع أن يكون الإنسان حيواناً ويكون زيد إنساناً ولا يكون

حيواناً لانه لزم من ذلك حال وهو ان الشئ نفسه **وذلك**
كالحيوان نفسه في القياس المذكور **يكون مع زيد ولا**
يكون مع زيد معاً وهذا خلف فتحقق اذاً من هذا التقييد
اولاً صدق هذه القاعدة ثانياً صدق هذه القاعدة
الاخذ بالاهية الاولى الاترى ان الحيوان اتحد بالحد
الوسط الذي هو الانسان وزيد اتحد به اي الانسان
الذي اتحد به الحيوان فينتج بالضرورة اتحداهما باياها
اي اتحاد زيد بالحيوان والحيوان بزيد لكونهما اتحدوا بثالث
وهو الانسان غير ان للمعتز ان يقول ان قواعد الموصيات
هو مسلمات في المبررات ومنقوضت في الالهيات كما يستبين
في قولنا كما شئنا اتحدوا بثالث اتحدوا باياها **و**

الدليل لان الالهية الالهية هم متحدون بالطبع الالهي
ومع ذلك فهم متميزون ومنفصلون من بعضهم انفصلاً
حقيقياً وهذه من اخص قواعد الايمان في الديانة المسيحية
اجيب ان المراد بالقاعدة المذكورة ان كل شئ او اكثر اتحدوا
بشئ اخر اتحدوا ايضاً ببعضهم اي كانوا شيئاً واحداً
لا اكثر اذا كان ذلك الشئ المتحدين به متساوياً من
كل جهته وغيى قابلية الاشتراك لكثيرين مسلم اما ان
كان ذلك الشئ المتحدين به اوسع من كل واحد منهم وقابل
هذا الاشتراك منكر والحال ان الطبيعة الالهية الغير
الحدودة تتسع بقبول الاشتراك بطل من الاقائهم اعني

قابلية

فالقاعدة المذكورة تصدق في الله نظراً إلى الصفات المطلقة
لكونها توقع النسبة مع اللاهوت الماخوذ متساوياً فيقال
أن الله قادر على كل شيء فلا بد هو الله فلا بد قادر على
كل شيء وذلك لا لاللاهوت مقول على الصفات المطلقة بطلية
ولا تصدق أن نظراً إلى الصفات الإلهية الإضافية كما يتضح
بهذا القياس **الله هو الأول والأب هو الله فلا بد هو الأول**
لذلك لعدم إيقاع النسبة بين اللاهوت وبعض الصفات
الإقتومية الإضافية لأنه غبي مقول بطلية على الإضافيات

التبينة

أعلاه أن هذه القاعدة المفهومة هكذا هي أصل للقياسات
الموجبة كلها من أي شط كان ولكن أن تؤخذ بمعنى
آخر فتختص بالشط الثالث الموجب وحده كما سيأتي
وكذلك القاعدة السالبة الإلهية **والأول**
تقول ثانياً أما قواعد الشكال الخصوصية فهي **خمس**
الأول ثنتان للشكل **الأول** أحدهما للقياسات الموجبة فيه
والأخرى للسالبات **وثنتان** للثالث أحدهما للموجبات
والأخرى واحدة فقط للشكل الثاني لكونه ينتج سالباً والباقي
تنتج سلباً وإيجاباً فقاعدة القياسات الموجبة التي للشكل
الأول هي أنه يلزم أن يوفق أحد الأكبر للاوسط في
الأكبر والأصغر للوسط في الأصغر لكي
يوفق الأكبر للأصغر في النتائج كقولنا **كأنما حيوان**

وكذلك

الفصل الثاني

في مبادئ القياسات

ان المراد بالمبادئ المقوم للقياسات هي
قوانين التي تقوم العقل بتركيب القياسات وهي قسمان
بعضها عامة على جميع الاشكال وبعضها خاصة لكل
واحد فواحد منها ناتجت عن العامة **وهو**
فتقول اولاً ان القوانين العامة للقياسات **سبعة** **فانها**
للمحدود مطلقاً **والثاني** للمحدود الاوسط **والثاني** للمقدمين
واحد للنتيجه **وهو القانون الاول** لا قياسا سوى
عن ثلث حدود فقط لفظاً ومعنى. قولنا معنى احترازاً
عن الحد اذا كان ذا معايين او معاني كالالفاظ المشتركة
لانها اذا كان في القياس هكذا فالقياس فاسد. كقولنا كما
كان عديم البدايه والنهائيه ازلياً والعالم عديم البدايه
والنهيائيه فالعالم ازلي ووجه فساد لان الحد الاوسط
في الكبير ما خود بمعنى عدميه الزمان وفي الصغير
بمعنى النوع الرابع من الكيفيه الى الشك الكري لان
كل شكل كري لا بدايه له ولا نهائيه ونظيره قولك كل كلب
ينبح والكوكب كلب فالكوكب ينبح. فالطلب ما خود في
في هذا القياس بمعنى ولذا لا يعادل حدين وانما يكون
القياس فاسداً اذا وجد فيه اكثر من ثلث حدود تكون

القياس

القياس بحث عن موافقة تنافيهما يلزمه فيلزم واحد
والقياس الواحد يقتض طرفين واوسط بينهما يقتض
بعض منهما او باحدهما دون الاخر حتى لا يظهر ما
اقترباها ببعضهما او تباين احدهما عن الاخر باقترباها
غيره او اقتران احدهما وتباين الاخر وهذا لا يمكن ان
يكون الا واحداً لكونه رابطاً بين شيئين وما كان كذلك
يجب ان يكون واحداً لا اكثر فلهذه العلة كانت الحدود
في كل قياس صحيح ثالث لا اكثر **و**
القانون الثاني هو ان الحد الماخوذ في المقدماتين
او احدهما جزئياً لا يؤخذ في النتيجة كلياً لئلا ينتج
الكثير من المطلوب ويفسد القياس كقولك كل سكر حلو
وكل سكر جسم فكل جسم حلو وهذا باطل وسبب
ذلك لا المحل في الكبير والجسم في الصغير بما ان
كلاهما محمول في قضية موجبة وحمول القضية
المذكورة متى حمل بالفعل على ما تحته تباد كليت
كما سيبي وحصل جزئياً ومنى حصل كذلك جازح
اطلاقه على اشياء مختلفة واما في النتيجة فيؤخذ
حد الحديث الماخوذين جزئيين في المقدماتين وهو
الجسم كلياً بما انه موضوع والنتيجة موجبة فينتج
حج اكثر من المطلوب كما ذكرنا ويفسد القياس وبخلاف
ذلك يصدق القياس الماخوذ فيه احد الحديثين كلياً

والتباين بينهما على ما يقتضيه القياس

في إحدى المقدمتين وجزياً في النتيجة كقوله كل حيوان
حساس وكل إنسان حيوان فعض الإنسان حساس فالنتيجة
صادقة. ولأن الإنسان الماخوذ كلياً في الصغرى بما أنه
موضوع والقضية كلية اخذ جزياً في النتيجة ولمية ذلك
لا الظن يصح أن يكون جزياً ولا ينعكس لزوماً **و**

القانون الثالث هو أن المحذور الأوسط يجب أن يدخل في
في كل من المقدمتين ولا في النتيجة لكونها اثباتها السبب
في القسم الأول لأن المحذور المذكور هو الذي ينسب إليه المحذور
الكبير والصغير بقصد معرفة محال موافقتها بذاتهما أو بتأنيدهما
والحال أنه بدون دخول الأوسط في كل من المقدمتين أي
في الكبرى مع الكبير وفي الصغرى مع الأصغر يمتنع ذلك
ولا يتبين المطلوب المقصود. فلذلك كان القياس
المحذوف الأوسط من إحدى مقدمتيه فاسداً وصدقه
ممتنع كقوله **كل إنسان حيوان. وكل ضاحك حساس**
فكل حيوان ضاحك وهو فاسد لعدم كونه الأوسط وهو

يكون

الإنسان من الصغرى لأنه يلزم من حذفه أن في القياس
أكثر من ثلاث حدود وهو محال كما مر في
القانون الأول ويصح القياس المذكور بذكره وبعكسه
اللازم مطلقاً فينتج هكذا فكل ضاحك حيوان. والعلة
في القسم الثاني وفيه تعليلان متقاربان أحدهما أن المقصود
بالقياس وهو أن يقترن المحذور الكبير والصغير بالأوسط

في

في المقدمتين أحدهما أن المقصود بالقياس هو أن
يقترن أحد الأكبر والأصغر بالأوسط **ولو**
ثم بقدرنا بعضهما في النتيجة لا يضح نسبتهما المتوافقت
أو المتنافيت والمحال أنه لو دخل الأوسط في النتيجة
لا ممتنع تتبع النسبت المذكورة أعني نسبت أحدهما إلى
الأخر وهو محال ثانيهما لأن أحد الأوسط هو مقاييس
به يحكم على موافقة شئين واتحادهما أو تنافيهما وتباينه
والمقاييس يجب أن يتقدم على الحكم لا يدخل فيه لذلك
هذا القياس فاسد لوجود أحد الأوسط في تنبئته
وهو كما أنشأ متميز من الشجب ولا شئ من الناطق
متميز من الإنسان فلا شئ من الناطق متميز من الشجب
فأحذف لفظه المتميز من النتيجة يصح القياس
أخذ موجب كل إنسان حيوان وكل ضاحك إنسان
فكل إنسان ضاحك فهذا بذكر الأوسط وهو الإنسان
في النتيجة لزم أن تعاد إحدى المقدمتين ومن ثم
كانت النتيجة عين الصغرى وذلك حين عين
الركائز والهديان ونفس المصادرة على المطلوب المشتملة
على الدور لأن شرط النتيجة أن تكون مغايرة
لكل من المقدمتين كما مر في تعريف القياس **ولو**
القانون الرابع هو أن أحد المذكور أي الأوسط
إذا أخذ في القياس بمعنى فرض تقسيمي فيجب أن

يؤخذ بمعنى ذلك في إحدى المقدمتين لا بالثنتين وذلك
 لأن الفرض التقديري من حيث أنه يصدق
 على كل جزئ من جزائيه . فإذا أخذ في المقدمتين
 بحسب ذلك أي بمعنى فرض تقديري فتكون الحدود في
 القياس أربعة لكون الحد الماخوذ مرتين جزئياً يعادل
 حدين ولذلك هذا القياس فاسد **كأنسان حيوان**
والفارس حيوان ينتج كالفارس أو بعض الفارس
أنسان فالنتيجة فاسدة لأن الحد الأوسط وهو
 الحيوان **الحيوان** هنا ماخوذ جزئياً في المقدمتين لا كلياً بما
 أنه محمول فيهما وهما موجهتان وإذا كان ذلك فتتفق
 به أشياء مختلفة لا الجزئية يمكن حملها على أشياء متباينة
 ذاتاً كالحيوان المحمول بعضه على الإنسان وبعضه على
 الفرس . والحال التبعي يتبع أحسن المقدمتين دائماً
 ومن هذا القيد إذا كان الأوسط جزئياً في المقدمتين
 واتفق به في الكبير والصغير حدان مختلفان
 عن بعضهما ذاتاً لزم اتفاقهما حسب الصناعة
 في النتيجة أيضاً وهذا حال **و** **تنبيه** **و**
اعلم أولاً الحد الأوسط إذا كان موضوعاً في القضية
 كلياً فأنما يؤخذ كلياً في الطية الموجبة كانت أو سالبة
 وجزئياً في الجزئية الموجبة وأما إذا كان محمول
 فأنما يؤخذ كلياً في السالبة كلية كانت أو جزئية وفي
 الموجبة

الموصية سواء كانت كليت او جزئية فلا يوجد لها
جزئياً **و** **في القضية** ثانياً انه اذا كان الحد الاول **سط**
ماخوذاً جزئياً سواء كان موضوعاً او محمولاً فيكون
القياس فاسداً والعلت بذلك ما تقدم تقريره واما
اذا كانت كلياً فالقياس يكون نائماً لانه لا يمكن
ان يحمل عليه او هو يحمل على اشياء مختلفة ذاتاً
لان الحكم بما انه يحوي جمع افراد فيمتنع ان يحمل
عليه غيريها او يحمل هو على سواها مثال ذلك
كل ضاحك ناطق وكل انسان ضاحك فكل انسان
انسان ناطق اخذ سالب لا شيء من الحيوان
وبعض الانسان حيوان فبعض الانسان ليس حيواناً **و**
القالون الخامس لا قياس عند سالتين لان السالب
هو نفي شيء عن شيء ومتى كانت القضيتان سالتين
نزع الاوسط عند الكبير في الكبير وعند الاصغر
في الصغير فاذا لكون شئين يذا فيان في المقدمتين
بشيء اخذ ثالثاً فلا ينتج عنهما شيء كقولك **لا شيء من الحيوان ناطق**
من الانسان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر
وسبب ذلك قلنا اذا كان من الممكن ان يختلف شيء
او بعضه عن شئين من غير ان يكونا مختلفين
بل متفقين كالحجر في القياس المذكور فانه يختلف
عن الحيوان وعن الانسان مع اتفاق الحيوان مع الانسان

ولما كان ذلك ممكناً كان القياس عن سالتين فاساداً وبخلاف
وذلك إذا كانت إحدى مقدمتيه موجبت فانه يكون ناتجاً ولميت
ذلك لان الحد الاوسط اذا سلب عند الاكبر واوجب للاصغر
صح ان يسلب للاصغر عند الاكبر في النتيجة. كقولنا لا شئ
من الفرس يجيوان ناطق وكل انسان حيوان ناطق فلا شئ من الانسان
بفرس فالقياس المذكور منتهج لان الحيوان الناطق سلب
عند الفرس في الكبرى واثبت للانسان في الصغرى فنتج عن
فلا ان الانسان متباين عن الفرس. لان ما يحمل عليه لا
يحمل على الفرس وقد عليه فيما اذا كان القياس في **عده موجبتين**
لان الاكبر والاصغر اذا كانتا متوافقتين بنواتهما مع الاوسط في
الكبرى والصغرى لزم اتفادهما مع بعضهما في النتيجة
وذلك جميعه موهب على القواعد الاصلية المحررة في
الفصل الاول من هذا الباب **دو**

القانون الثاني لا قياساً جزئيتين ولا القياس فاسد
كقولك بعض الحيوان فرس وبعض الانسان حيوان. فيعض
الانسان فرس. وسبب ذلك اولاً لا تجزئ تحمل عليه اشياء
مختلفة كقولك بعض الحيوان انسان وبعضه فرس. واذا
ما حمل عليه في المقدمتين اشياء مختلفة بالذات اتفق
بالنتيجة شيئان متباينان ممتنع وذلك حال كما مر ثانياً لكي
يكون القياس ناتجاً فيلزم ان يوخد الحد الاوسط كلياً اما
في المقدمتين او في احدهما والمثال انه اذا كانت المقدمتان

جزئيتين

جزئين فلا يؤخذ الحد الاوسط كلياً بل جزئياً فيهما فاذا
 لم يخ. ثالثاً اذا اخذ احد الاوسط مرتين جزئياً فيا عدل
 حدين فتحصل الحدود في القياس اربعة حدود فيكون
 فاسداً بسبب ذلك مرة في القانون الاول و
القانون السابع هو ان النتيجة يلزم ان تتبع احسب
 المقدمتين واو اذا كانت احدي المقدمتين كلية والاخرى
 جزئية فالنتيجة يجب ان تكون جزئية كما يتضح في
 الضرب الثاني من الشكل الاول والافسد القياسات قولك
 كل ناطق عاقل وبعض الحيوان ناطق في فطر حيوان
 عاقل وسبب ذلك انه لا يصح ان ينتج الاعم من الاخص
 كمثلها لا يصح ان ينتج الكل من بعض الا جزاء ولو صدق
 بالعكس اعني ولو صدق نتج الاخص من الاعم مثلها يصدق
 نتج بعض الا جزاء من الكل والحال في انه القياس المذكور الحيوان
 اعم من العاقل لانه يطلق على ما يعتقد من هذا القبيل كانت
 نتيجته فاسدة ثانياً وهكذا اذا كانت احدي المقدمتين
 سالبة والاخرى موجبة فالنتيجة سالبة كما يبان
 في الضرب الثاني من الشكل الاول ضرب واول وثاني
 ضرب من الشكل الثاني وايضاً اذا كانت احدي المقدمتين
 كلية سالبة والاخرى موجبة جزئية فالنتيجة سالبة
 جزئية مثلما في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني
 ولمية ذلك لانه في النتيجة الموجبة بوجوب شئ لش وفي السالبة

يسلب شئ عن شئ ، واذا ماتم ذلك كانت الحدود متباينة عن بعضها لكون السلب يدل على التباين واليجاب على التوافق والمحال انه اذا كانت الحدود متباينة في المقدمتين امتنع توافقها توافقها في النتيجة لانها تختلف ذاتا عن غير مرة واحدة لا يمكن اتفاده مع ابدأ وقدمه ان (اليجاب اتحاد وتوافق والسلب تخالف وتباين فاذا لم يكن **و**

النتيجة وهكذا اذا كانت احدى المقدمتين ضرورية والآخرى ممكنة فتكون النتيجة ممكنة اقناعية كقولك كل انسان حيوان وكل ضاحك انسان فبعض الضاحك حيوان ومما تقدر عليه ان النتيجة يلزم ان تتبع احس المقدمتين دائما حتى فيما ذكرناه **والثالث** لا فيما قد استثناه بعضا في الخالفات المختلفة ثم انه ما عدا الاسباب الخاصة الثلاثة المقترنة هنا فقد اورد الفلاسفة للزوم اتباع النتيجة احس المقدمتين سببين اخرين عموميين احدهما منطقي والاخر طبيعي **والسبب المنطقي** هو لان الطرفين اى احد الاكبر والا صغر اما يتحددان بالذات في النتيجة لسبب اتحادهما في المقدمتين مع شئ اخر ثالث وهو الحد الاوسط واما يتباينان فيهما بالذات لتباينهما بالحد المذكور والمحال ان اذا كان اتحاد المقدمتين من احد الطرفين مع الحد الاوسط وتباينهما بذاتهما لتباينهما به باحد احس او باحد عدى سلبى فيكون اذا رباط احد الطرفين مع الاخر او انحراده عنه في

النتيجة

النتيجة كذلك أي بأمراضها والباقي **أما السبب الطبيعي**
فهو لأن العلة تشترك المعلول بلا بد يشي من نقصها لأن
العين الرمداء مثلاً تصدر بصلاً ضعيفاً والرجل العرجاء تمنع
شيئاً غني كمالها ذاقراً، والمثال أن المقدمتين هما علة النتيجة
فيلزم أن تتبع أحدهما ولا فلا يكونا اشتراكاً المعلول
بشي من نقصها فلذلك لا يجب **ولو** على ذلك لم يكن صدور
النتيجة عن كل من المقدمتين بواسطة الحد الأوسط
فلا ينتج شيء كما مر ومثلها أنه من اختلاط اللحماء مع الفرس
واقترانها يصدر المعلول متوسطاً أي انقص من الفرس
والكل من اللحماء. فوكذا تصدر النتيجة أحياناً من المقدمتين
غني متساويتين بالشرف والكمال بل أحدهما تفضل الآخر
أعني انقص كلاً من هذه وأكمل تلك ومن هذا القبيل كانت
النتيجة الصادقة من مقدمة واحدة ضرورية وأخرى
ممكنة أشد إيقاناً من النتيجة الصادقة عن مقدمتين
ممكنتين اقناعيتين. وهكذا في العلم الإلهوتي فإن
النتيجة الصادقة عن مقدمة الإيمان كقول الله أو
كنيسة. وعن مقدمة أخذ طبيعيت هي أوفر إيقاناً من
النتيجة الفلسفية أي المستنتجة عن مقدمتين
فلسفتين كما يعلم جمهور اللاهوتيين فاطبة
أعلم أنه ما يتبع القانون المذكور وغيره من
القوانين المختصة بالمقدمات هو بلا تكون المقدمتان

متناقضتين وقد بينا على ذلك في الباب الخامس من القسم الثاني والـ
 فالقياس فاسد كقولنا ان كان زيد انسانا فهو ماشي وان كان ليس
 بماشى فهو انسان فاذا ان كان زيد انسانا فهو ماشى وليس بماشى فالنتيجة
 كاذبة لا محذورها مقدر على تقدير صدق المقدمين وحينما يوجد
 تناقض يمتنع وجود الصدق وهذا التالى يناقض المقدم والمقدم
 التالى. وذلك لان المقدم مبنى على مشى زيد يتقدير كونه ا
 نسانا والتالى مبنى على عدم مشى زيد بذلك التقدير نفسه
~~مطلوب~~ والحال انه يمتنع ان يمشى زيد ولا يمشى على تقدير
 شى واحد عينه لكون النتيجة هي ما يتفق بهما شيان بحالة
 واحدة او مختلفان عن حالة واحد وذلك كان القياس
 المركب من متناقضتين فاسداً كما مثلنا وكذلك ان كان زيد انسانا
 فهو ماشى وان كان جالسا فهو انسان فلا ان كان زيد
 انسانا فهو ماشى وجالسا. فالنتيجة كاذبة لان التالى يضاد
 المقدم واذ قد انبهنا على استوفينا الشرح بالقوانين العامة
 على الاشكال الثلاثة العملية فهات نشرح القوانين الخصوصية

الاشكال من متناقضتين كقولنا

الفصل الثالث

في قوانين القياسات الخصوصية

قوانين القياسات الخاصة سنت لفظ شك من الاشكال
 الثلثة قانونان يختصان به كما برهنا فيما تقدم ولكن يتبع
 اثباتها اشد اتصاحا فوجب ان نورد قبلا بعض امور

سابق

فقانون الشك الأول أحدهما كليات الكبرى والآخر إيجاب
الصغرى وسبب ذلك من بيانه في مكانه أما هنا فالمقصود
أيضاً هذا الأمر أي كيف أنه يفقد أحد الشروط الخاصة
بشكل شك تقع المضادة للقوانين العامة على أنه في هذا الشكل
إذا فقد الشروط **الأول** أي بأن كانت الكبرى جزئية لا كلية
فلكان الحد الأوسط من حيث أنه موضوع لها خود فيها جزئياً
في الصغرى أيضاً لأنها موجهة حسب القانون الثاني فالحد
الأوسط الذي هو **محمول** فيها يؤخذ أيضاً جزئياً وعلى
هذا النوع فيكون الحد الأوسط مأخوذاً مرتين جزئياً وهذا يناقض
قانون الرابع العام أما يفقد الشرط الثاني أي بأن كانت الصغرى
سالبة لا موجهة لكانت الكبرى موجهة حسب القانون الخامس
العام ولذلك الحد الأكبر من حيث أنه محمول الموجهة فيؤخذ
فيها جزئياً وأما في النتيجة فلائها لا تكون إلا سالبة حسب افتراض
القانون السابع فيؤخذ فيها الحد المذكور كلياً كما سبق تقريره
ذلك ومنه يتضح أن الحد الأكبر يكون مأخوذاً جزئياً في المقدمتين
وكلياً في النتيجة وهذا يخالف القانون الثالث العام وقولنا أن الحد
الأكبر يكون مأخوذاً جزئياً في المقدمتين إشارة إلى أن الحد
الأوسط في الصغرى يكون هو المحمول السالب لا الأكبر
وهو تنبيه أن هذين القانونين إنما يصدقان في
ضروب الشك الأول المستقيمة لا في الغير مستقيمة كما بيان
في الضرب الرابع والخامس من الضروب المذكورة **وهو**

قانون الشك الثاني **أحدهما** كلية كبرى وثانيهما **أ** خلا ف
مقدمتين في الكيف أما يفقد الشرط الأول فينتج القياس أكثر
من المطلوب وهذا تقيض القانون الثاني العام والعلته بذلك
كالعلته المقدم ذكرها في فقد شرط الأول لأنه لو كانت الكلية
جزئية لا كلية فلكان أخذ فيها أحد الأكبر جزئياً لكونه موضوعها
ولا إحدى مقدمتي هذا الشك يلزم أن تكون سالبة حسب
اقتراض قانون الثاني فالنتيجة لا تكون إلا سالبة لاتباعها
أحسباً المقدمتين وإذا كانت كذلك فيؤخذ فيها أحد الأكبر كلياً
لأنه محمول سالب ولذلك يكون أحد الماخوذ جزئياً في المقدمتين
ماخوذاً كلياً في النتيجة **أما** يفقد الشرط الثاني فلا نه لو
كانتا كلتا المقدمتين موجبتين فلكان أحد الاوسط
المحمول مرتين في الشك الثاني ماخوذاً جزئياً مرتين وهذا
ضد القانون الرابع العام. ومن ذلك علم أن النتيجة في
جميع أضداد الشك الثاني لا تكون إلا سالبة حسب افتراض
القانون السابع العام **و** **وهو الشك الثالث قانونان**
أحدهما كلية إحدى المقدمتين **والآخر** إيجاب الصغير
أما فقد الشرط الأول فيضاد القانون السادس العام.
أما الثاني فينافي الثاني العام لأنه لو كانت الصغير سالبة
للزم أن تكون النتيجة أيضاً سالبة حسب القانون
السابع العام ولذلك يكون أحد الماخوذ جزئياً في المقدمتين
ماخوذاً كلياً في النتيجة ولهذا السبب عينة كانت

نتجت هذا الشكل جزئية وإيما لأنها لو كانت كلية للزم
أن أحد الأصغر من حيث أنه موضوعها أن يكون مأخوذاً
فيها كلياً وقد كان في الصغير جزئياً لأنه محمولها وهي موجبة
حسب افتراض القانون الثاني لمخالصه والحال أن أحد
المأخوذ كلياً في النتيجة وجزئياً في المقدمتين أو أحدهما
فينتج الشر من المطلوب وهذا خلاف القانون الثاني العام
فهذه هي قوانين القياسات العامة والخاصة وهي بالعدد
ثلاثة عشر وجميعها يقتضها القياس ليكون صحيحاً وناجحاً بالنسبة
إلى صورته وإنما قلنا بالنسبة إلى صورته إشارة إلى أنه يمكن أن
أن يصح القياس بالنسبة إلى مادته بخلاف بعض هذه القوانين
كما يبان في هذه القياسات التالية **الأول** بعض الانساب ليس
بماشي وكل ضاحك إنسان فبعض الضاحك ليس بماشي
الثاني بعض الحكماء إنسان وبعض الخطيب إنسان فبعض
الخطيب حكماء **الثالث** كل إنسان حيوان وكل إنسان حيوان
فكل حيوان حي **والأول** ناتج وهو من الشكل الأول مع أن الكبير
فيه جزئية وهذا ضد أحد قوانينه **والثاني** ناتج وهو من الشكل
الثاني مع أنه مركب من جزئيتين وهذا ضد القانون السادس
العام وخلاف القانون الأول المختص به **والثالث** ناتج وهو
من الشكل الثالث مع أن النتيجة فيه كلية وهذا يضاد
القانون المختص بنتيجته حيث أن اللازم فيه يجب
أن يكون جزئياً **والرابع** إذا صح هذه القياسات المذكورة

أما

انما هو من قبل المادة وذلك لا اعتبار لها **و**

الفصل التاسع

في مبادئ القياسات المكملات

ان مبادئ القياسات المكملات هي القواعد والقوانين التي
تعيد القياسات الغيبي الكاملة الى كاملة **وامراد** بالقياس
الكامل هو ما كان نتجه بينا واضحا بذاته لبيان كل المطلوب
ومتقيا وهذه ليست الا الضروب الاربع المختصة بالشك
الاول كما نبهنا في سؤالا قولنا وما عداها من الضروب
فهى غيبي كاملة **وقولنا** غيبي كاملة لا يراد به ان قياساتها
تحتل به يراد به انه غيبي بين بذاته باول نظر للجميع ولو
كان نتجه صحيحا وانما كانت كذلك لاحد الاسباب التالية
وقد نبهنا عنها فيما تقدم لانه اما ان يكون نتجها منعكسا كما
بيان في ضروب الشك الاول الخمسة **واما** لا يكون الا
ساليا كما بيان في ضروب الشك الثاني **واما** لا يكون الا جديا
كما بيان في ضروب الشك الثالث فلذلك لزم عند الاحتياج
رد جميعها الى الاربع الاولى **والرد** هو تحليل القياس
الغيبي كامل الى الكامل بعكسا احدى المقدمتين ونقلها
لبيان انتاجه ويكون ينفيسى بالعكسا والخلف **و**
قولنا اول في رد القياسات غيبي كاملة الى الكامل بطريق
العكسا وطريقة ذلك هو ان يبقى احد الاوسط عينه

وتعكسا احدي المقدمتين او تنقل فيرتد حجج الضرب الغير
كامل الى الكامل. وينتج النتيجة المذكورة عنها التي وردت في
القياسا غير الكامل يدعي هذا من البيان ايضا. وذلك لانه ليس
هو الا تفسير القياسا الغير الكامل وبيان برده الى القياس
الكامل لانه اذا سلم احد مقدمتي القياسا الغير الكامل ونكر
النتيجة فبرد بالبيان الى احد الضروب الاربعه الكامله
كامر بيان ذلك في العبقريه **فقول ثالثا** في رد الاقيست غير الكامله
الى الكامله بطريق الخلف **اعلم** انه الرد الى الخلف هو قياسا
يدعي قياسا الخلف يستعمل لاثبات حقيقه المطلوب المشكوكه
ببر بطلان نقيضه والحق لا يخرج عن شي ونقيضه فاذا بطل
النقيض تعين المطلوب. ولما كانت الاضرب الغير الكامله
ليست بواضحه لم قدمنا ذكره فقد يمكن ان نسلم فيها المقدمات
وتنكر النتيجة. فيلزم حج ان ترد الى خلف وردها الى
الخلف على هذا النمط وهو ان يؤخذ ما يقابل النتيجة
بالضد او بالنقيض ويضاف الى احدي المقدمتين فينتج
مقابل المقدمه الاخرى بالنقيض او بالضد كما مررت امثله
ذلك فيما تقدم في باب العكس القضييه وحسبما قدرنا في الاستغنى
المعروف بالعبقريه ولزيادة البيان فلنعد مثلاً مما مر ذكره فتقول
مثلاً اذا ما انكر الخصر نتجت هذا القياسا بعد تسليم
مقدمتين وهو الضرب الاخير من الشك الثالث. نسلم ان
بعض الجسم ليس بفاسد. وكل جسم موله ونكر ما ينتج
عنها

عنهما وهو بعض المولف ليسا بفاسد فهذا الضرب يرد
 بقياسا الخلف الى اول ضرب من الشك الاول الى
 ههنا هكذا كل مولف فاسد وكل جسم مولف فينتج
 ما يناقض الكبرى الاصلية هكذا فكل جسم فاسد فماذا
 يفعل الخصم هنا حيث انه لا يمكنه انكار النتيجة من
 هذا الضرب الواضح بهذا المقدار فينكر الكبرى والحد
 انها نقيض النتيجة المنكدة منها انفاً وقاعدة فلسفية
 ان من انكر شيئاً يلتزم تسليمه نقيضه لان انكار كل في
 التقاقص كليهما غير ممكن اذ كذبهما معاً محال. والصغرى
 قد سلمها انفاً في القياس الاول فيكون اذاً تقبضه حقيقياً
 وهو المطلوب فهذه هي الغاية المقصودة من قياس الخلف
 وقدم شرط ذلك وطريقه في الايساغوجي حيث نظمنا
 هناك بنوع كافٍ ووافٍ فعلبك بالمر اجعت **لا**

الفصل الخامس

في خواص القياس
خواص القياس تعني عن فضيلة القياس ووسيلت
 وهي سنت بالعدد **الاول** انه يمكن ان ينتج من
 هاتين المقدمتين عينهما نتايج كثيرة مثلاً لقد يمكن
 ان ينتج من هاتين المقدمتين وهما كل حيوان حساس
 وكل انسان حيوان هذه النتايج باسرها اي كلبة بسيطة

كقوله فاذا كان انسان حساس او جذبي بسيطة كقوله
فاذا بعض الانسان حساس. اخصوصه كقوله بطرس
حساس. او معدولت جذبية كقوله فاذا ليس بعض
الانسان بحساس او معدولت كليت كقوله فاذا كلها ليس
بحساس ليس بحساس ليس بالانسان **المخاض الثاني** هي
ان ه قضيتين صادقتين لا ينتج الا نتيجت صادقة ومن
قضيتين كاذبتين ينتج صدفاً وكذا كما ياتي مثال ذلك في
قوانين النتائج ولكن من قدمت كاذبة لا ينتج نتيجت
صادقة مطلقاً اللهم الا ان كان بالفرض والتسليم اعني
بحيث لو سلمت المقدمتان كما مر في حد القياس **المخاض**
الثالث المصادرة بالرد الى البيان اي العكس كما مر **الرابعة**
المصادرة بالخلف كما مر **المخاض** المصادرة بالدور والدور
هو ما يتركب من قياسين برهانين وتوخذ نتيجت احدهما
مع احدي المقدمتين لا ثبات المقدمت الاخرى هكذا.
لانا طق هو قابل العلم وكل انسان ناطق. فقط انسان قابل
العلم. وكل ناطق انسان فاذا كان ناطقاً قابل العلم **ومما** هذه
الخواص الجنسية فقد يمكن ايراد خواص اخذ نوعيتها اي
خصوصية لكل شك من الاشكال الثلاث وتدعى ايضاً
قوى القياس **القوة** الشك الاول ان ينتج الى المطلوب
كان اي موجبة كليت وسالبة كليت وموجبة جذبية وسالبة
جذبية **القوة** الشك الثاني هي ان ينتج مطالب جذبية فقط اي

سالبة

سالبية كلية وجزئية **قوة** الشك الثالث هي ان ينتج مطالب
جزئية فقط اي موجبة جزئية وسالبة جزئية **ومن** ذلك
علم ان الموجبة الكلية انما تنتج في الشك الاول فقط
والسالبية الكلية في الشك الاول والثاني والموجبة
الجزئية في الاول والثالث والسالبة الجزئية تنتج في

الجميع **و** **و** الفصل السادس

في تقسيم القياس

القياس ينقسم **اولا** بتصور مادته القريبية اي القضايا
بمقدار انقسام القضية وتنتظم في ذلك في مقدمة
الباب الاول في المقالة التالية وبحسب ذلك يكون
اما بسيط اما مركب **والقياس** البسيط هو ما يكون مركبا
من قضاي بسيطت غير مولفة ولا ينحل الى قياسات
اي هو ما نالف من مقدمتين يشتركان في حد او وسط **القياس**
المولف هو ما يلتيه من مقدمات كثيرة فوق اثنتين منسوفة
نحو مطلوب واحد ويكون بصنفتين **الموصول** ومنصوفا
هو الذي لا تطوى فيه النتيجة بل تؤخذ مقدمة لقياسا
اخر كبري كانت او صغرى هكذا كل شي ناي وكل شي
ناي ثم تاخذ النتيجة وتجعلها صغرى فتقول وكل ناي
مختدى وكل شي ناي فكل شي مختدى **والمنفصل**
هو الذي فصلت عند النتيجة ولم تذكر كقولك كل شي

ما نأى وكل شجر حتى ولا نأى مختدى فكل شجر مختدى **و**
 يتقسيم القياس **ثانياً** بحسب فضاياه ايضاً الى شرطى وهو ما كان
 مولفنا من فضاياه شرطية فان كانت متصلة فيسمى شرطاً متصلاً
 وان كانت منفصلة فيسمى قياساً منفصلاً **الخاص** ان القياس
 الشرطى المتصل اما موجب اما سالب فان كان موجباً فشرط
 انتاجه انه من وضع الشرط يجب ان يوضع اى ينتج المشرط
 كقولك ان كان الانسان حساساً فهو حيوان والحال انه حساس
 فهو اذاً حيوان لانه متى وضع المقدم يجب ان يتبعه التالى
 ضرورة كما مثلنا ولا ينعكس اى لا يلزم من وضع التالى وضع
 المقدم والا فالنتيج فاسد اى لا يقال ان كان الحيوان حساساً
 فهو انسان والحال انه حساس فهو اذاً انساناً ومثال اخر
 لو كانت الشجرة حساسة لطانت حية والحال انها حية فهي
 اذاً حساسة ووجه خطأ هذا القياس لانه عن موجبتين
 فى الشك الثانى ويظهر خطأه باطلاقه هكذا لا حساس
 حتى وكل شجرة حية فكل شجرة حساسة
 واما ان كان سالباً فشرطه فى انتاجه انه من سلب المشرط
 ينتج سلب الشرط اعنى ينتج نقيضه كقولنا لو كانت
 الحجارة حية لا اعتدت والحال انها لا تعتدى فليست اذاً
 بحية لان قاعدته انه من سلب التالى ينتج سلب المقدم
 بالعكس اى لا ينتج من سلب المقدم سلب التالى كقولنا لو
 كان الشجر حيواناً لكان حياً والحال انه ليس بحيوان فليس
 اذاً

اذاً يحى . فلهذا ان نتج فاسد لسبب استنتاج سلب التالى من
 سلب المقدم ووجد خطاه لان صغرا سالبت فى الشكل الاول
 وبيان خطاه باطلاه هكذا كى حيوان حى . والشجر ليس بحيوان
 فالشجر ليس بحى والقياس المنفصل هو ما كانت كبرى القضية
 منفصلة فهذا اذا كانت حقيقة ذات اجزاء متقابلة صح
 ايجاب الجزء الواحد من سلب الجزء الاخر وبالعكس كقولنا
 اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً . والحال انه زوج فهو ليس
 بفرد وان قلت والحال ان ليس بزوج فهو اذاً فرد هذا كانت اذا
 المنفصلة ذات جزئين او ثلثت اما ان كانت تفوق على
 ثلثت اما ان كانت اجزاء فصاعداً فالنتج موكول على ايجاب
 احد الاجزاء من نقي البقية او بالعكس اى بايجاب البقية
 ونقي الواحد كقولك اما ان تكون الطلحة اسماً او فعلاً او
 حرفاً والحال ان الاسم كلمة وليس هو يفعل ولا حرف فهو
 اذاً اسم ولولا النفي لكان النتج فاسداً لانه يلزم منه قسمة
 الشئ الى نفسه وذلك محال لانك لو قلت بدون السلب
 والحال ان الاسم كلمة لنتج فاسداً اسم اذاً اسم فصيح اذاً
 ان شرط انتاج المنفصل هو ان يكون عند اجزاء متقابلة
 وان تذكر جميعها كما مثلنا ولا فاسد كمن يقول زيدا
 اما فقيه اما طبيب اما فيلسوف والحال انه ليس
 عند تضاد فمن ثم لمنا الممكن اجتماع العلوم المذكورة
 فيه كلها او غيرها كالهندسة وامثالها ولم يذكرها او

اوخلوة منها **والتسمية** **في العلم** ان احكام القياس
الشروط متصلاً كان او منفصلاً هي كثيرة جداً وقد اوردنا بعضاً
من احكامه بدقة في كالت شرحنا الرسالة الجاهلية
فعليك بهذا جعتها وانما نكلمك هنا قاعدة مطردة وهي
ان في القياسات المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع
الرفع. واما في القياسات المنفصلة فبالعكس اي ينتج
الوضع الرفع. والرفع الوضع لانه في المتصلة اللزومية
متى صح وضع المقدم وهو الشمس في قولنا كلما كانت
الشمس طالعت صح وضع التالي وهو قولنا كان النهار
موجوداً واما في المنفصلة العنادية متى صح ان العدد
زوجاً ارتفع وضع كونه فرداً وبالعكس ينقسم القياس **ثانياً**
بتصور مادته البعيدة اي الحدود **اولاً** الى مخصوص والى
عملي **ثانياً** والى اقتراف واستثنائي **المخصوص** هو ما يتضمن
حداً مفرداً خصوصياً او هو ما كان الحد الاوسط فيه خصوصياً
كقولكني اربطو كان معلم اسكندر واربطو كان ريس
المسا فريشد المشايين كان معلم اسكندر **العملي** هو ما
كان الحد الاوسط فيه كلياً كالقياسات الموردة سابقاً في مثال
ضروب القياسات القياس **الاقترافي** هو ما كانت الحدود
فيه مقترنة غير مستثناة **والاستثنائي** هو ما كانت حدوده
غير مقترنة باستثناء بادة استثنائي. وهذا التقييم بحسب
تسميتها **تسميتها** **والاولى** ان يقال القياس الاقترافي هو ما لم

لكن

عن النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل بل بالقوة فهو
افتراض كقولنا كل مولود محدث. وكل جسم مولود فكل جسم
جسم محدث فاللازم في هذا القياس هو كل جسم محدث
وهذا لم يكن مصرحاً به. بالفعل ولا نقيضه لكن فيه بالقوة
لانه تحت المولود وقد صرح فيه بان كل مولود محدث وقد
يكون من حملتين كما مثلنا ومن شرطيتين كقولنا كلما كانت
الشمس طالعت فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً
طالعت فلارض مضية. ينتج كلما كانت الشمس طالعت
فلارض مضية واما ان كان عين النتيجة او نقيضها
مذكوراً فيه بالفعل فهو القياس الاستثنائي مثله ان
كان هذا العدد فرداً فهو لا ينقسم بمتساويين ولكن
فرد فيلزم انه لا ينقسم بمتساويين وهذه النتيجة مذكورة
يعينها في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من
هذا المثال بقوله لكنه منقسم بمتساويين يلزم
منه انه ليس بفرد فنقيض هذا لازم وهو ان العدد
فرد مذكور فيه بالفعل **والسؤال** من كون عين النتيجة
او نقيضها مذكوراً بالفعل في القياس هو ان يكون طرفاً
او طرفاً نقيضها مذكورتين بالترتيب الذي في النتيجة
واعلم ان الاستثنائي قد يكون من منفصلين كما مثلنا ومن
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعت
فالنهار موجود لكن الشمس طالعت ينتج فالنهار موجود

وتقول لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة
ينقسم القياس **رابعاً** يتصور صورته البعيدة الى قياسات الله
الشكل الاول والثاني والثالث والرابع **و**

ينقسم **خامساً** يتصور صورته القريبة الى ضربه الى
مستقيم وغير مستقيم والى كامل وغير كامل وامثلة ذلك
من ذكرها فيما تقدم **و**

ينقسم **سادساً** بحسب كمينه وكيفية الى كل وجزي
والى موجب وسالب ويؤخذ ذلك من تنبؤ لان القياس
بحسب كلياً او جزئياً موجباً او سالباً من نتيجته **و**

ينقسم **سابعاً** يتصور حاله الى مطلق وموجب **والمطلق**

هو ما تولف عن قضيتين مطلقتين **والموجب** ما نالف عن
قضيتين موجبتين او احدهما موجبة والاخرى مطلقة
فلو قلنا كقولنا بالضرورة كل حيوان حساس وبالضرورة
كل انسان حيوان فبالضرورة كل انسان حساس والثاني
كقولنا بالضرورة كل حي متحرك وكل حيوان حي
فلا فبالضرورة كل حيوان متحرك ونفس على هذا في
الممكن والممتنع **واعلم** انه اذا كانت احدى مقدمتي
القياس **الموجب** موجبة بالضرورة والاخرى بال
مكان فالنتيجة تكون ممكنة حينئذ نبيها على ذلك
في قواني القياسات العامة كقولنا ممكن ان كل
حيوان ينام وبالضرورة كل انسان حيوان **فممكن** ان كل

انسان

انسان ينال **د** و **دو** بقدر القياس **ثامناً** واخيراً
واخيراً بتصور الصناعة الى قياس منتج والى قياس
مثبت **والقياس** المنتج هو ما يصاغ مجزئاً من الاشياء وهو
ما يستنبط القياس من كل مادة ولا يمتلك شيئاً اخر من القياس
سوى نوع ترتيب الحدود ونظمها ويؤخذ غالباً من الحروف
ويوضع بمنزلة موضوع وحمول كالقياس الثاني كل **ا**
ب وكل **ج** - **احص** سالب لا شيء من **اب** وكل **ج** فلا شيء
من **ج** فلا حرف تعتبر هنا وتؤخذ نيابة عن الموضوع و
الحمول فمذثم اذا قيل كل فكانه قيد كل موضوع محمول
مثلاً كل انسان حيوان وقد استعمل الفيلسوف غالباً
هذا النوع من القياسات لتأيد نتي **اولهما** الاختصار لان
قولنا كل **اب** اخصر من قولنا كل انسان حيوان وهو ط
كما استعمل النحاة الاسم المضمر عوض الظاهر اختصاراً
ثانيهما وهما السبب للاختصار ليبين ان احكامهم هي
صادقة بالذات في كل مادة ولا تختص بمادة دون اخرى
وهكذا يرتفع توهم الاختصار بخصوص المادة على
انه لو وضع الفيلسوف وغيره من الفلاسفة احكاماً
للطبيات مثلاً قولنا كل انسان حيوان واجبروا على ذلك
لاحكامهم امكناً أيذهب الوهم الى ان تلك الاحكام
انما هي في هذه المادة دون غيرها من الموجبات الطبيعية
المركبة من مادة اخرى فمذثم تصور مفهوم القضية

وجردوها عن المواد تنبيها على ان تلك الاحكام الموضوعية
 التجارية عليها شاملة لجذياتها غير مقصودة على البعض
 كما انهم في قسم التصورات اخذوا مفهومات الكليات من
 اشارة الى مادة من المواد وبحثوا عن احوالها بحثا
 متناولا لجميع طبائع الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا
 الفن قواني كلية منطقت على الجذيات جميعها **و**
القياس المثبت ويدعى القياس المؤلف من الاشياء ايضا
 هو ما يقر صورة القياس بمادة خصوصية واجبت
 لما ثبتت وهو ثلث انواع حسب انواع المواد الثلث
 الواجبة للثبات اى الواجبة . والممكنة . والممتنع .
 وذلك لان القياس اما ان ينسب الى الصورة وهى
 الاشكال الثلث وضروبها كما تقدم واما الى المادة ويختلف
 القياس حسب اختلافها ونسب ذلك يقسم القياس
 المذكور على الخصوص الى ثلث انواع اى الى البرهان .
 والجذلى . والمغالطى . وقولنا على الخصوص اشارة
 الى انه يمكن ان يقسم الى اقسام اخذ كالخطايب .
 والشعرى . ولكنها ترجع الى الجذلى .
 واذ قد انبهنا الشرح فى صورة القياس وايراد خواصها
 وبيان انواعها واقسامها فها تالان نأخذ بايراد موادها
 الخصوصية اى مواد البرهان . والجذلى وما ينبع من
 الخطايب . والشعرى . ثم المغالطى وهذا ما تتضمنه المقالة

الى التاليت

المقالة الثانية

في القياس البرهاني والجدلي والمخالقي ويشتمل على أربع أبواب

الباب الأول

في إيراد المواد التي تترتب على القياس المذكورة بطريقة الإجمال

أذ قد انتهى بنا الشرح في الصورة القياسات التي هي
هيئة التأليف الواقع في مقدماتها وأقسامها
يتعلق بصورتها من الاستدلال والمثال وعكس القياس
ورد الخلف إلى مستقيم والقوانين الخاصة والعامة وغو
ذلك مما قدمنا شرحه الذي إنما ابتدئنا ببيان قبل مواد
القياس وشرحها لأن القياس يقسم إلى أقسام متعددة
وإن كان لكل قسم من هذه خصوصية ويعملها جميعها
صورة واحدة فكان الأحسن تقديم النظر في العام
على الخاص. نعم أننا نشير إلى ماهي موادها ولكن
بطريق الإجمال والعموم لا بالأفراد والخصوص فمن
ثم قد فرغنا من ذلك فجددنا أن ننتدس ببيان مواد
الخصوصية وهذا ما تشتمل عليه مقالاتنا هذه في
أبوابها التالية أحدها هذا الباب

نقول أن القياس يقال على شئين لأنه **أول** يقال على
الأفكار المولدة في ذهن تاليفاً موصلاً إلى التصديق

بشيء آخر **ثانياً** يقال على القول المسبوع المؤلف من أقوال
يلزم من تسليمها قول آخر. فمادة المعاني المعقولة والفضايا
الفكرية. ومادة الثاني للأقوال المسبوعة من حيث هي والت
على المعاني المعقولة. ولما كانت هذه المواد تختلف فمن ثم
تنقسم القياسات بحسب اختلافها إلى أقسام تختلف إلى
البرهانية. والمبدئية والمغالطية والخطائية. والشعرية
وذلك لأن مواد القياسات لعلى ثلثة أنواع لأنه إما يكون مصدقاً
بها أو غير مصدق بها أن يكون التصديق بها يقينياً أو تشبيهاً باليقين
فهذه ثلثة أقسام تنبع منها أقسام القياس المذكورة
المتراكبة منها **القياس** المؤلف من الفضايا المصدق بها تصديقاً
يقينياً يسمى برهاناً والمطلوب منه هو اليقين أي التصديق
اليقيني الذي لا ريب فيه ولهذا كان تأليفه من مقدمات
يقينية لا تحتاج كل مطلوب يقيني ونتجه واضح لأنه يجعل
العقد متقناً بخبر ارتياب كقوله كل تاي حي وكل شجرة تاي
فكل شجرة حي **القياس** المؤلف من المواد المصدق بها ولكنها
غير يقينية فهو المبدئي ويدعى الاقناع أيضاً وخطائياً
وشعرياً. فمقدماته وهمية ومادته اتفاقت ممكنة واللازم
الناج عنه وهمي. مثاله من سميت والراف قد ولد وقد
سميت ريداً والذكر فزيد إذا قد ولد **والقياس** المركب
من المواد الغير المصدق بها فهو المغالطي ويدعى غسطيناً
أيضاً لأنه يتصرف بمادة مشتهرة فظاهرها وهمية

وهي كاذبة تقولان ما ينبغي ويكرر الشرب يقطع العطش
واللحم المالح يشفى ويكرر الشرب فاللحم المالح يقطع العطش
فهذه هي مواد الاقيست المذكورة بطريق الاجمال. فهاتين بحث
عندك واحد منها وعند مواد بطريق الافراد ثلثت ابواب
اولها الباب التالي

الباب الثاني

في القياس البرهاني وهو سبعة فصول

الفصل الاول

في تعريف القياس البرهاني واليقيني

البرهان يعرف بأنه قياس من مقدمات يقينية لا نتاج
اليقيني كقولنا كل ناطق قابِل العلم وكل ناطق فكل انسان قابِل
العلم فالقياس جنس يتناول الاقية الخمسة وكل قياسا
والمولف ذكر لتعلق به بمجرور وهو قوله من المقدمات
يقينية وهذا القول بمنزلة فصل يخرج الخطايت والمجرد
ويقيني الاقيست. لانه يجب ان تكون مقدمات البرهان صادقتين
صدقا يقينيا. لكون اللازم عنهما اعني بها النتيجة البرهانية
يقينية. وفيه ايضا احتراز من النتيجة الصادقة الناتجة
عن مقدمتين كاذبتين لانه وان كان صحيحا امكان ذلك ولكن
هذا يحدث بالعرض كقول الفيلسوف ان الكاذب ليس

ليس يقابل العلم **والعلم** من الصدق هذا لا الصدق الاقناعي
 الى الممكن بل الصدق الضروري وهو ضرورة رابطة
 المحمول بالموضوع لان الاقناع لا يكفي للقياس
 البرهاني لكنه يوجد في الجدل ايضا بل الصدق الضروري
 هو المطلوب لتقديم البرهان وبهذا فقط يتميز البرهان
 عن الجدل **واما** **النتائج** اليقين اشارة الى الغاية
 المقصودة من البرهان لان المقصود من نتائج اليقين
 كما نبينا فيما تقدم وانما قيدنا التعريف به يشتمل **الحكم**
 على اللعل الرابع وهي العلوية الصورية والعلوية الماحية
 والعلوية الفاعلية وعلت الخلية فالمولف يشير الى
 العلوية الصورية ويدل عليها بالمطابقة والى العلوية
 الفاعلية بالاتزام وهي القوة العاقلة المولفت بالافعال
 تصديق بشي اخر اما في الزهنا وفي الخارج والمقدمات تشير
 الى العلوية الغائية واعلم ان الاستقراء الاستقراء التام
 المستوفى للحجيات كلها داخل في هذا **الحكم**
واليقين **يحد اعتقاد** ان الشئ هو كذا مع اعتقاد اخر
 بانه لا يمكن ان يكون **الافعال** مطابقا للواقع **غير ممكن الزوال**
 ثانيا لقيد الاول وهو قولنا لا يمكن ان يكون **الافعال** مختز به من ثلثة
 امور **اولها** الظن مطلقا لان الظن اعتقاد غير ثابت وراى
 مرجوح وهو احد طرفي الشك الموصوف بصفة الرجحان
ثانيها الشك وهو ما استوى الاعتقاد بطرفيه اى هو الوقوف

بين

بين شئين لا يميل العقل الى احدهما **ثالثاً** الوهم وهو
 الاعتقاد المدعوى العارى عن الجزم المحتمل للطرف الاخر
 احتمالاً راجحاً فهو كالظن وبالقيد الثاني وهو قولنا مطابقاً
 للواقع اى لنفس الامر مخرج الجهد المركب فانه وان
 كان اعتقاداً بانه لا يمكن ان يكون الا كذا لكن ليس مطابقاً للواقع
 اى لنفس الامر الكاين في ذات الشئ بل خلافاً **واما** قلنا
 الجهد المركب لان الجهد قسمان بسيط ومركب **فالجهد** البسيط هو عدم العلم
 المركب هو عدم العلم المذكور مع وجود راي باطل مضاد **ان** كذا **فالجهد**
 له جهد من الجهد ان الهواء حار رطب وذا جهد بسيط ومع
 ذلك يعتقده بارداً يابساً وذا جهد مركب ويسمى الاول بسيطاً
 لانه ليس فيه للاعدام الرأى فقط. والثاني مركباً لان فيه عدماً
 مع حصول راي اخر فكان مركباً من العدم والوجود. وبالقيد
 الثالث اى قولنا غيبى ممكن الزوال احتراز به عن
 القيد التقليد فانه وان كان اعتقاداً لا يمكن ان يكون الا كذا
 مطابقاً للواقع الا ان الاعتقاد فيه كدليل زواله عند تشكيك
 الشك وان تحرفت ماهية كل من اليه هان واليقين
 فتنووت اقسامها واولاً اقسام اليقين فنقول **و**

الفصل الثاني

في اقسام المقدمات اليقينية المولود منها البرهان
 ان مقدمات اليقينية ستة اقسام القسم الاول منها

يسمى **اوليات** وهي القضايا التي يصدق بها العقل بذاته
وتحريريت لا لسبب اخر من الاسباب الخارجية عند كالتعلم
وشهادة الحواس الظاهرة والباطنة كقوة الوهم او قوة
اخرى من قوى النفس بل انما يحكم العقل بصدقها بمجرد
تصور الطرفين اى لا يتوقف العقل في التصديق بها
على حصول التصور لاجزائها المفردة بدون اعانت
كلما ذكرناه. وهذه كمثل قولنا الواحد نصف الاثنين، والكل
اعظم من الجزء وكل شيئين او اشياء متساوية في شيء واحد
هي متساوية بذاتها. ومن الممتنع ان الشئ عينه يكون اولا
يكون. والشئ الواحد لا يخلو من احد طرفي النقيض لا
متناع ارتفاع النقيضين وامثالها فهذه القضايا اذا عرضت
على كل عاقل وتصور معانيها يجد نفسه مصدقا بها غير
منفك وهذا التصديق ولا ريب ان هذا التصديق ليس من
شهادة الحواس لان الحس لا يدرك الطى بل ادراكه
مقصود على جزئ واحد واثنين فصاعدا بشرط
ان يكون عصورا فهذا اذا حكم من العقل وهو كل على
كل على **و هو القسم الثاني منها يدعى الشاهدات** وتسمى
المحسوسات وهي القضايا التي يصدق العقل بها ويحكم
بوجودها بواسطة الحس سواء كان من الحواس الظاهرة
كحكمنا بوجود الشمس وانارتها لكون ذلك مدرك بالبصر
ونظير ذلك وجود الثلج وبياضه والفار وسواده والنار
وحاريتها

لان ذلك محسوس باللمس. او الحواس الباطنة حكما ونظرا
 بامور في ذاتنا غني مدركت بالحواس الظاهرة بل بقوة
 باطنية غني الحس الظاهر. مثل شعورنا بان لنا فكرة
 و ارادة و شهوة شهوية وقوة غضبية وخوفاً وحزناً و
 فرحاً وامثالها. وتدعى مثل هذه القضايا **الشعور** **بالقوى**
القسم الثالث منها يسمى **المحركات** وهي القضايا التي
 يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركت من القياس
 وذلك لان الحس اذا تكرر عليه اقتران شئ بشئ
 مراراً متعددة غني عصوره وتكرر ذلك في الذك
 حصل في الذهن مع هذه الانكار قياس طبيعي وهو
 ان اقترانها لو كان اتفاقياً لا وجوداً لما اطرده في
 اكثر الامور وهذا مثل حكمنا بان السموم ناسمة
 للسفر وان الخمر مسكرة والضرب موجه والمغنا
 جاذب الحديد وان الكواكب تطالع وتغيب وتبع
 وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المدروسة
 ولا تريد فانتا اذ اربنا حدوث السكر وتكرره مع
 تكرر شرب الخمر علمنا بالتحقيق تكرار تكرار
 سبب موجب لئلا يحدث الاسباب فيكون اذاً
 حدوث هذا الحادث مسبباً اما بشرب الخمر وامر مقارن
 له. حيث انه لو لم يكن كذلك لم يتكرر السكر مع
 تكرار الشرب غالباً. لان ما يكون بالاتفاق لا بدوم ولا

طبيس

لا يقع على أكثر غالباً فإذاً ما رينا ذلك نحكم بواسطة القياس وهذا
القياس ان الحكم مسكر لتكرار التجربة عليه ومن هذا التقدير
علم ان اليقين في المجربات يتوقف على تكرار المشاهدات
لان العقل يحتاج في جزم الحكم عليها الى تكرار المشاهدات مرة
بعد اخرى ومما يجرى مجراها **القسم الرابع** يسمى
حديثان وهي قضايا يصدق بها بواسطة الحس وحدث
قوى يذعن الذهن بحكمته ويزول معه الشك. الحدث هو
سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول. وذلك مثل
حكمنا ان نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من
اختلاف هيات تشكك النور فيه بسبب قربه وبعده من
الشمس على انه اذا ما راى ذكي الذهن القمر انما يضي
دائماً جانباً الذي يشرق الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة
الشمس حدث في الحال ان القمر ينشأ من الشمس و
هذا حكم حدسي وكل من كان اصفى ذهنًا واذكي قريحاً
كان اسرع الى هذا الحكم. وفي هذا ايضاً قياس خفي كما في
التجريب فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت
اتفاقاً او من امر خارجي على نمط واحد من اختلاف تشكلاته
بسبب اختلاف القرب والبعد **و**

القسم الخامس ويدعى **المتواترات** وهي القضايا التي يحكم
العقل بصدقها بسبب اخبار جماعت الى بواسطة
السمع من جميع كشي استحالة العقل تواترهم واتفاقهم
على

على الكذب. وهذا التصديقنا بوجود مريم وادريس
وغير ذلك من البلدان النائية عنا بواسطة الاخبار الصادقة
بحيث لم يبق للشك في ذلك امكان. وكاعتقادنا بوجود موسى
وانه ادعى النبوة وظهر المعجزات على يديه. ونجسد سيدنا
يسوع المسيح وظهره في العالم وكلما كتب عنه. فهذه
القضايا واملالها وان كانت بالنسبة الى الذين شاهدوها
اعيانا هي شي حقيقي على نوع واضح وصريح لئلا انها با
لنسبة الى بقية الناس الذين ما نظروها فهي شي
مستوجب التصديق واضحا لا جد بعضا دلالة وجمع
بحكم الرجل الفطن. الحكيم على ذلك الشئ انه اهل
للتصديق وان الفطنة تقتضي ان يصدق وهذه الدلائل
والجمع هو ثواب الشهادات وتوافرها اعني شهادة كثيرين
من الناس مستوجبين التصديق يحققون لنا وجود
ذلك الشئ تحقيقا نائيا على كل شئ حتى ان كان
في حكمه ووفطنة فانه يحكم حالا ان انكار ذلك ضرب
من الجبرل والحماقة **وتنبه**
اعلم ان هذه القضايا وما قبلها من المعجزات والحديثات
لا يمكن ان تثبت على جاحدها ومنكرها لان انكار
منكرها اما يكون عن نكد وتعنت واما يكون عن
عدم تصديق ما جدير بالمعجب او الحادث او المتيقن
بما تواتر عنده من الاخبار فان كان الاول فلا مطمع

في انقحامه . وان كان الثاني فكيف التبيد الى اقناعه وازالت
شكده . والحال انه لا يسلك الطريق المنقضى به الى هذا اليقين
القسم السادس وبعنى المقدمات القطرية **القياس** وتسمى
ابنضا **القضايا التي فيها انها معها** وهي ما يحكم العقل بصدقها
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين او طرفي
المطلوب وهما الاصغر والاكبر كقولنا الاربعه زوج
بسبب وسط حاض في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
على ان مثل هذه القضايا معلومه دائما بقياسا حده
الوسط حاض بالذهن عند تصور الطرفين فكلما احضر
المطلوب في الذهن اى كلما تصور العقل المطلوب مولنا
من حدينا اكبر واصغر تمثل بينهما هذا الوسط للعقل
من غير تكلف الى التناوب كالمثال المذكور فان من فهم معنى
الاربعه وفهم معنى الزوج تمثل للحد الاوسط بينهما
وهو كونها منقسمه بمتساويين فتعرف في الحال كونها
زوجا بسببه . ولهذا السبب تدعى قضايا قيلانها
معها اى حضور الحد الاوسط في الذهن الذي
يصيرنا ان نحكم بما هو كذا وكذا اى بان كل منقسمه بمتساويين
ويين هو زوج والاربعه منقسمه بمتساويين فالاربعه
زوج وليست معرفه الزوجية لاشياء مستغيبه عن
الوسط . فانه لو كان تدل الاربعه ثمانية وسبعون لم
تتمثل في الحال كونها زوجا مالم يعرف الوسط ومن
هذا

هذا القسم قولنا العالم محدث لا نثبت حكم بصدق ذلك بسبب
وسط حاضر في الذهن وهو كونه مولفاً والمولف محدث

لأنه بعض اجزائه المولف منها **و**

فهذه هي المقدمات اليقينية التي يولف منها كل قياس
برهاني وانما انحصرت في الاقسام الست المذكورة فذلك
لان الحكم بصدق القضايا المذكورة اما العقل اما الحس
اما العقل والحس معاً فان كان الحاكم العقل فاما ان يكون
حكمه يجرى تصور طرفي القضية او بوسيط لا يغييب
عن الذهن فان كان الاول فهي الاوليات وان كان الثاني
فهي الفطرية القياسية وان كان الحاكم بصدقها هو الحس
فاما ان يكون من الحواس الظاهرة او الباطنة فان
كان الاول فهي المشاهدات وان كان الثاني فهي الوجودات
واما ان الحاكم بالصدق مكيماً من العقل والحس فان كان
الحس حساً الشيع فهو المتواترات وان كان الحس
غير حس الشيع فاما ان يحتاج العقل في الحكم الى
تكرار المشاهدة ترتيب المحمول على الموضوع لا تضام
قياس خفي الى تلك القضايا او لا يحتاج فان احتاج
فهو المحييات وان لم يحتاج الى تكرار المشاهدة فهي
الحديثيات. واعلم ان المقدمات المذكورة وانما تكون
يقينية من شروط اطلبها من المطولات **و**

الفصل الثالث

في اقسام البرهان

البرهان قسمان لمى وانى **فالبرهان** اللمى هو علم قياسي
يد عرف الشئ ويدرك سببه القريب الموجب وجوده والموضح
انه لمن الممتنع ان يكون ذلك الشئ بخلاف ما هو كقولنا كل
ناطق متعجب وزيد ناطق فزيد متعجب. فالحد الاوسط
هنا وهو الناطق سبب قريب للتعجب في زيد ومنه علمنا
وتيقنا وجود التعجب فيه **البرهان** الانى هو علم قياسي
يد عرف الشئ ويدرك اما من قبل فعله او من سببه البعيد
نحو قولنا كلما ينمو ويورق فهو حي. والشجيرة تنمو وتورق
فالشجيرة حي. فالحد الاوسط في هذا القياس هو النمو
معلول الحياة ومفعولها وبه علمنا وجود الحياة النامية
في الاشجار **والبرهان** اللمى يطلب الحد الاوسط
الموقع التصديق والاعتقاد لا بوجود الشئ اولا وجوده
فقط بل يطلب ايضا العلة الموجبة لوجود الشئ اولا
وجوده **والبرهان** الانى يطلب الحد الاوسط الموقع
التصديق بالمطلوب فقط. اى اما التصديق بوجوده
او عدم وجوده لا يطلب علت وجوده قلما يكون العلة
القريبة من هذا القبيل فالبرهان الاول اللمى من شانه
ان يبرهن مطلوبه دينا مجرد اوسط يكون سببا قريبا
لذلك مثلنا اما البرهان الانى فيبرهن مطلوبه دينا اما
بمفعولاته كما مثلنا او سببه البعيد. ويكون احد الامرين

الحد

الحداوسط فيه **والمراد** بالعلت القريب والسبب القريب
هو ما بوجوده يوجد المعلول ويزواله يزول سواءً كانت
ذلك السبب مناتياً عن خارج وذلك كتوسط الارض ما بين
الشمس والقمر لا تخسافه لانه بوجود التوسط المذكور
يعتريه الخساف ويزواله يزول او كان صادراً عن باطن
كما في هذا القياس كل ناطق قابل العلم والانسان ناطق فـ
لانسان قابل العلم فالناطق هنا وهو الحد الاوسط سبب
فاعل باطن قريب اعنى علت غير متوسطة لقابلية العلم
في الانسان في وجوده توجد قابلية العلم فيه ويزوالها منه
على فرضية ذلك تزول القابلية المذكورة منه ايضاً **والمراد**
بالسبب البعيد هو ما اثر في شئ بواسطة اى هو ما وجد
معالوله الذى هو المطلوب لا يترتب بواسطة السبب
القريب وذلك كالمجدود بالنسبة الى بنى بينهم وكالتنفس
الحسية بالنسبة الى النفس في الحيوانات المتنفسة لانها
لانها تؤثر التنفس في الحيوان بواسطة الريد لا بذاتها
كما قدر الطبيعيون ومن خواصه ان يقتض وجود المعلول
وجوده ولا انعكس اى اما المعلول فلا يوجد به بل
بغيره كما نبهنا لكن يزواله يزول المعلول وهالك قياساً
في المثل المورد عليه كل متنفس هو ذو نفس حساسة
والشئ ليس لها نفس حساسة فالشئ ليس متنفس
فها ان يزوال النفس الحاسة من الشئ التى هي الحد الاوسط

هنا لم يوجد التنفس في الاشجار كما نتج المطلوب. وبالتالي
من الحد المذكور حصل التصديق واليقان في العقل بعدم
وجود الشيء اعني بعدم وجود التنفس في الشجر وهو
المطلوب **البرهان** الالهي اما الاله او كماله **فلا كمال** ويدعى
القوى ايضا هو ما كانت قضايه اوليه وهذا انما يكون
فيما اذا برهننا خاصه الموضوع بصورته اوحده **فلا اول**
كقولك كل ذي روح ناطقه قابله للحكمه وكل انسان
ذو روح ناطقه هي قط انسان قابله للحكمه. فالروح الناطقه
هي علت فاعله للمحمول وصورة للموضوع اى للانسان
الذى هو هنا موضوع المطلوب وهي عينها السبب
الفاعلى القريب لقابليته وجود الحكمه التى هي محمول
المطلوب هنا **والثاني** كقولنا كل حيوان ناطق متعجب
وزيد حيوان ناطق فزيد متعجب. فهذا البرهان
والذى قبله اورداسييا قريبا لمطليهما وهو الذات
عينها اعني ذات الموضوع وذلك افضد البراهين.
لان الذات علت خواص الموضوع كلها وقضايها اوليه
غير محتاجه الى برهان اخر **والثالث** ما لانت قضيتاه
او احدهما خلافا لما ذكرنا لانها لا تكون الا باوساط قابله
البرهان بقضايها اوليه كصغرى هذا القياس
كلما كان ذو ثلاث ابعاد ينافي جسما اخر يحوى
معه في مكان واحد. وكل جسم ذو ثلاث ابعاد فكل

جسم

جسمه يتألف من الخ. فالصغرى هنا ليست بأولية فتحتاج لإيضاحها
برهاناً يخص الأوليات هكذا كل ما قاله عن مادة وصورة
كان ذا ثلث ابعاد ولا جسم مولود عن مادة وصورة فكل جسم
فقط ذو ثلث ابعاد فالصغرى في هذا البرهان هي
قضيت اولية واضحة بخير اوساط لانها حد الموضوع
الذي هو هنا الجسم **البرهان** الثاني ايضاً الله الحكيم وكامل
فلا كامل هو ما اثبت وجود الشئ من قبل مفعولاته أي العلة بالمعلول
وقدمت مثاله ومنه قولنا كل ما ينفيد نوره باسنداً في هو
كوكب والقمر كذلك فالقمر كوكب **والطامل** هو ما اثبت مطلوبه
بعلة البعيدة كما سبق التمثيل ومنه قولنا كلما يمكن ان تسد ما مساماً
جلده عن تنفس البخار قابله للمشي والاحجار لا جلدها فلا
تقبل للمشي فالسدة بسبب بعيد اما القريب فهو فساد الخلط
فان قلت نعم كان البرهان الثاني المثبت مطلوبه بعلة افضل
من الذي يثبت بعلة البعيدة **قلت** لا مبرين **احدهما** ان البرهان
عن المفعول يبدع علماً تاماً بصفه لا الشئ يعلم جيداً بمفعولاته
والمسببات عنه. واما البرهان عن سبب بعيد فلان لا
يثبت الشئ بمفاعيله فلا يزال العلم الناتج عنه غير تام
لان اذ كان المعلول يوجد بغيره لا به كما قدرنا فلا يبدع
علماً وتصديقاً كاملاً **ثانيهما** لان البرهان عن مفعول
يصاغ من الشكل الاول سواء كان موجياً او سالباً اما
موجياً فنقولك لكم كل نام ومغتنى صي والشجر نام

ومعنى فالشئ ح اما سالباً فكقولك كل جامد ليس بحجر
 بحجر وليس جامد فالحجر ليس بحجر **واما** البرهان عن سبب
 بعيد فاذا كان سالباً فلا يصاغ الا من الشك الثاني كما بيان من
 الاثبات الموردة . نعم انه يصاغ من الاول وذلك بارتراد
 الى الضد الثاني وهو **نشر** الا انه يلزم ^{لذلك} ان تعكس
 صغراه مطلقاً وتجعل بعد العكس لا صغرى لانها سالبة
 وكبراه صغرى لانها موجبة ليستجمع شرطى الاول الا انه
 ينتج بعكس المطلوب . وضاف الى ذلك امداً اخذ فان البرهان
 عن معلول يتعمل بالاثبات وجود الله وما يتعلق به . فمن
 هذا القبيل يفضل ايضاً على قسيمه بل يكون من هذه الحاشية
 نفسها احياناً اشرف من اللهى ولو لم يكن افضل منه من
 عين الجنس مع ذلك فكلاهما اعنى هذا وقسيمه
 يعتبران بالبرهان لانهما كافيان لا يوضح الشئ انه كذا او ليس كذا

الفصل الرابع

في بيان سبب تسمية القياس البرهانى باللهى **والا** نوع اول في شرح
 تسميته بالبرهانى **البرهان** مطلقاً يسمى باسمه متعدداً
 لكن المشهور بين الناس اسماء تسميته برهاناً وذلك
 لان ما عدا ان نتجر يقينى ثابت را هن موكد فهو مع
 ذلك يتي وواضح بهذا المقدار حتى كانه يشيى الى
 الشئ بلا صبح فمن ثم كان يتضمن التاكيد والبيان فلذلك

دعى برهاناً . وأما سبب الأول منه لثاني أني فجيب
أولاً أن القسم الأول سمي لثاني لأن الشيء هو ما يوضع
وجود الشيء بإيراد سببه الموجب وجوده كما سبق
تقديم ذلك في باب القضية الشرطية . ولما كان
البرهان المذكور يورد قضية سببية تتضمن الأمرين
معاً أحدهما تصديق العقل والهداية إلى العلم والمعرفة
بوجود الشيء ثانيهما علت القديت الموجبة وجود
ذلك الشيء وهذه السببية تحصل في كل قياس متى من
الصغرى والنتيجة على أنه إذا ما رام الطالب أن
يعلم هل الإنسان قابل العلم ولهم ذلك أي لا يتعلت
ولا ي سبب يقبل ذلك . فالبرهان الثاني يقنع بإيراد
جواب السؤال المطلوب على هذا النحو كل ذي
روح ناطقة قابل العلم والإنسان ذو روح ناطقة
فإنسان قابل العلم فهنا ان القياس المذكور واضح
أولاً أن قابلية العلم موجودة في الإنسان ثانياً أورد
لميت ذلك أي سببية وجود القابلية المذكورة فيه
بإيراد علت القديت الموجبة وجود هذا الأمر .
وهي لأنه ذو روح ناطقة لأن النطق سبب العلم
القريب في الإنسان فالذهن إذا يستقر ومقتنعاً ثانياً
بتصديق هذا القياس لتحصيل من الصغرى و
النتيجة قضية سببية لميت تبدع له علماً يقينياً

وهي لان الانسان ذو روح فاطقت فهو قابل العلم فلاجل
انه اذا يعطى لميت الشئ في ال ذهن والخارج معاسي
لميا ومعرفت الشئ عند علت القريب تسمى لميت كما
قد رنا **ونجيب ثانيا** ان القسم الثاني انيا فذلك لانه يفيد
انيت وجود الشئ لا لمينه لانه انما يوضح ان الشئ
موجود **لا لم** وجود وجد هكذا. وذلك لانه يوضح
وجود الشئ اما يتوسط علت البعيدة الغي الموجب
وجود الشئ واما يتوسط العلول. فلامر ان يوضح ان
وجود الشئ فقط بدو علت وجوده والمعرفة المذكورة
تسمى انيت كما سبق التقدير فلذلك دعي انيا **و**
وقد يقال ان الاول يسمى لميا لانه يقع باراء سوال
من يسال عند علت وجود الشئ المصدر بلفظ لم الشئ
يحيى هكذا او لم كان هذا الشئ مثلاً لم النهار موجود
فلان علت تقع في جواب الاستفهام المصدر بلفظ
لم دعي لميا. واما الثاني فلانه يقع جواباً باذا السؤال
هد والجواب للسؤال المذكور يتصدر بلفظ لان وذلك
كسؤال من يسال هل الله موجود فيجاب انه موجود
لان العالم موجود والشمس طالعت لان النهار موجود
وامثالها فلهاذا سمي انيا ولكن هذا بحث لفظي
ولمق ما سبق تقديره لان القياس البرهاني يقع
بحسب قيمه جواباً للسؤال المصدر بهذا. والسؤال
المذكور

ينطق فليس بقابل العلم
هذه نظرية قولنا لان الشئ
فاللهما موجود ولا يجوز ان يكون

المذكور يدعى مطلب هل وجوابه يسمى مطلب ^ل والثاني
يتضمن قسمي قياس البرهاني ولا يوضح ذلك ^{اعلم}
ان مطلب هل هو ما يطلب به التصديق في العلم
بأحد طرفي النقيض أي الإيجاب والسلب وهو على
قسمين لأنه إما يطلب به العلم التصديقي بمطلق وجود
الشيء أو لا وجوده فقط. بل يطلب مع ذلك أيضاً العلة

^{الموجبة} وجوده أو عدمه
فإذا تقر ذلك نقول ان القياس البرهاني بحسب
تسميته ^{علت} الذي هو لتعرف جواب هل ويدعى
مطلب ^ل لأنه هو ما يطلب به ثبوت أي مسيبت جواب
هل لأنه إذا سيد هل قوم هاجوج وماجوج في
الوجود واجب أنهم في الوجود وهم متصفون
بالسواد بمطلب ^ل فيقال لهم موجودون ولهم هم
سود فان كان الجواب بعلة معرفة بمطلق وجود الشيء
أولاً وجوده فقط كان القياس انبأ وأما ان كان
الجواب بعلة المعرفة بالوجود وعلة الوجود أيضاً
كان القياس ملماً ومن ثم كان القياس إلا في جزء للقياس
الذي لأنه أي إلا في يوضع وجود الشيء فقط وأما إذا
فيوضع وجود الشيء ويورد سبب وجوده القريب
أيضاً ^و ومما قد ^{تقرر} يعلم ان المطالب العلميت
أي طلب معرفة الشيء والعلم اليقين به تكون عاكس

اعلى اربعة انواع على هذا النسق وتدعى السولات
التعليمية ايضا كما دعاها الفيلسوف وسوابق البرهان
والمعارف السابقة **اولها** هذا الشئ موجود مثلاً هل
القمر موجود **ثانيها** ما هو الشئ اى ما هو القمر .
هذا سوال يطلب به حقيقة الذات ويدعى مطلب ما
ثالثها هل ذلك الشئ كاي شئ او هل لا تخساف يحدث
في القمر ام يقوم بذاته **رابعا** لما كان موجوداً بشئ او لم
يعتبره القمر الا تخساف **و**

الفصل الخامس

في القضايا البرهانية

القضايا قسماً بعضها برهانية وبعضها ليست
برهانية **قال القضايا** تخي البرهانية هي مالا تقبل برهاناً
الا لانها معلومة ذاتاً وما كانت كذا لا يلزم للعالم بها
اقامت برهان واما لان سببها لا يعلم عن يقين وهي
صنفان ذاتية وعرضية **والذاتية** هي ما كان فيها المحمول
من ذات الموضوع وذلك كحمل الحر او جريته على الموضوع
والاول كقولك الانسان حيوان ناطق والثاني نحو
الانسان حيوان او الانسان ناطق فهذه القضايا البرهان
لها الا فيما استثناءه فلا سفت عن ذلك لانها معلومة
بالذات وذلك لان المحمول هنا يقتصر اليه الموضوع

في

في ذاته وحقيقته ولا يمكن تصور فهم الموضوع دون ذلك
اذ كان الموضوع معلوماً واذا كان كذلك فكيف يطلب سبب
وجوده للموضوع ويدعى مثل هذا الذاتي ذاتياً بالعمولية **واما**
العرضية فهي ما كان المحمول موضوعها ويدعى مثل هذا
من العارضات العامة للاتفاقية كالمتشئ والحركة والمرض
بالنسبة الى الانسان فمثل هذه القضايا وامثالها لا يبرهان
لها لان سببها بما انه يتغير فلا يعلم عن يقين واليقين
يجب ان يكون دائماً لا يتغير **والقضايا البرهانية** هي
التي يكون محمول موضوعها خاص من خواصه كالضياء
والتعجب والعلم بالنسبة الى الانسان والانعكاس
والانعكاس بالنسبة الى القمر والشمس والامتداد
بالنسبة الى الكم فهذه القضايا وامثالها تدعى برهانية
لانها هي التي يطلب بها علت وجود محمولها لموضوعها
اعني التي يقوم عليها البرهان لا يقان العقل وتصديقه
بموافقة المحمول للموضوع بايراد السبب الموجب لذلك
وتدعى الاعراض الذاتية لانها تختص بالموضوع او بجنسه
وايضاً لان الموضوع او جنسه يوضع في حدها وتعريفها
مثال ذلك في الضياء لان ما سبب عن ماهية الضياء
فيجاب انه فعل صادر من الانسان منقعة متحركة عن
التعجب اليك فلانسان اخذ في حد الضياء وهو موضوع
وتدعى ايضاً الذاتية بالضرورة لان شأنها ان تلازم الشيء

مثلاً النوع ولا تنفك عنه **والفرق** ما بين الذاتي بهذا المعنى
يمكن تصور الموضوع بدون ولا يمكن تصور الانسان
بدون الضحك والعلم والبطا ومثالها ثم ان موضوعه
يدخل بحد ذاته والذاتي بالمعنى الاول بعكسه اى لا يمكن
تصور موضوعه بدون ولا لا يمكن تصور الانسان بدون
الحياة تاطق ثم انه هو يوجب موضوعه لا بالعكس
كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان **فكبر** القضايا
البرهانية اذ يجب ان يكون من هذه الاعراض الخاصة
بحيث ان تكون او لا تختص بالشئ وحده اى يكتسب
ما وحده ولو لم نقل على كمال العلم والموسيقى بالنسبة
الى الانسان او كماله وحده دائماً كالضحك قوة بالنسبة
اليه اولاً دائماً كالضحك بالفعل سواء كانت ملازمة
كالضحك بالقوة او مفارقة كالضحك فعلاً او صادرة عن
ما باطن الموضوع كالعلم والضحك او عن خارج
كالانحساف المعترف القمير عن توسط الارض والانكساف
المسبب للشمس عن توسط القمر ثانياً ان تكون صادقة
ثالثاً ان توضع عن سبب قريب لحقيقتها وجميع
ما شرحتنا مختص بالله لان القياس البرهاني المذكور
من شأنه ايضاح الخواص عن الذوات بايراد اسبابها
القريبة **و** **تبيينه** **و** **اعلم** انه ما عدا الصنفين
من الذاتي وهما الذاتي بالمحمولية والذاتي بالذومية

المقدم

المقدم ذكرها يوجد صنفان احدهما من اصناف الذات
وهما الذات بالوجودية والذات بالسببية **فالذات**
بالوجودية هو حمل الجوهر على ذاته **بالوجودية**
كقولنا انسانية بطرسا قامت بذاتها وبالتالى حمل
كل موجود قائم بذاته على موضوع كقولك زيد انسان
وحیوان ناطق ومثالها ومن ثم يصاعد الى ذلك الجوهر
باسرها لانها قامت بذاتها وينفى عن هذا الصنف
جميع الاعراض لانها ليست قامت بذاتها بل في الغي
ما عدا اعراف القربان المقدس. وهذا النوع الذات
مفيد للبرهان لان خاصية سبب اثبات وجود الله
وما يتعلق به لان من وجود الخلق يتبين وجود
المخالق في الله كما انه من الجواهر المخلوقة تتبين
في الهمى الخواص الممتازة عن الذات كيفما كانت
اي سواء كانت ممتازة اعياناً ام اذهاناً لانتانين هن
كون الانسان قابلاً للعلم من كونه ناطقاً. واعلم انه
قد يبرهن في الله بعد اثبات وجوده في الاثني بعض
براهين في الهمى ايضاً. كما يضاف فيه الابديت من
عدم تقلب اما الجواهر المخلوقة فلا يمكن ايضاً احداً
من الخواص في البرهان المذكور اي الهمى لان
الخواص بعدها اي بعد الجواهر **والذات** بالسببية
هو متى حمل المسبب على سببه الضرورى البارز

البارز عند بالفعل حالاً كقولنا الطبيب يعالج المذنب
يهلك والمخنوق مات وقد ينفي عن هذا الذاتي كل مفعول
هذا صادر عن سبب غيبي ضروري أي غيبي مقنض
وجود مفعوله حالاً بالفعل وذلك كالمفعولات الصادرة
بالقوة الممكن إصدارها فعلاً. لأنها لا تتبع نتائج
مؤكدّة يقينية كقولك زيد متحرك بالقوة. فإذا متحرك
بالفعل حالاً لا كذا فعل لا يبرهن عن الهمي في سببه

الفصل السادس

في اقسام العلم وتفصيله خولها في البرهان بمعنى هذا الوسط

نقول أولاً إن العلة بالنسبة إلى مطلوب القياس
البرهاني قسماً ثلث علة الشيء وعلة المعرفة **فعلت**
الشيء وتدعى علة الوجود أيضاً هي ما تمنع الوجود
للمعلول كاللذبة بالنسبة إلى الخليفة النار بالنسبة
إلى الدخان والشمس بالنسبة إلى وجود النهار
والضياء هي أما حقيقية وأما تقديرية فالحقيقية
هي ما تمنع للمعلول وجوداً حقيقياً ممتازاً عنها تميزاً
حقيقياً عياناً وتشتمل على العلم الرابع والتقديرية
هي ما كانت غيبي ممتازة من المعلول حقاً بل وهماً
وتكون قدم منه بالطبع حسب تصورنا للشيء
حتى على فرضية امتيازها منه فتصدر حقاً
وذلك

وذلك كالذات بالنسبة الى خواصها **علت** المعرفة
هي ما تهدينا الى معرفة الشيء ولو كانت بعده وكان
هو علتها وسببها كالحقيقة بالنسبة الى الخالق والذات
بالنسبة الى النار والضياء بالنسبة الى الشمس
والخواص بالنسبة الى الذات وهكذا كل معلول
منعكس بالنسبة الى علتة وتدعى الاولى معرفة
لمية والثانية معرفة انية **نقول** ان مقتضى البرهان الالهي يلزم ان
يكونا بالنسبة الى المطلوب لا العلة المعرفة فقط
بل علت الوجود ايضا اما مقتضى البرهان الهلاني
فيلزم ان يكونا علت المعرفة فقط بالنسبة الى
المطلوب لا علت الوجود وبهذا يمتاز احدهما عن الآخر
كما سبق تقرير ذلك ثم ان العلة في كل من البرهانين
بحسب قسمة العلة المفردة ضيق هائل ليست هي سوى
الحد الاوسط المكرر في مقدمتي كل منهما لا حاجة
المطلوب. لانه هو علت والسبب لنسبة الهلاني
للاصغر في البرهان وبه تعطى المعرفة الالهية في الالهية
والانية في الهلاني والمكرر المذكور قد يقع في البرهان
بحسب اقسام العلل كما نبه الفيلسوف **فاولها** العلة
الفاعلية وهي مبدأ الحركة اي السبب الموجود لذلك
المعلول كالنجار للكرسی واللاحية **ثانيها** العلة

المادية وهي ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشيء اوهي
ما يتوحد منها ذلك الشيء كالحشب للكرسي والزرع
للحذين **ثالثاً** علت الصورة وهي ما يكون بها الشيء
في نوع وجوده كالهئية للكرسي والنفسا للانسان **رابعاً**
العلت الغائية وهي ما يكون لاجلها الشيء كالكن للبيت
والمصلوح للجلوس والكرسي والسعادة للانسان.
فكل واحدة من هذه العلل الاربع تصالح ان تقع حدوداً
وسطى في البرهان لان كل علت لشيء فهو شيء فهمي
واسطت بينهما. لكن منها ما هي قريبت. ومنها ما هي
بعيدة كما نبرنا سابقاً فالعلت القريبت ما ابرزت شيئاً
يغيب توسط. والبعيدة ما ابرزت شيئاً يتوسط اى
بواسطت القريبت **قولاً ثالثاً** ان الحد الاوسط في
الانفانما يكون عند العلل البعيدة او عند المعلولات
كما شرحنا في سوالنا **قوالنا** اما في الهمى فلا يكون
الا عند علت قريبت لايجاد الشيء اى لوجود المحمول
للموضوع والعلت المذكورة فيتنفق ان تكون علت صوريت
او مادية بالنسبة الى الموضوع وفاعلية ايضاً لهما
انها بالنسبة الى المحمول لا تكون لهما علت قاعلية او
غائية وليست ذلك لان محمول المطلوب في القياس
البرهاني في الهمى انما يكون صفة عرضية من الاعراض
الذاتية وهي الخواص كما قدرنا. فلذلك لا تكون علت المادة.

او الصورة

الصورة بل ما ذكرنا اعني علت الفاعلية والغائية وهما
الموصوفان منابها تقدم بالسبب القريب الذي بوجوده يوجد الموضوع
وبزواله يزول

الفصل السابع

في ايراد امثلة من العلل المذكورة وقومها احدا او طائفة البرهان
انه وان كان اضلحت كواحدة من العلل لان تكون حدا
اوسط في كل من البراهين الالهية والاني ولكن لا ينقطع
سؤال الله المباعط العلل الذاتية العرضية وهي الخاصة من الداعي
القريبة التي بالفعل وذلك لا يكون الا في الالهية ولكي
يتضح ما اوردناه او فرائضا فلنورد امثلة متباينة

كل صنف من اصناف العلل
فقول اول بايراد امثلة القياس البرهاني الالهية
واول ما يكون عللة فاعلية كقوله كل ما يفعله الله و
الطبيعة لا يكون عبثا واشتد الطبعي يفعله الله
والطبيعة فالاشتد الطبيعة اذا ليسا هو عبثا فهنا كد
الوسط سبب فاعل للموضوع والمحمول احدها خارج
وهو الله والآخر باطن وهو الطبيعة اخر موجب
كلها يعمل للاب من الاعمال الخارجة يعمل للابنا ايضا والعالم
صنعه الاب فالعالم صنعه الابنا ايضا

الثاني علت مادية خصوصية كقوله كل مولد من
متضادات فاسد وكل ممتزج مولد من متضادات

فكل ممتزج فاسد فلحد الاوسط هنا وهو المتضادات
مادة خصوصية للموضوع اي لكل ممتزج وسبب فاعل
باطن للمحمول ويكون عن علت مادية غير خصوصية
بل عامة جنسية كقولك كل حيوان حساس. وكل انسان
حيوان فكل انسان حساس فلحد الاوسط هنا وهو الحيوان
علت مادية عامة للموضوع وقابلة للمحمول **ولو**

ولو تنبيه **واعلم** ان المادة تقال على ثلث أنحاء
مادة يكون منها الشئ ومادة يوجد فيها الشئ ومادة ينظر
اليها الشئ فالاو يراد بها الحيز الذي لا شيء الا لشيء الذي
منه ومن الصورة يقوم الشئ كالحيوانية فانها تقيم مع
النفس الحساسة كحيوان الحساسة ومع النفس الناطقة
كحيوان الناطق **والثانية** يراد بها المحل او الموضوع الذي
يقبل فيه الشئ كالشعر بالنسبة الى الشيب والعقل
بالنسبة الى الفلسفة فذلك محل قابل الشيب وهذا محل
وموضوع يقبل فيه الفلسفة **والثالثة** يراد بها الموضوع
الذي ينظر اليه العلم او الصناعة ويتنوع به ويكون
موضوع البحث والممارسة فاذا تقررت ذلك نقول
ان الحد الاوسط قد يؤخذ في البرهان من كل نوع من
انواع المادة المذكورة فمن النوع الاول قد مر مثاله
ومن الثاني كقولك كل مقبول بمحل انما يقبل بحسب حاله
المحل القابل للذهن والفلسفة تقبل بمحل راسي **فالفلسفة**

فالفلسفة

فالفلسفة اذا رويت ومن الثالث كقولك كل العلوم تتنوع
 من موضوعاتها وتتخذ شرفها منها والعلم الالهى يتنوع
 من موضوع شريف في الغاية. فالعلم الالهى اذا هو شريف الخ
الثالث عن علت صورته خصوصية كقولك كل ذى روح
 ناطقة هو قابل العلم وكل انسان هو ذى روح ناطقة
 فكل انسان قابل العلم **فالحمد** الاوسط هنا هو الروح
 الناطقة مسبب فاعل باطن للمجهول وصورة خصوصية
 للموضوع. ويكون ايضا عن صورة عامة غير خصوصية
 وذلك متى كان الحد الاوسط عن الفصل فقط او عن
 الحد جملت كقولك كل حيوان ناطق قابل العلم الحكماء
 وكل انسان حيوان ناطق فكل انسان قابل الحكماء
الرابع عن علت غائية كقولك كلما ابدع لتامل السماء ويات
 يجب ان يكون مستقيم القامة والانسان ابدع لتامل
 السماء ويات فلانسان يجب ان يكون مستقيم القامة
اخر ما يفيد الطبع يلزم ان يكون حاراً والكبد مفيد
 للطبع فالكبد يلزم ان يكون حاراً. فالحد الاوسط
 فى المتالين بسبب غايي **وهو**
نقول ثانياً بايراد امثلة القياس البرهانى الا ان
 وقد عرفت ان المذكور يبرهن وجود الشئ بدون
 ايراده علت وجوده. اقلها يكون بدون ايراد علت
 القربية لانه مثلاً انما يتبين صدق النتيجة من غير

أبراد السبب القريب الذي لأجله كانت صادقة خلاف الالهي.
ولأيضاح الشئ يكون عن أمرين أما عن أسباب البعيدة
وأما عن مفعولاته فمن هذا القبيل كان الحد الأوسط في
هذا البرهان. أما عن سبب بعيد للشئ وهذا لا يكون
للسالبة كما قد رأينا في الفصل الثاني من هذا الباب. وأما عن
مفعولات ذلك الشئ ثم المفعولات أما تكون عن خواص
ذلك الشئ وأما عن محلها لا يمكن رجوعه إلى
علت أخرى مثال الأول نحو كل ضاحك هو ناطق وكل
إنسان هو ضاحك فكل إنسان ناطق فهنا تبرهن أن كل
إنسان ناطق من كونه ضاحكاً ما تبرهن بعكسه في الالهي
مثال الثاني العالم موجود فالله موجود. لأنه محتج بوجود
معلول بدون علت ومنتظم قياساً استثنائياً هكذا لا بد
من وجود علت أولى غير معلولة لوجود العالم (والمفهوم
بالعلة المذكورة الله فقط) والمثال أن العالم موجود فالله
إذاً موجود **وإذ تنبيه** **أعالم الله**
إذا صبح في الإلاني قضايأ أولية أقدم من المطلوب ولكنها
ليست عللاً لأن البرهان الإلاني عن مفعول كقولك
كلما يقتبل نوره باستدارة كبريت فهو مستدير الشكل
والقمر يقتبل نوره بنمو كرى فالقمر مستدير الشكل
أخ كلما ينمو ويورق فهو حي وهذه الشجرة تنمو وتورق
فهذه الشجرة حية **أخ** ما كان أيضاً مفاصله مختلفاً

فهو

فهو محمول وهذا المريض هكذا فهذا المريض محمول ومن
 ذلك قولنا زيد محمول فاذا متعنت الاخلاط لان المحمل
 معلول الاخلاط فهذا الاستدلالات جميعها انية عن
 المفعولات الحسية الخارجية. وكذلك اذا ما انتبه احد
 وابصر شعاع الشمس في منزله فاستدل من ذلك
 على طلوع الشمس. كان ذلك الاستدلال انيا من
 فعل حس لانه صادور عن شروق الشمس. واما اذا كانت
 المقدمات سببا للمطلوب لكنها باوراط كان البرهان عن
 سبب بعيد. كقولك كل خليقة تقبل النظر الى وجه
 البارئ تعالى فعقلية والانسان قابل النظر الى
 وجه الله تعالى فلا انسان عاقل فقابلية النظر سبب
 بعيد لكون الانسان عاقل. ان السبب القريب لذلك
 هو النفس الناطقة. وقد يتفق ان يكون الحد الاوسط
 في الاثني معلول الاكبر ومثل هذا القياس يسمى دليلا
 كقولك كل محترق قدس منه النار وهذه الخشب حترق. قدس منها
 فهذه الخشب. فابلها النار فلا احتراق الذي هو الحد
 الاوسط معلول الحد الاكبر الذي هو مما است النار
 وكذلك تقول كل محمول متعنت الاخلاط وزيد
 محمول فزيد متعنت الاخلاط فالحد الاوسط وهو
 المحمل معلول الاكبر الذي هو متعنت الاخلاط واما
 اذا كان الاوسط علت للاكبر فالبرهان كما اذا كان

اللاوسط علت فلا كبير فالبرهان لمي كما اذا كان بالعكس فالبرهان
اني فاذا عكست كبير في قياس الا في واضفت اليها نتجت صغرى
حصل البرهان لمي لان الحد الاوسط يكون في الاقتران المذكور
علت الاكبر وهذا عين القياس اللمي كما يبان في المثالين
الموردتين عند انقلاب كبيرهما هكذا. كلما منه النار محترق
وهذه الخشنة منها النار فهذه الخشنة محترقة
فالحد الاكبر وهو الاحترق معلول الحد الاوسط الذي
هو هنا محاسن النار وكذلك قولنا لا متعفن الاخلط
عموم وزيد متعفن الاخلط فزيد عموم فالحد الاكبر
بهذا المثال وهو الحمى معلول المتعفن وهو سببها
القريب الموجب وجودها في زيد. وهكذا اذا عكست
كبرى اللمى واضفت اليها نتجت صغرى حصل القياس
انبا لتوسط المعلول ولهذا يقال على الاطلاق ان توسط
العلت يبدع برهان الله وتوسط المعلوم يبدع برهان
لان **و** **و** **و** ولنجعل هنا نهايت الشرح في القياس
البرهاني **و** **و** **و** مما شرحناه بهذا الباب ان البرهان
اجمالاً هو قياس يقيني واضح او هو قياس مبدع علمياً
وهذه غائت. وهو قسمان لمي واني والفرق بينهما فالاول
علم يقيني يعرف به السبب القريب الموجب وجود الشيء
والموضح انه لمن الممتنع ان يكون الشيء بخلاف ما هو واما
الثاني فهو علم يعرف به وجود الشيء من فعله او من

سبب

سبب بعيد ومن ذلك ينتج ان برهان شى بطريق اللبنة
هو برهان شى بشى متقدم عليه وعلى حصر الكلام هو
برهانه بعلت المصدرة له كبرهان وجود البرهان وجود
الزخات من قبل النار. ووجود الضياء والنهار من قبل
وجود الشمس. واما برهان الشى ببرهان انى. فهو برهان
الشى بما هو بعده وعلى حصر اللفظ هو برهانه بمفعولات
المصادرة عنه ومنه التى عينها تكون على معرفة وجوده
كبرهان وجود النار من قبل وجود الزخات ووجود
الخالق من قبل وجود الخلق **و**

ومن ذلك علم ان برهان وجود الله انما يكون انبأ لا مباح
حيث انه تعالى كايذ بذاته منذ الازل ولا علت مصدرة
له بل هو العلة الاولى لجميع الكائنات فاذا انما يكون
برهان وجوده بما هو بعده اعنى بواسطة المفعولات
والخلايق المصادرة عنه. حتى ان هذه عينها تكون
على معرفته وجوده ومن ثم قال الكتاب المقدس في سفر
الحكمة ان من جسامته المدريات والبرايا قد يمكن ان يشاهد
خالقها بمعنى الفياساء والرسول الالهى يقول ان خفيته
الله وازليته تعلم وتبصر بالطيات. معنى ذلك ان الله
الذى لا يرى منا بالذات يظهر لعقولنا ويعرف منا
بالمعقولات ومن هذا القبيل اضى الى افضله شرفاً
من الالهى ولو لم يكن افضله اقناعاً وهنا مظنة سوالات

فلنوردها ونحلها **وهو سؤال اول** اى برهان من البراهين
 الالهية هي اقوى **الجواب** ان الاقوى والا فضل هو الذى
 يكون له كذا الاوسط فيه عند الموضوع او صورة الموضوع
 لكون صورة الموضوع او عند الموضوع هما علت خواص الموضوع
 كلها اقلها يكون بالقوة لانه من حد الانسان المتضمن صورة
 الانسان يمكن ان يتبرهن هذا كل خواصه على التدقيق لانه اذا قيل
 الانسان ناطق او حيوان ناطق فبعد ان الانسان ناطق متعجب
 ضحاك قابل العلم وامثال ذلك لان الخواص والافعال المختصة
 لكل نوع من الكائنات فجميعها صادرة من الصورة وحدها لان
 الصورة مصدر الافعال والخواص كما قال الفيلسوف **وهو**
سؤال ثانى وما الاقوى في البرهان الاى **الجواب** اننا قد
 تقدمنا فقلنا ان الذى يكون عن مفعولات هو اقوى
 من الذى يكون عن سبب ذلك من **بيان** **وهو**
سؤال ثالث كى كيف يقال ان الالهى ايقن من الاى والحال
 ان الالهى يثبت وجود الشئ من علمه وذلك بمعلوله ولا
 يشاء في انه يمكن وجود العلم بدون المعلول لانه قد
 يوجد وقد كان ممكنا ان يوجد بدون خلايقه والاب
 بدون ابنه وامثال ذلك ولا يمكن بالعكس **الجواب**
 ان الالهى هو اكثر ايقانا من الاى من حيث انه يثبت
 وجود الشئ ويورد سبب وجوده ولا ريب اننا نعلم
 الشئ عن يقين متى علمنا وجوده وعلمته وجوده وبخلاف
 ذلك

برهان

ذلك اذا علمنا وجود الشئ فقط بدون علمنا بسبب
وجوده فالاول ينتقد به الذهن قانعا وينقطع به
السؤال بخلاف الثاني لانه ينتقد الى تسال اخر **وان**
قلت ان الانى يثبت وجود الشئ من مفعولاته وخوا
صه **الحواس** ان المفعولات والخواص افردها ووضح من الذات
والعلت التي بها يثبت الهمى وجود الشئ **اجبت** ان
المعلومات الصادقة من عللها والخواص الصادقة عن
الذات هي اوضح من العلل والذات بالنسبة اليها اى
الى حواسنا مسلمة بالنسبة الى ذاتها منكر والحال ان
مقدمتا البرهان الهمى يجب ان تكونا اوضح من النتائج
بالنسبة اليهما اى الى ذاتيهما واما مقدمتا البرهان
من الانى يجب ان يكونا اوضح من النتائج بالنسبة
اليها وليكن هذا كافيا في بيان البرهان فلنشعر
عن بيان القياس الجدلى وهذا ما يتضمنه الفصل الثالى

الباب الثالث

في القياس الجدلى وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في انواع المقدمات المولف منها القياس الجدلى والقياس
القياس المولف من مقدمات صادقة غير يقينية يشمل

او اعتقاد مذهب او معاشرتة اناسا او معرفت سياست.
وهي قسمان بعضها لا يحجر صدقتها احد بحيث يفهم دلالة
الفاظها ولا تنكر باعتماد من ذى نطق وترسم بما كانت
صدقها واجب بالضرورة كما يبان بهامش من الا مثله وبعضها
صدقها موكل على حكم الحكام وتقتضي ان يراود فيها
احيانا المعلم تلميذه. وهذه كقولك ان الحسنة مولف عند
مادة وصورة. والنطق يحتجز ان يتجزى. وان
الخط طول لا عرضا له وامثالها. واما ما يشك به خلقا
من ذلك فليس هو من موجبات الفطرة ولكن ليس كلها
توجب الفطرة الانسانية هو صادق بل الصادق ما
توجب الفطرة العقلية اى قوة العقل وانما يعرف
كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادتها اعنى بشهادة
القوة العقلية واعلم ان المشهورات على اقسام
منها ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجت كما مر من
الامثلة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان اخل به لم
يصدق مثل قول الجمهور. الله قادر على كل شئ
وهذا من مبادئ المشهور وانكاره حماقة. مع
انه تعالى ليس بقادر ان يخلق الها نظيره ولا انسانا
بدون حيوانية ونطق. ولا جبلا دون عمق. ولا
ان يوجد عرضا حالا بدون محد يتند عليه وموضع
يقوم به. ولا غيب ذلك من الاشياء المهمة المستحبات

فشرط صدق دان يقال هو قادر على كل شئ اذا كان ممكناً. ومنها ما
هو كاذب مثال اشهرها قبح الحيوان عند بعضا من الناس
انباعا الغرائزهم الضعيفة. مع ان الشرع يذوق هذا القبح
لكان الشريعة المسيحية تبيح ذبح الحيوان المسمى خنزيراً
فيما ان قبح ذبحه والكلمة مشهورة عند اليهود وغيرهم من
الامم ومنها ما تكون مشهورة بالنسبة الى الكافة وقد تكون
بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم ووث قوم
فان مشهورات المنجيين وكذلك مشهورات كل صناعة
قد تخالف مشهورات صناعة اخرى

الطبيعي غير مشهور

النوع الثاني المقبولات وهي اراء او وقع التصديق بها قول
من يوثق بصدقه اما لامر سماوي كمن يعتقد فيه المعجزة
او من كان فريدا عقلاً كالعلماء او فضلاً كالطحا او لراي
او فكر يتميز به مثل تصديقنا موثلاً قبلنا انها عن ابيات
الشرايع والفلاسفة. واما المجامع كقوله الحسن شاب والمسي يعاقب
النوع الثالث المسلمان وفي المقدمات التي تؤخذ بحسب
سلم احد الخصمين لينبئ عليها الظاهر لدفع الخصم
سواء كانت حقيقت او مشهورة او مقبولة ولكن لا يلتفت
فيها الا الى تسليم المخاطب وهذه منها ما يلزم المتعلم
قبولها والاقترار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقها وهذا
التصديق اما يكون من المتعلم مع استنكار وعناد فيه
فتسمى مصادرات واما مع مسامحة وطيب نفس

فتسمى

اصولاً **وهو النوع الرابع** الوهيات وهي القضايا
التي اوجب التصديق بها قوة الوهم وهي قسمان بعضها
صادقة يقينية وبعضها كاذبة فالصادقة هو حكم
القوة الوهية في المحسوسات ونوابعها بحسب ما هي
مثل حكمنا بان الجسم الواحد لا يكون في مكانين في
اثر واحد وان الجسمين لا يكونان معاً في مكان
واحد وان العرض لا يقوم بذاته وامثالها والكاذبة هي
حكمها في غيبي المحسوسات على وفق ما عهدته من
المحسوسات كما سيأتي بيان ذلك **وهو**

النوع الخامس المظنونيات وهي القضايا التي يصدق
بها اتباعاً لغالب الظن مع تجويز تقيضه اي هي
التي يحكم العقل بها بسبب ترجح جانب الحكم كقوله ان
فلاناً يداوم التحديق في فلانة فاذا اشتد ان يملكها وقيل
وقيل ان فلاناً يطوف ليلاً فهو اذا متلصص وكلما نه منها
اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزئاً والتصديق به حتماً بل
كان امكان التصديق ما يقابله مع الميل الغلب للتصديق
ما اعتقده فيه فهو من جملة المظنونيات **النوع السادس**
السادس المخيلات وهي القضايا التي تقال قولاً للتصديق
بها بل لتخيل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً مرقبض
وسط اواقرام او حجام وهذه مثل قول من اراد
تنفير غيره عن اكل العسل لا تأكله فانه مرة مقبض.

او تنفي غير عذ شمه الورد. لا تشمه فان سمر بغل
قاجم في وسطه روث او ترغيب غير في شرب الدوا اند
الشرب والمجالب فيجد السامع بهذه الاقوال في نفسه
مع التكرير بما اثار المصدق بها واكثر الناس يقدمون
على عوارض الامور ويحكمون عنها بسبب الاذعان
بهذه المقدمات لا عروية وفكر او عن غلبة ظن **و**
فهذه هي جملة القضايا غير يقينية التي تولد منها
القياسات المذكورة وتدعى مبادئ القياسات

الفصل الثاني

في تعريف القياس الجدي واقسامه والغرض منه
القياس الجدي يولد من مقدمات مشهورة او منها ومن
المسلمات نقولنا كل ظلم قبيح ووضع الشئ لغير
ما وضع له فهو ظلم. فاذا لم **يعرف** بعلمته الماديت
اي بمقدماته بانه قياس مولود من قضايا اقناعيت
قولنا اقناعيت فصل يفصله عن البرهاني وغيره
ويعرف بمفعوله انه قياس احتمل الراي والظن لان
القياس المذكور هو ليس بضروري ولا حقيقي
بل هو مادونه وشبيه به وهذا اما يكون عند الجميع
اما عند الاغلب اما عند الفلاسفة كقولك ان لا يحب
خيانة الوالدين. وهو قسما مقبول ومظنون والمقبول

هو

هو ما يستند على نص من يؤلف بصدق من الملايق
كالملايكة والناسا وهذا ينشئ الايمان الطبيعي
والمليكي والبشري. المظنون هو ما يستند على
التصور الحقيقي وقد مر فيما تقدم ما هو الظن **وبجد**
ايضا بانه فعل عقلي ما خوفه عن مبادي لا تظهر حق
الشي او كذبه فينطبع الذهن على ايجابه او سلبه
الرأي هو تصديق العقد بشي لسبب متنع **واما**
الايمان الطبيعي والمليكي والبشري هو تصديق
العقد وتكذيبه لشي اعتماداً على شهادة شخص
سواء كان مليكياً او بشرياً وهذا ممكن ان يغلط ويغش
واما الغرض من الجدل وفوائده وفوائده فتعددة **اولاً**
الزام الخصم المتجادل للحق بادعائه لرأي يعانده
لانه قد يمكن ان يكون الخصم المذكور قاصداً عن ادراك
رتبة البرهان ويعسر عليه فهم مقاديرته، فيعدل
به حجة الجدل الى المشهورات التي يعتقد ان
تصدقها واجب القبول وبها يعدل عن رايه الفاسد
ثانياً يتفق ان يرد تلقين الاعتقاد الصادق الحقيقي
لشخص ما متميزاً عن عامة الناسا. والمذكور
لا يرضى بالتقليد والكلام الوعظي الخطابي. ولم يبلغ
رتبة ادراك الحقايق من البرهان اليقيني فيدرج
الى قبول هذا الاعتقاد الحق بلا قيس الجوليت

ثالثاً أنه في كل علم جزى تتقدم عليه قضايا دقيقة
 لا تتضح في ذلك العلم ولا تستبين به بل في علم آخر
 اعلى منه مثلاً يتقدم في العلم الطبيعي بعض مبادئ
 انما تتضح في العلم الفائق على الطبيعيات أي العلم
 الإلهي. ويرجع العلم عند تسليمها فربما لا تسبح
 نفسه بتسليمها وقبولها ودقتها وعدم وضوحها في
 ذلك العلم فيتروى ذهنه بالقياسات الجدلية إلى
 أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر **باعتبارها**
 أنه في قوة الأقيسة الجدلية أن ينتج منها طرفا التقيض
 فإذا ضربت قياسات على الإثبات وأخرى على النفي
 في مطلوب واحد. واهتدى الفكر والروية فيها
 من ملاح من انشأ ذلك ما هو الحق **وإذ**

الفصل الثالث

في مباحث القضايا الجدلية وأماكتها

اعلم أن مباحث الجدول هي قضايا الجدلية المطلوب
 إثباتها ومن ثم يكون موضوع البحث الجدلي هو الشيء
 المطلوب معرفته والتصديق به بطريق قياسي.
 ويلزم أن يكون مشتبهاً أي شيئاً واقعاً عليه الشك
 والنظن يمكن إثباته بآلة وسرود. وقولنا أن يكون
 شيئاً مظلوماً من باب آخر لأن من يرئب يكون التلخيص أبيض

برده

يردع بشهادة الخواص لا بشهادة اخص وكذلك من يسأل هل ينبغي
السيح له والاكلام للوالدين والطاعت للسلطين لا يجازي
يحيى تقنع بك بعذاب اليهم يردع والظن ولا اشتباه في الشئ
قد يكون على انواع لان منه ما يتبين للجميع انه هكذا -
ومنه ما يتبين للغالب للحكما وذلك اما غالبهم اما اوفهم
علما او اشتهرهم سمعة ولذلك قلنا في الفصل السابق
ان القياس الجدلي هو قياسا محتمل الراى والظن اما عند
الجميع او الاغلب او عند الفلاسفة والموضوعات البحيثة
الواقعة عليها ما ذكرنا هي مثل قولك هذا العالم ازالى وهل
الصديق الصالح خير عظيم يفوق الذهب والمعادن وهل
والكيفية جنسا لايمان وامثالها وهي قسمان بعضها
عن صفات عقلية كقولك هذا الكيفية جنس للملكة والقوة
وبعضها عن صفات خارجة عن العقل نحو هذا الاستدراك
تصاعد الى الابد لان الاشتباه قد يكون اما بوجود
الشئ او بما هنر وهذا هو بسيط ام مركب فلذلك
كان السؤال الطالب معرفة الشئ يتضمن اشياء متعددة
حصدها الفيلسوف بالاربعة انواع المذكورة **او** **الكل**
الشئ موجود **ثانيا** وما هو **ثالثا** وهل هو بسيط ام
مركب **رابعا** ولم هو كذلك فهي المباحث الجدلية
وتدعى مطالب ايضا ومشاكل ومسائل وقضا باجبية
اما بيان هذه القضا بانفتق الى الابد واللايد تقتدر

الى معدن تستخرج منها والى طريق تتعمل بها لانناج
 المطلوب ودحض ما يناقضه **فالدليل** هو تصور يدفع
 الاشتباه عن الشئ ويستعمل في النتج لتحصل منه المصادق
 اى الممانعة والمدافعة لتفى كلما يناقض الحكم المطلوب
 بيانه **والمعادن** وتدعى اماكن الجدل ايضا هي اساسات
 وقواعد تعتمد عليها القضايا المنطقية التى تؤخذ
 منها الاولى وتستخرج لاثبات القضايا المذكورة لانها
 بمنزلة اصل مرشد وحل الوجود الدليل اى لا يجب
 لحد الاوسط المستعمل دليلا لاثبات المطلوب **اما الطريق**
 فهى نوع استعمال الدليل المستخرج من المعدن
 لى ينتج عن ذلك اثبات المطلوب ولايضاح ذلك بربط
 ونظام. فلنضرب مثلا يشتمل على كلما ذكرناه وليكن
 المثال قولنا هذا عدم الميتتة هو جنسا للحيوة الابدية.
 وهذا الجوه **صنف** من الهوار **فاجواب** عن المسالتين
 ان عدم الميتتة ليس بجنسا للحيوة المذكورة
 لانها خاصتها **والجوه** ليس صنف من الهوار لانه موضوع
 فطرية القياس مربوط على هذه القاعدة وهى
 كما كان موضوعا او خاصية لشي فلا يكون جنسا له وهى
 المعدن والمكان والاس فان انكر عليك ذلك منكر وشبه
 اثبات ذلك بطريق قياى فاستخرج الدليل من ذات
 المعدن اعنى الحد الاوسط وهو الخاصية فى المسالت

الاولى

الاول والموضوع في الثانية وانظر كبرى واثنى عليه
صغرى فيتضح المطلوب هكذا كما كان خاصة او
موضوعا لشي فلا يكون جنسًا له وعدم المبتوتة هي
خاصة الابدية والجو موضوع الهواء، فعدم المبتوتة
اذا والجوليس بهما الخ **وإذ** ومما تقدم بيان ان طريق
القياس مربوط ومثبت على القاعدة المذكورة المدعى
استا ومعدنا ومكانا ومحلًا ومصدقًا **ولنورد** اقسامها في

الفصل الثالث اقسام الرابع

في اقسام معادن المباحث الجدلانية واما انما

معادن الادلة المنطقية قسمان قياسي وسماعي **فأ**
لقياسي وتدعى الطباعية ايضًا هي تحوي الدليل
في ذاتها وطبعها اي هي ما يحصل الدليل منها بالنظر
الى اجزاء القضية المطلوب اثباتها وهما الموضوع
والمحمول وتدعى **طباعية** لان الدليل الماخوذ عنها
يكون شيئًا غريبًا طبيعيًا بالموضوع والمحمول ومتعلقًا بهما
ذاتًا والدليل الماخوذ عنها يدعى صناعيًا لانه يفتقر الى
صناعة وحداقة لا يحاد عنه كما وردنا **السماعية**
هي ما لا تحوي الدليل في ذاتها ولا يكون لاصفاً بها بل يتأتى
عن خارج وهي الشواهد الالائية عن نص الهى وبشرى
والدليل المستخرج عنها لا يقتضى ايجاد صناعة سوى

ان الممارسة في استخاد امر يجب ان يكون بنظام وترتيب
القياسية اورد لها الفيلسوف اربعة معادن اخذاً ذلك
 عند محمولات المطالب المقصود اثباتها وهي حد المطلوب
 وجنسها وخاصتها والعرض العام وانما حصص الفيلسوف
 المحمولات المنطيقية وهي الصفات المحمول على كل موضوع
 منطقي بلاقسام الاربعة المذكورة فذلك لانها تشمل على
 انواع المسائل المنطيقية **الدليل** لكون ما يحمله على الموضوع
 اما يحمله عليه ذاتاً وعرضياً فان كان ذاتياً اما ان يتساوى الموضوع
 بالحمل اي ينعكس عليه اولاً فالاول لمحد الثاني الذي
 ينعكس هو الجنس وان كان عرضياً فاما ان يساويه اي
 يساوى الموضوع المحمول عليه بالانعكاس اولاً فالاول وللخاصة
 والثاني العرض العام **اما شيشرون** فاورد لها سنت
 معدناً لانه اخذ عدد ذلك من الموضوع ومحلله وعلمه
 ووسايطه ونحى ذلك الممكن استعمالها عند اثبات
 المطلوب وترجع جميعها الى معادن اربطو وهي
 قسمان مطلقة ومضافة **فالمطلقة** اما مطابقة للمطلوب
 او متناقضة **فالمطابقة** هي ما ناسبت ووافقت المطلوب
 كله او جزءاً وهي بالعدد عشك **فالأول** منها تابع لاسم
 المطلوب وهو معدن تعريف الاسم واشتقاقه وتاويله
 والتسعة التالية كايئت في عين ذات المطلوب وهي
 ٢ حده ٣ جنسه ٤ نوعه ٥ كنهه ٦ جزؤه ٧ علمه ٨ ماله

معلولاته

٨ معلولات ٤ موضوع ١٠ المقترن به أى بالموضوع **و**
والمتنافاة الغي المطابقة يراد بها المتقابلات وهى
المعدن وجملة خمس متباينات **والمتضادة** **و**
المتضابنة **والمعدمة** **والمتناقض** **والمضاف** معادنها
خمس ١٢ المتشابهات ١٣ **والأكبر** **والاصغر** **والمساوى**
١٤ **السوابق** ١٥ **التتابع** ١٦ **الظروف** وتدعى **اللاواحق**
وتلحق المقرون كما سنوضح **و**

أما السماعية اعنى الشواهد فانها عشر طرائق وهى
صنفان الهيئتين وتسمى ثلث عن الانام **والناظر** **ويضاف**
الى ذلك شهادة الكواكب الباطنة كالضبي الذى يحكم
على الشئ انه كذا او ليس كذا ١٠ **والكواكب الظاهرة** لان
قوتها عظيمة جداً فى الحكم على موضوعاتها **و**
فهذه جملة المعادن القياسية والسماعية التى تؤخذ
منها الدلائل عند اثبات المطالب **المجردية** **والفرق** بين
الدلائل المستخرجة عن هذه ونلك بالنسبة الى
اثبات المطالب لان دلائل السماعية تستعمل لاثبات
المطالب الاعيانية والعقلية ومرافعة كل ما يضاده
على سوية أى بحالت واحدة اما الدلائل المستخرجة
عن المعادن القياسية فاستعمالها متباين بالنسبة
الى المطالب الاعيانية والعقلية وذلك لانه اذا كان
المطلب عقلياً فالدليل المفيد لاثباته منها يجب

ان يؤخذ من ذات المطلوب بمقام كبرى ويثنى عليه صغرى
كما برهنا فيما سبق واما اذا كانت المطالب اعيانية فالاولايد
المفيدة لاثباتها منها يجب ان يؤخذ من توابع الموضوع والحمول
وملحقاتها كما بيان بهذا المثل. كلما يعمل بحسبها ترشده البر
قواعد الصناعات صناعت. والمنطق يعمل كذلك بالمنطق
صناعت. كل من يهرب اسباب القوط بحسب العمليات فهو
راهب. وزيد يهرب ذلك فاذا راهب فالدليلان من توابع
المطلوب وهما التاويل والاستتقاق ولكي يتضح ما اورده
من المعادن بزيادة فلنورد طريقته استعمالها في الفصل الثاني

الفصل الخامس

في ايراد طريق استعمال المعادن لا يستخرج الاول

انه اذا كانت هذه المعادن الطباعية جميعها ترجع الى مسائل
اربعة الاربع كالفهرتها وهي هذه الامور الاربع اعني
الحركة والجنس والخاصة والعرض العام لكون هذه الاربع
فقط تحمل حسبها سبق القول في القضايا الجدلية وتعد
اليها معادن شيشرون الستة عشر فمن ثم يجرى هذه
الفصل الى اربعة اجزاء الاثبات معادن الفيلسوف الاربع
ونضيف اليها اماكن شيشرون الستة عشر

الجزء الاول⁴

في

في طريق ~~العلم~~ استعمال الامكان التي لتقريب مسايل الحد
 اعلم انذ يُعاد الى هذه المسائل ما كان شيرت
 معدن الحد والاشتقاق والتوقع والعلة والمعلول وذلك
 لكون الحد يشرح النوع ويعرفه تارة بالاشتقاق اى
 كاشتقاق الاسم وتاويله وتارة بشرحه بعلمه واخرى
 يفتحو بمعلولاته فمن ثم كان الانسب رجوع هذه
 المسائل الى مسايل الحد **نقول اولا** ان الحد المعدن طريقين
اولهما ان ما يوافق الحد يوافق المحدود فلانه يوافق
 الحيوان الناطق ويختص به التعجب والبط والعلم
 وامثالها فيوافق الانسان ذلك ويختص به وبالعكس
 اى غالم يوافق الحد فلا يوافق المحدود فالصعوبة والنج
 مثلا لا يوفقان الحيوان الناطق فلا يوفقان الانسان ايضا
 ومما يندرج تحت هذه الطريقة قولنا ما صدق عليه الحد صدق عليه
 المحدود وملا فلا **ثانيهما** متى كان الحد يوافق الحد فله محدود يوافق
 المحدود مثلا لان الحى الحساس يوافق الحيوان الناطق
 فالحيوان يوافق الانسان وما ان كان الحد لا يوافق الحد
 فالمحدود لا يوافق المحدود ولذلك ومن هذا القبيل
 فلكون الحى الحسى لا يوافق العنصر الحار اليابس فالحيوان
 لا يوافق النار **ونقول ثانيا** لمعدن الاشتقاق ثلث
 طريق **اولها** كلما صدق عليه شى مشتق صدق عليه ما
 هو مشتق عن اصل ذلك المشتق ايضا مثلا بطرس

دبر الجهور فبطرس مديبر وكلها سلب عنه شئ مشتق
 سلب عنه ما هو مشتق عن اصل ذلك المشتق ايضاً قولنا
 زيد لم يشرب ولم يدبر قط فزيد ليس بمشرب ولا مدبر
ثانيها ما يطلق عليه الشئ المشتق يجب ان يطلق عليه
 اشتقاق ذلك الشئ المشتق مثلاً من يطلق عليه انه
 مدبر فيجب ان يدبر **ثالثها** المشتقت عن الضاد
 فتضاده مثلاً لكف السخونة والبرودة هما شيأت
 متقابلتان فاليد الساخنة واليد الباردة المشتقتان عن
 السخونة والبرودة هما متضادتان **تقول ثالثاً** لمعدن
 النوع سبع طرابق **اولها** ما يصدق على النوع يصدق
 على الجنس او قلما يكون جزئياً فلانه يصدق على الانسان
 انه ناطق فيصدق ان بعض الحيوان ناطق. ولكن ليس
 ما يصدق على النوع كلياً يصدق على الجنس كلياً فلذلك
 لا يقال لان كل انسان ناطق فاذا كل حيوان ناطق **ثانيها**
 ما يسلب عن النوع يمكن ان يسلب عن الجنس جزئياً.
 مثلاً فلانه يصح السلب في قولنا الانسان ليس بصاهل
 فيصح اذا السلب بقولنا فاذا بعض الحيوان ليس بصاهل
 ولكن ما يصدق سلبه عن النوع كلياً ليس كذلك
 يصدق سلبه عن الجنس كلياً حيث انه لا يصدق قولنا
 ان لا شئ من الانسان بصاهل فاذا لا شئ من الحيوان بصاهل
ثالثها ما يصح تطابقه على جميع الانواع يصح بجنسها فلانه
 يصدق

قولنا مثلاً ان الانسان حساس والبهائم خرس
حساسة فيصدق النتج فاذا الحيوان حساس ولكن
ما لم يصدق على احد الانواع فلا يصدق على الجنس
مثلاً انه لا يصدق ان الانسان ليس هو غبي مايت
والبهائم الخرسا ليست هي غبي مايت فلذلك لا يصدق
النتج فاذا الحيوان ليس هو غبي مايت **رابعا** ما ينافي الجنس
ينافي النوع ولا ينكس لان ما ينافي الحيوان مثلاً كالجود
فانه ينافي الانسان ايضا وكذا ما ينافي الانسان كالصاهل
والناج والناهي فلا تنافي للحيوان **خامسها** متى كان الجنس
يقابل الجنس فالنوع يقابل الجنس مثلاً القضية تقابل الرذيلة
فالعقل يقابل الرذيلة **سادسها** بوجود النوع يوجد الجنس
ولا ينكس نحو هذا الانسان فاذا حيوان ولا يقال هذا
حيوان فاذا انسان لا مكان ان يكون حيوان اخر غبي الانسان
سابعها بزوال اجمع يزول الجنس كما مثلاً المودة ليست
بشجاعة ولا قناعة ولا عدل ولا فطنة فليست بفضيلة
نقول رابعا لمعدن العلل اجمالاً طريقة واحدة وهي
انه بوجود العلة فعلاً يوجد المعلول ويزول بها يزول
المعلول لانه من شروق الشمس يوجد النهار وبغروبها
يزول النهار واما كل واحدة من العلل على الخصوص
فانها للعلل المادية طريقتان **اولها** انه يفقد المادة يفقد
المركب والصورة الربوبية كقولنا حيث ليس خشب

فليس سفينة وليجارة جسم خايب من آلات متباينة فهي
خايب من نفس حساسة. وإنما قلنا الصورة الهيولية لأن
النفس الناطقة العقلية لا نزول بزوال المادة حيث أنها
تختص بحياة عقلية روحية كنفس الإنسان دون غيره من
الحيوان **ثانيها** مثلما تكون المادة فكذلك يكون المركب
بقولنا الصنم عود فاسد فاسد. وهذه الطريقة إنما تكون
صادقة في المركبات الصناعية لا في الطبيعية لأنه وإن لم يكن
جسم الفرس صاهلاً ذاتاً لا ينتج منه أن الفرس ليس بصاهل
ولعل الصورة واحدة هي بوجود الصورة يوجد الشكل
المركب ما المادة منها وبزوالها يزول **ولعل** الفاعلية
طريقان **أولها** إذا كانت العلة الفاعلية علت
بالذات واضطربت فالبارز عنها يكون نظيرها كقولنا
الله جيد فاعماله كذلك **ثانيها** ما كان سبباً للسبب كان سبباً
للسبب عنه. فالفضيلة مثلاً بعضها مسببة من
الطبيعت وبعضها من التاديب وبعضها من العادة والحال
أن السعادة المدنية مسببة عن الفضيلة. فإذ السعادة
المدنية البعض منها من الطبيعة والبعض من التهذيب
والبعض من العادة وإنما تصدق هذه الطريقة في الأسباب
المرتبة وتكذب فيما عدا ذلك لأنه ليس ما ينتج من قول من
يقول أن الله سبب لإرادتنا وإرادتنا سبب للخطايا فالله سبب
للخطايا. لأنه وإن كان تعالى علت إرادتنا وبالقوى علت

للفعل

للفعل الصادر عن الارادة. الا انه تقدست اسماؤه ليس
 هو علت علت لصورية الخطية اعنى بها سلب الاستقامت
 الواجبة للفعل لان علت وسبب خيانت الارادة **وللعلة**
الغائية طريقة واحدة وهي بوجوه الغاية توجد الوسائط
 الموصلة اليها كقولنا زيد عالم فاذا درسنا بالكتب **وقد**
نقول خامسا لمعدن العلولات اربع طرية **اولها** ان
 من وجود المعلول ينتج وجود علت اما معا وقبلا
 نحو السريد فوجود فالنجار فوجود او كان فمح
 الوجود. ومن وجود المخلوقات وجود الخالق **ثانيها**
 بزوال المعلول المتعلق وجوده بعلة الضرورية
 نزل علته كقولنا النهار ليس هو بموجود عندنا
 فاذا الشمس ليست هي فوق افقنا **ثالثها** المعلول
 كالمعلول منه فالمعلول الصالح هو ما كان عند علته
 صالحا من حيث هي صالحة كالبحر الصالح فانه من
 عين الصالحة والمعلول الردى هو عند علت رديته
 من حيث انها رديته كالبحر الردى فانه يحصل من
 العين الردية **رابعها** بزوال الوسائط نزول الغاية
 كقولنا ليس كل الناس يعمدون فاذا ليس كلهم يخلصون

الجزء الثاني

في طريقة استعمال المعادن التي لتقدر مسايلها

علية

اعلم انه يعود الى هذه المسئلة من اماكن شتى ومن معدن
الجنس هو كل بالقبوة فمذ ثم يحوي الانواع المتدرجت
تحت مثل جزاء وضعت عليه ويعود اليه ايضا معدن
السوابق والواحدة لكون الجنس هو تالي بالنسبة الى
النوع وتابع له لانه بوجود النوع يوجد الجنس
ضروري ولكنه اسبق بالطبع من النوع فلهذه المناسبات
نرجع اليه المعادن المذكورة **وقد**
نقول اولاً لمعدن الجنس سنت صريعة **اولها** ان ما يطلق
عليه انه جنس فيجب ان يطلق عليه بعض انواع
مثلاً ان ما هو حيوان هو انسان او بهيم اخرس فانه
ممتنع ان يوجد جنس ولا يكون له انواع ومالم نطلق عليه
انواع فلا يطلق عليه انه جنس **ثانيها** ان ما يوجد فيه
النوع الجنس مثلاً ان ما يوجد فيه الانسان او الفرس
او غي هما يوجد فيه الحيوان **ثالثها** كل ما حمل على
جنس حملاً كلياً يحمل على جميع انواعه وكلما سلب
عن جنس سلباً كلياً يسلب عن جميع انواعه مثال
ذلك الحيوان قابل الموت فاذا الانسان وجميع انواع
الحيوان من الفرس والاسد وغيها قابلية الموت كل
حيوان ليس يكامد فاذا الانسان والفرس وجميع
انواع الحيوان ليست يكامده **رابعها** كلما يمكن ان يطلق
على النوع يطلق على الجنس ولا ينعكس لانه يطلق

يوجد

على

على الانسان انه ناطق فيطلق على الحيوان.. ولكن
 ما يطلق على الحيوان من الناحية والصاهر والزايير
 وغيرها فلا يطلق على الانسان **خامسها** بزوال الجنس
 بزوال النوع ولا يعكس وذلك ظاهر **سادسها** الجنس
 الذي تتضمن تحته أنواعاً أشرف من أنواع جنس اخر هو أشرف
 من ذلك الجنس ولهذا فالحيوان مثلاً هو أشرف من النبات
 لتضمنه أنواعاً أشرف من أنواع النبات كقول ديونيسيوس
 ان ادنى الاعلى هو أشرف من الاعلى الادنى **ثانيها**
 لمعدن الك والاجزاء سبع طرقت **اولها** بوجود الك
 الذاتي توجد اجزاءه الذاتية لانه يلزم من وضع الانسان
 وضع اجزائه الذاتية اي الحيوانية والناطقة الجنس
 والنفس **ثانيها** يرفع احد الاجزاء الذاتية يرفع الك لانه
 يرفع النفس الناطقة يبطل الانسان ويرفع جزء من
 الك يبطل الك كله **ثالثها** ما صح بكل مثله صح
 باجزائه اجمع بالسلب واليجاب نحو السما بطبيعته
 غي فاسد فالنجوم غي فاسدة بطبيعتها **رابعها**
 بوجود جميع الاجزاء واتحادها يوجد الك لانه يوجد
 المكون والقف يوجد البيت **خامسها** بزوال
 الك ما تبطل الاجزاء او تحل كما يترك في الانسان
 والبيت **سادسها** بوضع الك المتهم او الك بالقوة
 لا نوضع اجزائها بالضرورة لانه لا يلزم من وضع

جود

الانسان وضع اذنه ضرورة ولا من وضع الحيوان وضع
الفرس وكذلك يرفع احد اجزاها لا يبطل الطل لانه
يرفع الارض لا يرفع الانسان ولا يرفع الفرس يرفع
الحيوان لانه يزوال جزء رئيس من الطل الممتلئ بدول
الطل كما هو بين في الانسان ان قطع رأسه او جرح قلبه
وفي البيت ان هدم جداره وسقط سقفه **سابعاً** ما
صح في الاجزاء جمع صح في الطل وما لم يصدق على الطل
كقولك رسالة بولس الى رومية ورسالة اقدست
والى تلاميذه وغىها كتبت باسم الهى فكل رساليد
مار بولس كتبت بالهام الهى ولاش من جدران البيت
ولا اعتمده ولا سقفه بقديمه فليسا البيت بقديمه
نقول ثالثاً في معاداة السوابق والتوابع وقبل ذلك
اعلم ان التابع يقال بنوعين **اولاً** تابع فرض شى ضرورى
وهذا لا يمكن وجوده دون فرض شى سابق له كالبيت
بالنسبة الى الاساس **ثانياً** تابع الاتباع الضرورى
وهو ما يقال على الغنى مستقيماً كالحیوان بالنسبة
الى الانسان فاذا عرفت ذلك نقول ان لمعدن السوابق
واللواحق بالمعنى الاول طريقتان **اولها** انه بوضع
المقدم لا يوضح التالى بالضرورة لانه بوضع الاساس
لا يوضح البيت بالضرورة وبزوال التالى لا يزول
المقدم بالضرورة لانه ينقض الاساس ينقض البيت
بالضرورة

بالضرورة لأنه ينقض الأساس ينقض البيت بالضرورة
ثانيها أنه بوجود التالي يوجد المقتضى لأنه بوجود البيت
يوجد الأساس ويدور التالي لا يزول المقدم بالضرورة
لأنه لا يلزم بالضرورة نقض الأساس من نقض البيت
ولمعدن السوابق واللاحق بالمعنى التالي طريقتان
أولها بوجود السابق يوجد اللاحق لأنه **وجود**
للإنسان يوجد الحيوان ويدور السابق لا يزول **حق**
لأنه يزوال الإنسان لا يزول الحيوان **ثانيها** بوجود
اللاحق اللاحق لا يوجد السابق بالضرورة لأنه
بوجود الحيوان لا يوجد الإنسان بالضرورة إلا أنه
يزوال اللاحق يزول السابق بالضرورة حيث أنه
يزوال الحيوان يزول الإنسان بالضرورة **وهو**

الجزء الثالث

في طريق استعمال المعادن التي لا اثبات مشكك الخاصة
أعلم أنه يعود إلى هذه المشككة من معادن شبيهة
معدن الاقتان والموضوع والدليل لكون الشيء يتضمن
هذه الأشياء كخواصه **لذ** وأيضاً يعود إليها معدن الظروف
لكون الظروف هي متعلقة بالشيء ادبياً كتعلق بعض
من الخواص **بقول** **أولاً** لمعدن الخاصة أربع طرق **أولها**
بوجود الخاصة يوجد موضوعها سلباً أو إيجاباً كما مثلاً

زيد ضاحك . فزيد انسان الميمون **ليس** ليس بضاحك
 فليس بانسان **ثانيها** ما صح بالخاصة صح بموضوعها سلباً
 وانجاباً مثلاً الضاحك بالراء فلا انسان الذي هو موضوع
 الضحك بالراء الضاحك ليس بعديم الفهم فلا انسان
 ليس بعديم الفهم **الثالث** الخاصة تصدق على كل موضوعها
 وعلى كل فرد من افراد موضوعها دائماً كالضحك والعلم بالقوة
 فانها يطلقان على كل انسان وعلى كل فرد من افراد الانسان
رابعها الخاصة تقال على موضوعها بالضرورة ولكنها
 لا تقال عليه ذاتياً **ذو** **نقول ثالثاً** لمعدن المقترنات خمس
 طريف **اولها** كلما يصدق على مقترن ما يصدق على الموضوع
 المقترن به ذلك المقرون كقوله ان العدل فضيلة فاذا
 العادل المقترن به العدل ذو فضيلة او يفعل بالفضل
ثانيها اذا ما ثبت بعض المقترنات على موضوع ما فثبتت
 عليه بقيت المقترنات التابعة ذلك المقرون كقوله اربطو
 كان معلماً فاذا اربطو كان ذا علم او كتب تعليماً او درس
 علماً وامثال ذلك **الثالث** اذا ما سلب احد المقترنات عن
 موضوع ما فتسلب عنه ايضاً بقيتها كقولنا اربطو
 يكن مسيحياً فاذا اربطو لم يعش مسيحياً ولم
 يميت مسيحياً **رابعها** اذا ما قبلت احدى المقترنات
 على موضوع ما فمقدون المحمول يقال على مقدون الموضوع
 كقولنا اذا كان البياض لوناً فيكون الابيض ملوناً **خامسها**

اذا كان المقرون ينافي الشئ فمقرون المحمول ينافي مقرون
 الموضوع مثلاً اذا كان العدل ليس برديك فالعادل ليس
 هو رديك **واما الدليل** فله طريقتان واحدة وهي انه يحضو
 الدليل سابقاً كان اولاً حقاً او لا صفاً يحض مدلوله المشار
 اليه لاننا مثلاً نتدل على قرب طلوع الشمس من
 كوكب النجم وعلى اقبال المطر من تكاثف الغيوم
 وعلى الحمى من اختلاف النبض على ثياطي المرضي
 من قلة الاضداد **وبنقول ثالثاً** لمعدن الظروف
 طريقتان واحدة وهي بوجود الظرف يوجد الشئ وبزواله
 يزول مثلاً يوسف لا يس برنساً فراهب والمسيح انما يكون
 مولده في بيت لحم وقت استيلا اليهود على الشعب
 والى ان استيلا يهوذا زال فالمسيح اذا ولد وقولنا
 اربطه من العلوم باجتها ذمماً مديداً عند الفلاسفة
 فينتج نتجاً اقتناعاً انه كان فيلسوفاً ماهراً **وبن**

الجزء الرابع

في طرائق الاماكن التي لا ثبات مسئلة العرض العام
 انه يعود الى هذه المسئلة سايد اماكن شتى
 من حيث ان هذه المسئلة تستدعي الاشياء العرضية
 بالطريق **نقول اولاً** لمعدن العرض العام طريقتان
اولهما ان ما يعرض على الجنس لا يعرض على النوع

بالضرورة لانه قد يعرض على الحيوان انه اسود لكن
 لا يعرض ذلك الا على العقق وهو نوع من الطيور التي
 حرم الله اكلها على بني اسرائيل **ثانيها** ما صعد يعرض على
 النوع يعرض على الجنس مثلاً يعرض على الانسان
 انه حكيم فيعرض ذلك على الحيوان ايضاً **و**
نقول ثالثاً ان لمعدن المتشابهات طريقتان **اولهما** ان ما
 يصدق على احد المتشابهات يصدق في الباقي مثلاً ان
 مدبر السفينة لا يلتزم بدفع التهلكات المتداقمت
 فاذا بالتمثيل ولا مدبر الجهور. والاولى الضيق
 الفهم لا تملي الا بما يسكب فيها شيئاً فاذا بالتمثيل
 لا تقبل التلاميذ التعليم المعطى لهم الا شيئاً فشيئاً
ثانيها ان سبب النظير هو نظير مثلاً ان العقاب المفروض
 على قاتل ابير شرعاً يفرض على قاتل امه شرعاً ومعدن المختلفات
 طريقة واحدة وهي ان الخلف سبب الخلف مثلاً ان
 العقاب المفروض بالشرعية على قاتل ابير يجب
 ان يكون مختلفاً عن العقاب المفروض على السارق **و**
نقول ثالثاً لمعدن المتقابلات اجمالاً طريقتان **اولهما** من
 سلب احد المتقابلين يوجب الاخذ والعكس كقولك
 زيد مريض فليس بمتعاف ولا يمكن وجودها معاً **ثانيها**
 صفات المتقابلات الخصوصية متقابلة كقولك ابيار
 يحفظ العدل فيكون الظالم من يتعداه وقولنا الخصوصية
 لانها

لانها اذا كانت متباينة فالنتيج فاسد كقول من يقول البياض
 لون منظور فاذا السواد لون غبي منظور ومعادن
 كل نوع من المتقابلات بيان بالطهية من لوجه المقولات
نقول رابعاً في معدن الاكبر والا صغر والمساوي
فاولاً معدن الاكبر طريقان **اولهما** ما اوجب للاكبر
 يوجب للاصغر مثلاً الله وهب الانام الحيوة فيدبرهم
 القوت لحفظ الحيوة واعطاهم جسداً فيعطهم ثياباً
ثانيهما ما يسلب عن الاشرف اى الادنى كقولنا اذا كانت
 المملكت ليست باطرها قدام الرب كم بالحكم الناسا
 ولمعدن الادنى طريقان ايضاً **اولهما** من عدم صدق
 الادنى ينتج عدم صدق الاكبر كقولنا من يبيع احد
 بفض اخير فكيف يؤذن له يقتله وان الناموس
 لا يجوز ارتكاب الخطية العرضية للحصول على كل خير
 العالم فبالوجه لا يجوز ارتكاب الخطية المميتة
 للحصول على ذلك **ثانيهما** ما يصح بالادنى صح بالاكبر و
 الا فضل كقولنا ان كان الله يهتم في الجسد فكيف لا
 يهتم بالنفس التي هي اشرف من الجسد وان كانت
 بقيت اليها به وافراخ القبان فكيف لا بقيت الناس
 والله يمنع خيراتهم ولم يزل فكيف لا يفيضها على
 المنتخبين. ولمعدن المساوي ثلث طريقتين وترجع
 جميعها الى طريقتين واحدة بشرط ان الموضوعات

الواقع عليها السؤال تكون بجانب بالوضع والحمل وهي ما
تصدق بمشاور صدق بنظيره سلباً وإيجاباً وما كذب بمشاور
كل كذب بنظيره كقولنا ان فضيلة العقل تميل الى
فعلها الكامل وان كان لا يليق بالمهذب الخطاب السريع
فلا يليق به المشي السريع جداً **والفعل** هنا نهايت
ما اختصناه من معادن الادلة القياسية وقد اهلنا
ذكر معادن السماعية مع بعض امور تلزم لا يفاجح
النوعين لئلا يطيل بنا الشرح وانما اوردنا ما اوردنا مع
ان مولانا لا يطبق ذلك التحريم فهم المبتدئ بهذه الصناعة
حتى اذا ما تعرضوا هذه بما اختصناه يتدرج الى فهم
باقيها اذا وقف عليها في مولف اخذ اذانه من القواعد
المنطقية المنشأ بدت السابق ذكرها ان الاوعية
الضيق الفهم لا تمتلي بالدقة الغدير بل بما يسكب
فيها شيئاً فشيئاً فاذا بقيت المماثلت افهام المتعلمين
لا تقبل التعليم المعطى لهم والمنسكب في
عقولهم لا تدرجاً وشيئاً **قريباً** **و**

الفصل السادس

في القياس الخطابي والقياس الشعري
النوع الثالث من الاتواع القياسات الخمس القياس
الخطابي ويولف من المظنونات او منها ومن المقبولات
كقولك

كقولك من يطوف ليلاً فهو سارق فلا يطوف في البلد ففلات
سارق **والغرض** منه اقتناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا
به من الامور السياسية والوظائف الشرعية وحتمهم على
اقتنى الفضائل الادبية وتجنب الامور السيئة الردية
وتعظيم ما يحق ان يكون عظيماً عندهم. وتحقيق ما يجب
ان يستهان به. وبلا جمال اقول ان امور الخطيب والواعظ
منه ترغيب الناس الى فعل الخير وتنفيهم عن الشر فاذا
ما قصد الواعظ ان يحرض الشعب على اقتفاء امر صالح
مثلاً فضيلة التواضع فيسرع بذكر هذه الفضيلة عظماً
ايها عند الجمهور ليغيبوها فيهدف هكذا ان التواضع
هو اساس الفضائل فكيف لا يجب في الغاية. والتواضع هو
اساس الفضائل فالتواضع جيد ويجب ان يجب في نفس الغاية
على هذا فيما اذا ارد تنفيهم عن الرذيلة مثلاً في
الكبرياء فيهدف هكذا ان الكبرياء اسفطت كوكب الصبح
من السماء واخرجت ادم من الفردوس وصيرت الاول بعد
كونه ملائكة شيطاناً والثاني بعد كونه ملكاً وسيلاً اسيراً
فكيف لا تكون هذه المقدمات تتضمن انفساً مقدرة لان
معنى ذلك كما لان شيئاً لقطت مكروه والكبرياء هي سبب
لذلك والكبرياء اذا مكروهت **وهو النوع الرابع** من انواع الامور
فهيست الخسيسة القياس **الشعري** وهو قياس مولف من
مقدمات تنبسط منها النفس وتتقبض وهي الخيالات

والغرض الشاعرين الشعر كغرض الخطيب من الخطيب المخطابي
 اي انفعال النفس بالترغيب والتنفير والترهيب فتبين
 الترغيب كقولك كل يا قوت منزعج والحمد يا قوت سائلة
 والحمد امزعج وقياسا الترهيب والتنفير قولك كل مهيج
 مرة الصفراء بيت مقبي مهوع والعسل كذلك فالعسل مرة مهوعة
 فالنفس في الاول تنبسط وترغب شرب الحمد كترغيب الطائر
 الى الماء وفي الثاني تنقبض وتنفر عن الماء العسل نفرة الغنم
 عن الذيب ويريد في ذلك اذ يكون الشعر على وزن لطيف
 ويتشد بصوت طيب رخيم **و**

البيان

في قياس المغالطة وفيه ثلاث فصول

الفصل الاول

في ماهية القياس المغالط

النوع الخامس والاخر من القياسات الخمسة قياس
 المغالطة وهو قياس مولف من مقدمات شبيهة بالحق وليست
 حقيقيات ولهذا يسمى القياس المذكور قياسا ملتبسا
 مشتبها غشاشا او يركب من مقدمات وهمية كاذبة شبيهة
 بالحق او بالمشهورة ويسمى شطط والتريفان بعلته
 المادية ويعرف ايضا بمعلول انذا قياسا مودى الى

الغلط

الغلط والغلط هو معرف كاذب **انما** قلنا تعريفه الثاني
وهيات كاذبة لان الوهيات قسمان صادقة وكاذبة
والصادقة مر ذكرها في الفصل الاول من الباب السابق
وهي من اقسام اليقينيات **والكاذبة** هي قضايا يحكم بها
الوهم الاتساق في امور غيبية محسوسة قياسا على
الامور المحسوسة كالحكم ان كل موجود يجب ان يكون متخيلا
مشارا الى جهة . وان يكون مدركا بالحس والمشاهدة والوهيات
قوية بهذا المقدار لا تكاد ان تتم في مبادئ الامر
عند الاوليات فاذا كاذب عند الاوليات فاذا كذب الكاذب
من هذه القضايا من هذه يعرف من شهادة الشريعة وايضا بشهادة
القوة العقلية المقتضية القياسات الصحيحة على ان
العقل يوفق قياسات من قضايا لا ينزع الوهم في صحتها
واستقامتها ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لا
حكم القوة العقلية فيمتنع الوهم عند قبولها فيعلم
بذلك انها فاسدة وما يعرف به كذب الوهم مع حكمه به
ويناقضه حكم العقل بالخوف الصادر عن الموتى مع
انه يوافق العقل في ان الميت والجماد لا يخاف منه .
فينتج ان الميت لا يخاف منه . فحكم العقل من الوهيات
فهو كاذب فالقوة العقلية تحكم بان الوهم غيبى شخص
وغيبىها من الالام الباطنة كالخوف والغضب والشهوة
والغم وامثالها وبالحال ان الوهم يقصر عند درك ذاته

لان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك الاشياء المذكورة لا يدركها
 الوهم الا مشخصة ذواتهم وتحيي فيما ان القوة العقلية تحكم
 بعدم ذلك فهي اذا اوهام كاذبة وان كان هذا الحكم الوهم في
 المحسوسات مما فاضلك بما هو فوق المحسوسات كالباري
 تعالى والمليكات والنفس الناطقة والعقل **واما** القضاء بالمشبهات
 بالحق فهي التي يصدق بها على اعتقادها اولية او مشهورة
 او مقبولة او مسلمة لاشياءها بشي من ذلك تقع المغالطة
 في القياس بالنسبة الى مادته فهذه هي مواد القياس المتعاطي
 وليس في معرفته فائدة الا التوقي والاجتناب من الغلط
فقد مع في قصد فيه اعراض اخر كانه الحكيم في الاصحاح الثاني
 من كتابه الاول في حل المشكلات قائل ان غاية المغالطة هي
 تحجيل الخصم والزامه بالحق ومناقضته قوله **والله** والاستهزاء
 به وقطع كاهله وايراد التنكيت عليه عند ما يدوم ان يكنسب
 فائدة من الانتصار. ومن هذا القبيل القياس المذكور يستعمل
الاول لا امتحان من لا يعلم قصوره ونقصانه في العلم فيقصد
 به تنبيهه على عدم كماله في ذلك فيقصر عن ذلك الادعاء وان
 ذاك يسمى قياسا امتحانيا **ثانيا** يستعمل لتخليط الخصم ان
 يقصد به الخلط في التعليم. واذ ذاك يسمى قياسا مغالطيا
ثالثا يستعمل ويقصد به تبكيث من يظن به عند العامة انه عالم
 فيكشف لهم خيرا وعجزه عند استبانة الصواب والخطا
 فيه وهكذا يصدون عن الاقتداء به. وعند ذلك يسمى قياسا

من ذلك
 في كتابه الاول

عناديا

عناداً **رابعاً** يستعمل بقصد الخداع طمعاً في الجاه والثنا وزخ
المجيد الباطل واذ ذاك يسمى قياساً خداعاً غشاساً **خامساً**
واخيراً يستعمل أحياناً ويقصد به الزخ والمكسب وعند
ذلك يسمى قياساً سفوسطياً. وجد الغلط فيه يكون إماماً من
المادة أو من الصورة أو من كليهما معاً وها نحن نأتي بتفاصيل ذلك

في الفصلين التاليين

الفصل الثاني

في أماكن خطأ القياس بالنظر إلى مادته الناشئة عن التباس اللفظ
لقد يكون القياس فاسداً مغالطياً من حيث الصورة التي
هي هيئة التأليف وذلك حينما يكون مولفاً يخالف البعض
من القوانين العامة والخاصة التي هي بمنزلة شرايع
وقواعد يستند تركيبه عليها، فلهذا يمكن وقوع الخطأ
والفساد به بخلاف أحداهما. وقد نكهننا في ذلك كلاماً كافياً
وشافياً ووافياً في الأبواب السابقة. فلنشرع بشرح
مما يمكن أن يكون به مغالطياً وفاسداً من جهة المادة
التي هي المقدمات المولف منها. لكونها ماخوذة من أماكن
مشتبهة فتلبس بالصادقة مع كونها كاذبة مغالطية
والغلط يكون فيها من ثلث جهات. أما الكذبها. أولاً لأنها
ليست غير النتيجة. أولاً لأنها ليست اعرف من النتيجة.
ثم إن الكاذب لا يميل بالذهن إلى التصديق به إلا المناسبت
بينه وبينه وبين الصادق. والحال أن هذه النسبة لا تفارق

اللفظ والمعنى. فمن ثم كان هذا الالتباس الناشئ عن المادة صنفان
 لفظي ومعنوي. ولكل من الصنفين أماكن متعددة ينشوعنها
 الالتباس المذكور المسبب الخلط في القياس. فلنوردن أماكن
 الالتباس الكائنة عن اللفظ بهذا الفصل. وأما الالتباس الناشئ
 عن المعنى بالفصل الذي يليه فنقول. اتنا إذا اعتبرنا الالتباس
 لتباس الناشئ عن اللفظ فنبتصر أن له معدتاً واحداً
 أصلياً وهو اشتراك اللفظ وعنه تنبج بقيت معادن
 الالتباس اللفظية. وذلك لأن الالتقاط المشتركة
 نوعان. أما بسيطة. أما مركبة. والالتباس المذكور ينشوعن
 عن اللفظ المشترك بحسب هذين النوعين لأنه إما ينشوعن
 عن اللفظ المشترك بحسب يشاطت أي بحسبها هو لفظ
 مفرد غير مركب. إما ينشوعن بحسب تركيب أي بحسبها
 هو لفظ موقوف من كلمتين فصاعداً **فالأول** يشتمل على معدتين
أولهما معدن الالتباس الناشئ عن الأسماء المتباينة الملتبسة
 بالمتبادنة وهي الالتقاط التي تشترك في معنى وتفتقر باحد
 فلتبسا بالمتبادنة حتماً نقرر فيما سيأتي **والثاني** أن
 الاشتراك التركيبي وهو اللفظ المركب المشترك الذي
 على معنيتين فصاعداً ليسا بعضهما أحق فيه من البعض
 يشتمل على خمسة معادن آخر وهي مع ما تقدمها سبعة.
 لأنه يشتمل **أولاً** على معدن الالتباس الناشئ عن التصريف
ثانياً على معدن الالتباس العارض بسبب القول المشابه

بعضه

بعضه **ثالثاً** على معدن الالتباس الذي يعرض بسبب دلالة
 قول على معاني مختلفة **رابعاً** على معدن الالتباس العارض
 بسبب التركيب الذي يصدق مجتمعا ويكذب مفترقا أي منفدا
خامساً على معدن الاشتباه العارض بسبب الاختلاف والافتراق
 وهو التركيب الذي يصدق منفرداً أي حالة افتراقه و
 انفصاله ولا يصدق مجتمعا عكسا ما تقدمه
 فهذه هي أنواع الالتباس اللفظي الناشئ عن اللفظ المشترك
 فجميع ذلك يقع من اللفاظ المشتركة بين معنيين إلا
 المعدن الثاني من الأول فإنه من اللفاظ المتباينة الملتبس
 بالمترادفة فلناخذون يتفصيل ذلك على طريق اللفظ والنشر المذهب
فأولها معدن الالتباس الناشئ عن اشتراك الاسم فنقول
 أنه صنفان لأن اللفظ المفرد المشترك أي دلالة على معنيين
 يجوز أن يكون في جوهر اللفظ ووضع الأصل وأما بماهية
 وصيغته **فالأول** وهو الدال في جوهر اللفظ ووضع الأصل
 هو ما قدمناه فيما سبق من اللفاظ المشتركة كقول من
 يقول لا كلب ناجح وبعض النج كلب فيجوز النجم ناسج
 ومنه قولنا غايته الشئ خيره والموت غايته الحياة فالموت
 خير الحياة والمغالطة بالقياس من الحد الأوسط كما خرد
 بمعنى لأنه لفظ مشترك ومن جملة ذلك أيضاً اللفاظ
 المتشابهة والمشككة **والثاني** وهو ما كان مشتركاً في
 هيئة وصيغته فكما للفظ المشترك بين الفاعل والمفعول

لا يمكن أن يكون مشتركاً

كالقابل مثلاً الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن
من حيث الصيغة أن القبول فعل أنه مفعول فلذلك إذا ركب
مثله هذا بنظم قياسي نتج فاسداً كقول من يقول لا قابل له فعل
والهوى الأولي قابل للصوم . فالله أعلم بالأولى فعلاً وهو فاسد
لان الهوى الأولي لا فعل لها حسب الرأي الحق
بحمد رب الفلاسفة كونها قوة انفعال عية بالذات لقبولي
الصور المظلمة لها في الوجود وإنما وقع الوهم بان للهوى
فعلًا لانها قابلة والقابل فاعل القبول فيكون القبول فعلًا وليس
كذلك **وَوُ** **وَوُ** **حاشيت** **وَوُ** **وَوُ** المراد بالقوة الانفعالية
هي ما تقبل صورة ذاتية كانت كقبول الجسد للنفسا او عرضاً
كقبول الجدار للبياض **ثانياً** معدن الالتباس ان الناسى عن اللفاظ
المتباينة المتناسبة بالمرادقة وهذا ينشئ عن اللفاظ
التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى آخر معتبر
فيغل الذهن عما فيه الاقتراف ويجري اللفظين على
الموضوع مجرى واحداً في جميع الاحكام فينتج فساداً
كالناطق والفصيح المشتركين بمعنى واحد وهي الوصفية
حيث ان الناطق وصف والفصيح وصف لكنا يفترقان
بمعنى من وجه ان احدهما بمعنى النطق العقلي والفصيح
بمعنى حسن الخطاب لحسي اللفظي فاذا نظم اللفظات
بطريقة فيلسفية وجزياً بمعنى واحد كان النتيج فاسداً .
كقول من يقول كل ناطق فصيح وباقل الفيلية ناطق باقل
الفيلية

الفريد فصيح . كل ناطق منظم وهذا الاخر سائط فلهذا
 الاخر سائط منظم . وما عدا ذلك فقد يحصل الالتباس
 من قبل المترادفة اذا كان في احد اللفظين المتواردين على
 موضوع واحد لا معنى مختلفاً بل زيادة معنى مثل
 السيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف
 مع وصف الحدة . لا السيف اسم لهذه الحالة والصارم اسم
 لها اذا كانت متصفة بالحدة . وكالحمد والسلاف فانهما
 يتواردان على موضوع واحد . الا ان السلاف تدل على
 زيادة معنى من الصفا والتدقيق فاذا الفة مثل هذه الفضاءا
 تاليفاً قياسياً . فالقياس منها مغالطة نحو كل سيف صارم
 وهذا الالاء المتكلم سيف . فهذه الحالة هي صارم اخر
 كخر سلاف . وهذا المعتصم جديراً من الكرمه خمر فهذا
 المعتصم جديراً من الكرمه سلاف **ثالثها** معدن الالتباس
 الناشئ عن دلالة قول على معاني مختلفة وهذا الفرق
 بينه وبين المعدن الاول سوى ان ذاك لفظ مشترك
 مفرد وهذا مركب كقولك المستوك على الانام ملك
 عليهم والجهل مستوك على الانام فالجهل ملك ملك
 عليهم . فالمغالطة هي في لفظ المستوك اما خود
 في الكبرى بمعنى السلطان المدني والتدبير السياسي
 وفي الصغرى بمعنى العلم ونظيره قول من يقول كل ما

كان لداود فهو ملكه . وسف المزامير لداود فاذا ملكه **ربما**
الانبياسا الذي يعرض بسبب التصريف وهذا يكون عن اللفظ الواحد
الذي يحصل مشترك المعاني في اشياء مختلفة بسبب اختلاف حركات الاعداد
والبناء والوقف او بسبب علمه اخذ نحو كقول من يقول من يكثر من الله
الشرب السك هو سكير وزيد يكثر من شرب السكر فزيد سكير
اخذ كل من هو ابى فهو حا والذى وكل ماقت ابى فكل ماقت والذى
ومن ذلك من يقول ضرب زيد بالسكون فيهما . فيجوز ان يكون ضرب
زيد كونه ضارباً اى صادراً منه الضرب او كونه مضروباً اى واقعاً
الضرب عليه . فلا بهام يقع للفظهما بالسكون . ومن ذلك الوقف
والابتداء نحو ما يعلم قلب الانبياء **والله** . والباحثون عن حقايق
الكائنات يعترفون بانه تعالى احاط علماً بكل شئ . فان معنى
الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الباحثين عن
الحقايق فاذا اقرنت مثل هذه القضايا الى قضايا اخذ على تاليف قياتي
تحدث مغالطة **خامسة** الانبياسا العارض بسبب القول المشاكل
بعضه وهذا يعرض بسبب دلائل الصلات وانصراف الكنايات
الى امور مختلفة كما في هذا القياس نحو قول من يقول الذى اخذته
من الجزاز الكتمه . وعلمانياً اخذت من الجزاز فاذا علمانياً الكتمت
فالمغالطة وقعت هنا من الاسم الموصول وهو الذى الدال على
جوهر الشئ فقط واما هنا فاض للدلالة على الكيفية اى
كيفية الشئ لا للدلالة على جوهره اى معنى للدلالة على كون
الشيء نياً **واما** انصراف الكنايات الصادر عن المغالطة كقولك لما

ما

ما علم الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذا حجر فالمغالطات
 في هذا القياس من الضمير اعني لفظت هو الممكن انصافه اى
 رجوعه الى اما الموصولة في كلهما الى الحكيم فان انصرف الى الحكيم كان فاسداً
 لان النتيجة منه ان الحكيم حجر **ساده** لا لثبائنا لثباته عن التركيب
 الذي يصدق مجتمعا ولا يصدق مفترقا وبرايد به كل تركيب مولف
 من جزئين اى صديق يصدقان معا حالة اجتماعهما ويكذبان
 عند افتراقهما فمضى انتقل من جمعها كان الى افتراقها كان فاسداً
 كقولك ممتنع ان الراق قد ينظر وبطرس سارا قد فممتنع ان بطرسا
 ينظر فالنتيجة كاذبة حسب المبدأ الرابع ان الانتقال مما
 يصدق مجتمعا الى ما يكذب مفترقا يجعل النتيجة كاذبة لان
 امتناع ^{النظر} يصدق عند اجتماعه مع النوم ويكذب عند مفارقت
 النوم وسبب المغالطة لانه اذ يصدق لكران عند اجتماعهما
 فيوهم انهما يصدقان عند افتراقها ايضا فتحصل المغالطة **و**
واعلم انه قد يعرض الالتياس المذكور عينه بسبب تردد
 حرف العطف بين داليتين اى بين دلالة على جميع اجزاء الموضع
 وبين دلالة على جميع صفاته المنوارة عليه ومثل هذا اذا ركب
 بنظم فياى عرض منه اشتباه في النتيجة كقولك الاثنان
 والثلاثة زوج وفرد والخمسة اثنان وثلاثة فالخمس زوج وفرد
 النتيجة صادقة ان عني بها جميع الاجزاء لان الخمس حاصلت
 من جزئين احدهما اثنان والاخر ثلاثة وللول زوج والثاف
 فرد وكاذبة ان عني بها جميع الصفات لان الخمس بالنسبة

كونها عدداً واحداً لا تجتمع لها صفت الزوجية والفردية **ثم** ان النتيجة
الصدقية لا تكون كذلك الا اذا حملت الجزئية على الموضوع والافكذبت
فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفنا كان قولك كاذباً ان لم تحمل الفردية
ايضاً. وسبب ذلك لا حمل احد الاجزاء على الكل لا يفهم منه
على العادة الا لكونه صفة للكل لا لكونه جزءاً منه. ومن هذا بعرض انه
قد لا يصدق مفترقاً بما يصدق مجعاً **ومن** قولك الخمسة عدد واحد
والاثنتان والثلاث خمسة. فالاثنان والثلاث عدد واحد. فهذا اجتماع
لخمسة في الكبرى مع العدد الواحد صادق. وكذلك اجتماع
لخمسة في الصغرى مع الاثنى والثلاث صادق ايضاً الا انه لما
اختلفت الخمسة عنهما في النتيجة نتج فساداً وما ذاك الا لهذا
المبدأ ان الانتقال في القياس من حدين يصدقان عند اجتماعهما
ويكذبان عند افتراقهما يجعله فاسداً حسب القاعدة الراهنة الانتقال
من المعنى المركب الى المعنى المنفصل لا يصدق **والنتيجة**
سابعها التباس الناش عن الاشتراك التركيبي الذي يصدق مفترقاً
ولا يصدق مجعاً فهذا يعرض بسبب انتقال القياس الى جمع
حدين يصدقان عند افتراقهما ويكذبان عند اجتماعهما عكس سابقه
كقولك ممكن ان يزيد المغلول في السجن يمشي. فامكانية مشي زيد تصدق
عليه بانقذاره عند القيد وتكذب مع الجمع بينهما. ونظيراً قولنا هذه الفرس
والدة وهذه لزيد. ففي اذا أم زيد. فضمت الوالدين تصدق على
الفرس بانفرادها وانتراقها عند زيد وتكذب بالاجتماع وما ذاك الا لهذا
المبدأ الراهن ان انتقال من المعنى الصادق ومنفصلاً الى الكاذب منصلاً

يفسد

بفسد النتيجة : فهذه جملة انواع الالتياس اللفظي ويقع منها

مغالطات يصعب حلها : **الفصل الثالث**

في امكان خطأ القياس الناش عن الالتياس المعنوي

اعلم ان الاشتباه المذكور له سبع متعادن ينشوعنها **الاول**

ينشوعن العرض وهو متى اطلقت صفة العرض على الجوه
لا شتر اكبر معه في امر ما فيوجد العرض في القياس مكان الجوه
اي يوجد ما بالعرض مكان ما بالذات فتحصل المغالطة كقول من يقول
الابيض مولود عرض والثابع ابيض والثالث مولود عرض . وهو فاسد
لان ليس ال ابيض مولود عرض وبسبب هذه المغالطة لا يجب
الانتقال في القياس في التصورات الثانية الى الاولى لان التصورات
المذكورة تطلق على الموجودات الاولى اطلاقاً عرضياً من حيث
انها ناشئت عن افعال العقل الثلاثة ولذلك يكون القياس
فاسداً كقولك الانسان جنسا والانسان حيوان فالا انسان جنسا
ولهذا السبب يجب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس
الثاني ينشوعن الحكم بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم
على شئ من موضوعه البتة وهذا يكون فيما بين متباينين منذ
رجيئ تحت كل واحد يحمل صفة احدهما على الاخر مع انها لا
تصدق عليه او يحمل احدهما على الاخر فلاول مثل حكمنا ان كل
بياض جامع للبصر بسبب ان السواد جماع له . فيتوهم ان جمع
السواد للبصر هو لكونه لوناً وابيضاً لون فليثبت له هذا

الحكم. والثاني مثل ان الحكم بالبياض على السواد وبالعكس لان
اللون صادق على كل واحد منهما فينوبهم انه لما صدق عليها شئ
واحد فينبغي ان يصدق احدهما على الاخر وليس هذا بواجب
لان الحكم بمثل ذلك فاسد ان قد يقع تحت كل واحد منفتحات
ومختلفان ويفهم نتائج الموجهتين في الشك الثاني لهذا السبب
واعلم ان الوهيات الكاذبة التي قد منادى بها هي من هذا النوع
وتشبه بالصادق لا اجل ما ذكرنا. اي لا اجل توهم اندراجها
تحت شئ واحد اي تحت المحسوس لان الوهم اذ يحكمه فان
كل موجود يجب ان يشار اليه ولا شيا الروحانية كالله والملائكة
والنفس والعقل هي موجودة. فلا شيا المذكورة يمكن الاشارة
اليها **الثالث** ينشوعن الحكم الكاذب بالجزء ويدعى الحكم الجزئي
والتبعضي ويراد به كل حكم انما الحكم به يصدق على البعض
فبحكمه به على الكل اي انما يحمد على الجزئي فيجمله بالمغالط
على الكل الذي فوقه كالمضاحك مثلاً الذي انما يصدق على
الانسان فيجمل على الحيوان فيكون الحكم كاذباً في بعضه. اذ
بعض الحيوان ليساً مضاحكاً. وكذلك ما اذا حملت صفة
على الكل انما يحكم بها على بعض ذلك الطر. كقولك الزنجي
احمر اللحم. فالزنجي احمر او ابيض الاسنان فهو اذا
ابيض. روح الانسان غي ماينت فلا تسنان غي مايت
ومنذ ما اذا كان الحكم صادقاً على الشئ بشرط او بوقت
دون وقت فيحكم به مطلقاً ودايماً كقولك الجسم الابيض

مبدد للبصر فالحسب اذا مبدد له. **الخامس** مضد لا صحاب للمشي فالحسب
مضد. واما مثال ذلك ومن هذا النوع ايضا الحكم على لازم الشئ بما
يصدق على الشئ حكما مثلا بان كل متوهم ضاحك لان التوهم
يصدق على ما هو ضاحك اعني الانسان والقياس منه يبنى على
الشكل الثالث هكذا كل انسان ضاحك. وكل انسان متوهم فكل
متوهم ضاحك. وهو فاسد لان اللازم هو التوهم ليس مساويا
لملزومه اي للانسان. حتى يجوز ان يحمل على كل متوهم
ما يحمل على الانسان بل هو اطسع منه. لان التوهم لان ليس
للا انسان فقط بل للحيوان ايضا وهذا هو السبب الذي
راجله يوم في الشكل الثالث صدق كمينه النتيجة على
انه اذا ما راى المظن ذلك كل انسان متوهما ومراى كل
انسان ايضا ضاحكا. ظن ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق
بعض المتوهم ضاحك لا كله فتنبه **الرابع** يكون عند التالى
والمقدم. متى استنتج من وضع المقدم الاكبر وضع التالى
الارضعة. كقولك لو كان هذا الشئ حيوانا لكان انسانا ولكنه
حيوان فاذا انسان او نتج من رفع الاصغر رفع الاكبر
نحو قولك لو كان الاسد انسانا لكان حيوانا ولكنه ليس
بانسان فليس بحيوان او نتج من تقيضا المقدم تقيضا
التالى نحو قولك لو تتكون النفس الناطقة من مادة سبقت
وجودها لكان لها ابتداء ولكنها لم تتكون من مادة سبقت وجودها
فليس لها ابتداء **الخامس** لو كان الغزال انسانا لكان حساسا

تبا

و لكنه ليس بانسان فليس بحساس **الخامس** ينشوع عن استنتاج المعلول من غير
علمته وذلك متى استنتجت لازماً من ملزوم لا يلزمه ذلك الا لزم مثلاً قيا فصال
وقد بين **الخبر** بطرس قارى فشماسا **عبر** من العلم صار العلم ارباب بدع فاستيصال
العلم واجب او هو متى استنتج معلول من علته غير مساوية كقول من يقول بمقدار
ما يكون حمل الفرد خفيفاً بمقدار ذلك يجري سريعاً فاذا اذ لا يكون حاملاً شيئاً
فيجري بالخطى او طرفية **السادس** ينشوع عن الاستفهام المختلف المعاني
وبدع في المسائل ايضاً وذلك متى كان السؤال متضمناً استفهامات متعددة ملتبسة
كقول من يقول هل تعلم ماذا اطلب منك فان اجبت لا عاذا فقال انى اطلب
منك اسمك فاذا ما تعلم اسمك فالكبرى متضمنة استفهامات **الاربعة** هل تعتقد
اى شى طلبت منك **ثانياً** هل تعرف اى شى سالتك فالاول يمكن الاهتدا الى
معرفة طبعياً من قبل تشي الفكر والثاني فلا وكذلك من يسأل عن شى
يكون العلم به كلياً والجهل به جزئياً كمن يسأل قايلاً هل تعلم ان كلاً من زوج
ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذى في يدى زوج فان اجبت لا
اعلم فقال فاذا لست تعلم كل اثنين زوج لان الذى في يدى اثنان ولم تعلم
ان زوج **الخبر** عند هذا هو ان هذا جهل جزى وما علمت فهو عام كلى ولا
يلزم من مجرد معرفة هذا الكلى اعنى به المعرفة والعلم بان كل اثنين زوج
العلم بكل اثنين **تنبيه** **اعلم** ان ما اوردناه من الاماكن فلا لتباسا للناس
عنها فهو من جهة كذب المقدمات **السابع** ينشوع عن جهل المصادر وذلك متى
قصد المغالط انكار النتيجة بايراد تقويضها فيوردها هي نفسها مثل
تقيض ويثنى عليها مقدمة اخرى ولكن بغير لفظها فيقع الاعتراض بتغيير
اللفظ فيظن انها غير النتيجة وتكون هي نفسها النتيجة وهذا النوع من

المغالط

١ المغالطة يدعى المصادرة على المطلوب الاول وهو الذي به تكون المقدمات
 مغالطية لكونها ليست غي النتيجة لان به يجعل المغالط المطلوب نفسه
 نفسه مقدمة في قياسا ينتج منه المطلوب وله طريقان **اولهما** ما يكون ببدل
 اسم من المطلوب باسم مرادف له **احتياطاً** مثلاً ان يقال كل بشر ضئيل ولا
 انسان بشر فكل انسان ضئيل **فالتنتهي** فالنتيجة والكبرى شي واحد
ثانيهما ما يكون المطلوب بعضاً مقدمات القياسات نقولنا لثمة مضر لاهل
 لثمة ولثمة لا بضراً اصحاً فالخبر اذا ليس مضراً ومضراً **اخر** مثله
 زيد اكبر من الغزال واصغر من الفيل فزيد اصغر واكبر **غري** من
 كان مولوداً مرغرة فهو اصغر منه وبعد في الزمن والابن مولود من ابيه
 فلزني فالابن اصغر منه وبعده في الزمن **واعلم** ان المصادرة على المطلوب لا
 بالمعنى الاول قلما تخفى على ضعفاء العقول واما بالمعنى الثاني فكلما كانت
 المقدمات ابعد من المطلوب كان هو اقرب قبولاً من العقل وقد يمكن ا
 لمصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثالث لكن ان كان المطلوب موجباً
 كلياً امكن ان يجعل في الشك الاول صغير وكبرى وان كان جزئياً لم يمكن
 الا صغير وان كان سالباً كلياً لم يمكن الا كبرى واما في الثاني فان المطلوب
 لا يكون الا سالباً فان كان كلياً ففي احد الضروب يكون صغير وفي ضد
 اخر يكون كبرى واما ان كان جزئياً لم يمكن الا صغير وفي الشك الثالث
 ان كان موجباً جزئياً جاز ان يجعل صغير وكبرى وان كان سالباً جزئياً
 لم يجز الا كبرى وفي الاول لا يصح بيانه بوجه ما لا نه لا يصلح لا صغير
 ولا كبرى **وذكر** **ثامناً** الارتكاز وهو من استعمل المغالط بيان الشئ
 بالشئ نفسه او بيان امر مبداه بما يساويه بالابهام والجهل او بما هو اوفر

ابرها ما منه واخفى وهذا هو النوع الذي به تكون المقدمات مغالطية . بسبب
 انها ليست اعرف من النتيجة لانها اما تكون المقدمات مساوية للنتيجة
 في المعرفة كالمضادات اذا اخذ بعضها مقدمة لبيان الاخر او لاثباته
 كما اذا اثبت احد ان ابراهيم هو ابواسحاق بهذه الحجج فقط وهي لان
 اسحق هو ابنه او يثبت ان اسحق هو ابن ابراهيم لاجل هذا
 السبب فقط وهو لان ابراهيم هو ابوه . تكون المقدمات اخفى من
 النتيجة وهذه قسامان لانها اما تعرف وثبان بالنتيجة واما تكون
 غيبي مبنية بها . وما تعرف وثبان بالنتيجة اذا اخذت مقدمة في
 بيان النتيجة فيدعى هذا النوع من المغالطة البيان الدورى
 ويعود حاصله الى بيان الشئ بنفسه والمعاد بالبيان الدورى
 ويدعى ايضا الدور الملتوى . هو متى استعمل المغالط في
 اثبات شئ وايضا حده ما تتوقف معرفته على ذلك الشئ نفسه الذى
 يستعمل هو لتثبيته كما مر في مثال المتضاديات . وطريقته ان
 تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا لنتيجة المقدمة
 الاخرى فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة . وتارة تكون مثبتة
 للمقدمة فتغيب المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئا
 اخذ . وتقرن به عكس المقدمات الاخرى وانما يمكن ذلك
 على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية
 تنعكس كل واحدة منها على الاخرى من غير تغيير الكمية
 مثلا قولنا كل متفكر ضال . وكل انسان متفكر فكل انسان
 ضال . وان طولبت بيان الصغرى فتاخذ النتيجة عكس
 الكبرى

لنتا جهما وبيانها فنقول كل ضحالك متفكر وكل انسان ضحالك فكل انسان
ضحالك فكل انسان متفكر وهكذا نأخذ النتيجة مع عكس الصغير لنتا
الكبرى اذا طولبت بيانها فنقول كل انسان ضحالك وكل متفكر انسان
فكل متفكر ضحالك **نسل** كل مولود من زرع بشري هو من نسل ادم
والنفس الناطقة مولودة من زرع بشري فالنفس الناطقة من
نسل ادم. وان انكر منكدر الصغير وطلب بيانها فتأخذ النتيجة
مع عكس الكبرى فتقول كل مولود من نسل ادم هو من زرع
بشري والنفس الناطقة مولودة من نسل ادم فالنفس مولودة
من زرع بشري **غير** كل متنفس حي والانسان متنفس
فلا انسان حي وان طولبت بيان الصغير فخذ النتيجة
مع عكس الكبرى ولا قل كل حي متنفس والانسان
حي فلا انسان متنفس وهكذا ان طولبت بيان الكبرى
فاصنع كما تقدر باول قياس **واعلم** ان كل قياس دورى
فهو مصادره على المطلوب الاول ولا ينعكس فهذا بيان
الغلط في القياس من جهة مادته فقط واما خطأ القياس
في صورته وحدها فقد تقدم التنبيه على ذلك وقد يكون
خطاؤه فيها معاً متى كانت حدود القياس ومقدماته غير
متمايزة اما عدم تمايز الحدود فهو حينما يعبر عن الاصل
والاكبر او عن الاوسط والاكبر باسمين مترادفين فيعدم
القياس اركان الثلاثة في المعنى فتختلف صورته لذلك وهذا
من المصادره على المطلوب الاول او اذا كان الحد الاوسط

القياس وهي النتيجة التي لاجلها القياس وهذا ما يتضمنه الباب
التالي فيه نتم هذا المختصر وبالله التوفيق

البيان

في النتيجة اجمالاً وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النتيجة

النتيجة تعرف بطريق الاجمال بانها قول لازم
عن شئ وذلك لان اللازم هو ما يلزم اى يقتضى وجوده عن شئ
كلزوم اعنى لاقتضا وجود النهار عن وجود الشمس ووجود
الدخان عن النار فالمقتضى (بكسر الضاد) وجود الشئ كالشمس
بالنسبة الى وجود النهار يدعى ملزوماً والمقتضى (بفتحها)
وجود عن ذلك الشئ كانهار عن الشمس يدعى لازماً لانه
لازم لغيره فالنتيجة اذا لانه ما يلزم الوجود عن المقدمات
فتدعى قولاً لازماً بالنسبة اليها والمقدمات ملزوماً وعلى
هذا التقدير فقولنا الشمس طالعة ملزوم وقولنا فاذا النهار
موجود لازم وهذا هو النتيجة المقدم تعريفها الا اننا لى
نتكلم في ذلك بادق معنى فنقول ان النتيجة يلاحظ فيها
ثلاث امور اعنى ثلثة اعمال عقلية متباينة اعياناً فلائتان
السابقان ينتجان الثالث ضرورياً فالاول المقدمة الثاني التالي

الثالث هي النتيجة عنها بحسب تدقيق اللفظ وحصره فالمقدمة هي ما يحصل منها قضية اخرى كقولنا ان كان زيد حيواناً **التاليه** هي قضية تتبع المقدمة كقولنا هو حساس اما النتيجة الماخوذة **بلا** التزام هي ارتباط التاليه بالمقدمة وتسمى كجأري العادة باذن والفاوغي هما وتسمى ايضاً مطلوباً كما اشهدنا الى ما ذكرنا في الباب الثالث من المقالات الاولى لهذا القسم وليبيان ذلك اعلم ان القول باللازم له اعتبارات اولها اعتبار حصوله من القياس اي من المقدمتين ثانيهما اعتبار كونه مقصوداً منه **اي** من القياس فبحسب الاعتبار الاول يسمى نتيجت وبلا اعتبار الثاني يسمى مطلوباً وليكن القياس مثلاً كل مولود محدث وكل جسم محدث فجميع المقدمتين على النظم الى نظمتها قياس واللازم عنه وكل جسم محدث باعتبار كونه لازماً عن المقدمتين المنظومتين نظماً قياسياً هو نتيجت واما قبل اللزوم اي عند اخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه هو مطلوب **و**

الفصل الثاني

في تقسيم النتائج

النتيجت تقسم الى نتيجت خاصه ونتيجت اخصه والى نتيجت الاستدلال فلا خفي في اي نتيجت الاستدلال قدم ذكرها في الباب الاول من مقالت الاولى لهذا القسم. والثانيه اعني الخصوصية يراودها ما لا تقتضي حراً او سطاى لا يلزم ايجادها في المطلوب فلذلك النتيجت

الى

التي تستعمل بحدود هي عينها في المقدم والتالي هي
بغير حد اوسط. وهذه على ثلاثة انواع **اولاً** النتيجة
البسيطة الحاصلة من قضيت بسيطة الحاصلة من قضيت
بسيطة كقولك كل انسان حيوان فاذا بعض الانسان حيوان
ثانياً النتيجة المعكوسة الحاصلة من قضيت معكوسة كقولك
في العكس المستوي كل انسان حيوان فاذا بعض الانسان
حيوان وفي عكس التقيض كما ليس بحيوان ليس بانسان
ثالثاً النتيجة المتعادلة المتساوية الحاصلة عن قضيت
تعادلها وتساويها معنى كما قدرنا في باب تساوي القضايا كقولك
كل انسان حيوان فانه يلزم عنها حسب شريط المتعادلة
فاذن لا ش من الانسان ليس بحيوان ليس بعض الانسان
ليس بحيوان. والنتيجة الثالثة اعني الاخص معنى
هي ما نتج عن المقدم **و**

فانتهى اذا مما تقدم ذكره ان لفظ النتيجة قد اخذه المنطقيون
المنطقيون على ثلاثة النحاز كما قدرنا **اولاً** اجمالاً بمعنى
عام اي بمعنى استدلال وبهذا المعنى نكلمنا عن النتيجة
في الفصل السابق وستظهر في الفصل التالي ايضاً **ثانياً** بمعنى
خاص اي بمعنى الاستدلال الذي يقتضي في مقدمته حداً
اوسط كما في نتايج القضايا الثلاث المذكورة وبهذا المعنى
النتيجة تقابل الاستدلال لانه يقتضي في مقدمته حداً
اوسط كما سبق تقرير ذلك في اوائل ابواب هذا القسم

الثالث بمعنى اخص اي بمعنى انتاج التالي من المتقدم وهي
التي جرت العادة بها ان تقدر باذن الاستنتاجية والفالجزائية
كقوله زيد انسان فحيوان او حيوان فاذا حصل وبهذا المعنى
فالنتيجة صورة متقدمة للقياس

الفصل الثالث

في احكام النتائج

اعلم اولاً انه لقد يمكن ان يكون الملزوم صادق واللازم عند
اعنى النتيجة كاذبة مثلاً الاسد حيوان فلا سداً اذ اير. فالمقدمة
صادقة والنتيجة كاذبة ولو تصدق للزم ان كل حيوان زائير
وبالعكس اي يمكن ان تكون النتيجة صادقة والمقدمة
كاذبة مثلاً الارز حيوان فلا رز حساس اعلم ثانياً ان التبع
النسليم والانكار يقع على النتيجة والتميز والنظر يقع
على اللزوم اي يقال في تسليم النتيجة مسلم وفي انكارها
منكر او تنفي الاول اولاً مسلم فقط ولا يقال النتيجة فيها
نظر او فيها تميز لانها تحوي معنيين. وبخلاف ذلك لا يقال
الملزوم مسلم او منكر بل يقال فيه نظر او تميز اي معنيين وسبب
ذلك لان الملزوم اعنى المقدمات هي مقدمات مركبة من حدود يمكن
ان تكون متضمنة معاني مختلفة اما النتيجة فلانها تدل على قوة
النتيجة ولا تتضمن سوى معنى واحد ولنضرب في ذلك مثلاً لا يوضح
فنقول اذا ما قصد احد ان يثبت ان الله ليس بقادر على كل شئ

فيستدل

فيسندل هكذا ثم يقدر على صنع عجائب خيالية ليس
بقادر على كل شيء والله لا يمكنه صنع العجايب المذكورة قاله
إذا ليس بقادر على كل شيء **فالجواب** يكون هكذا لا يمكن
الله يصنع عجائب خيالية مسلم فإذا ليس بقادر على
كل شيء أمين التالى ليس بقادر على كل شيء المتضمن ابراز
نقصا مسلم ليس بقادر على ابراز كل شيء لا يتضمن وجوده
نقصا منك **اعلم ثالثا** ان النتيجة تكون صادقة بنوعين اعنى
بتصور المادة وتصور الصورة **ثانيا** تكون صادقة بتصور المادة
وذلك حينما يكون صدقها من قبل مادة خصوصية لا تصدق الا بها وهذا
انما يصح فيها اذا كانت المادة اعنى الحدود متساوية متعاكست
على بعضها كما بيان في الكلية الموجبة اذا عكست مطلقا اعنى
كلية موجبة وكانت حدودها متساوية فان النتيجة الصادقة
عنها تكون صحيحة بتصور المادة المذكورة كقولك كل انسان ناطق
فاذا كل ناطق انسان ولكن مثل هذه القضية اذا عكست كلية
في مادة اخرى فمن الملزوم الصادق يمكن حصول لازم كاذب
كما بيان في هذا المثال وهو كل انسان حيوان فاذا كل حيوان انسان
ثانيا تكون النتيجة صادقة بتصور الصورة اذا ما كان عكسها
يصح في كل مادة وهذا بيان في الموجبة الكلية المذكورة اذا ما
انعكست جزئية بل في كل قضية اذا ما رجعت فيها شروط
العكس التي تبرزها في بابيه ففي مثل ذلك لا تحصل نتيجة
كاذبة من مقدمت صادقة البتة وامثلت ذلك لا تخفى

الفصل الرابع

وقواعد النتائج اى قوانينها

لقد سلم الفلاسفة للنتائج سبعة قوانين اى قواعد وهى هذه
الاول ويحوى ثلثة مبادئ **اولا** من الصدق لا ينتج الا صدق كقولك
الفرس حيوان فاذا حى **ثانياً** والكذب لا ينتج الا من الكذب
كقولك زيد حجر فزيد جامد **ثالثاً** من الكذب قد ينتج كذب وصدق
مثلاً من هذه المقدمات الكاذبة وهى قولنا الفرس هى شجرة يمكن
حصول الامر بنى اعنى الصدق والكذب فالصدق هو ان يقال فاذا
الفرس حى والكذب هو ان يقال فاذا الفرس نبات **واعلم** ان من
هذه المبادئ اخذ ذلك المبدأ المشهور بالجدول وهوانه متى
قيل فى الجدول التالى كاذب يقال فاذا المقدم ايضاً **الثاني**
اذا كانت المقدمة ممكنة فما يلزم عنها يكون ممكناً كقولك
بطرس ماشى فتحرك فاذا كانت واجبة ضرورية فلا زعمها
كذلك كقولك الانسان حيوان فحى وحساس **واما** اذا كانت
المقدمة ممتنعة فيمكن ان ينتج عنها لازم ممتنع وممكن
وواجب. مثل الاول الانسان فرس فصاهل مثال الثانى
الانسان يطير والطاير يتحرك فالانسان اذا يتحرك مثال
الثالث الاسد انسان فلا سد حى وحيوان **ويؤيد**
القانون الثالث اذا كان لازم عن المقدم ممتنعاً فالمقدم
يكون ممتنعاً كقولنا زيد حجر فجامد واذا كان اللازم ممكناً فلا
يكون

يكون المقدم الا ممكناً كما في مَثَل القانون الثاني الا انه قد يكون
 اللازم ضرورياً والمقدم ممتنعاً او ضرورياً او ممكناً. مثال
 ذلك الفرس انسان وصاهل وماشى فالفرس اذا حيوان
القانون الرابع كلما يتنافى اللازم يتنافى الملزوم ايضاً اي كلما يتنافى
 في التالي يتنافى في المقدم ولا يتعكس مثلاً يزيد انسان فحيوان.
 فالجاءد يتنافى لحيوان فينفي الانسان ولكن ليسا كلها يتنافى
 الانسان يتنافى لحيوان لكون الزاير يتنافى الانسان ولا يتنافى
 لحيوان **القانون الخامس** من نقيض اللازم ينتج نقيض المقدم
 كقولنا هذا الانسان حيوان. نقيضه هذا ليسا حيوان فليس
 با انسان ولا يتعكس اي ينتج من نقيض المقدم نقيض اللازم
 فانه ولو لم يكن هذا الشيء انساناً لانتج من ذلك انه ليسا حيوان
 لا مكان كونه فرساً او غيرة من الحيوانات الخمس **و**
القانون السادس كلما صح نتجه من اللازم صح نتجه من
 مقدمه مثاله اذا صح قولنا بطرس انسان فبطرس حيوان.
 يصح قولنا لحيوان حساس وحساس حسى والحى جوهر
 فبطرس جوهر وكلها ينتجه المقدم ينتج تاليه كقولنا الضاحك
 انسان فحيوان فالضاحك ينتج الحساس والحى والجوهر فالحيوان
 ايضاً ينتج ذلك **و**
القانون السابع اذا كانت المقدمة موجبة فمن العقل تنتج القوة
 كقولك زيد لان متحرك فاذا يقدر ان يتحرك وذلك لان الفعل
 تالى القوة واخصه منها والخاص ينتج من الاعمال ولا يتعكس



لأنه لا يصدق القول زيد قادر أن يتحرك فإذا زيد متحرك
 لأن. لأنه بيسما ينتج زيد متحرك بالقوة فزيد ضحالة حالاً
 واما إذا كانت المقدمة سالبة فلا مر محتمل بالعكس فثبت
 سلب القوة ينتج سلب الفعل ولا ينعكس كقولنا زيد ليس
 بقادر أن يتحرك فزيد لأن إذا غي متحرك ولا يصدق
 القول زيد غي متحرك لأن فزيد إذا لا يقدر أن يتحرك

تنبيه وِد وِد وِد اعلم انه مما يلحق بالقوانين هذه القواعد التالية اولها انه من مقدمات كلية تنتج نتيجت كليّة وجزئية ثانيها من مقدمات جزئية لا تنتج إلا نتيجت جزئية ثالثا من مقدمات شخصية تنتج نتيجت شخصية كقولك زيد انسان وهذا المرء زيد فهذا المرء انسان . والكلية نحو قولك كل ذى هذه الذات المفردة هو زيد وزيد هو انسان فكل ذى هذه الذات المفردة هو انسان . ولجزئية زيد هو انسان وبعض الحيوان زيد في بعض الحيوان انسان والنسبة

ولم يكن وجزيرة فالتحصين

في الامم الاول اما الملية النتجت فلان الاكبر والاصغر اذا اتفقا كلياً في
الحكم الاوسط في المقدماتان لزم اتفاقهما ايضاً كلياً مع بعضهما في
النتجت وذلك واضح اما جذئية النتجت فلان الجذري اخف من
الكل والاصغر ينتج من الاكبر واما ولا يتعكسا **كلنا الله**
بنعمته وايدنا بقدرته وعاملنا برحمته يا راحم الراحمين امين
وكان النجاشي من التفر في اواخر شهر حزيران من شهر ١٣٥١ في ديدمار

اشعيا

قاعدة فائدة

اعلم ان الاشتقاق يكون على قسمين **احدها** ما ينظر الى اللفظ فقط . ويسمى الاشتقاق المتشاع وهو لفظ واحد لا لفظ شتى تختلف بالنصرف والحركات والكسرة كقولك بار تبرر ومتبرر اسم مفعول ومتبرر اسم فاعل وهم جارا على الصرفين **ثانياً** ينظر الى المعنى المدلول عليه بذاك اللفظ كقولك ادم من الاديهم وهو التراب لانه دعى تراباً منه تعالى وسما من السمو وعلوم من العلو والارتفاع ويسمى هذا النوع الاشتقاق المؤول والاشتقاق التاويلي لانه يتاويل بشرح حقيقة لفظه ومثله يعرف التاويل بانه شرح حقيقة اللفظ عن اصل ماض وجد دلالت اللفظ على ذلك الاصل كقولك انسان فان هذه اللفظة مأخوذة من الاسماء المفرومة به اشتراك المعيشة فتكون اذاً هذه اللفظة مشروحة عند اصلها الذي هو الانسان المبراد به اشتراك المعيشة المدلول عليه بلفظ انسان **اعلم** ثانياً ان هذا الاصل الذي يؤخذ منه شرح حقيقة اللفظ قد يكون ملفوظاً اما عن وجد علت ماضى احدى العلل الاربع نحو رسول فانه سمي كذلك من غايته وظيفته لان حقيقة تاويل رسول هي انه منفذ لخدمته واما عن معلول كالحايط الذي دعى هكذا من فعله لانه محيط لما داخله واما عن خاصته كالرئيس الذي دعى راساً من خاصته الراسا وهي السياسة واما عن موضع او مقرون كمنهم التي دعت هكذا ايام

عالية بالنسبة الى مكابذتها مستصعبات اولهوشرفها
قالت الفلاسفة ما كان مقتراً بموضوع اجل واشرف يقف
 بالصلاح او الرواة على ما كان مقتراً بموضوع احقر وادنى
 ولذلك الفضيلة هي اشرف من الصحة والرفيلة اشرف
 من المرض من حيث ان الاولى مقترنة بالنفوس والثانية

و بالا جسام **و**

كل نسخاً في اليوم العاشر من شهر اب المبارك
 يدبر مار يوحنا على يد احقر العباد واذل
 الزهاد بليلىس راهب من جمح رهبان مار يوحنا
 القانوني الفاسيلي الروم الملكيين والحمد لله

وحدة اميني

كتبك وقد ايقنت لا شك اني الرول ويبقى الحرف بعدى
 مستعمل حالاً بازن الطاعة المقدسة من المذكور حباً باتمام
 الفايذة الجزيلة الواجب اجتداها من جنان هذا الكتاب الفريد
 المفيد الوحيد رحمه الله مولفه ومحرره

٦

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وأنه لا اله الا هو
العليم الخبير
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وأنه لا اله الا هو
العليم الخبير
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وأنه لا اله الا هو
العليم الخبير
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو
الذي لا يدرى ما هو الا هو

ط

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 15 lines. The text is very faded and illegible.

حساب الهندى الذى يخص الميزان

النصف بحسب

والربع بحسب

والخمس بحسب

ونصف الحسب

عروش
عروش
عروش
عروش
عروش

عروش

عروش

عروش

عروش

ذهب

مشقال

سعر

١٥

٥٢٤ = ٦٥

٧٥

٩

٧٤

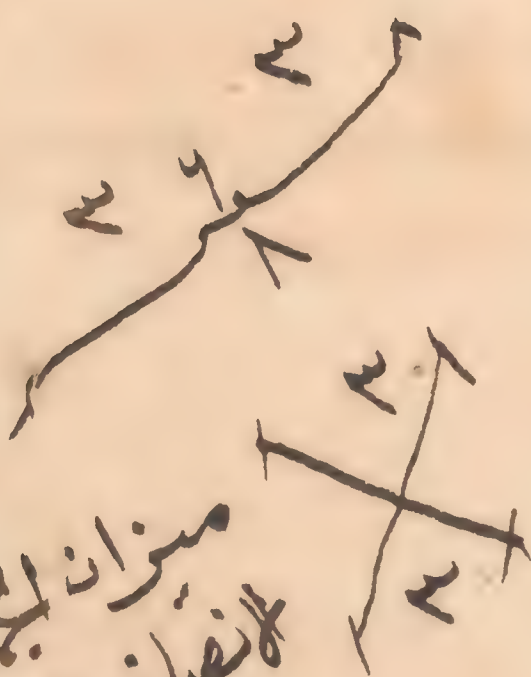
٢٢

٥ = ١

٥٢٤ = ١٠٠

٩٨٩

٢٤



ميزان الجمع حسنا
لانضافه والاشع والارباع مثا
ما تقدم اعلاه واسقطنا التسعة

ميزان
ميزان

98

55

422

420

18

